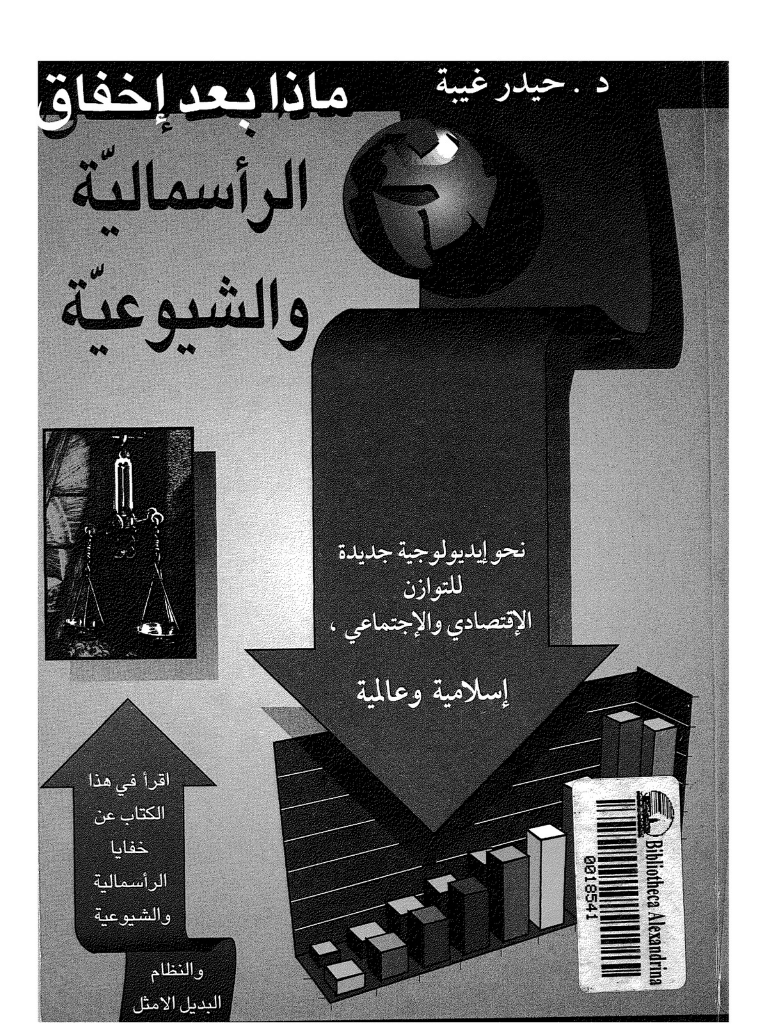

د. حيدر غيبة
ماذا بعد إخفاق
الرأسماليّة
والشيوعيّة
نحو إيديولوجية جديدة
للتوازن
الإقتصادي والإجتماعي ،
إسلامية وعالمية
اقرأ في هذا
الكتاب عن
خفايا
الرأسمالية
والشيوعية
والنظام
البديل الامثل

ماذا بعد اخفاق الرأسمالية والشيوعية؟

نحو ايديولوجية جديدة للتوازن الاقتصادي والاجتماعي،

إســــلاميـــة وعالميـــة

تاليف : الدكتور حيدر غيبة

شركة المطبوعات



للتوزيع والنشر

بناية الوهاد - شارع جان - دارك
ص.ب. ٨٣٧٥
بيروت - لبنان

هاتف: ٣٤٤٢٣٦ - ٣٤٥٤٦٠ / ٢ - ٣٥٠٧٢١
فاكس: ٥٢٢١٠٧ - ٩ - ٣٥٧ / ٦٠٢٠٢٩ - ٩٦١١
تلكس: ٢٢٦٦١

الطبعة الثانية ١٩٩٥

تصميم الغلاف : لينا غيبه

الإهداء

إلى زعماء الفكر والسياسة المخلصين في العالم
في سبيل نهضة شعوبهم ومنعتها ورفاهها

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمـــة

تطَور المجتمع البشري تطوراً كبيراً جداً خلال تاريخه السحيق في القدم. وسار عبر مراحل عديدة ومتداخلة، ومتغيرة من اقليم الى اقليم. ومن هذه المراحل يمكن اختزال وتمييز مراحل جني الثمار البرية، والقنص والصيد، والرعي، والزراعة البدائية على ضفاف الانهار والبحيرات، والزراعة المتطورة المطرية والمروية بالاقنية والوسائل الاصطناعية، ثم الاقطاعية، فالرأسمالية السائبة (غير المهذبة او الموجهة) والاستعمارية، فالاشتراكية المعاصرة للرأسمالية المتطورة والاشتراكية الديمقراطية المحدودة. وقد انتصرت الثورة البلشفية الاشتراكية في امبراطورية روسيا القيصرية عام ١٩١٧ بزعامة لينين، وساد النظام الاشتراكي بقيادة الحزب الشيوعي فيها بعد ذلك. وتبعتها في تبني هذا النظام دول اوروبا الشرقية التي سارت في فلك الاتحاد السوفييتي منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥، وهي دول بولونيا والقسم الشرقي من المانيا الذي انفصل عن المانيا وتأسست فيه دولة سميت بجمهورية المانيا الديمقراطية، وهنغاريا وتشكوسلوفاكيا وبلغاريا ورومانيا، بالاضافة الى يوغسلافيا بزعامة جوزيف بروس تيتو والبانيا. وانضمت الصين الى المعسكر الاشتراكي بإنتصار الشيوعية فيها في عام ١٩٤٩ بزعامة ماوتسي تونغ. ثم قامت الحرب الكورية الاهلية عام ١٩٥٠ وانقسمت كوريا بعدها الى شطر شمالي بقيادة الحزب الشيوعي، وقسم جنوبي ذي نظام رأسمالي تحميه وتؤيده الولايات المتحدة الاميركية. وفي عام ١٩٥٩ انتصر الدكتور فيديل كاسترو على نظام باتيستا الاستبدادي في كوبا. وبعد معركة خليج الخنازير في عام ١٩٦٠ وفشل محاولة القضاء على كاسترو وحركته التحررية، اتجه كاسترو نحو اليسار وقاد الحزب الشيوعي وتبنّى النظام الاشتراكي على الاسلوب اللينيني – الستاليني

بدعم من الاتحاد السوفييتي . كما ساد النظام الاشتراكي على نفس الاسلوب في فيتنام بعد انتصار الحزب الشيوعي في الشطر الشمالي من البلاد بزعامة هوشي مينية على انصار النظام الرأسمالي في جنوب البلاد والقوات العسكرية الاميركية الداعمة له في عام ١٩٧٤. وخلال هذه الفترة قامت انظمة اشتراكية، وشبه اشتراكية في دول اخرى من آسيا وافريقيا، كما سادت انظمة مشتركة (رأسمالية اشتراكية) في ظل حكم ديمقراطي في كل من بريطانيا والسويد والدانمارك والنروج والمانيا الاتحادية (الغربية) وفرنسا واليونان واسبانيا، بدرجات متفاوتة وفترات مختلفة تبعاً لنجاح الاحزاب الاشتراكية الديمقراطية في الانتخاب التمثيلية البرلمانية في هذه البلدان، وفشلها ؛ وبينما بقي حكم هذه الاحزاب سائداً في بعض هذه الدول حتى الآن كما هو الحال في فرنسا واسبانيا مثلاً ، تحول الحكم فيما بعد الى الاحزاب اليمينية المتبنية للأنظمة الاقتصادية الحرة كما في بريطانيا واليونان على سبيل المثال .

وبقي النظام الرأسمالي سائداً في معظم دول العالم الاخرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الاميركية والمانيا الاتحادية واليابان، مع ما ادخل على هذا النظام من تعديل او تهذيب بدرجات متفاوتة هنا وهناك.

لم يتهيأ لأي من الانظمة آنفة الذكر الاستقرار الذي تنشده لسببين هامين، الاول هو ان الانسان لا يستقر على حال، يتململ من الركود والجمود ويسعى دوماً الى ما يعتقده وضعاً افضل، عن طريق التطوير او التغيير؛ وثانياً لأن اياً من هذه الانظمة لم يخل من العيوب وأهمها المبالغة والتطرف. و إنه ليس مثل التطرف بيئة تعشعش فيها الاخطاء وتنمو. وتمثل كل من الرأسمالية السائبة والاشتراكية اللينينية – الستالينية السائرة في طريق الشيوعية اقصى درجات التطرف، الاولى نحو اليمين، والثانية نحو اليسار. وقد عانت جموع كبيرة من الشعوب التي خضعت لحكمها من مظاهر الظلم او الحرمان او التعب والشقاء، او الاستبداد او الاخطاء الفادحة، في ظل النظام الاول بسبب فقدانه العدالة الاجتماعية وبالتالي الديمقراطية الاقتصادية رغم سيادة الديمقراطية السياسية في الغالب، وفي ظل النظام الثاني

بسبب ديكتاتورية نظام الحكم المارس بإسم ديكتاتورية الطبقة العاملة والحفاظ على مكتسباتها، واخطاء التخطيط المركزي، وغياب المزاحمة والمبادرة الفردية ونقصان الحوافز الشخصية وفقدان معايير التوازن، وبالنتيجة الافتقار الى الازدهار الاقتصادي والبحبوحة.

اما الأنظمة الايديولوجية الاخرى التي تسمّت بالاشتراكية الديمقراطية، فبالرغم من تحقيقها نجاحات هامة في مجالات الانماء والعدالة الاجتماعية وتعميم الرفاه ، فقد كبت هنا أو هناك، وفي حين او آخر لإفتقادها الى أساس نظري ثابت وموحد وتعرضها لأهواء متطرفة ذات اليمين وذات اليسار، وسيرها بالتالي على غير هدى مما أفقدها الاستقرار وإستمرار النجاح.

وقد ثبت في جميع انحاء العالم ان اغلبية الناس تتمنى ان تحصل على مزايا الازدهار وحريات النشاط الاقتصادي والانتقال والسفر والتعبير عن الافكار والمعتقدات وتأليف الاحزاب المختلفة والاشتراك في الحكم (الديمقراطية السياسية) المقترنة عادة بالنظام الرأسمالي، من جهة، والعدالة الاجتماعية والحمايات الاجتماعية (من البطالة والمرض والشيخوخة وحوادث العمل والتضخم النقدي) التي تستهدفها الاشتراكية .

هذا الكتاب هو محاولة بحث في سبيل الوصول الى النظام الاقتصادي والجتماعي الامثل، الذي يحقق الاهداف الجماهيرية العامة آنفة الذكر، من خلال تحليل كل من النظامين الرأسمالي والاشتراكي، واستنتاج الخطوط العامة لنظام يحقق كلاً من الانماء والازدهار والحرية والديمقراطية من جهة والعدالة الاقتصادية والاجتماعية والمنعة القومية من جهة ثانية.

ومن المتصور ان يكون هذا النظام اكثر استقراراً وثباتاً من سابقيه لأنه يقوم على التوازن الذي هو اساس الاستقرار في جميع المجالات والمظاهر.

كما أنه من المتصور أن يحقق النظام المنشود مقداراً اكبر من السعادة لبني البشر، لأنه مبني على أسس مادية وانسانية متوازنة، قوامها التساوي في الحقوق

والواجبات العامة والفرص، وامام القانون والسلطة، واحترام كرامة الانسان وقيمه العليا من حقيقة وعدل وجمال، وحرياته وحقوقه التي اعلنها ميثاق الامم المتحدة. وهو نظام عملي وواقعي مبني على الملاحظة والتجربة، والمقارنة بين مختلف الانظمة المتّبعة فعلاً في دول العالم. وهو يتجاوب مع اماني الشعوب التي تسعى في سبيل رفاهها وامانها وحريتها ومنعتها. والامل كبير في ان ينير الطريق أمام احزابها السياسية وسلطاتها الحاكمة الساعية الى تحقيق امانيها ومثلها العليا.

وهو موجه الى الدول المتقدمة اقتصادياً والدول النامية على السواء، لأن الانسان في جوهره واحد، سواء أكان من دول الشمال أو دول الجنوب. وما الفروق العرضية بين انسان من قوم وانسان من قوم آخر سوى حصيلة اختلاف الظروف البيئية واحداث التاريخ والزمان.

ومن الجدير بالذكر ايضاً، ان هذا النظام الذي يقوم على القيم الانسانية المسلم بها، ويقف مادياً وروحياً في الوسط بين التطرف ذات اليمين وذات اليسار، يأتلف مع الاسلام الحنيف الذي وصف القرآن الكريم أمّته بأنها «امة وسط»، كما يأتلف مع آمال سائر شعوب العالم من مختلف الاديان، بإعتباره يحارب الرجعية والتخلف وينشد ما تنشده من إنماء وحرية وعدالة.

وفي طريق مضيّنا الى هدفنا لا بد أن نتعرف على ماهية كل من النظامين الرأسمالي والاشتراكي والعقيدتين (الايديولوجيتين) اللتين تعبران عنهما، بإعتبارهما العقيدتين الرئيسيتين المتقابلتين، المتعارضتين اللتين تتمحور حولهما مواقف الدول والايديولوجيات والافكار الاجتماعية في وقتنا الحاضر، ومنذ عشرات السنين، ونبيّن ما في كل منهما من ايجابيات وسلبيات، بما يمكن من «موضوعية او قل حيادية»، لنتمكن من الوصول الى معالم النظام الذي نسعى اليه والذي يحتفظ بما فيهما من ايجابيات، ويتجنب ما قد يعتريهما من مثالب. وسنكتفي في هذا العرض بما هو ضروري لتحقيق هدفنا، وبما يمكن من تبسيط وتوضيح.

ويتألف هذا الكتاب من ستة اجزاء ينقسم كل منها الى بضعة فصول.

وتحتل الرأسمالية ونقدها الجزئين الاول والثاني . وتشغل الاشتراكية ونقدها الجزئين الثالث والرابع، ويتحدث الجزء الخامس عن نظام التوازن الاجتماعي المنشود، بينما يرصد الجزء السادس والاخير التطورات الحديثة في الانظمة الاقتصادية الاجتماعية واتجاهاتها السائدة .

د. حيدر غيبة



الجزء الأول
النظام الرأسمالي

الفصل الاول

مقومات الرأسمالية

أ – مقومات الرأسمالية الواقعية :

الرأسمالية نظام اقتصادي يقوم على الدعائم التالية :

١ –الملكية الفردية لعناصر الانتاج المادية من ارض وآلات وادوات ومنتجات ونقود، وحق الحماية لهذه الملكية.

٢ – سوق متطورة لعناصر الانتاج، حيث يسهل تبادلها.

٣ –حرية ممارسة النشاط الاقتصادي وانتقال الاشخاص والبضائع والاموال (رأس المال)، دونما تدخل معيق لهذه الحرية من قبل الحكومة الممثلة للدولة. وتتمثل هذه الحرية بشعار «دعه يعمل، دعه يسير» – او LAISSEZ FAIR , LAISSEZ PAS-SER

وتتضمن حرية قيام الافراد والمنشآت بالتعامل في السوق، بيعاً كان تعاملهم او شراءً، او تصديراً او استيراداً، او تاجيراً او استئجاراً، او اقراضاً او استقراضاً او عقد عمل او تصنيع او غير ذلك من عقود التعامل بالسلع والخدمات ذات القيمة الاقتصادية في السوق.

٤ – المزاحمة بين المنتجين ومثل ذلك بين المستهلكين.

٥ – تراكم رأس المال لدى المصارف والمؤسسات المالية الاخرى ولدى ارباب العمل، مما يتيح لهؤلاء القيام بالمشاريع المنتجة للسلع و/ او الخدمات التى يحتاجها السوق.

٦ – اعتماد شبه كلي على روح المبادرة الفردية والمغامرة او الاستحداث، عند صاحب المشروع او المستحدث ENTREPRENEUR.

ومن المفروض ان يكون هذا المستحدث مجدداً INNOVATOR يقيم مشروعاته الجديدة على اساس التوفير في كلفة الانتاج، او تحسين نوعيته او اسلوب عرضه او مكانه او انتاج منتجات جديدة تلبي حاجات ورغبات كامنة او مستحدثة بالاعتماد على المكتشفات والاختراعات الحديثة... وذلك كي يستطيع ان يصمد أمام مزاحمة الغير ويحوز على اكبر مقدار ممكن من الربح.

٧ – والمحرك الرئيسي لنشاط الرأسمالي او المستحدث هو الرغبة في الحصول على الربح الذي يؤمن ليس فقط تلبية الحاجات بل وأيضاً المتعة والسيطرة او النفوذ، وجميعها اهداف ورغبات سيكولوجية انسانية عامة وثابتة، تحرك نشاط الانسان وتدفعه دوماً الى الامام.

٨ – تقوم آلية (ميكانيكية) السوق – أي تفاعل الأنشطة فيها – بتحديد اسعار السلع والخدمات بالحدود التي تؤمن توازن عرضها (او الكمية المعروضة) مع طلبها (او الكمية المطلوبة) في السوق ولا تتحدد هذه الأسعار بقرارات سلطوية او مركزية في ظل النظام الرأسمالي.

٩– العمل عنصر من عناصر الإنتاج (غير المادية) وتتحدد اجوره وفق قواعد العرض والطلب في السوق.

١٠– ويقابل حرية صاحب المشروع أو رأس المال في ممارسة نشاطه الإقتصادي والتعاقد مع الغير، تمتع العامل بحرية التعاقد والتكتل في نقابات واتحادات تسعى لحمايته من سيطرة اصحاب رأس المال الميّال للتمركز وفرض شروطهم المجحفة. ولكن تحقيق الحصول على هذا الحق يتوقف على الظروف والأحوال الإقتصادية العامة وفرص العمل المتاحة من جهة وموقف السلطة الحاكمة من جهة ثانية.

وباختصار، الرأسمالية نظام اقتصادي يقوم على أساس حرية النشاط

الإقتصادي والتملك الفردي لوسائل الإنتاج المادية وحق التصرف بها واعتبار العمل سلعة يتحدد سعرها (اجرها) وفقا لقواعد العرض والطلب في السوق كسائر السلع.
وفي ظل هذا النظام، بشكله التقليدي غير المتطور او المعدل، لا حدود للملكية الخاصة، سواء أكانت ملكية لوسائل الإنتاج، أو للسلع الإستهلاكية، كما ليس هناك ملكية عامة (أو مشتركة) لوسائل الإنتاج المباشرة. يقتصر دور السلطة الحكومية في ظله على تحقيق خدمات الأمن الداخلي والخارجي واقامة العدل وتوفير النظام، التي ليس للقطاع الخاص مصلحة في تملكها وادارتها بكفاءة، والخدمات العامة من طرق ومواصلات وتعليم وعناية صحية وغير ذلك من الخدمات المشابهة. وفيما عدا ذلك، لا يجوز تدخل الدولة الا لدعم الحرية الإقتصادية واذكاء عواملها وتوفير البيئة المناسبة لها.

ومن اهم مظاهرالرأسمالية وجود المؤسسات المالية الكبيرة (كالمصارف) والشركات المساهمة والمحدودةالمسؤولية الكبيرة بما في ذلك تلك المعروفة بالشركات عبر الدولية او عبر الوطنية التي كانت تسمى فيما سبق «متعددة الجنسيات»، غير المقيدة بقيود تحد من نشاطها أو ملكية الأفراد لأسهمها، او إدارتهم لها، او المكافآت التي يحصلون عليها منها. وتعرف هذه الشركات، قانونا، بشركات الأموال بالمقارنة مع شركات الأشخاص كشركات التضامن المؤلفة من عدد محدود من الشركاء المتضامنين في المسؤولية تجاه الغير في حدود ثروتهم بكاملها، وليس بحدود رأسمال الشركة فحسب، وشركات التوصية البسيطة المؤلفة من شريك متضامن واحد أو عدد محدود من الشركاء المتضامنين ومن شريك او أكثر من الشركاء الموصين الذين لهم حصة من رأس المال دون أي مسؤولية ادارية او تضامنية.

ب - الأساس العلمي للنظام الرأسمالي

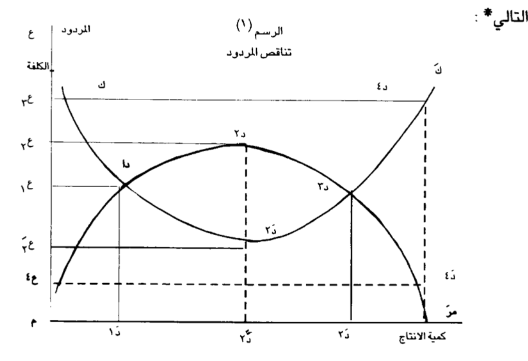
وتقوم العقيدة او الايدولوجية الرأسمالية على تبني مثل هذا النظام والإيمان بأنه النظام الإقتصادي الأفضل لتحقيق مصالح الأفراد والمجتمعات على السواء.

ويرتكز الإيمان بهذه الأيدولوجية من الناحية الفكرية على أن هذا النظام في

مجال الإنتاج يحقق الإنتاج الأعظم / الأمثل . ولم نقل الإنتاج«الأعظم» فحسب، لأنه قد لا يكون الإنتاج الأنسب او« الأمثل. والانتاج الأمثل للسلعة من الناحية الكمية هو كمية الإنتاج التي تبلغ الحد الذي تصبح عنده كلفة وانتاج آخر وحدة من وحداته أي الكلفة الهامشية مساوية لسعرها في السوق، وأن إنتاج مزيد من هذه الوحدات بعد هذا الحد يجعل كلفة انتاج كل منها أعلى من سعرها، اي أنه سيؤدي الى الخسارة. ويستند هذا التعليل على نظرية«تناقص المردود او الغلة» اي تزايد الكلفة مع تزايد كمية الإنتاج، بعد مدى محدود من الإنتاج تكون خلاله متناقصة ويتحقق خلاله ما يسمى «اقتصاد الحجم» او اقتصاد الحجم الكبير كما سنرى.

ومن أسباب تناقص المردود، على سبيل المثال لا الحصر، التوسع في زراعة الأرض باتجاه المناطق غير الخصبة أو الهامشية، زيادة الإنتاج (وبالتالي العرض) عن الطلب عند السعر المساوي او المقارب لكلفة الوحدة الوسطية، أو تجاوز حجم المشروع (كالمزرعة او المعمل) الحد الذي تمكن معه ادارته بأقصى كفاءة ممكنة، أو غير ذلك من حالات وأسباب.

يمكن التعبير عن حالات تناقص المردود (أو تزايده) بالرسم البياني رقم (١) التالي* :



في هذا الرسم يقيس المحور م ع كلاً من المردود، أي عدد الوحدات المنتجة من خليط (أو سلة) محدد الكمية من عوامل الانتاج ، وكذلك الكلفة ، ويمثل المحور م س مقياساً لكمية الانتاج . اما المنحنى مرمرَ فيمثل العلاقة بين المردود وكمية الانتاج، اي تغير المردود حسب كمية الانتاج، بينما يمثل المنحنى ك كَ العلاقة بين الكلفة وكمية الانتاج، اي تغير الكلفة حسب كمية الانتاج .

وفي هذا الشكل المبسّط نرى ان المنحنى مرمرَ (الممثل للعلاقة بين المردود وكمية الانتاج لمعمل من المعامل مثلاً) مستمر بالصعود مع زيادة الانتاج (من اليسار الى اليمين) حتى يصل الى النقطة د٢. وتمثل هذه النقطة اقصى المردود ، إذ عندها يكون المردود مساوياً ل د٢ دً٢ او م ع٢ على محور العينات. وقبل النقطة د٢ لا يكون للمشروع مصلحة بالتوقف عن زيادة الانتاج ، بل العكس ، تكون مصلحته بزيادة الانتاج. وعند النقطة د ١، اي عندما يكون الانتاج مساوياً م دَ ١ مثلاً يتعادل المردود مع الكلفة ويساويان د ١ دَ ١ او م ع ١ ويكون المردود في حالة استمرار في الارتفاع والكلفة في حالة استمرار في الانخفاض مع زيادة كمية الانتاج؛ ولا بد من الاستمرار في زيادة الانتاج هذه كي يصبح المشروع رابحاً (حيث يكون سعر وحدة الانتاج او مردودها اكبر من كلفتها).

اما بعد النقطة د٢ فيبدأ المنحنى مرمرَ بالهبوط اي يتراجع المردود ويتناقص بصورة مستمرة مع زيادة كمية الانتاج .

وعلى عكس المنحنى مرمرَ، نرى ان المنحنى ك كَ، الممثل لتغير الكلفة بالمقارنة مع تغير كمية الانتاج ، يتناقص او يهبط بإتجاه اليمين مع زيادة كمية الانتاج . ويبلغ هبوطه اقصاه عند النقطة دَ٢، اي عندما تكون الكلفة في مستواها الادنى ؛ وعندما يكون حجم الانتاج مساوياً ل م دً٢، كماكان المردود اعلاه عندما كان الانتاج بهذا الحجم اي عند دً٢.

وهذا بديهي ويعطي نفس المعنى . ومن الملاحظ انه عند هذه النقطة من الانتاج ، يكون المردود اعلى من الكلفة بالمسافة د٢ دَ٢ أو ع٢عَ٢.

وعندما يزيد الانتاج الى ما بعد النقطة دً٢ الى جهة اليمين (اي يزيد على م دً٢)

يصبح المردود اقل كما رأينا ، والكلفة اعلى، حتى يلتقي المنحنيان (منحنى المردود ومنحنى الكلفة) عند النقطة دَ٣ حيث يتساوى الكلفة والمردود عندما تكون كمية الانتاج مساوية ل م دَ٣ (في حالتها المثلى بالنسبة لمصلحة المجتمع) .

وبعد النقطة دَ٣ ، اي عندما تزيد كمية الانتاج، وتصبح مساوية ل م دً٤، عند النقطة دً٤ مثلا ، تكون الكلفة عند النقطة د٤ (ومساوية ل د٤ دً٤ او م ع ٣ ، والمردود مساوياً دَ٤ دً٤ او م ع٤ وينقص عن الكلفة بالمسافة ع ٣ع ٤، كما يتضح من الشكل(١) .

ومن الطبيعي ان يوقف صاحب او اصحاب المشروع الانتاج عند حده الامثل الممثل بالنقطة دَ٣ او قبله بقليل، حيث تكون زيادة الانتاج لا تزال مربحة ، إنما ليس بعد هذا الحد حيث تصبح خاسرة .

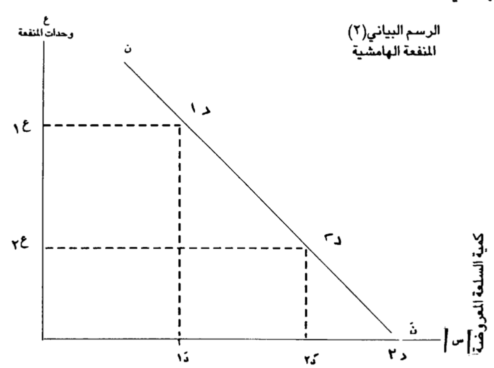
وبذلك يحصل المجتمع على اقصى انتاج للمشروع ، هو لا يزال في حالة وجود مردود ايجابي (يزيد عن الكلفة او يساويها على الاقل) لوحدات الانتاج الاخيرة الهامشية، وحيث لا يزال متوسط الكلفة يقل عن السعر، او يقاربه. ولذلك اعْتبر حجم الانتاج عند هذه النقطة، حجماً امثل، او انتاجاً أمثل، محققاً لأعظم مقدار من الرفاه.

وهكذا ولما كان الاقتصاد الوطني يتألف من انتاج جميع المشاريع في الدولة، يتابع دعاة الايديولوجية الرأسمالية منطق حججهم واستنتاجهم بأنه في ظل الحرية الاقتصادية للنظام الرأسمالي يحصل المجتمع على كمية الانتاج المثلى او الانتاج الامثل الذي يحقق الوفرة المثلى والرفاه الاعظم ، حيث لا شحّ او تقتير ولا فيض او تبذير.

وتستند فكرة الرفاه، كفكرة الانتاج الامثل، على سلوك المشروع الاقتصادي من جهة وسلوك الفرد المستهلك من جهة ثانية. ولّما كان المستهلكون يؤلفون مجموع المجتمع ، فيمكن الانتقال من سلوك الفرد الى سلوك المجتمع . وتلحض نظرية المنفعة «والمنفعة الهامشية او الحدية«MARGINAL UTILITY» – هذا السلوك .

فإذا تصورنا انه يمكن تقسيم المنفعة التي يرغب الانسان في الحصول عليها

الى وحدات منفعة utility units ، فإن عدد وحدات المنفعة (او اختصارا، منفعة) كل سلعة منتجة تتناقص مع تزايد عدد او كمية الوحدات المنتجة او المحصول عليها . فعلى سبيل المثال، تكون منفعة اول قميص يحصل عليه المستهلك اكبر من منفعة ثاني قميص من نفس النوع، ومنفعة ثاني قميص اعلى من منفعة ثالث قميص ... وهكذا. وبعبارة ثانية تتناقص منفعة السلعة الواحدة مع تزايد كميتها المعروضة، (او المنفعة تطّرد عكساً مع الكمية المعروضة) لأن اهمية السلعة للإنسان تتناسب مع حاجته إليها، وحاجته هذه تكون في ذروتها عندما لا يكون عنده شيء من السلعة المحتاجة. ولكن عندما يحصل على وحدة منها تكون حاجته الى وحدة ثانية وثالثة ورابعة... اقل فأقل. وتنعدم منفعة وحدة واحدة من وحدات السلعة، وتساوي صفراً، عندما تشبع حاجة الانسان منها اشباعاً كاملاً. وتسمى منفعة السلعة الاخيرة المضافة «المنفعة الهامشية، وهي المنفعة التي يحصل عليها الانسان بإضافة وحدة واحدة من السلعة المعروضة. ويوضح الرسم (٢) مفهوم المنفعة والمنفعة الهامشية.



فإذا كان المحور م ع يقيس وحدات المنفعة والمحور م س يقيس كمية او عدد وحدات الانتاج، والمنحنى ن نَ يمثل وحدات المنفعة الهامشية بالمقارنة مع كمية السلعة المعروضة (اي العلاقة بين وحدات المنفعة والكمية المعروضة من السلعة)، فإننا نرى انه عندما تكون الكمية المعروضة (على محور السينات) م دَ١، تكون المنفعة المقابلة لها م ع١ (على محور العينات) وعندما تزداد الكمية المعروضة من السلعة الى م دَ٢، تقل المنفعة الهامشية الى م ع٢، وتصل الى الصفر (في حالة الاشباع) عند النقطة د٣ (اي عندما تكون الكمية المعروضة م د٣)، وهذه النقطة هي تلك التي تصل عندها كمية انتاج السلعة الى الانتاج الامثل، كما شاهدنا في الرسم(١) السابق، إذ لا تكون هناك رغبة للمجتمع في الحصول على مزيد من انتاج هذه السلعة لأن منفعة الزيادة الهامشية تكون عندئذ سالبة.

وما يصدق على انتاج مادة او سلعة واحدة يصدق على جميع السلع المنتجة ، وما يصدق على معمل او وحدة انتاج واحدة يصدق على جميع وحدات الانتاج في الدولة، وهكذا يصبح الشكل او الرسم (٢) ممثلاً للإقتصاد الوطني بكامله .

ومرة ثانية نرى، انه في ظل الحرية الاقتصادية للنظام الرأسمالي التقليدي (بدون تعديل)، يحصل المجتمع على أكبر كمية من وحدات المنفعة، وهي وحدات المنفعة المتاحة من الانتاج كلها (او المنفعة الكلية) حتى آخر وحدة منها قبل الصفر. وهذا ما يطابق حالة الانتاج الامثل واقصى درجات الرفاه الاقتصادي. فحجم المنفعة (او الرفاه) في المجتمع ككل، بدون تمييز بين ما يحصل عليه فرد او آخر، اي بصرف النظر عن فروق المنفعة بين المنتفعين، يكون اكبر ما يمكن في ظل الحرية الاقتصادية للنظام الرأسمالي.

وهذا هو المبرر النظري والاساسي الذي يستند عليه دعاة هذا النظام . فإلى اي مدى يكون هذا المبرر حقيقياً في الواقع؟ وما هي الاعتراضات النظرية والعملية عليه؟ وللإجابة على هذه التساؤلات لا بد من عرض تاريخي موجز عن الرأسمالية، ومن ثم مناقشة مرتكزاتها الفكرية النظرية، وعرض النتائج الموضوعية، لنتمكن من

الحكم عليها حكماً موضوعياً اساسه مصلحة الاكثرية الساحقة للمجتمع، اي مجتمع، لا من الناحية المادية فحسب، بل من جميع النواحي المادية والروحية التي تشتمل عليها حياة الانسان.

الحواشي

* يمكن لغير المختصين أو غير المعتادين على الرسوم البيانية تجاوزها وتجاوز شرحها والاقتصار على نتائجها دون أي خلل.

الفصل الثاني

لمحة تاريخية عن الرأسمالية

نشوؤها

قد عرف العالم القديم المؤسسات الرأسمالية إذْ نمتْ هنا وهناك جيوب رأسمالية مزدهرة في القرون الوسطى، ولا سيما في أواخرها. فقد نما التبادل التجاري بين مراكز رأسمالية او شبه رأسمالية متباعدة على طرق تجارية طويلة كتجارة الحرير والتوابل بين الشرق والغرب، عبر بلاد فارس والبلاد العربية، كما نمت تجارة البخور بين الجنوب العربي (اليمن) والشمال، وتجارة الصوف والملابس بين بعض المراكز الاوروبية خلال القرنين الثالث عشر والرابع عشر. ولكن هذه المراكز (وكان اشهرها فلندرز وفلورنسا) لم تدم طويلاً، بل سرعان ما اضمحلت لاسباب داخلية، ولم تظهر الرأسمالية بقوة إلا بعد انتهاء القرون الوسطى ومع بداية القرن السادس عشر.

لقد قويت صناعة الاقمشة الصوفية في انكلترا خلال القرن السادس عشر، بسبب توفرالصوف الخام وابتداع مصانع قصر الصوف البسيطة. فقد استمر نمو هذه الصناعة، وصناعة القماش عموماً خلال القرون، السادس عشر– الثامن عشر، في بعض المناطق الريفية حيث تمكنت من تجنب النزاع الاجتماعي – الطبقي الذي قضى على هذه الصناعة في فلندرز، وكذلك في فلورنسا (ايطاليا) فيما سبق.

وتمركز رأس المال حول هذه الصناعة تدريجياً في بعض قرى الريف، وسرعان

ما حلت روح الكسب، أو قُلْ الروح الرأسمالية محل النظرة السابقة المعادية للثروة المادية، والتي انتشرت بتأثير تعاليم الديانة النصرانية المعارضة للجشع وحب المال وجمعه. وقد سبق للقديس جيروم ان قال،«إن الغنيّ إما لِصّ او ابن لص». وكذلك نادى الصحابي المسلم ابو ذر الغفاري بالتقشف كيلا يشغل حب المال الناس عن التعبد وحب الله. وكانت الفائدة المرسومة على القروض تعتبر رباً محرماً في الديانتين المسيحية والاسلامية . كما كنت المضاربة والربح الفاحش في كليهما يعتبران انتهاكاً لتعاليم الدين والربح الحلال. اما بعد توسع التجارة في أواخر القرون الوسطى، فقد بدأ الناس يختلفون حول هذه الامور، منهم من تسامح بها، ومنهم من بقي على تحريمها، وانما كانت هناك محاولات للتوفيق بين التعاليم الدينية من جهة والحاجات والوقائع الاقتصادية من جهة ثانية، وقام الكاثوليكيون انفسهم بإنتهاك القوانين المحرمة للفائدة، او الربا، في المدن الكاثوليكية الرئيسية التي اصبحت مراكز تجارية رأسمالية متقدمة، مثل جنوة والبندقية وفلورنسا وغيرها. وصاحب الاصلاح البروتستانتي في القرنين السادس عشر والسابع عشر التغيرات الاقتصادية التي نشأت مع اتساع الرأسمالية في شمالي اوروبا، وخاصة في انكلترا وهولندا. وأخذت المراجعة والتفسيرات المذهبية هذه التغيرات بعين الاعتبار، ووجدت التبريرات اللازمة لها، بل وبرّأت الرأسمالية من خطيئة الجشع، ونقلت حياة التقشف في الدنيا من معنى التنزه عن المادة الى معاني اخرى تناسب التغيرات الاقتصادية مثل الكدّ في العمل واتقانه والاخلاص له ، بما يشبه التعبد في الدير والاخلاص للرب ودينه، وحلّت ممارسة الاقتصاد (التوفير) في المصروفات واستخدام الثروة في سبيل المزيد من الانتاج محل التقشف والبعد عن المادة. وكان الاسلام قد سبق الى مثل هذه المعاني، إذ جاء في القرآن: «ولا تجعل يدك مغلولةً الى عنقك ولا تبسطْها كلّ البسطِ، فتقعُد ملوماً محسوراً - سورة الاسراء - ٢٩». كما نقل عن النبي محمد (ﷺ) في الحديث قوله :«ان الله يحب إذا احدكم عمل عملاً أن يتقنه». وتتفق هذه التعاليم مع مفاهيم الاقتصاد، دون التبذير او البذخ، ومع الجد في العمل وتحصيل الرزق بدون هوادة او تفريط .

تدفق المعادن الثمينة: وهناك عدة عوامل ساهمت مساهمة كبيرة في نشوء

الرأسمالية الاوروبية ونموها، واهمّها تدفق كميات كبيرة من المعادن الثمينة، وخاصة الذهب والفضة من نصف الكرة الغربي، كمناجم المكسيك وبوليفيا والبيرو، خلال القرن السادس عشر والسابع عشر عن طريق المستعمرين الاسبان وغيرهم. وقد نجم عن ذلك ارتفاع ملحوظ في الاسعار، في اسبانيا والبرتغال، ومن ثم في هولندا وانكلترا، واثر هذا الارتفاع على طبقة الاقطاعيين او كبار ملأك الاراضي الذين كانت تتألف منهم الطبقة الحاكمة في الغالب، إذ كان ارتفاع ريع اراضيهم ابطأ من ارتفاع سائر الاسعار وتكاليف المعيشة . وادى هذا التطور الى انخفاض منزلتهم الاجتماعية ، ذ السياسية، نسبياً، بصورة تدريجية، إلاّ الذين استطاعوا الضغط على المزارعين المستأجرين واجبارهم على زيادة اجور الاراضي بنسبة ملائمة، او ادخلوا ممارسات رأسمالية الى زراعتهم او انتقلوا الى ممارسة التجارة. وهكذا نمَت حركة تسييج الاراضي، وتوسعت معها تربية الاغنام ضمن الاراضي المسيجة من اجل الاستفادة من صوفها وتغذية صناعة النسيج الصوفي المتنامية. وتخلفت اجور العمال ايضاً عن ارتفاع الاسعار وتكاليف المعيشة، مما جعل الاجور الحقيقية تنخفض خلال ما يسمى بثورة الاسعار التي سبقت الثورة الصناعية في انكلترا

وكان الرأسماليون من صناع وتجار وغيرهم المستفيدين من هذه التطورات بينما قاسى العمال واسرهم، من الحرمان وطول يوم العمل وتشغيل الصغار وسوء شروط العمل الصحية وغيرها، الشيء الكثير.

تكوين رأس المال: ومع ازدياد الارباح الناجمة عن نمو حجم الاعمال وتضخم الاسعار وانخفاض الاجور، زاد حجم التوفير وتكوين رأس المال، مما ساهم في سرعة زيادة الانتاج (معدل النمو) بسبب اتساع قاعدته، من مصانع وغيرها. ولو حدث العكس، اي لو زادت اجور العمّال اكثر من ارباح الرأسمالية، لتحسن مستوى معيشة العمال في القرنين السادس عشر والسابع عشر في هولندا وانكلترا، مما كان سيعتبر اكثر عدلاً وانصافاً، ولكنه كان سيؤدي الى توقف تكوين رأس المال (الاستثمار) او الحد منه، وبالتالي الى توقف توسيع قاعدة الانتاج وزيادة الانتاج في المستقبل، اي في القرن الثامن عشر و ما بعده، ولأصابت الخسارة الرأسماليين

والعمال عل السواء. هذه حقيقة لا يمكن انكارها مهما اختلفت وجهات النظر من الناحية الاخلاقية .

خلال هذه الفترة، اي في القرنين السادس عشر والسابع عشر، بل وحتى منتصف القرن الثامن عشر، صاحب تنامي الرأسمالية بروز الدول القوية في غربي اوروبا، لا سيما هولندا، وانكلترا، واسبانيا، والبرتغال، التي استعمرت وتقاسمت معظم المناطق في العالم الجديد (اميركا الشمالية والجنوبية) واصبحت فيما بعد من اكبر الدول الاستعمارية. كما صاحب هذه التطورات اتباع الدول المذكورة للسياسة الميركانتيلية (التجارية) المؤيدة لزيادة صادرات الدولة على مستورداتها، وتجميع الفائض بشكل مدخرات من المعادن الثمينة بإعتبارها ممثلة للثروة الحقيقية بإعتقاد اصحاب النظرية الميركانتلية والمسؤولين الحكوميين في تلك الفترة. وقد ساعدت هذه السياسة على تجميع الثروة وتنشيط الرأسمالية واستمرار عملية النمو الاقتصادي خلال الفترة المذكورة.

دور الحكومات: لما كان الرأسماليون الافراد خلال هذه الحقبة من الزمن غير قادرين لوحدهم على تأمين الشروط الفردية لتحقيق اهداف السياسة الميركانتيلية في زيادة الثروة واستمرار الازدهار الاقتصادي عن طريق اتخاذ اجراءات فوق طاقتهم وسلطتهم، مثل تحرير التبادل التجاري من القيود والعقبات داخل الدولة الواحدة، وتأمين الاسواق الخارجية خارجها، وايجاد وسيلة تعامل نقدي موحدة (عملة موحدة قابلة للصرف في كل مكان - مثل الذهب)، وايجاد قوة عاملة ماهرة وفرض انضباطها، وتشريع القوانين والانظمة وتطبيق هذه القوانين والانظمة وحفظ النظام والامن الداخلي والخارجي، وبناء الطرق ووسائل المواصلات المناسبة وحمايتها...، كان لا بد من وجود حكومة قوية تقوم بذلك، او تساعد على قيامه. وكان لا بد من ان تكون هذه الحكومة مزودة بالمال والموارد البشرية اللازمة للقيام بالاستثمارات اللازمة، سواء أكانت هذه الاستثمارات مادية لبناء البنية التحتية المادية او الاقتصادية (ECONOMIC INFRASTRUCTURE) كالطرق والموانىء والجسور، او بشرية (HUMAN INFRASTRUCTURE)، كإعداد المدارس وقوات

الامن الداخلي والجيوش والاساطيل الحربية وتدريب المشتغلين فيها. وفي سبيل تحقيق ذلك، قادت السياسة الميركانتيلية الحكومات المتبنية لها الى تبرير الاجور المنخفضة (نسبياً) وطول يوم العمل. فالدولة الميركانتيلية لا تهتم بالافراد مهما كبرت قاعدتهم، اي انها لا تهتم بمصلحة الجماهير الكادحة إلا بإعتبارها وسائل للإنتاج وتحقيق اهدافها لا اهدافهم، في القوة والمنعة والسيطرة. فهي ليست دولة رفاه عام. بل لا بد في نظرها من تضحية بعض المصالح، مصالح العمال كافراد طبعا، في سبيل مصلحة الدولة، ولهذا السبب وضعت الدولة الميركانيتلية القيود على الاستيراد، لا سيما استيراد المواد الكمالية، إذ اعتبرت الاستهلاك الكمالي، والباذخ تبذيراً للفائض الاجتماعي الضروري لتوسيع قاعدة الانتاج وزيادته. إن هذه السياسة التي تبنتها الحكومات في الدولة وقيدت في البداية نشاط الافراد حتى ما قبل القرن الثامن عشر ساهمت فيما بعد في تسريع الانماء وتبني استراتيجية (او ايديولوجية) «دعه يعمل ، دعه يسير»، لصالح الفرد، اي خلافاً للبداية. وبينما بقي الاساس الذي تقوم عليه الرأسمالية، وهو الالتزام بتشجيع تراكم رأس المال، انتقلت المبادهة في النشاط الاقتصادي تدريجياً من الدولة أ، والحكومة الى الافراد بصورة رئيسية. ومع هذا التطور انتقلت اوروبا الغربية من عصر الرأسمالية المبكرة التي كان للدولة فيها نصيب وافر، الى عصر «الرأسمالية التقليدية» التي سادت من نحو عام ١٧٥٠ الى الحرب العالمية الاولى(١٩١٤) .

وبينما كانت الرأسمالية المبكرة متمركزة حول التجارة، اصبحت مع حلول القرن الثامن عشر تتمركز في انكلترا حول الصناعة، إذ قامت هناك الثورة الصناعية الاولى، واصبح الرأسمال المستخدم في الصناعة (اي في المعامل والورشات الصناعية) اكبر او اهم من ذلك المستخدم في العمليات التجارية، حتى قبل اختراع الآلات الاوتوماتيكية (التي تتحرك تلقائياً) كالمكوك الطائر في صناعة النسيج والمحرك البخاري في البواخر وغيرها. وانما انتقلت صناعة النسيج المتنامية بعد الاختراعات الجديدة والتحولات التكنولوجية المثيرة من الريف الى المدينة حيث تتوفر امكانيات افضل. واستفادت الرأسمالية من هذا التحول، واستغلته افضل

استغلال ممكن، إذ احتضنت الاختراعات الجديدة ورعتها وجعلت الاستفادة منها ممكنة عن طريق اقامة مشاريع انتاجية جديدة وتراكم رأس المال، اي الاستثمار، الذي وحده يستطيع تحمل اعباء هذه الرعاية.

لقد وجد المخترعون في الرأسماليين شركاء مفيدين يستطيعون ان يصرفوا على تجاربهم في البداية، ومن ثم ان يقوموا بتمويل المشاريع الاستثمارية التي تستعمل هذه الاختراعات وتنقلها من حيز التجارب الى حيز الانتاج فيما بعد. وهكذا تلازمت الرأسمالية الكلاسيكية (التقليدية) مع الثورة الصناعية منذ البداية في انكلترا. وبإستخدام الالة ذات الحركة الذاتية (التلقائية) تنامت سيطرة الانسان على الطبيعة، وكانت مساهمة الرأسمالية الخاصة مساهمة كبيرة في الوصول الى هذه النتيجة.

ومن اهم مبادىء الرأسمالية الكلاسيكية التي سادت خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر وطيلة القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين سيادة تكاد تكون شاملة في معظم الدول التي وصلت الى هذه المرحلة، لا سيما في دول غرب اوروبا: حرية النشاط الاقتصادي، وحرية التملك وحمايته من قبل الدولة، وحرية التجارة الداخلية والخارجية، وتوازن ميزانية الدولة (تعادل مواردها مع نفقاتها)، ونظام العملة الثابتة القائمة على التعادل الذهبي، كل ذلك ضمن إطار سياسة عامة تقوم على حرية الفرد والثقة بأن نشاطه ومصلحته يتوافقان مع مصلحة الجماعة وان المنفعة المادية هي منطلق صحيح للجميع لا غبار عليه. وساد خلال هذه الفترة مبدأ الاعتماد على العقلانية والمنطق الرياضي كأساس للتصرفات والاعمال، والابحاث والعلاقات بين مختلف الجهات، ونبذ الاوهام والغيبيات من التفكير، مما ساعد على نمو العلوم والمخترعات. كانت القناعة بهذه المبادىء شاملة لممثلي الحكومة والرأسماليين في الغالب. ولم يعارض بعض هذه المبادىء في القرن التاسع عشر سوى نفر قليل من المفكرين، كما سنرى.

ولم يكن الحكام بالضرورة من رجال الاعمال (الرأسماليين)انفسهم، بل كانوا

في الواقع من حماة هذا النظام وحماتهم، ويعملون كانهم ممثلون لهم او وكلاء عنهم . وكانت النتيجة انماء وازدهاراً مستمرين في المدى الطويل، لم تعترضهما سوى فترات قصيرة من الركود او الانتكاس خلال الدورات الاقتصادية المتعاقبة (BUISINESS CYCLES) .

الرأسمالية والاستعمار: وقد حققت الدول الاوروبية الغربية، وخاصة انكلترا وهولندا وفرنسا وبلجيكا واسبانيا والبرتغال وايطاليا والمانيا، توسعاً جغرافياً كبيراً خلال فترة قيام الرأسمالية وازدهارها، فاستعمرت القارة الاميركية واقيانوسيا (العالم الجديد)، وتقاسمت القارة الافريقية بكاملها، واستولت على اجزاء كبيرة من آسيا او اخضعتها لنفوذها، مما دعا الزعيم الماركسي لينين الى اعتبار الاستعمار قمة الرأسمالية، إذ ان القوة الاقتصادية التي خلقتها الرأسمالية، مكنت دول اوروبا الغربية من التفوق العسكري ومن ثم إن اطماعها بجعل المستعمرات مورداً للمواد الاولية وسوقاً للسلع المصنعة في الدول الام، اضافة الى روح الغطرسة حبّ التسيّد لدى بعض الحكام، دفعتها الى الاستيلاء على اراضي تلك المستعمرات. وفعلاً اصبحت دول غربي اوروبا، بفضل هذه السياسة، اكبر قوى اقتصادية وعسكرية في العالم. وتمركزت فيها المؤسسات المالية العملاقة والاسواق المالية الرئيسية ذات الصبغة العالمية، فضلاً عن الصناعات الاساسية والقسم الاعظم من التجارة الدولية.

انتهاء شهر العسل الطويل : انعكست اتجاهات الرأسمالية آنفة الذكر وأصيبت بنكسات وضربات قوية في شرقي اوروبا وغربها، بعد الحرب العالمية الاولى (١٩١٤ - ١٩١٨) .

وفي عام ١٩١٧ اشتعلت الثورة البلشفية التي قضت على النظام الرأسمالي برمته في روسيا القيصرية التي اصبحت فيما بعد «اتحاد الجمهوريات السوفياتية الاشتراكية»، او اختصاراً «الاتحاد السوفياتي». واستولت على الحكم احزاب توتاليتاريانية (كلّياتية - ديكتاتورية) تقوم سياستها على اخضاع مصلحة الفرد

للسلطة الحاكمة – سلطة الدولة – بالطرق القسرية، كما حدث في ايطاليا بعد تسلم الفاشستيين للحكم بزعامة بنيتو موسيليني في عام ١٩٢٢ وتحويلهم نظام الاقتصاد الوطني من الرأسمالية الى ما يعرف النقابية – CORPORATIVE – حيث تتألف السلطة العليا من هيئة تضم نقابات العمال واصحاب العمل الرئيسية ؛ ومن ثم في المانيا حيث اصبح ادولف هتلر، رئيس الحزب الاشتراكي الوطني مستشاراً CHANCELLER (اي رئيساً للوزراء) في عام ١٩٣٣، بعد ان فاز حزبه بأكثرية المقاعد البرلمانية (٢٣٠ مقعداً) عام ١٩٣٢ خلال رئاسة هندنبرغ. وفي آذار ١٩٣٣ اعطى البرلمان الالماني (الرايخستاغ) هتلر سلطات ديكتاتورية فيما عرف «بالثورة الوطنية الاشتراكية» المنجزة «بالطرق القانونية».

وتقوم ايديولوجية حزب «العمال الاشتراكي الوطني الالماني» على سيطرة الدولة على الاقتصاد الوطني وتأميم المصارف وقيام صناعة متطورة بإشتراك القطاعين العام والخاص ومحاربة الشيوعية والتمييز بين الاجناس وسيادة العرق الآري ، واعتبار الديمقراطية وسيلة قاصرة عن تحقيق العظمة الوطنية، وتبني العمل الاجباري، والاكتفاء الذاتي، ومراقبة القطع الاجنبي واتباع سياسة احلال منتجات الصناعة الوطنية محل السلع المستوردة، خلافاً لمبادىء الحرية الاقتصارية التي تقوم عليها الرأسمالية. إلا انه بينما سحقت رأسمالية الافراد والملكية الخاصة كليًا في الاتحاد السوفياتي ، فقد بقيت الملكية الخاصة محترمة ورأسمالية الافراد قائمة في المانيا وايطاليا تحت رقابة الدولة وتوجيهها.

وخلال هذه الفترة، اي بين الحربين العالميتين الاولى والثانية (١٩١٨ – ١٩٣٩) قويت الاحزاب والحركات السياسية المطالبة بتغيير الاسس التي تقوم عليها الرأسمالية والحد من غلوائها لصالح العمال والطبقات الكادحة، ومن هذه الاحزاب، غير الحزب او الاحزاب الماركسية، الشيوعية، الاحزاب الاشتراكية الديمقراطية ذات الميل للإصلاحات الاشتراكية المعتدلة والاساليب الديمقراطية في الوصول الى الحكم واتخاذ التشريعات المناسبة، بما في ذلك حزب العمال البريطاني والاحزاب المسماة بالديمقراطية الاجتماعية. وقد نجحت تلك الاحزاب بصورة خاصة في

الدول الاسكندينافية. وقد نجح حزب العمال البريطاني في انتخابات ١٩٢٤ و ١٩٢٩، ولكن في عام ١٩٣١ تحولت حكومة مكدونالد العمالية الى حكومة إئتلافية. فقد عجزت بريطانيا عن تحقيق دوام الازدهار الذي ساد فيما سبق وتخلّت عن مبدأ حرية التجارة. وبالرغم من استمرار الازدهار في بعض الدول الاخرى، فقد جاءت الازمة الاقتصادية العالمية بين عام ١٩٢٩ و١٩٣٣ لتقضي على هذا الازدهار لفترة طويلة، مما دعا كثيراً من الدول الى التخلي عن بعض الاسس الرأسمالية. ففي الولايات المتحدة، معقل الرأسمالية وموئلها ، قام الرئيس روزفلت، متأثراً برأي الاقتصادي البريطاني اللورد كينز، بوضع «البرنامج الجديد» المعروف بالنيوديل (THE NEW DEAL) الذي ادخل تنظيمات اقتصادية جديدة وتضمّن قيام الدولة بنشاطات اقتصادية مباشرة لإنعاش الاقتصاد الاميركي المنكوب بالازمة، والتخلي عن مبدأ موازنة الميزانية العامة ونظام الصرف الذهبي، وحدّ من حرية العمل والتجارة، رغم ابقائه على الملكية الخاصة والمبادهة الفردية كأساس الى جانب الانشطة العامة.

وعندما انتهت الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ فاز حزب العمال البريطاني بالاكثرية البرلمانية المطلقة وحصل على كامل السلطة والحكم، هذه المرة بزعامة كليمنت اتلي CLEMENT ATLEE الذي اصبح رئيساً للوزراء، بعد ان كان نائباً للرئيس في حكومة تشرشل الائتلافية خلال الحرب العالمية الثانية، وقامت حكومة إتلي بتأميم بعض الصناعات البريطانية الرئيسية، وخاصة مناجم الفحم وبنك انكلترا (المركزي) والطيران المدني وانتاج الطاقة الذرية و الكهرباء والمواصلات، كما قامت الحكومة في السنة الاولى من حكمها باستصدار قانون الصحة الوطنية الشامل المتضمن التأمين الصحي للجميع ووضع اسس التأمين الاجتماعي الشامل لحالات التقاعد والبطالة والعجز. وفي عام ١٩٥٠ عاد حزب العمال الى السلطة ولكن فوزه في انتخابات مجلس العموم كان بأكثرية ضيقة مما عجل بالانتخابات اللاحقة وفوز حزب المحافظين المؤيد للحرية الاقتصادية. وخلال هذه الفترة فازت الاحزاب الاشتراكية الديمقراطية في النروج (١٩٤٥) والدانمارك (١٩٤٩)، كما

تألفت حكومة ديمقراطية اجتماعية في فنلندا عام ١٩٤٨. وفي نفس الفترة، اي بعد الحرب العالمية الثانية، استولت الاحزاب الاشتراكية / الشيوعية / على الحكم في دول اوروبا الشرقية التي خضعت لنفوذ الاتحاد السوفياتي بصورة مباشرة (وهي المانيا الشرقية وبولونيا ورومانيا وهنغاريا وتشيكوسلوغاكيا والبانيا، وكذلك في يوغسلافيا. وبينما تخلت هذه الدول الاخيرة كلياً عن النظام الرأسمالي ادخلت الدول الاخرى كثيراً من التعديلات على انظمة الضرائب والنفقات العامة وقوانين العمل ووضعت برامج للإستثمارات. واصدر بعضها قوانين وانظمة تكفل التأمين الصحي والاجتماعي مما كان له الاثر في إعادة توزيع الموارد والثروات لصالح ذوي الدخل المحدود والعاطلين عن العمل، وذوي الدخل المتوسط الذين اصبحوا يشكلون (مع اسرهم) غالبية السكان. وقد انتشرت الانظمة الاشتراكية المعتدلة (والمتطرفة احياناً) في عدد من دول اوروبا وآسيا وافريقيا واميركا خلال الستينات والسبعينات والثمانينات من هذا القرن، ولكنها لم تقض على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج إلا نادراً (كما في كوبا وانجولا وموزامبيق) بل تقاسم هذه الملكية كل من القطاعين العام والخاص، وبقي القطاع الخاص قوياً في معظم الحالات رغم خضوعه لبعض القيود والحدود.

إلا ان ازدهار الرأسمالية الذي خبا او انتكس او توقف، سرعان ما انتقل بعد الحرب العالمية الثانية الى الولايات المتحدة الاميركية التي بلغ دخلها القومي في الستينات (نحو عام ١٩٦٠) نحو ٤٠٪ من مجموع دخل العالم بأسره، ومن ثم في اليابان التي حدث فيها ما يشبه المعجزة وبلغ معدل النمو الحقيقي (بالاسعار الثابتة) للناتج المحلي الاجمالي (G.D.P.) بين عامي ١٩٦٥ و ١٩٨٠ نحو ٦,٣ ٪ سنوياً (اي انه تضاعف مرتين ونصف خلال ١٥ سنة) ونحو ٣,٨ ٪ بالسنة وسطياً بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٨٧ (١). وتعتبر كلا النسبتين مرتفعة بالمقارنة مع اغلب دول العالم.

واصبحت بفضل هذه السرعة في النمو تتربع على عرش المرتبة الثانية في

الاقتصاد العالمي بعد الولايات المتحدة الاميركية، إذ بلغ الناتج المحلي الاجمالي فيها عام ١٩٨٧ نحو ١,٩٢٤، ٢٩٦ مليون دولار اميركي، او ١٣٪ من مجموع الناتج المحلي الاجمالي للعالم بإستثناء الاتحاد السوفياتي والمانيا الشرقية وتشيكوسلوفاكيا، بالمقارنة مع ٤,٥١٧,٦١٤ مليون دولار[٢] او ٣٢,٣٪ في الولايات المتحدة الاميركية ذات المرتبة الاولى، و٨٨١٢٨٠ مليون دولار او ٦,٣٪ في المانيا الاتحادية (الغربية) صاحبة المرتبة الثالثة . وخلال العقدين الماضيين سارت كوريا الجنوبية والصين الوطنية (تايوان) وسنغافورة ومستعمرة هونغ كونغ، والى حد ما بعض الدول النامية الاخرى على غرار مسيرة اليابان خلال العقود الاربعة الماضية من فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وباتت على اعتاب مرحلة التقدم الاقتصادي ومزاحمة الدول الصناعية في عقر دارها .

وإذا عدنا للقياس والارقام نرى ان الرأسمالية حققت بالفعل نمواً في معدل الدخل الحقيقي للفرد من السكان، اي بعد ابعاد اثر تغيير الاسعار وتزايد السكان، في جميع الدول التي سلكت سبيلها. وها هنا بعض الامثلة:

بلغ معدل النمو الحقيقي لمتوسط دخل الفرد في الولايات المتحدة الاميركية خلال مائة وخمسين عاماً بين عام ١٨٣٩ و ١٩٨٩ نحو ١,٧٥٪ بالسنة وسطياً، وكانت هذه النسبة نحو ١,٥٪ بين عامي ١٩٦٥ و ١٩٨٧.

قبل المضي في اعطاء امثلة اخرى لا بد هنا من الاشارة الى انه كلما توغل اقتصاد الدولة، اي دولة، في النمو والتعاظم، كلما اصبح تحقيق معدلات نمو مرتفعة اكثر صعوبة، بل ومال معدل النمو نحو الانخفاض لأسباب منها رياضية وهي ان زيادة كميات متساوية من السلعة الى حجم محدد في سنة الاساس، سنة فسنة وعلى مرّ السنين، يجعل النسبة السنوية لهذه الزيادة، بالمقارنة مع السنة السابقة، اصغر فأصغر، ومنها انه كلما كبر حجم الاقتصاد (مقاساً بالدخل او الناتج القومي الاجمالي) كلما زادت النفقات الاستهلاكية وميل الناس، وبالنتيجة المجتمع، نحو الاسترخاء ومزيد من الاستهلاك، مما يقلل من نسبة تكوين رأس المال او الاستثمار؛

وبالنتيجة من نسبة نمو الانتاج. وخلال نفس الفترة (١٩٦٥ – ١٩٨٧) بلغت نسبة النو الحقيقي لدخل الفرد[٣] في بلجيكا نحو ٢,٦٪ وفي فرنسا نحو ٢,٧٪ وفي المانيا الاتحادية ٢,٥٪ وفي هولندا ٢,١٪ وفي كندا ٢,٧٪ وفي النروج ٣,٥٪ وفي السويد ١,٨٪ وفي الدانمارك ١,٩٪ وفي اليونان ٣,١٪.

وبلغت هذه النسبة في الدول النامية (النمور الاربعة) سريعة النمو نحو ٧,٢ ٪ في سنغافورة ونحو ٦,٢٪ في هونغ كونغ، ونحو ٦,٤٪ في كوريا الجنوبية، و٧٪ في تايوان[٤] كما بلغت ٤,١٪ في البرازيل[٥].

وبينما بلغ معدل دخل الفرد، مقوماً بالدولار الاميركي في الدول الرأسمالية وشبه الرأسمالية في عام ١٩٨٧ ما يلي: ١٥,٧٦٠ دولاراً في اليابان، و ١٨,٥٣٠ دولاراً في الولايات المتحدة الاميركية، و ١٧,١٩٠ دولاراً في النروج، و ٢١,٣٣ دولاراً في سويسرا، و ١٤,٤٠٠ دولاراً في المانيا الاتحادية ، و ١٥,٥٥٠ دولاراً في السويد، و ١٥,١٦٠ دولاراً في كندا، و ١٤,٩٣٠ دولاراً في الدانمارك و ١٢,٧٩٠ دولاراً في فرنسا ، لم يتجاوز في الدول الاشتراكية / الشيوعية ١,٩٣٠ دولاراً في بولونيا و ٢,٢٤٠ دولاراً في هنغاريا و ٢,٤٨٠ دولاراً في يوغسلافيا [٦]، رغم التركيز على النمو الاقتصادي في هذه الدول عن طريق برامج التخطيط المركزي المتعاقبة.

والفروق واضحة بين مستويات الدخل في هذه الدول وبينها في الدول الرأسمالية وشبه الرأسمالية، كما تبين من الارقام المبينة اعلاه. وطبعاً لا يمكن ان تعزى هذه الفروق الى اختلاف النظام الاقتصادي الاجتماعي بين هاتين الفئتين من الدول لوحده، بدليل وجود دول رأسمالية اخرى ذات مستوى دخل منخفض نسبياً. فقد بلغ متوسط دخل الفرد عام ١٩٨٧ نحو ٤٠٢٠ دولاراً في اليونان، و ٦,٠١٠ دولاراً في اسبانيا، و ١٠,٤٢٠ دولاراً في بريطانيا – على سبيل المثال – كما بلغ في بعض الدول النامية الرأسمالية غير النفطية حدوداً منخفضة حقاً، نحو ١٥٠ – ١٦٠ دولاراً فقط في زائير وبنجلاديش، و ٥٩٠ دولاراً في الفيليبين واليمن

الشمالي. وبلغ مستويات اعلى في الاردن نحو ١,٥٦٠ دولاراً، وفي الارجنتين نحو ٢,٣٩٠ دولاراً. ولم يبلغ معدلات قريبة من الدول الرأسمالية المتقدمة إلا في الدول النفطية حيث بلغ نحو ٣,٢٣٠ دولاراً في فنزويلا و ٥,٨١٠ دولاراً في عُمان، و ٦,١٢٠دولاراً في المملكة العربية السعودية و ١٤,٦١٠ دولاراً في الكويت و ١٥,٨٣٠ دولاراً في الامارات العربية المتحدة [٧].

وكما تتضح الفروق في الدخل والبحبوحة بين الدول الرأسمالية وللدول الاشتراكية، تتضح مثل هذه الفروق بين الدول المتقدمة اقتصادياً (وصناعيا بصورة خاصة) وبين الدول النامية. وتستثنى من الدول النامية الدول الغنية بالنفط حيث توفر الموارد الطبيعية المحلية – النفط والغاز (بالاضافة الى المساعدة التي قدمتها، او لا تزال تقدمها، الدول المتطورة بالمال و/ او الخبرة التقنية والاسواق الملائمة) الفرصة المناسبة والشروط الضرورية (وقد لا تكون الشروط المثلى) لإستغلالها وتحصيل دخل مرتفع منها بالمقارنة مع سائر الدول النامية الاخرى. وقد ساعد على تحقيق هذه النتيجة في الدول النفطية حاجة الدول المتقدمة نفسها لمنتجات هذه السلعة الاستراتيجية الهامة بإعتبارها مصدراً للطاقة وأساساً للعديد من المنتجات البتروكيمائية التي تستخدم بدورها في انتاج عدد متزايد من السلع التي تلبي حاجة الانسان.

وقد يعزو بعض المتطرفين النجاحات الاقتصادية والفوارق في الدخل آنفة الذكر بين الدول الى عدد من العوامل تتلخص بخضوع الدول النامية، وقد يكون بينها دول اشتراكية، الى نظام تبادل تجاري عالمي غير متكافىء الجانبين ولا عادل، فرضته الدول المتقدمة الغنية (الرأسمالية) وعلى رأسها الولايات المتحدة الاميركية . ومن شأن هذا النظام، على حد دعواهم،ان يحرم الدول النامية (الفقيرة) من دخول منتجاتها الى اسواق الدول المتقدمة بسهولة او شروط عادلة. كما يعزون هذه الفروق الى قيام الرأسمالية المذكورة باستغلال الدول الفقيرة ونهب ثرواتها، إما عن طريق الاستعمار البائد او عن طريق احتكارها للتكنولوجيا وبعض الآلات والسلع وبيعها الى الدول النامية بأسعار باهظة، إذ لا غنى لهذه الدول عنها، وفرض اسعار

منخفضة على السلع التي تستوردها منها. ولسنا الان بصدد الدفاع عن هذا النظام او ذاك، إذ اننا سنقوم بنقد النظام الرأسمالي وتحليله بعد برهة قصيرة. ولكننا نستطيع القول بثقة انه إذ كان النظام الاقتصادي الدولي غير متكافىء ولا عادل، فسببه وجود هذه الفوار ق في الدخل بين الدول المتقدمة الغنية، او ما يسمى بدول الشمال، وبين الدول النامية الفقيرة وشبه الفقيرة، او قل ضعيفة التطور والتقدم، او ما يسمى بدول الجنوب، لأن هذه الفوارق هي التي تجعل الفريق الاول اقوى من الفريق الثاني، وبالتالي، اقدر على املاء شروطه، لا العكس. وبعد كل هذا، لا تخلو اتهامات بعض الذين يتشدقون كثيراً ويعرفون قليلاً من اهداف خاصة وغايات في نفس يعقوب.

الحواشي

١ ـ World Development Report, 1989، جدول (٢) صفحة ١٦٦ـ١٦٧

٢ ـ تقرير التنمية في العالم لعام ١٩٨٩ الصادر عن البنك الدولي ص ١٦٤ ـ ١٦٥ والارقام مستخلصة عن طريق ضرب متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بعدد السكان.

ولم تدخل ارقام الاتحاد السوفياتي والمانيا الديمقراطية (الشرقية) وتشيكوسلوفاكيا وبضعة دول اخرى لعدم توفرها في المصدر المذكور.

٣ ـ متوسط نصيب الفرد من الناتج الإجمالي القومي GNP

٤ ـ تقديراً

٥ ـ البنك الدولي، تقرير التنمية في العالم لعام ١٩٨٩ جدول (١)

٦ ـ نفس المرجع السابق

٧ـ نفس المرجع السابق جدول (١) ص ١٦٤ـ١٦٥

الفصل الثالث

الفكر الرأسمالي من خلال دعاة النظام ومنظريه

لقد اوضحنا فيما سبق المقومات المادية والعملية للنظام الرأسمالي والاساس العلمي النظري الذي يرتكز عليه، ودعمنا المقومات المادية والاساس العلمي بلمحة تاريخية شاملة القت مزيداً من الضوء على كليهما وابرزت بصورة خاصة إنجازات النظام والحدود التي توقفت عندها هذه الانجازات.

وبقي علينا قبل ان نصل الى نقد هذا النظام وتحليله في سبيل تقييمه واستخلاص النتائج المفيدة للمدقق الباحث عن نظام امثل يخدم جميع المجتمعات، وبالتالي البشرية، الخدمة القصوى، أن نستعرض الفكر الرأسمالي من خلال دعاته ومنظريه الاساسيين. وهذا ما سنتولاه في الصفحات القادمة.

آدم سميث – ADAM SMITH :

هو فيلسوف واقتصادي بريطاني اسكوتلندي عاش بين ١٧٢٣ و ١٧٩٠. ويعتبر اول من جمع الافكار الاقتصادية وعرضها بشكل نظرية اقتصادية موحدة وشاملة للأيدويولوجية الرأسمالية التقليدية (الكلاسيكية) في مؤلفه الموسع:

INQUIRY INTO THE NATURE AND CAUSES OF THE WEALTH OF NATIONS .

او«بحث في طبيعة ثروة الامم واسبابها» الذي ظهر عام ١٧٧٦ والذي يختصر عادة بإسم «ثروة الامم»..

وقد حلل سميث في مؤلّفه هذا عوامل الانتاج وسلوك المشاريع الانتاجية على

ضوء معرفته بالطبيعة الانسانية وسلوك الافراد، وقد اصبح هذا المؤلّف من اكثر الكتب تأثيراً في موضوعه وقد قسمه صاحبه الى خمسة كتب .

وقد تحدث سميث في الكتاب الاول من مؤلّفه المذكور عن تقسيم العمل وعن القيمة (قيمة السلعة) والتوزيع (تداول السلعة). وقال ان «عنصر العمل في كل دولة هو الذخيرة التي تغذيها بكل حاجات الحياة ووسائل الراحة» وان زيادة انتاجية العمل تتطلب «الاختصاص» (SPECIALIZATION) او «التقسيم» (DIVISION) كما انه ميّز بين قيمة «التبادل» (EXCHANGE) وقيمة «الاستعمال او المنفعة (UTILITY). واعتبر (مقدار) العمل المتضمن في السلعة هو اساس او معيار قيمتها الحقيقية، وان الاسعار الطبيعية (تمييزاً لها عن اسعار السوق) تتألف من الاجور والارباح وريع الارض، بينما تتحدد اسعار السوق حسب وضع العَرض (كمية السلعة المعروضة) مقابل الطلَب (كمية او حجم السلعة المطلوبة)، بمعنى ان سعر السلعة يستقر عند الحدّ الذي يتساوى عنده عرض السلعة مع طلبها.

اما اجور العمل في اقتصاد ثابت (غير متطور النمو) فتتحدد بمستوى الابقاء على الحياة [١]، بينما هو اعلى من ذلك في اقتصاد بحالة النمو. وميز سميث بين الربح الذي هو الفرق بين ثمن البيع وكلفة الانتاج (اي بين سعر السوق والكلفة) وبين اجور الادارة والمراقبة التي يمارسها صاحب رأس المال، مع اخذ عنصر المخاطرة بعين الاعتبار.

واكد آدم سميث بأن المزاحمة بين المنتجين (او البائعين) في سوق واحدة يجعل الاسعار والارباح تنخفض الى ادنى مستوى لها. وتؤكد الوقائع صحة هذه النظرية، كما اكّد ايضاً ان التقدم (او النمو الاقتصادي، اي ارتفاع الدخل)، يؤثر في الاجور والأرباح والريع التي هي بدورها مصدر دخل جميع افرادالمجتمّع، وفي نفس الاتجاه.

وعالج سميث في الكتاب الثاني من مؤلّفه مواضيع رأس المال، والتوفير، والاستثمار او «استخدام المخزون» (EMPLOYMENT OF STOCK). ويتألف رأس

المال من جميع ادوات الانتاج، وهي ما يسمى برأس المال الثابت (FIXED CAPI-TAL)، ومن النقد المتداول والاوراق المالية وهي ما يسمى برأس المال السائل او المتداول CIRCULATINC CAPITAL. وهو يعتبر العملة وسيلة التداول والتجارة. ولما كان التوفير هو الجزء الذي لا يستهلك من الدخل، يرى ان التوفير ينشأ من توسع النقد، اي العملة المصرفية والورقية، على حساب المعادن الثمينة. وبنظره، لا تعتبر الخدمات، بما في ذلك التجارة، منتجة [٢]. ويخلص من ذلك الى ان التوفير SAVING هو الاستثمار INVESTMENT، لأنه المولد لرأس المال، وبالتالي للإستثمار من قبل المنتجين. ويستنتج من ذلك ان «كل انسان إقتصادي (اي يقوم بالتوفير) هو محسن عام» إذْ يقابل كل قرار بالتوفير قرار بالاستثمار.

ولذلك نرى ان سميث يهاجم النظام الميركانتيلي او النظرية الميركانتيلية التي تعتبر ان الثروة تتألف من النقد اي المعدن الثمين. ويخلص من هذه النظرة نحو التوفير والاستثمار الى ان ربح الفرد، وليس عمل او نشاط الدولة، هو المحرك للنمو الاقتصادي. ويجادل بأن تنظيم التجارة لا يستطيع ان يزيد حجم الصناعة في اي مجمتع الى ما يتجاوز قدرة رأسماله، ولكن عمل الدولة يمكن ان يوجه قسماً من هذا الحجم وجهةً كان من الممكن ان لا يتخذها لولا هذا التدخل. اي ان تدخل الدولة يمكن ان يحرف الموارد عن استخداماتها الطبيعية التي يفضلها المجتمع. وطبعاً كان في خلد سميث وظائف الدولة التي كانت تقوم بها في الماضي، وخاصة حفظ النظام والامن وتنظيم التجارة عن طريق الرسوم الجمركية وغيرها.

ولم يكن يدر في خلده قيام الدولة بوظائف اقتصادية بصورة مباشرة كما حدث فيما بعد. كما تعرضت نظرته هذه للإنتقاد الشديد من اللورد جون مينارد كينز (JOHN MAYNARD KEYNES) الذي سمّى نظرية سميث بنظام الافكار الكلاسيكية (التقليدية)، كما عرفت نظرية كينز التي سنشير اليها فيما بعد بالنظرية الكلاسيكية الجديدة.

ويعالج سميث في الكتاب الثالث من مؤلفه اسباب اختلاف نمو الثروة في الامم (الدول) المختلفة. ويتلخص رأيه هنا في ان رأس مال اي مجتمع يجب ان يوجه على

الترتيب التالي: اولاً الى الزراعة ، ثم الى الصناعة، واخيراً الى التجارة الخارجية؛ وان كل تدخل من الدولة لتغيير هذا الاتجاه يؤدي الى الانحراف عن الفوائد التي يمكن استخلاصها من الاستثمار في ظل الحرية الاقتصادية .

ويتناول سميث في الكتاب الرابع انظمة الاقتصاد السياسي ويهاجم النظامين الميركانتيلي (كما قدمنا) والفيزيوقراطي الذي يقول ان الثروة تتولد في الزراعة فقط، ويتناول بالنقد والهجوم بصورة خاصة الانظمة والمؤسسات المقيدة للنشاط الاقتصادي مثل انظمة او تقييد النشاط (RESTRAINT) وانظمة التمييز (PREFERENCE) والحصرأ والاحتكار (MONOPOLY). وبهذا يبقى النظام الافضل والامثل هو نظام الحرية الطبيعية. وقد انتقد القيود والعقبات التي تقف في سبيل اختيار المهنة ودافع عن حرية الاتجار بالارض ودعا الى إلغاء نظام حصر إرث الارض بالولد البكر (كما هو الحال في بريطانيا) دون سائر الأبناء وإلغاء وقف الاملاك العقارية وحصرها في الذريّة. ونادى بحرية التجارة الداخلية والدولية وهاجم بشدّة الضرائب (الرسوم) المفروضة على الاستيراد (المكوث الجمركية) والامتيازات الاحتكارية الممنوحة للشركات الانحصارية (مثل امتياز الكهرباء والخطوط الحديدية والنقل البحري وغيرها) والمنح والجوائز الحكومية. واستثنى من ذلك فرض رسوم معتدلة على استيراد السلع المصنوعة (في سبيل اعطاء نوع من التشجيع للصناعات المحلية) وعلى تصدير الصوف (لنفس الغاية). وقد تسامح في وضع بعض القيود على تصدير الفحم لنفس الاهداف، وقد خصص سميث في هذا الكتاب فصلاً للمستعمرات. وهاجم جميع القيود الإحتكارية التي تفرضها الدولة الأم لحصر تجارة بعض السلع عن طريقها على اعتبار، ان هذه القيود تفيد قلة قليلة من الناس في الوطن الام دون سائر الناس. وفي حال تحمل الدولة الأم لعبء الدفاع عن المستعمرات رأى سميث ان لا فائدة من الاحتفاظ بتلك المستعمرات سوى الخسارة. ولذلك فهو يقترح معاملة هذه المستعمرات كدول مستقلة (سياسياً) والارتباط معها بعلاقات تجارية حرة واعتبارها شركاء في رابطة تجارية تتألف من «حلفاء مخلصين متحابين وكرماء» .

ويبحث سميث في الكتاب الخامس والاخير من مؤلفه «ثروة الأمم» في موارد الدولة ذات السيادة والكومنويلث (رابطة الشعوب البريطانية) ، كما يعالج نفقات الدولة ووظائفها من جهة والضرائب والدين العام من جهة ثانية. ويقصر وظائف الدولة على (١) العدالة والخدمات المدنية العامة و (٢) الدفاع، و (٣) القيام بالاشغال العامة ذات النفع العام والاهمية الكبيرة والتي لا تنتجُ دَخلاً نقدياً كافياً لتغطية النفقات، مثل الطرقات والموانىء والجسور والاقنية والتعليم وانشاء المؤسسات العامة التي تقوم بمثل هذه الاعمال. وهو من انصار ان تكون الضرائب نسبية (اي ان تكون نسبة معينة من الدخل والريع)، ولكنه لا يمانع في أن يدفع الأغنياء حصةمن دخلهم اكبر من هذه النسبة للمساهمة في النفقات العامة. وبالرغم من انه يعطى الدولة مهام واسعة وكبيرة، فإنه يرى انّ الدولة (الحكومة) لا تستطيع ان تتحكم في مجموع النشاط الاقتصادي للدولة وفي مستوى الاستخدام العام للقوة العاملة (EMPLOYMEMT)، كما يجب ان لا تسعى الى ذلك. وفي النتيجة يقوم مفهومه للحرية على ان الفرد حر، ويجب ان يبقى حراً، في ممارسة نشاطه الاقتصادي واتباع مصلحته .

مفكّرون واقتصاديون كلاسيكيون آخرون:

لقد اشتهر من اصحاب النظرية الكلاسيكية المدافعين عن النظام الاقتصادي الحر (الرأسمالي) غير آدم سميث عدد كبير من المفكرين الاقتصاديين منهم :

ديفيد ريكاردو – DAVID RICARDO (١٧٧٢ – ١٨٢٣) مؤلّف كتاب

«THE PRINCIPLES OF POLITICAL ECONOMY AND TRAXATION»

او (مبادىء الاقتصاد السياسي والضريبة) الصادر عام ١٨١٧. وقد اشتهر بنظرية الميزة النسبية في التجارة الدولية .

جون ستوارت ميل – JOHN STUART MILL (١٨٠٦ – ١٨٧٣) وهو فيلسوف واقتصادي انكليزي ابن الفيلسوف الاقتصادي والمؤرخ البريطاني جيمس

ستوارت ميل. وهو صاحب كتاب: PRINCIPLES OF POLITICAL ECONOMY او (مبادىء الاقتصاد السياسي) الصادر عام ١٨٤٨ . وقد ظهرت فيه ميوله الانسانية والاشتراكية.

ليون والراس – LEON WAALRAS (١٨٣٤ – ١٩١٠) اقتصادي فرنسي واستاذ الاقتصاد في اكادمية لوزان بسويسرا منذ عام ١٨٧٠ . وقد اشتهر بكتاب :

ELEMENTS D'ECONOMIE POLITQUE PURE (1874 - 77) او (عناصر الاقتصاد السياسي الصرف) الصادر عام ١٩٠٠ وقد طبق فيه التحليل الرياضي على التوازن الاقتصادي العام في ظل نظام المزاحمة الحرة الكاملة .

ايرفينغ فيشر – IRVING FISHER (١٨٦٧ – ١٩٤٧) . اقتصادي اميركي ساهم مساهمة هامة في النظرية الاقتصادية الرياضية ، ومن كتبه الهامة: «ابحاث رياضية في نظرية القيمة والاسعار» (١٨٩٢) و«طبيعة رأس المال والدخل» (١٩٠٦) و «نظرية الفائدة» (١٩٠٣).

ألفريد مارشال – ALFRED MARSHAL (١٨٤٢– ١٩٢٤) اقتصادي انكليزي واستاذ علم الاقتصاد في جامعة كامبريدج بين عامي ١٨٨٥ و ١٩٠٨ وقد ساهم مساهمة كبيرة جداً في تقدّم الفكر الاقتصادي المدرسي الذي جمعه بصورة تحليلية نظامية في مؤلّفه الشهيرPRINCIPLES OF ECONOMICS او مبادىء علم الاقتصاد (١٨٩٠) الذي بقي لعدد كبير من السنين المرجع الرئيسي لهذا العلم، ولا يزال من اهم المؤلفات في موضوعه. وقد طُبع عدداً كبيراً من المرات. ومن اهم موضوعاته «الكلفة» و «القيمة» و «التوزيع». وقد ابتدع مفهوم «المنفعة الهامشية MARGINAL UTILITy، ومهد الطريق لظهور المدرسة (العقيدة) الكلاسيكية الجديدة (NEOCLASSICAL) في الاقتصاد.

وهناك غير هؤلاء عدد كبير من الاقتصاديين الكلاسيكيين العظام ممن لا غنى عن آرائهم لدارس العلوم الاقتصادية والاجتماعية وباحثيها مهما كانت مشاربهد العقائدية. وهذا ماركس نفسه اكبر معارض للأيديولوجية الرأسمالية، هو تلميذ من

تلامذتهم. ولا مجال لذكر هؤلاء الاقتصاديين وعرض آرائهم في هذه اللمحة عن دعاة النظرية الكلاسيكية وروادها. وانما سنستعرض رأي احدهم وهو دافيد ريكاردو بإعتبار نظريته الكلاسيكية الدولية ليست إلاّ امتداداً للنظرية الكلاسيكية العامة ومكملاً لها.

ريكاردو ونظرية التجارة الدولية:

ريكاردو (١٧٧٢ – ١٨٢٣) اقتصادي انكليزي، اشتغل بالاعمال الخاصة واغتنى واصبح عضواً في البورصة ثم في البرلمان، وألّف عدداً من الكتب والمنشورات واهمها كتاب مبادىء الاقتصاد السياسي والضريبة الذي صدر عام ١٨١٧. وقد حدّد ريكاردو في هذا الكتاب القوانين التي تحكم توزيع انتاج الارض بين فئات المجتمع الثلاثة وهي: مُلاك الاراضي، المزارعون، والعمال الزراعيون، في ظل المزاحمة الحرة، واعتبر ان الكلفة الحقيقية للسلعة، وبالتالي قيمتها الحقيقية، هي مقدار العمل (زمن العمال بالساعات او الايام او ما شابه ذلك) المستغرق في انتاجها. اي انه استبعد ريع الارض من اكلاف الإنتاج (الحقيقية). واستخدم هذه الفكرة في إثبا ت أن التبادل التجاري بين الدول – في ظل حرية الانتاج والتجارة (LAISSEZ FAIR, LAISSEZ PASSER) يتحدد ليس بالفرق بين كلفة الانتاج المطلقة في بلد وكلفتة المطلقة في بلد آخر (اي الفرق المطلق) فحسب، بل ايضاً بالفرق بين الكلفة النسبية للسلعة (بالنسبة الى سائر السلع) في البلد الاول والكلفة النسبية لهذه السلعة في البلد الاخر، او البلاد الاخرى. اي في النتيجة، ان بلداً ما مثل (أ) يستطيع ان يصدر سلعة ما (س) ينتجها الى بلد آخر (ب) ويكون لهذا البلد الاخر مصلحة في استيرادها، إذا كان للبلد (أ) ميزة مطلقة او تفوّق مطلق) في انتاجها – اي إذا كانت كلفة انتاجها الحقيقية اقل من كلفة انتاجها في البلد الاخر (ب) – او اذا كانت له (ل أ) ميزة نسبية (او تفوق نسبي) في انتاجها؛ اي اذا كانت الكلفة النسبية لإنتاجها في (أ) اقل من الكلفة النسبية لإنتاجها في البلد الاخر (ب) .

وبالمقابل يستطيع البلد (ب) ان يُصدر السلعة (ع) التي ينتجها الى البلد (أ)

ويكون لهذا الاخير مصلحة في ذلك، إذا كانت للبلد (ب) ميزة مطلقة او نسبية في انتاجها على البلد (أ). ويكون في النتيجة للبلدين منفعة في هذا التبادل، ويبيّن لنا المثالان المبسطان التاليان هذين الحالين.

جدول (١)

نوع المادة	كلفة الوحدة بوحدات العمل	
	في الدولة (أ)	في الدولة (ب)
س	١٠	٢٠
ع	٢٠	١٠

١ - حالة قيام التبادل التجاري بين الدول على اساس وجود فروق مطلقة في كلفة الانتاج : لتكن كلفة انتاج الوحدة من السلعتين (س) و (ع) في البلدين انكلترا (أ) والبرتغال (ب) قبل ان يجري التبادل التجاري بينهما كما في الجدول (١).

ففي هذه الحالة يكون بإمكان الدولة (أ) ان تتخصص بإنتاج السلعة (س) وتقتصر على انتاجها (دون السلعة ع) ومن مصلحتها ان تفعل ذلك لأن كلفة انتاج الوحدة منها اقل من كلفة انتاجها في الدولة (ب) بصورة مطلقة؛ ومن مصلحة الدولة (ب) هذه ان تستورد هذه المادة من الدولة (أ) وتقتصر على انتاج السلعة (ع) وتتخصص بها وان تصدر ما يزيد على حاجتها منها الى الدولة (أ) لأن كلفة انتاج الوحدة، اقل من كلفة انتاجها في الدولة المذكورة (أ) بصورة مطلقة؛ ولهذه الدولة منفعة اقتصادية في استيراد ها منها، طالما ان سعر السلعة المستوردة اقل من كلفة انتاجها محليا. فبفرض عدم وجود رسوم جمركية وعوائق تبادل تجاري وكلفة نقل

بين البلدين، وعدم صعوبات واعباء لإنتقال عوامل الإنتاج من انتاج مادة الى اخرى، وعدم امكان انتقال هذه العوامل (وخاصة العمل) بين البلدين، تحصل المنفعة لكلا الدولتين، إذ تحصل الدولة (أ) على وحدة من السلعة (ع) من الدولة (ب) بما يعادل ١٠وحدات عمل او اكثر بقليل بدلاً من ٢٠ وحدة عمل كانت ستكلفها لو انتجتها محلياً، ويكون مكسبها نحو ١٠ وحدات عمل او اقل بقليل؛ وتحصل الدولة (ب) من الدولة (أ) على وحدة من السلعة (س) بما يعادل عشر وحدات عمل او اكثر بقليل بدلاً من (٢٠) وحدة عمل هي تكلفتها لو انتجت محلياً ، ويكون مكسبها نحو (١٠) وحدات عمل او اقل من ذلك بقليل.

إذا ما اضيفت اكلاف النقل والرسوم الجمركية عند التبادل التجاري بين البلدين تبقى هذه المنفعة المتبادلة قائمة إذا بقيت كلفة الانتاج المحلي للسلعة اعلى من كلفة استيرادها .

تعتمد التجارة الدولية فعلاً على وجود مثل هذه الفروق المطلقة في الكلفة، متمثلة بفروق نقدية مشابهة. ويحدث مثل ذلك بصورة واضحة في حالات التبادل التجاري بين المنالطق الاستوائية او شبه الاستوائية من جهة والمناطق المعتدلة والباردة من جهة اخرى. فكلفة انتاج البن والشاي والمانجو والاناناس في المناطق الاولى حيث تنمو بصورة طبيعية هي اقل بكثير من كلفة انتاجها المطلقة في المناطق المعتدلة والباردة حيث يمكن (نظرياً) انتاجها بشكل اصطناعي فقط (مثل داخل بيوت زجاجية ضخمة ومدفأة مثلاً) ولكن بكلفة باهظة. وعلى نفس الاساس تجري مبادلة منتجات المناطق المعتدلة الدافئة مثل الحمضيات والموز وكثير من الفواكه والخضار مع المناطق الباردة وشبه الباردة حيث لا يمكن انتاج هذه السلع بشروط مناخية طبيعية، ولكن يمكن ان تكون غنية بموارد أخرى مثل الفحم الحجري والمعادن وبخبرة انتاج السلع المصنوعة مثلاً، وهذا يقود الى مبادلة انتاج منطقة متخصصة به بإنتاج منطقة اخرى متخصصة به والى توفير النفقات في كليهما، اي توفير جزء من الدخل والتمتع به لتلبية حجم اكبر من الحاجات ، سلعاً كانت او خدمات .

٢ -حالة قيام التبادل التجاري بين الدول على اساس وجود فروق نسبية بينها في كلفة انتاج السلع :

يفترض ريكاردو في هذه الحالة وضعاً تبدو فيه فائدة التبادل التجاري بين الدول اقل من الحالة السابقة ، إذا يفترض ان الكلفة (الحقيقية) المطلقة لكلا المادتين (س) و (ع) في الدولة (أ) اقل من كلفتها في الدولة (ب)؛ ومع ذلك يمكن ان يحصل التخصص والتبادل التجاري بينهما ويكون لهما منفعة اقتصادية (مادية) في هذا التبادل اذا اختلفت كلفة المادتين النسبية في إحداهما عن الاخرى.

لتوضيح هذه الحالة،لنفترض ان كلفة الانتاج المطلقة والنسبية لسلعتين (س) و (ع) في الدولتين (أ) و(ب) كما يلي:

جدول (٢) - كلفة الانتاج المطلقة والنسبية في كل من البلدين قبل التبادل

نوع السلعة والكلفة	كلفة الانتاج في كل من الدولتين	
	في أ (انكلترا)	في ب (البرتغال)
الكلفة المطلقة للنسيج (س)	١٠٠ وحدة عمل	٩٠ وحدة عمل
الكلفة المطلقة للقمح (ع)	١٢٠ وحدة عمل	٨٠ وحدة عمل
الكلفة النسبية للنسيج $\frac{س}{ع}$	$\frac{١٠٠}{١٢٠}$ = ٠,٨٣	$\frac{٩٠}{٨٠}$ = ١,١٢
الكلفة النسبية للقمح $\frac{ع}{س}$	$\frac{١٢٠}{١٠٠}$ = ١,٢٠	$\frac{٨٠}{٩٠}$ = ٠,٨٨

ففي هذا المثال يبدو واضحاً ان كلفة انتاج وحدة واحدة من النسيج (س) وكذلك القمح (ع) هي اقل في البرتغال عنها في انكلترا، اي ان للبرتغال ميزة مطلقة على انكلترا في انتاج السلعتين، ومع ذلك يجادل ريكاردو في ان للدولتين منفعة بإختصاص انكلترا في انتاج النسيج وتصدير الزائد منه الى البرتغال وبإختصاص البرتغال في انتاج القمح وتصدير الزائد منه الى انكلترا إذا اختلفت الكلفة النسبية للسلعتين فيهما، كما هو الحال .

بالفعل، ذا اخذنا الكلفة النسبية بالاعتبار، نرى ان كلفة النسيج النسبية في انكلترا وهي (٠,٨٣) اقل من كلفته النسبية في البرتغال وهي نحو (١,١)، وهي بذلك تتفوق على البرتغال في انتاج هذه السلعة بميزة نسبية. وبعكس ذلك نرى ان كلفة القمح النسبية في انكلترا وهي (١,٢) اعلى منها في البرتغال وهي ٠,٨٨، وبالتالي فإن البرتغال تتمتع بميزة نسبية على انكلترا في انتاج القمح. كل هذا قبل اجراء التبادل التجاري بين البلدين.

بعد فتح باب التبادل التجاري بينهما يكون في مصلحة البرتغال ان تتخصص في انتاج القمح وان تصدر الفائض منه الى انكلترا لقاء استيراد النسيج من انكلترا طالما ان سعر التبادل بين السلعتين هو بين ١,٢ و٠,٨٨ ، اي طالما تستطيع البرتغال الحصول على كمية من النسيج من انكلترا تزيد على ٠,٨٨ وحدة انتاج(٣) مقابل كل وحدة قمح (ولتكن طناً واحداً) .

وفي نفس الوقت يكون لإنكلترا منفعة في ان تتخصص في انتاج النسيج وان تصدر الفائض منه الى البرتغال لقاء استيراد القمح ، طالما تستطيع ان تحصل على كمية من القمح تزيد على ٠,٨٣ وحدة لقاء وحدة قماش تصدرها اليها .

ولنقر بأن سعر تبادل المادتين بين الدولتين هو (١) وحدة نسيج ، مقابل (١) وحدة قمح (وهذه النسبة تقع بين النسبتين المشار اليهما اعلاه ، اي السعر النسبي للقمح في الدولتين) . فيكون ما تحصل عليه كل دولة من التبادل التجاري ، مقدراً بوحدات العمل ، كما يلي :

جدول ٣ – كلفة السلع المنتجة والمستوردة بعد الاختصاص والتبادل التجاري بالمقارنة مع كلفتها قبل ذلك، والربح من التبادل (الكلفة والربح مقدرة بوحدات العمل)

السلعة	في أ (انكلترا)		في ب (البرتغال)	
	قبل الاختصاص	بعده	قبل الاختصاص	بعده
وحدة النسيج	١٠٠	١٠٠	٩٠	٨٠
وحدة القمح	١٢٠	١٠٠	٨٠	٨٠
كلفة الوحدتين	٢٢٠	٢٠٠	١٧٠	١٦٠
الربح من التبادل	٢٢٠ – ٢٠٠ = ٢٠		١٧٠ – ١٦٠ = ١٠	

وهذا يعني ان الاختصاص والتبادل التجاري بين البلدين على اساس وحدة قماش تصدرها انكلترا الى البرتغال لقاء وحدة قمح يؤديان الى منفعة قدرها ٢٠ وحدة عمل لإنكلترا و ١٠ وحدات عمل للبرتغال، هي من قبيل التوفير او الزيادة في الانتاج (الدخل) التي حصلت كل منهما عليها.

وبالخلاصة، أثبت ريكاردو ان الاختصاص والتبادل التجاري بين الدول بصورة عامة يفيدان الدول المتبادلة جيمعاً سواء قام هذا التبادل على وجود الميزة المطلقة او الميزة النسبية في الانتاج لهذه الدولة او تلك .

وفي سبيل تحقيق هذه النتيجة الهامة تفترض نظرية ريكاردو عدداً من الفرضيات سنناقشها حينما يحين دورها في سياق نقدنا للنظرية الكلاسيكية التي تقوم عليها الرأسمالية في الصفحات التالية.

الحواشي

١ ـ استند كارل ماركس على هذه المقولة في تحليل الرأسمالية واستنباط أسس النظرية الاشتراكية.

٢ ـ وكثيراً ما يتبنى بعض الاقتصاديين هذه النظرة الخاطئة نحو الخدمات التي تلعب دوراً كبيراً في تطوير الانتاج.

٣ ـ يمكن أن نفرض أن وحدة النسيج تساوي ثوباً مؤلفاً من ٣٠ متراً.

الجزء الثاني
نقد النظام الرأسمالي

يعتبر ماركس اشد منتقدي الرأسمالية والنظرية الكلاسيكية التي تستند إليها. وبالنظر الى اننا سنستعرض الماركسية فيما بعد، فإننا سنركز نقدنا هنا على تحليل الافكار التي ارتكزت عليها الرأسمالية او النظرية الكلاسيكية.

لقد قاد النظام الرأسمالي الطريق من عصر الندرة الى عصر الوفرة في قسم هام من العالم وعم تأثيره على معظم ارجاء المعمورة. وقد شهد بذلك ماركس نفسه، إذ كتب منذ ما ينوف على ١٤٠ سنة ان الرأسمالية «خلقت في عدد قليل من السنين هو ١٠٠ سنة قوىً منتجة اكثر غزارة وضخامة مما انتجت كل الاجيال السابقة مجتمعة». ومع ذلك، فقد تخلل تاريخ الرأسمالية كثير من المآسي البشرية والانتكاسات المادية التي لا يمكن اغفالها، وشاب نظريتها بعض العيوب والمثالب التي لا بد من الالماع اليها كي تتضح معالمها وتكتمل صورتها وينتصف موقفنا منها. ولذلك، سنصب نقدنا وتحليلنا على النظرية الكلاسيكية التي يرتكز عليها هذا النظام ونظرية ريكاردو عن التجارة الدولية وعلى الجوانب الاخلاقية المتعلقة بالعدالة الاجتماعية.

الفصل الاول

نقد النظرية الاقتصادية الكلاسيكية

سيشتمل نقدنا على تحليل الاحتكار وشبه الاحتكار والبطالة وتمركز رأس المال والدورات الاقتصادية والجهل بأحوال السوق وانفصال الملكية عن الإدارة التي تعتبر من المظاهر الرئيسية للنظام الرأسمالي.

أ – الاحتكار وشبه الاحتكار.

لتحقيق اهداف الرأسمالية، وفقاً للنظرية الكلاسيكية،وخاصة الانتاج الأمثل وما يتبعه من رفاه اعظم، يشترط توفر مزاحمة كاملة بين المنتجين، وكذلك بين الموزعين، او بصورة عامة بين البائعين ومثل ذلك بين الشارين في السوق. وتقوم هذه المزاحمة على حرية المنتجين في دخول الحرفة والخروج منها، وفي زيادة الانتاج والاستخدام او انقاصهما، وفي تحديد الاسعار وفقاً لميكانيكية العرض والطلب... دون التحكم بها من شخص (طبيعي او معنوي) واحد او جانب واحد، وعلى حرية الشارين فيما يقابل ذلك. هذه المزاحمة الحرة ضرورية لتأمين توزيع الموارد (RESOURCES) وخاصة عوامل الانتاج بين المشاريع التوزيع الذي يضمن الحصول على اعظم انتاجية (مردود) لها، اي ما يحقق الانتاج الامثل – على مستوى وحدة الانتاج ومستوى مجموع وحدات الانتاج او الاقتصاد الوطني – وبالتالي المنفعة العظمى والرفاه الاعظم لكل المجتمع .

ولكن هذه الحالة، حالة المزاحمة الكلية، نادراً ما تحدث لأسباب عديدة، منها انها تتطلب تماثل المنتجات كي يتمكن الشارون من معرفة الاسعار واختيار السلعة ذات

السعر الادنى (من نفس النوعية)، وهذا التماثل لا يتوفر إلا في سلع محدودة او قليلة. ومن هذه السلع المنتجات الزراعية مثل القمح والارز والقطن والصوف من نوعيات معينة؛ وبعض المنتجات الصناعية ذات المواصفات الموحدة مثل السكر الخام والسكر الابيض والقماش القطني المعروف بالخام (غير المقصور) وبعض الاحذية من (استندرات) او مواصفات محددة. اما معظم المنتجات فإنها تختلف في مواصفاتها عن بعضها، وبالتالي من الصعب او العسير معرفة نسب قيمتها او اسعارها الى بعضها.

فليست كل الأقمشة والملابس والسيارات والثلاجات والمنازل وسائر الحاجات متماثلة المواصفات والقيمة .

وفي المقابل، هناك اذواق وظروف مختلفة للمستهلكين تجعل بعضهم يُفضل هذه السلعة عن تلك، بينما يفضل البعض الاخر غير ذلك، مما يحد من مزاحمة المنتجات لبعضها.

وهناك اسباب اخرى، اقتصادية واجتماعية وسياسية، سنلمح اليها فيما بعد، تحد من المزاحمة التي ترتكز عليها الرأسمالية، وقد تنفيها نفياً تاماً، فينشأ الاحتكار MONOPOLY، او تضعفها فينشأ محلها شبه الاحتكار او المزاحمة الاحتكارية، كما سنرى. ويكون الاحتكار كاملاً إذا تم حصر انتاج سلعة من السلع او خدمة من الخدمات في يد مالك فرد او شركة او مؤسسة واحدة تسيطر على السوق بكامله .

وهناك اسباب لنشوء الاحتكارات منها الاسباب التالية:

١ - الاحتكارات التي تنشأ بقرار الامتياز الذي قد تمنحه السلطة الحاكمة للمشروع عندما تكون المخاطرة في الاقدام عليه كبيرة، او يكون رأسماله ضخماً، او يكون تنفيذه صعباً، او يتطلب تنسيقاً بين جهات مختلفة لا يمكن توفيره إلا عن طريق هيئة واحدة، مثل مشاريع السكك الحديدية والمواصلات السلكية واللاسلكية، واستخراج النفط والغاز في منطقة محددة، ونقلها بالانابيب الى مسافات بعيدة، وتوليد الكهرباء على مستوى الدولة او المدن الكبرى ... الخ.

٢ – الاحتكار الذي ينشأ بحكم نجاح احد المشاريع وقيامه بشراء المشاريع الاضعف العاملة في نفس المجال ، تدريجياً ، الواحد تلو الاخر ، حتى وصوله الى حالة الاحتكار والقضاء على المزاحمة.

وقد نشأت احتكارات على غرار هذا الاحتكار في الماضي في مجال استخراج النفط وصناعته ، كما حدث في الولايات المتحدة في وقت من الاوقات، وكما يحدث حالياً في بعض المجالات التي تتطلب مستويات عالية من التكنولوجيا سريعة التطور، مثل بعض الالكترونيات.

٣ – الاحتكارات التي تنشأ بتأليف اتحاد يسمى (كارتل) للمشاريع المنتجة لنفس السلعة للسيطرة على السوق وتحديد اسعار الشراء والبيع والحد من المخاطرة وتضخيم الارباح.

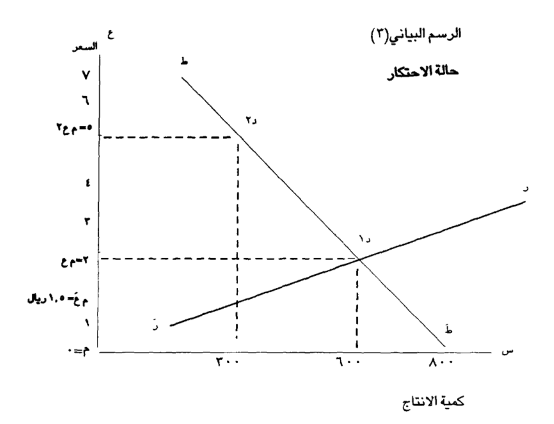
وامثلة هذه الاحتكارات في اوروبا واميركا خلال القرن الماضي والنصف الول من هذا القرن كثيرة، مما دعا الحكومة الاميركية الى سنْ تشريع خاص لمحاربة الاحتكار ولا سيما من هذا النوع والنوع السابق اللإحتكارات.

٤ –وقد لا يكون الاحتكار كاملاً، إذ قد يوجد عدد محدود من الوحدات المنتجة و/او الموزعة للسلعة، وانما يصعب قيام وحدات جديدة مماثلة لها او لكبراها بصورة خاصة لما تتمتع به من شروط او ميزات خاصة كالشهرة وضخامة رأس المال وشبكة التوزيع. وقد يحصل الاحتكار غير الكامل من تجمع المنشآت المنتجة للسلعة في اكثر من كارتل واحد، بل في عدد منها ، او من بقاء عدد من وحدات الانتاج او التوزيع الصغيرة خارج نطاق الاحتكار. فإذا كانت المؤسسات الاحتكارية متعددة ولا تسيطر إحداها على كامل السوق وانما تحكم هذه السيطرة بمجموعها ، تسمى هذه الحالة مزاحمة احتكارية MONOPOLISTIC COMPETITION، او احتكاراً محدوداً او شبه احتكار او احتكار القلة OLIGOPOLY. ويحدث مثل هذا إذا كان السوق صغيراً ولا يحتمل قيام عدد كبير من المنشآت، فيتحكم بالسوق عدد محدود منها. وقد تنشأ بعض حالات شبه الاحتكار من تمتع بعض وحدات الانتاج و /او التوزيع بعلامة فارقة PATENT اشتهرت مع الزمن واصبح المشترون اسراء لها الى

حد بعيد، كما هو الحال في سوق بعض السلع الالكترونية والمنتجات الدوائية حيث قد تسيطر منتجات منشأة او وكالة تجارية ذات اسم تجاري محدد على السوق لشهرتها او لحصر التوزيع في وكيل تجاري واحد. ونحن نرى مثل هذا عندما يكون الدواء مستورداً بإسم تجاري محدد وهو الوحيد المرخص والمسجل في سجلات وزارة الصحة او هو الوحيد الذي يصفه الاطباء لعدم معرفتهم بمثيله بأسماء تجارية اخرى ومن صنع منشآت صيدلانية مختلفة نتيجة لنظام الاعلان، او غير ذلك .

في مثل هذه الاحوال يستطيع المنتجون والوكلاء الحصريون ان يفرضوا اسعاراً مرتفعة جداً ويحققوا ارباحاً فاحشة لأسباب اصطناعية. وفي جميع الاحوال السابقة تتوقف المزاحمة ويتوقف الانتاج عن الوصول الى حد الانتاج الامثل وتختل نتائج الرفاه التي يضمنها التعامل الحر في السوق وتتذرع بها الايديولوجية الرسمالية؛ او قل ان هذه النتائج تقل عما تمليه النظرية الكلاسيكية الخالصة والمجردة التي تفترض المزاحمة الكاملة من اجل ضمان توزيع عوامل الانتاج حيث تعطي المردود الافضل في ظل حرية الاختيار .

٥ – ويمكن تمثيل حالة الاحتكار عندما يتوقف صاحب المشروع المنتج للسلعة عن زيادة كمية الانتاج (العرض) الى الحد الامثل (تقارب الكلفة مع سعر البيع) او ان يقلص انتاجه هذا الى ما دون ذلك لتأمين سعر اعلى من سعر التوازن وتحقيق مقدار اكبر من الربح كما يوضحه الرسم البياني رقم (٣) .



في هذا الرسم تمثل النقطة د١ التقاء خط الطلب ط طَ مع خط العرض ررَ وتكون الكمية المنتجة (المعروضة) في ظل المزاحمة الاقتصادية الخالصة م دَ١ او نحو ٦٠٠ وحدة عندما يكون السعر م ع١ = ٢ ريال تقريباً مثلاً . فإذا كانت الكلفة الوسطية لإنتاج الوحدة من السلعة م ع تساوي (١,٥ ريال) يكون ربح الوحدة م ع١− م عَ (٢ −١,٥ =٠,٥) نصف ريال ويكون ربح المشروع ٠,٥×٦٠٠ = ٣٠٠ ريال.

اما إذا اصبح المشروع احتكارياً وتوقف انتاجه عند دَ٢ اي اصبح ٣٠٠ وحدة يكون السعر الذي يحدده الطلب عند هذه النقطة هو م ع٢ او٥ ريالات. ويكون ربح وحدة السلعة ٥ −١,٥ =٣,٥ ريالات. ويكون ربح المشروع الاحتكاري ٣٠٠ ×٣,٥=١٠٥٠ ريالاً بدلاً من ٣٠٠ ريال في حالة المزاحمة الكلية أي بفارق ٧٥٠

ريالاً[١]. وبهذا يحرم المجتمع من الفرق في كمية الانتاج وقدرة ٦٠٠–٣٠٠=٢٠٠ وحدة انتاج، ويتكلف الشارون او المستهلكون كلفة اكبر وتذهب امكانية الرفاه الاعظم ادراج الرياح، ويصبح الرفاه الحقيقي المتحصل عليه اقل من ذلك.

ب – العطالة – او الاستخدام غير الكامل لعوامل الانتاج

تعتمد النظرية الكلاسيكية للإقتصاد الحر، او الرأسمالية، على فرضية الاستخدام الكامل لعوامل الانتاج المتوفرة (الموارد).

وقد ثبت عملياً ان هذه الفرضية غير صحيحة تماماً او دوماً، وان هناك اسباباً كافية في النظام نفسه تمنع تحقيق هذه الفرضية في كل الاوقات او في كل الدول.

قد اوضح الاقتصادي الانكليزي الكبير (اللورد) جون مينارد كينز[٢] JOHN MAYNARD KEYNES هذه الاسباب في كتابه : THE GENERAL THEORY OF EMPLOYNIENT , INTEREST AND MONEY او «النظرية العامة للإستخدام، والفائدة والنقد» الصادر عام ١٩٣٦. ويعتبر كينز حقاً مؤسس النظرية الكلاسيكية الجديدة NEO - CLASSICAL THEORY في الاقتصاد.

وقد اوضح ان الرخاء الرأسمالي يعتمد على تجاوز الانتاج الحالي (الموازي للدخل الكامل) للإستهلاك الحالي بمقدار هام لتحقيق الوفر (او التوفير) الضروري لتوسيع قاعدة الانتاج (زيادة المشاريع الانتاجية عن طريق الاستثمار). ولكن الغاية من الاستثمار الحالي هي زيادة الاستهلاك في المستقبل. بينما يمكن المحافظة على مستوى الاستهلاك الحالي بصورة دائمة بدون حدوث استثمار (صافي) جديد ، اي بإنتاج معادل للإستهلاك .

ويمكن للإنتاج ان يستمر في تجاوز الاستهلاك فقط إذا بقي توقع زيادة الاستهلاك في المستقبل قائماً. ولما كان هذا التوقع لا يتوفر دائما، لأسباب سنلمح اليها في حينها، وخاصة الدورات الاقتصادية، ويصبح استثمار اليوم (او تكوين رأس المال) اقل حاجة في المستقبل ، ويتقلص معه، استخدام عوامل الانتاج وتنشأ البطالة وهي خسارة واي خسارة. أي انه في حال توقف التوفير تتوقف القدرة على

الاستثمار وينحسر الازدهار ولا يمكن استعادته إلا بتدخل الحكومة والجهاز المصرفي (البنك المركزي) والانفاق العام.

هكذا نرى إن الوفرة في الثروة تخلق عائقاً في وجه نمو الانتاج الحالي، او ان النجاح لحالي يولد فشلاً (محدودا) في المستقبل، وقد حدث هذا فعلا، اذ حصل ازدهار اقتصادي عالمي وخاصة في الولايات المتحدة الاميركية واوروبا، خلال العشرينات، ثم اعقبه ازمة اقتصادية عالمية امتدت من عام ١٩٢٩ حتى ١٩٣٣.

الدورات الاقتصادية: وما الدورات الاقتصادية التي تتجلى بفترات ازدهار اقتصادي يعقبها فترات ركود او تراجع سوى من مظاهر هذه الحال حيث تكون هناك فترات توسع في تكوين رأس المال (الاستثمار) وازدهار يصاحبه استخدام كامل او شبه كامل لعوامل الانتاج، وخاصة العمالة، يعقبها فترات استثمار شحيح يصاحبه ركود او استثمار سلبي يصاحبه ازمة اقتصادية .

وتفترض النظرية الكلاسيكية في هذه الحالة حدوث تغييرات في الاسعار والاجور لإعادة التوازن الى الاقتصاد. إنما الذي يحصل هو العكس، بسبب التمركز المالي من جهة والتكتل العمّالي من جهة ثانية. فبدلاً من تخفيض الاجور مع الاسعار والارباح وتحديدها وفقاً لقانون العرض والطلب، تلجأ المنشآت الرأسمالية الى تسريح العمال في فترات الركود بسبب جمود الاجور عند الحدود المرسومة بموجب الاتفاقات المعقودة مع نقابات العمال. اما عطالة رأس المال فتحصل عن طريق تخفيض رأس المال العامل (المتحرك) كنتيجة طبيعية للركرد.

واستناداً الى ما سبق، يعتقد كينز واتباعه انه لا توجد آلية ضمن بنية النظام الرأسمالي تؤمن الاستخدام الكامل لعناصر الانتاج لأن هذا الاستخدام يعتمد على الاستثمار ويعتمد هذا بدوره على حجم استهلاك في حالة توسع بينما لا يحدث هذا بصورة دائمة بل يعتمد على الظروف التاريخية المتغيرة (CYCLICAL FLCTUA-TIONS) ومنها الدورات الاقتصادية – BUSINESS CYCLES – ومن اسباب هذه الدورات ظهور الاختراعات والتجديدات INNOVATIONS الاستثمارية المبنية عليها بشكل دفعات غير منتظمة، والجهل او عدم الكمال في معرفة احوال السوق وبالتالي

وقوع المستثمرين (المجددين) في اخطاء التوقع والتقدير. فقد يبالغون في التفاؤل وتوقع حجم الحاجات المستقبلية (او الاستهلاك) وبالتالي في الاستثمار او في الانتاج، فيعقب هذه المبالغة فائض في الانتاج وبالتالي انخفاض في الاسعار. فتقع بعد ذلك الافلاسات وخروج كثير من المنتجين والمستثمرين من السوق، او قيامهم بتخفيض استثماراتهم مما يعود الى تسريح العاملين بدلاً من استيعاب عاملين جدد... وقد يحدث العكس بعد فترات ظهور اختراعات عملية جديدة، او ظهور نقص في الانتاج (العرض)، فترتفع الاسعار وينشط الاستثمار مع ما يصاحبه من استخدام.

تتخلل فترات الركود والازمات الاقتصادية مآسي كثيرة مثل تعرض بعض البيوتات التجارية والصناعية الى حالات الاعسار فالافلاس، وتعرض العاملين الى التسريح والبطالة وما يتبع ذلك من انقطاع في مورد الرزق ونتائج اجتماعية سلبية ومؤلمة مثل انقطاع الاولاد عن مواصلة الدراسة في سن مبكرة، وتفتت العائلة، والاضطرار الى العيش في عوز وضنك، ووقوع البعض فريسة الادمان على الخمر والمخدرات، فالتشرد والضياع. وتعتبر البطالة من اهم ثغرات النظام الرأسمالي وعدم الحصول على الانتاج الامثل بدون تدخل الدولة.

د – تمركز رأس المال والثروة :

رأس المال عنصر هام من عناصر الانتاج وعامل هام من عوامل الانماء الاقتصادي ، ويعتبر تراكماً لعمل الانسان ، او ذلك الجزء من عمل الانسان الذي لم يستهلك انتاجه. وهو ليس تراكم «فضل قيمة» عمل العمال المستخدمين لوحدهم ، كما يقول ماركس بل هو نتيجة تراكم الادخار الناجم عن جهود الانسان المنتج في مختلف مواقعه، سواء أكان عاملاً مستخدَماً او صانعاً أو مزارعاً يعملان لحسابهما، او مستحدثاً مجدداً او مخترعاً، او حاكما او حكومة صالحين او مساعداً لهذا او ذاك من إداريين وموظفين وعلماء واطباء ومهندسين وخبراء ومرشدين وغيرهم. إلا ان رأس المال، كما يلاحظ ماركس يميل الى التمركز في عدد محدود

نسبياً من الاشخاص الحقيقين والاعتباريين، وقد اصبح هذا التمركز حقيقة بارزة اعتباراً من الثورة الصناعية في منتصف القرن الثامن عشر. وأضحى هذا التمركز يتخذ شكل الشركات المساهمة ذات المسؤولية المحدودة اكثر فأكثر منذ مطلع القرن العشرين، ولا سيما في الولايات المتحدة الاميركية. ومن اسباب هذا التمركز تزايد اهمية الصناعة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية الحديثة، وتزايد عدد الاخترعات وتطبيقاتها في صناعات ومنتجات جديدة وتعاون العلم مع التكنولوجيا الحديثة واستفادتهما من بعضهما بعضاً؛ وحاجة هذه الصناعات الى رؤوس اموال كبيرة من جهة، ونمو اوعية الادخار من مصارف وصناديق ادخار واستثمار ومؤسسات تأمين وغيرها ، ونجاحها في تعبئة مدخرات الناس وعمليات الاقراض من جهة ثانية. ويقترن تمركز رأس المال في عدد من الشركات والمؤسسات بتمركز وسائل الانتاج فيها، من آلات وعدد وعلماء وخبراء ومدراء وعاملين مهرة او عاديين. قبل الثورة الصناعية وفي ظل الاقتصاد التقليدي او البسيط، كان الناس بأغلبيتهم إما زراعاً او صناعاً حرفيين يساعدهم عدد قليل من العمال المتدربين،او تجاراً يساعدهم قلة من المستخدمين، او جنوداً او موظفين، الى جانب عدد طفيف من الحكام والعلماء. لا تزال هذه الفئات موجودة، ولكن تركيبها تغيّر واهميتها اختلفت بعد الثورة الصناعية وحتى الآن. فلم تعد الارض تستوعب نسبة كبيرة من السكان العاملين في الزراعة كما كان في السابق، بسبب تعاظم استخدام الآلات الحديثة من جرارات زراعية وجرافات وحفارات وحصادات ووسائل نقل حديثة وغيرها. لقد وفّراستعمال هذه الآلات كثيراً من الجهد والعمل الإنسانيين وحلت محل العمل اليدوي،كما ساهمت مع استخدام تقنيات الانتاج الحديثة في مضاعفة مردود الارض والانتاج الزراعي. وكذلك لم تعد اكثرية الناس قادرة على استخدام نفسها بنفسها في حرفة تجارية او صناعية او مهنية حسب هواها ، كما في السابق لإنتقال معظم هذه الحرف والصناعات الى منشآت رأسمالية كبيرة وافتقار الافراد الى رؤوس الاموال الضخمة اللازمة لتمويل هذه المنشآت.

لقد تعاظم شأن هذه المنشآت في الاقتصاد الوطني لمعظم دول العالم واصبحت

مراكز هامة بل المراكز الاهم للإستخدام في الاقتصاديات المتطورة او شبه المتطورة.

وقد كبر حجم بعض الشركات المذكورة وتوسع نشاطها عبر الدول والقارات وسميت لذلك خطأ، الشركات متعددة الجنسيات، ثم صحح اسمها الى الشركات عبر الوطنية او العابرة للأقطار (transnational corporations) وأنشيء مركز متفرع عن جهاز الامم المتحدة في نيويورك للإهتمام بشؤونها وجمع معلومات عنها ومساعدة الدول النامية في التعامل معها ونقل الخبرة التقنية اليها. وهناك نحو عشرة آلاف شركة او منشأة من هذا النوع في العالم، منها خمسة آلاف شركة في الولايات المتحدة الاميركية.

ولإعطاء فكرة عن هذه الشركات يمكن ذكر اسماء الشركات القليلة التالية: جنرال موتورز GENERAL MOTORS الاميركية التي تعتبر اكبر شركة منتجة لآلات النقل في العالم، وقد بلغت موجوداتها في عام ١٩٨٧ نحو ٤٠ مليار دولار ومبيعاتها نحو ٢٠ مليار دولار، وشركة آي بي ام .I . B. M (INTERNATIONAL BUSINESS MACHINES) التي بلغت موجوداتها في نفس العام ما يزيد على ٢٨ مليار دولار وقيمة اسهمها في عام ١٩٩٠ ما يزيد على ٥٩ مليار دولار. وإيركسون ERICSSON، للاتصالات التي بلغت موجوداتها ما يزيد على ٢٤ مليار دولار وشركة فورد FORD للسيارات التي بلغت موجوداتها ما يزيد على (٢١) مليار دولار، وشركة جنرال اليكتريك GENERA ELECTRIC (١٧,٣) مليار دولار ، وشركة بوينغ للطائرات التي بلغت قيمة اسهمها (٨مليارات دولار عام ١٩٩١) وبنكر ترست بنك نحو ٦ مليارات - وسيتيكورب بنك التي بلغت قيمة اسهمه نحو ٧,٨ مليار دولار)، ومورغان بنك (٦,٦ مليار دولار)، وكوكا كولا للمشروبات (٢٣,٧مليار دولار)، وبيبسيكولا (١٥ مليار دولار)، ودو كيميكال للكيماويات (نحو ١٧ مليار)، ودوبون للكيمائيات (نحو ٢٦ مليار دولار، واميريكان هوم برودكت للأدوية (نحو ١٤,٥ مليار)، وبريستول مايرز للأدوية (نحو ٢٦,٧ مليار)، وشركة إلي ليلي للأدوية (نجو ١٧,٣ مليار)، وشركة ميرك وشركاه للأدوية (نحو ٢٦,٩ مليار دولار) واميركان انترناشيونال جروب للتأمين (نحو

١٥,٤ مليار دولار) ومثلها عدد كبير من شركات التأمين، بريتش بتروليوم (٣٠,٤ مليار)، شيفرون للبترول (نحو ٢٢,٩ مليار)، وايكسون للبترول (نحو ٦٠ مليار دولار) وموبيل كوربوريشن للبترول (نحو ٢٥ مليار)، ورويال دوتش بتروليوم (نحو ٤٠ مليار دولار) وشيل ترانسبورت (٢٦,٢ مليار) واميريتيك للإتصالات (١٥,١ مليار)، واميركان تلفون اند تلغراف (٤١ مليار)، وبيل اتلانتيك (١٧,١ مليار) وبيل ثاوث (نحو ٢٥ مليار)٠٠٠ فيليب موريس للتبغ (نحو ٣٥ مليار دولار) وهناك غيرها كثير في الولايات المتحدة[٣].

وفي اليابان بلغت موجودات شركة هيتاشي المحدودة للآلات الكهربائية ٢٤,٦٠ مليار دولار، وهناك غيرها شركة تويوتا وشركة نيسان للسيارات وعشرات غيرها. وفي المانيا الاتحادية شركة **سيمنس** ومرسيدس بنز وعشرات غيرها؛ وفي ايطاليا شركة فيات للسيارات والاليات واوليفتي للإدوات وإيني للبترول وعشرات غيرهما؛ وفي هولندا، شل... وفي بريطانيا آي سي آي للكيمائيات وليلاند للسيارات ومئات غيرها. ويوجد مثل هذه الشركات شركات او مؤسسات او منشآت مشابهة في الاتحاد السوفياتي والصين وسائر البلاد الاشتراكية، بل ومعظم دول العالم.

تستخدم هذه الشركات والمؤسسات اعداداً كبيرة من العاملين في مختلف الاختصاصات، وتدفع لهم اجوراً ورواتب مجزية لا يتمكنون في الغالب الحصول على مثلها او افضل منها في اية اعمال حرة تقع ضمن اختصاصهم.

كما انتظمت رؤوس الاموال في عدد محدود من الشركات والمؤسسات، في مختلف دول العالم، وكذلك انتظم العمال في نقابات واتحادات. ولهذه النقابات في الدول الرأسمالية حق التفاوض على مستويات الاجور دورياً مع اصحاب العمل واللجوء الى الاضراب عن العمل في حال عدم الوصول الى اتفاق معهم حول هذه الاجور اوالمطالب الاخرى.

وقد اعطى هذا الحق لهم، تنفيذاً لمبدأ حرية العمل والنشاط الاقتصادي من جهة،

ولتحقيق التوازن (نظرياً او ما امكن) بين مختلف القوى الفاعلية في السوق. إلا ان هذه الشركات الكبيرة والتكتلات والاتحادات العمالية تحد من حرية دخول السوق والخروج ومنه، ومن المزاحمة، ومن تذبذب الاجور حسب النشاط الاقتصادي ومنطوق النظرية الكلاسيكية ، مما يعيق تحقيق نتائجها المثلى. ففي حالة الركود او الازمة، اي في حال نقصان الطلب وكساد المنتجات، بدلاً من ان تلجأ المنشآت الرأسمالية إلى تخفيض اجور العاملين اتساقا مع انخفاض اسعار المنتجات، تلجأ الى تسريح العمال بسبب نقصان نشاطها وبالتالي نقصان الحاجة إليهم من جهة ، وبسبب جمود الاجور عند الحدود المرسومة بموجب الاتفاقات المعقودة بين اتحادات العمال واصحاب العمل، ورفض الاكثرية الغالبة من العمال المنظمين في نقابات تخفيض اجورهم .

هـ- انفصال الملكية عن الادارة

من الملاحظ ايضاً في هذا المجال انفصال الملكية عن الادارة بصورة متزايدة ولا سيما في الشركات المساهمة الكبيرة. ففي هذه الشركات يكون المساهمون (المالكون) بعيدين عن نشاط الشركة وتأثيرهم في إدارة شؤوونها من خلال اجتماعات الجمعية العمومية وانتخاب اعضاء مجلس الادارة محدوداً جداً. فهم في الغالب يجهلون اوضاعها الدقيقة ويحدث ان الكثيرين منهم لا يحضرون اجتماعات الجمعية العمومية لبعدهم عن مركز الشركة او انشغالهم، وكثيراً ما يوكلون بعض اعضاء مجلس الإدارة للنيابة عنهم في الحضور. وفي جميع الاحوال كثيراً ما يوضعون تحت الامر الواقع من قبل الادارة الفعلية العامة للشركة التي تتخذ قرارات لا تكون دوماً بصالحهم تماماً، وتكون السلطة الفعلية في هذه الحالة بيد المديرين التنفيذيين المشرفين مباشرة على العمل. وهذه السلطة التي تتبع الادارة بدلاً من الملكية تشبه كثيراً السلطة التي يتمتع بها مديرو المؤسسات والمنشآت العامة في البلدان الاشتراكية – الشيوعية كالاتحاد السوفياتي سابقاً وغيره. وكما تتحول السلطة من التوجه للمنفعة العمومية الى منفعة القلة المهيمنة على الادارة (او السياسة) في الدول الاشتراكية والتوليتاريانية، كذلك يمكن ان تتحول الى مصالح

خاصة اكثر منها عامة في ظل النظام الرأسمالي، مما ينتقص من نتائج الرفاه (العام) التي تتذرع بها النظرية الكلاسيكية والنظام الرأسمالي الخالص.

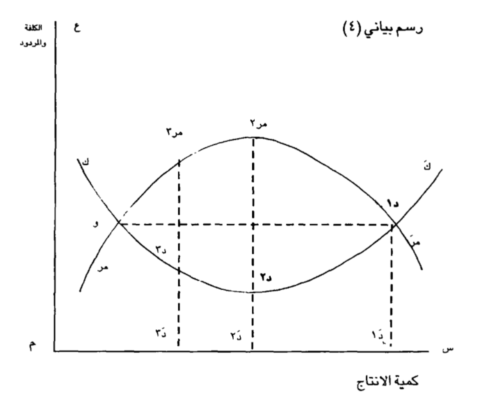
و – الجهل بأحوال السوق :

وكذلك يؤخذ على النظرية الكلاسيكية انها تفترض معرفة منتجي السلعة ومستهلكيها بأحوال السوق واوضاعه معرفة تامة وسلوكهم سلوكاً عقلانياً سواء فيما يتعلق بالانتاج او الاستهلاك. وهذا الافتراض ليس صحيحاً دوماً لأن المنتجين – العارضين – والمستهلكين الطالبين للسلعة قد لا يلمون الماماً كافياً بالعوامل المؤثرة في اكلاف السلعة وحجم الطلب عليها واتجاهات اسعارها، وبالتالي لا يتصرفون تصرف العارف بهذه الامور او التصرف العقلاني الذي تفترضه النظرية، بصورة دائمة، مما ينتفي معه الحصول على الانتاج الامثل او الرفاه الاعظم، وان ما يحصل عليه هو بعض هذا او ذاك وليس كله.

ز – صغر السوق واقتصاد الحجم :

قد لا يتسنى للإنتاج الامثل ان يتحقق في سوق حرة، فضلاً عن الاسباب السابقة، بسبب صغر هذه السوق ووجود حالة ما يسمى بإقتصاد الحجم . فمن المعروف ان كلفة الانتاج تمر بعدة مراحل، ابرزها ثلاث مراحل. ففي المرحلة الاولى تكون الكلفة متناقصة مع تزايد كمية الانتاج (وبالعكس يكون المردود متزايداً). وتستمر هذه المرحلة حتى تصبح الكلفة الهامشية (كلفة آخر وحدة من السلعة) في حدها الادنى ويكون حجم وحدة الانتاج (مثل المعمل) الممثل بطاقته وبالتالي حجم الانتاج كبيراً (نسبياً). عند هذه النقطة تكون المرحلة الثانية حيث يتحقق الاقتصاد الاقصى للحجم إذ تكون الكلفة في حدها الادنى؛ وتبدأ بعدها المرحلة الثالثة حيث تعود الكلفة الى التزايد كلما زاد حجم المنشآة (اي حجم طاقة الانتاج) وزاد تبعاً لذلك الانتاج ، تمشياً مع حالة تناقص مردود عوامل الانتاج، او بإختصار تناقص المردود. ويمكن ابراز هذه المراحل في الرسم البياني رقم (٤) التالي:

رسم بياني (٤)



ففي هذا الرسم يمثل المحور م ع مقياس الكلفة والمردود ويمثل المحور م س كمية الانتاج. ويمثل المنحنى ك كَ علاقة الكلفة بكمية الانتاج، ويمثل المنحنى مرمرَ علاقة المردود بهذه الكمية .

وعندما تساوي الكلفة الهامشية للسلعة (وبصورة عامة لمجموع السلع في الاقتصاد) المردود الهامشي لعوامل الانتاج، اي عند التقاء منحنى الكلفة مع منحنى المردود في النقطة د١ يكون الانتاج م دَ١ في وضعه الامثل. ولكن إذا كان حجم السوق (الداخلية والخارجية) أصغر من ان يستوعب انتاجاً (وبالتالي طاقة انتاج) من هذا الحجم، اي عندما تكون السوق صغيرة نسبيا، لا بد ان تكون طاقة الانتاج وبالتالي حجم الانتاج قبل النقطة دَ١، اي اقل من الحجم الامثل. فإذا توقفت طاقة

الانتاج (حجم المعمل مثلا) والانتاج عند النقطة دَ٢ اي عندما يكون المردود الهامشي مر٢ دَ٢ في اعلاه والكلفة الهامشية د٢ دَ٢ في ادناها، يكون ربح المنشآة في اعلاه ولكن حجم الانتاج دون الحجم الامثل. واذا كانت طاقة استيعاب السوق اقل من ذلك، بل عند النقطة دَ٣ وكانت بالتالي طاقة الانتاج وحجمه المحددين بطاقة السوق مساويين لـ م دَ٣ مثلاً، يكون الانتاج (وبصورة عامة الاقتصاد) في المرحلة الاولى، اي مرحلة تناقص الكلفة وازدياد المردود، وهي مرحلة غير اقتصادية لأن المشروع يستطيع ان يحقق اقتصاداً (او وفراً) اكبر لو زادت طاقته (او حجمه). ولا بد ان تكون كفاءته اقل من كفاءة المشاريع ذات الحجم الاكبر والمتاح لها اسواق اكبر تستطيع استيعاب انتاجها بطاقته القصوى . ويتأثر حجم السوق ليس فقط بعدد السكان والحدود الجغرافية للدولة بل ايضاً واهم من ذلك بمستوى دخل الفرد والدخل القومي للدولة.

وقد لا تستوعب السوق الداخلية لصغرها مشروعاً انتاجياً بحجمه الامثل، ولكن الاسواق الخارجية قد تكون متاحة وقادرة على استيعاب فائض طاقة الانتاج المثلى او الاقتصادية. في هذه الحالة لا بد ان يتمتع المشروع بالميزة النسبية، اي تكون الكلفة النسبية للسلعة (نسبة الى سائر السلع) في البلد المصدر اقل من كلفتها النسبية في البلد المستورد، وفقاً لنظرية ريكاردو آنفة الذكر والتي سنتعرض لمناقشتها فيما بعد.

هذا العائق في وجه تحقيق اقتصاد الحجم الأمثل في الدول الصغيرة والفقيرة او النامية، يشجع على قيام وحدات انتاج ضخمة او عملاقة، لا سيما في الدول المتقدمة اقتصادياً والكبيرة، حيث تتوافر العناصر المناسبة لذلك. ومن هذه العناصر رؤوس الاموال الكبيرة، والسوق الواسعة (وخاصة اذا ما اخذت امكانيات التصدير بعين الاعتبار) وتقدم الخبرات التقنية والعلمية والإدارية المقترنة بإنخفاض كلفة الانتاج (ارتفاع الانتاجية) وجودة النوعية من جهة، وبإنتاج سلع جديدة ومتطورة من جهة ثانية.

وينتج المستحدثون ENTREPRENEURS والمجددون INNOVATORS هذه السلع

اعتماداً على الاكتشافات الجديدة والخبرات العالية المستحدثة التي تغذيها الابحاث العلمية والتكنولوجية المتواصلة في مؤسسات الانتاج نفسها وخارجها (كما في الجامعات ومؤسسات البحث العلمي). وقد شجع هذا الوضع قيام شركات او مؤسسات ضخمة لتقوم بهذه المهمة قادرة على الانتاج لتغطية احتياجات السوق المحلية والخارجية. ومن هذه الشركات تلك التي تحدثنا عنها والمسماة بالشركات عبر الوطنية، واصبحت هذه الشركات من القوة بحيث تستطيع السيطرة على اسواق كثير من السلع في كثير من البلدان لصعوبة انشاء مثيل لها في هذه البلدان لصغر اسواقها من جهة وعدم قدرتها على متابعة التكنولوجيا المتطورة بسرعة والتي تعتمد عليها هذه الشركات العملاقة، مما يعطيها وضعاً شبه احتكاري. وترحب الدول ذات الاقتصاد المفتوح بهذه الشركات طمعاً فيما تقدمه من رؤوس اموال وتكنولوجيا وتشغيل العاملين في فروعها لديها ومما تأمله من تحقيق قيم مضافة جديدة. ويرحب بها بعض الدول بصورة خاصة، كما يرحب بها بعض الاقتصاديين بإعتبارها وسيلة من وسائل نقل التكنولوجيا للدول المضيفة. ولكن هذا الهدف لا يتحقق إلا إذا احسنت الدولة المضيفة الاستفادة من نشاطها ووضع الشروط اللازمة لذلك.

ومن هذه الشروط الاطلاع على التصاميم التفصيلية لوحدات الانتاج وطرق الانتاج وتدريب العاملين المحليين تدريباً فعّالاً وإحلالهم محل العاملين والخبراء الأجانب تدريجياً، واستعادة ملكية المشروع الكاملة او شبه الكاملة بعد عدد كافٍ من السنين، وإنشاء وحدة او وحدات بحث وتطوير في نفس المجال يشترك فيها باحثون وعاملون محليون، وإستخدام المواد الاولية المحلية عندما تكون متوفرة او يمكن توفرها، وصنع قطع الغيار محلياً وبالتدريج عندما تصبح الظروف مناسبة من الناحيتين الاقتصادية والتكنولوجية، وما الى ذلك من شروط تمنع الشركات المذكورة من استغلال الدول النامية والصغيرة او الفقيرة وتؤمن المنافع المشتركة للطرفين.

الحواشي

١ ـ يمثل المستطيل م ع د ١ دَ ١ قيمة مبيعات المشروع في الحالة الأولى وتساوي هنا ٢ × ٦٠٠ = ١٢٠٠ ريال. ويمثل المستطيل م ع٢ د٢ دَ٢ قيمة مبيعات المشروع في الحالة الثانية، وتساوي ٥ × ٣٠٠ = ١٥٠٠ ريال أي بزيادة ٣٠٠ ريال

٢ ـ منح كينز (١٨٨٣ ـ ١٩٤٦) لقب اللورد عام ١٩٤٢ نظير عطائه وخدماته.

٣ ـ هذه الأمثلة مختارة من تقرير شركة ماريل لينش (MERRILL LYNCH) الشهري لشهر آذار (مارس) ١٩٩٠ باسم: MONTHLY RESEARCH REVIEW

الفصل الثاني

نقد نظرية ريكاردو عن حرية التجارة الخارجية

تعتمد نظرية ريكاردو في تبرير حرية التجارة الدولية وخلوها من القيود الجمركية والكمية على عدد من الفرضيات اهمها:

١ - ان العمل هو اساس القيمة الوحيد ، وان وحدات العمل متساوية في نوعيتها وانتاجيتها في بلد او آخر.

- ان وحدات العمل قابلة للإنتقال في الدولة الواحدة من صنعة الى اخرى بدون عوائق او اكلاف، وانه لا يمكن انتقالها بين الدول.

- ان المنتجات متجانسة الوحدات ،وبالتالي يمكن استبدالها ومقارنتها ببعضها دوماً.

- ان الدول على درجة واحدة من الموارد الطبيعية ومرحلة النمو الاقتصادي.

إلا انه بالرغم من قوة حجة ريكاردو في نظريته فإنه لا يمكن التسليم بفرضيات نظريته هذه بدون شيء من الضبط والتعديل، وبالتالي بالنظرية نفسها بدون تحفظ وبعض التعديل.

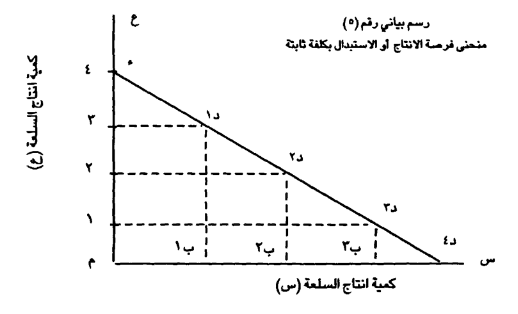
ربما يكون العمل اهم عنصر من عناصر الانتاج ، ولا سيما إذا وسعنا مدلوله ليشمل الإدارة والاختراع والتجديد . ولكنه ليس عنصر الانتاج الوحيد، إذ لا بد من اخذ العناصر الاخرى بعين الاعتبار وخاصة رأس المال الثابت والمتحرك، وكذلك الارض. وحتى لو افترضنا مع ماركس ان هذه العوامل قد اكتسبت قيمتها من عناصر العمل نفسه، فهي نتيجة عمل متراكم خلال فترات مختلفة واصبح لها

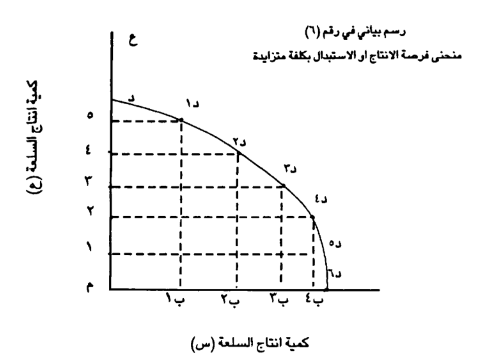
وجود مستقل ومالكون مستقلون عن العمال الحاليين. وكذلك ليست وحدات العمل متساوية النوعية والقيمة دوماً، ولا المنتجات متجانسة الواحدات. كما ان وحدات العمل وسائر عوامل الانتاج ليست دوماً قابلة للإنتقال الى استعمالات اخرى بدون اكلاف او عوائق، لا سيما عندما تكون متخصصة ويصعب او يتعذر انتقالها من انتاج الى آخر. إذن ليست كل فرضيات ريكاردو صحيحة بصورة مطلقة.

وقد يبدو لأول وهلة انه لا اهمية لذلك ، إذ يمكننا استبدال وحدات العمل التي استعملها ريكاردو في اثبات نظريته بسلال (جمع سلة) من عوامل الانتاج المختلفة، وفي هذه الحالة تبقى التحليلات السابقة والنتائج المستخلصة نفسها. بل قد يمكننا قياس قيمة سلعة ما (س) بدلالة السلعة المتبادلة معها (ع)، اي قياس كلفة انتاج (س) بمقدار ما نضيع او نستغني عن (ع) ونستعمل في سبيل ذلك منحنى الاستبدال او فرصة الانتاج للتحليل والايضاح. وفي هذه الحالة نكون في غنى عن الفرضيات (١ - ٣) اعلاه ونخلص الى نفس النتائج كما يوضح الرسمان البيانيان (٥) و (٦) ذلك.

الرسم البياني (٥) يبين حالة ثبات الكلفة لـ (ع) بمدلول (س).

وفيه تقاس كمية السلعة (س) على محور السينات وكمية السلعة (ع) على محور العينات، واية نقطة بين المحورين تمثل خليطاً معيناً من السلعتين.





رسم بياني في رقم (٦)
منحنى فرصة الانتاج او الاستبدال بكلفة متزايدة

ففي الرسم (٥) تمثل النقطة د ان الاقتصاد ينتج م د أو اربع (٤) وحدات من السلعة ع ولا شيء من السلعة س. وإذا استغنينا عن وحدة واحدة من ع ، ويمثل ذلك (د١) على منحنى الاستبدال المستقيم (او فرصة الانتاج) ، واستخدمنا عوامل الانتاج المتحررة من انتاج ع في انتاج السلعة س ، نحصل على (م ب١) أو وحدتين من السلعة س. ونستمر في الحصول على نفس النتيجة كلما استغنينا عن وحدة من ع وانتجنا بدلاً عنها س، وتكون الكلفة الثابتة وهي ع = ٢س.

اما في الرسم (٦) فنرى انه يمكننا عند النقطة د أن ننتج م د أو ٥,٥ وحدات من السلعة ع ولا شيء من (س). وعند النقطة د١ على منحنى الاستبدال المقعّر نحصل على نحو (٥) وحدات من ع و م ب١ من س. وعند النقطة د٢ نحصل على ٤ وحدات من ع و م ب٢ من س. وعند النقطة د٣ نحصل على ٣ وحدات من ع (بالاستغناء عن وحدة واحدة من ع فيما سبق) وم ب٣ من س، اي بزيادة ب٢ ب٣ فقط، وهي اصغر

من ب ١ ب ٢. وهكذا كلما استغنينا عن وحدة من ع نحصل على كمية أصغر من س، اي ان كلفة ع بدلالة س هي متزايدة. وإذا كان منحنى الاستبدال محدباً بإتجاه م فإنه يدل على كلفة متناقصة لـ ع بدلالة س. وعند النقطة د٦ ننتج م د٦ من (س) ولا شيء من (ع)، اي نخصص جميع عوامل الانتاج المتاحة لإنتاج س.

نحن هنا لم نستعمل عوامل انتاج معينة لقياس الكلفة في سبيل اثبات صحة نظرية ريكاردو مباشرة. وقد اثبت ريكاردو نظريته بفائدة حرية التجارة بعد ان وصل الى هذه النسبة واستخدمها في تحليله. ولكن تبقى هناك اعتراضات او تحفظات لا يمكن تجاهلها، ومن هذه الاعتراضات والتحفظات ما يلي:

لننطلق من حالة وجود رسوم جمركية وغيرها، حامية للإنتاج المحلي في الدولة (أ). ولنفرض ان هذه القيود ازيلت تحريراً للتبادل التجاري مع الدولة (ب) التي تتمتع بميزة نسبية على (أ) في انتاج المادة س، فماذا تكون النتيجة على ضوء نظرية ريكاردو ؟

ينخفض سعر السلعة س في الدولة أ . وتنخفض معه عوائد صناعة النسيج (التي نفترض تمثيلها بمعمل واحد للتبسيط). ولنفرض ان هذا التخفيض هو بنسبة ٢٠ ٪ من مجمل المبيعات وتمثل ريع ارض المعمل. في هذه الحالة يستمر الانتاج رغم الخسارة الفادحة طالما هناك فائدة لا يزال في الامكان ان تجنى على رأس المال المتداول والثابت. وفي هذه الحالة تكون خسارة المنتجين للنسيج قد عوضت بربح نقدي معادل للمستهلكين، اما الدخل القومي، فلم ينخفض لأن حجم الانتاج بقي ثابتاً، في الوقت الراهن.

لنفرض الآن هبوط سعر النسيج نتيجة تحرير التجارة قد زاد بنسبة ٢٠٪ اضافية واصبح ٤٠٪ من السعر الاصلي، فتتقلص قيمة المبيعات (بفرض استمرار عملية الانتاج) بنفس النسبة ويتحمل اصحاب الصناعة خسارة فادحة حقيقية، فهل يستمرون في العمل؟ الجواب: نعم إذا كانت العوائد الباقيةأكبر من ريع الارض وفائدة رأس المال الثابت الموظف في المباني والالات واستهلاكها، بمعنى ان العوائد الباقية لا تزال تغطي كل النفقات الجارية، مثل اجور العاملين وقيمة المواد الاولية

وفائدة رأس المال المتحرك بل ونسبة صغيرة من رأس المال الثابت الذي اصبح قليل القيمة بعد تحوله الى ما يشبه الانقاض والخردة في حال الرغبة في ايقاف الانتاج. ويستمر المشروع في الانتاج في هذه الحالة لأن خسارته اذا توقف عن الانتاج في هذه المرحلة تزداد بشمولها لفائدة رأس المال المتداول ريثما يجد توظيفاً آخر ولفائدة القيمة الباقية من رأس المال الثابت الذي أصبح بمثابة رأس مال متحرك بعد فقدان اختصاصه، حتى يتم بيعه كأنقاض او خردة. وحتى هذه النقطة يعتبر المدافعون عن نظرية ريكاردو كالاستاذ هابرلر، ان الخسارة التي يتحملها المنتجون يقابلها بنفس المقدار ربح للمجتمع بحصوله على نفس الانتاج بقيمة اقل.

بعد هذا لنفرض ان سعر النسيج في الدولة (أ) قد هبط الى الى حد ادنى من السابق (اكثر من ٤٠٪) او إن جزءا من رأس المال الثابت قد اهترأ واصبح بحاجة الى تبديله لتمكين المشروع من مواصلة الانتاج. في هذه الحالة لا بد للمشروع ان يتوقف عن العمل ويغلق ابوابه لأنه لم يعد بإمكانه ان يحصل على عوائد تكفي لدفع النفقات المقابلة لعوائد عوامل الانتاج غير المتخصصة (رأس المال المتحرك) كالعاملين وثمن المواد الاولية وفائدة المال الموظف في الانقاض وريع الارض بعد تحريرها من المباني والانقاض.

يقول المدافعون عن الحرية المطلقة للتجارة الدولية ان المجتمع لا يتحمل اي خسارة في حال إغلاق المشروع، بل بالعكس تحصل هذه الخسارة للمجتمع إذا استمر المشروع في الانتاج، لإحتفاظه بعناصر انتاج غير مخصصة (رأس المال المتحرك والارض) بشكل اصطناعي، كأن يكون ذلك بواسطة فرض رسم جمركي لصالحه او منحه دعماً حالياً من الدولة، لأن منفعة هذه العوامل في المشروع الحالي اقل من منفعتها في مشاريع أو استعمالات اخرى. وعلى هذا، كلما زاد هبوط سعر السلعة في الدولة المستوردة لها كلما ازداد ربح هذه الدولة من تقسيم العمل الدولي، لأنها تحصل بنفس القيمة على كمية اكبر من السلعة المنتجة عن طريق الاستيراد، ونحن نرد على هذا بالتحفظات التالية:

١ - تفترض التحليلات والاستنتاجات السابقة وجود استخدام كامل

لعوامل الانتاج، وامكان تحولها من صناعة الى صناعة ومن مشروع الى آخر بدون خسارة حقيقية للمجتمع، وهذا غير صحيح في كثير من الاحيان. فإن توقف معمل النسيج عن الانتاج عندما يهبط السعر وبالتالي الايرادات الى ما يساوي كلفة عوامل الانتاج غيرالمتخصصة او يقل عنها، قد يؤدي الى خسارة حقيقية للمجتمع ككل في حالة استغراق نقلها الى مشروع آخر مدة طويلة يبقى خلالها كلها او بعضها عاطلاً عن العمل والانتاج، وهو الامر الغالب؛ وفي حالة تعذر نقلها الى مشروع آخر ، إما لعدم توفر رأس المال اللازم لقيام المشروع او عدم توفر التكنولوجيا الضرورية له، او ان قسماً كبيراً من عوامل الانتاج متخصص ويتعذر نقله الى مشروع آخر قبل مضي عدة سنين إما لإعادة تدريبه او لإيجاد متخصصين للمشروع الجديد. ومن المعروف هنا ان اغلب رأس المال الثابت (مثل الآلات والمباني) متخصص. وان العمل اقل عوامل الانتاج تخصصاً. ومع ذلك فهناك حالات كثيرة حيث يكون قسم كبير من العاملين متخصص كالمهندسين والكيمائيين والعلماء، والعمال المهرة في مختلف الاختصاصات.

٢ – لا يوجد هناك مبرر لتوقف المشروع (او الصناعة) عن الانتاج إذا كانت بعض عوامل انتاجه، وخاصة العمال، ستبقى عاطلة عن العمل؛ فتوقفه في هذه الحالة سيؤدي الى خسارة حقيقية للمجتمع، لأن انتاجهم للسلعة يبقى في جميع الاحوال افضل من انتاج لا شيء، وسيساهم في الدخل القومي.

٣ – رغم مرونة الاسعار في ظل النظام الاقتصادي الحر (الرأسمالي)؛ فإن الاجور غالباً ما تكون غير مرنة، ولا تستجيب لميكانكية العرض والطلب في السوق بسبب القوة الاحتكارية التي تتمتع بها اتحادات العمل، ولأن العمال غالباً ما يتوقفون عن العمل كلية بدلاً من تخفيض صغير في اجورهم. فإذا ما اراد اصحاب المشروع الاستمرار في الانتاج بعد تحرير التجارة مع تجنب الخسارة عن طريق تخفيض الاجور لجأ العمال الى الاضراب والعطالة عن العمل، وتعطل بالتالي الانتاج.

٤ – ان توقف المشاريع عن الانتاج نتيجة المزاحمة الاجنبية مهما كانت مبرراته

يخلق حالة من الذعر والانكماش ومناخاً استثمارياً سلبياً يجعل المستحدثين في ظله يتوجسون خيفة من الاقدام على الاستثمار في مشاريع جديدة.

٥ – ان المشاريع الرائدة والصناعات الناشئة التي لم تتوفر لها اسباب القوة بعد ، اما لعدم وجود الصناعات المكملة لها او لعدم تمرس العاملين فيها بالخبرة العريقة او العالية ، او غير ذلك من اسباب ، تحتاج الى حماية ورعاية خلال فترة من الزمن . ولا يوجد هناك اي مبرر اقتصادي لتعريضها الى خطر المزاحمة قبل ان تشتد قوتها ويصلب عودها ، لأنه لو لم تكن هناك حماية طبيعية او اصطناعية لها لما قامت مثل هذه الصناعات والمشاريع اصلاً ، لأن هذه الصناعات تحتاج الى بعض الحماية لتمكينها من النمو في بداية عهدها وكي تتاح لها الفرصة امام المزاحمة في المستقبل.

٦ – وتنطبق هذه الحالة السابقة على الدول النامية التي لا تتكافأ شروطها الاقتصادية والاجتماعية مع شروط الدول الصناعية التي اصبحت صناعاتها عريقة وتتمتع بكثير من المزايا. في هذه الحالة لا بد ان تعطى الدول النامية فرصة لحماية انتاجها خلال فترة محدودة من الزمن، ريثما تصبح صناعتها **متكافئة** مع صناعات الدول الصناعية الاخرى.

٧ – وهناك حالة لا بد من الاشارة اليها وهي في الغالب فرع من الحالة السابقة. تصور ان حالة الكلفة النسبية دفع الدولة (ب) الى ان تتخصص بفروع الانتاج التي تكون فيها الكلفة متزايدة – والمردود متناقصاً – والى ان تعزف عن فروع الانتاج التي تكون فيها الكلفة متناقصة والمردود متزايداً. ففي هذه الحالة يؤدي تخصص الدولة (ب) الى نقص الانتاج العام فيها، ويكون تحرير التجارة الدولية والتخصص فيها مؤدياً الى خسارتها خلافاً للنتيجة التي تتذرع بها نظرية الكلفة النسبية (او الميزة النسبية). وتمثل حالة الدولة (ب) حالة الدول التي لديها اراضي زراعية متفاوتة الخصوبة، ويؤدي تخصصها بالانتاج الزراعي الى التوسع في الزراعة نحو الاراضي الهامشية، او الى ارهاق الارض بمخصبات اصطناعية واساليب تسلبها مع الزمن خصوبتها الطبيعية، مما يخرجها من الانتاج او يزيد في الانفاق اللازم من اجل الإصلاح والتخصيب الاصطناعي. وبالعكس من ذلك، إن الدول

الصناعية التي تكون صناعتها في الغالب في وضع تناقص الكلفة وتزايد المردود، تستفيد من التخصص الدولي ومن التجارة الدولية، إذ يكون بإمكانها ان تتوسع في فروع الصناعة التي يسود فيها قانون الكلفة المتناقصة.

اعتراضات وتحفظات اخرى: واخيراً هناك من يعترض على حرية التجارة الدولية لأسباب وحجج ثانوية اقتصادية وغير اقتصادية ومن هذه الحجج (١) الفرق في الاجور بين بلد وآخر يبرر فرض الرسوم الجمركية والحماية. و(٢) ان هناك ضرورة لحماية الصناعات المتعلقة بالدفاع الوطني. و(٣) ان الرسوم الجمركية وسيلة لتحصيل منافع اعظم من التجارة الدولية لدولة معينة، إذ يمكن لدولة ذات قوة شرائية وقدرة كبيرة على الاستيراد ان تجبر دولة اخرى على تخفيض اسعار المواد التي تصدرها الى الدولة الاولى، عن طريق فرض هذه الدولة رسوماً جمركية على مستورداتها. و(٤) ان الرسوم الجمركية وسائر القيود التجارية تفيد في تأمين توازن الحساب الجاري للمدفوعات الخارجية. وهذه الحالة تبدو ضرورية إذا لم تستطع الدولة تخفيض تكاليف الانتاج من اجل تنمية الصادرات، بسبب عدم مرونة عوامل الانتاج وخاصة العمل. فالقيود في هذه الحالة تساهم في تحويل جزء من الطلب على البضائع الاجنبية الى البضائع الوطنية، وبالتالي في زيادة الانتاج والاستخدام. و(٥) هناك من يدافع عن الرسوم الجمركية بصورة خاصة من اجل تحصيل الموارد المالية العامة. ولجميع هذه الحجج بعض المبررات كما تثار عليها بعض الاعتراضات. وفي جميع الاحوال يمكن ان يدافع عنها بالنسبة لمصلحة دولة معينة، ولكن لا يمكن الدفاع عنها بالنسبة لمصلحة العالم ككل، لأن تحقيق مصلحة دولة ما عن طريق التبادل التجاري، لا يمكن ان يكون إلا على حساب مصلحة الدولة او الدول الاخرى المتعاملة معها. وسنعود الى مناقشة هذه المواضيع عند الحديث عن النظام الاقتصادي الاجتماعي الذي ندعو إليه وعندما تدعو الحاجة.

الفصل الثالث

التفاوت الاقتصادي – الاجتماعي

والعدالة الاجتماعية

ECONOMIC DISPARITY

AND SOCIAL JUSTICE

لقد تحدثنا فيما سبق عن الثغرات الاقتصادية الصرفة التي تعترض سبيل تحقيق الرأسمالية لهدف الرفاه الاقتصادي العام والمبرر الفكري لها؛ واهم هذه الثغرات العطالة او الاستخدام غير الكامل لعوامل الانتاج وحدوث الدورات الاقتصادية وما يتبعها من تبديد وفقدان وهدر، ونشوء الحالات الاحتكارية او شبه الاحتكارية التي تحد من تحقيقها لاهدافها. وقد آن الاوان للتحدث عن الثغرات الاخلاقية، واخصها افتقارها للعدالة الاقتصادية – الاجتماعية. وسنعالج في الصفحات التالية هذه الثغرات او المثالب .

وفي الحقيقة من ابرز مثالب الرأسمالية الصرفة (غير المعدلة او المصححة) تجاهلها لأهمية العدالة الاجتماعية. انها تعتمد على طبيعة الانسان الفردية المحركة لنشاطه الاقتصادي والمغذية لطموحه المادي، وتعتبر المجتمع جمعاً لأعداد صماء من الافراد المنتجين والمستهلكين المدفوعين بأنانيتهم والمزودين بالمعرفة التامة لتحقيق الانتاج الامثل والرفاه الاعظم. ولكنها تتجاهل طبيعة الانسان الاجتماعية وحدود معرفته، ورغباته وميوله الاقتصادية / الاجتماعية وتعقيداتها المختلفة.

صحيح ان طموح الانسان المادي يدفعه نحو تحقيق اكبر منفعة مادية، إجمالاً. إلا ان هذا الميل ليس مطلقاً ولا شاملاً. فالانسان ليس كتلة مادية فحسب. بل هو ايضاً مجموعة معقدة من الافكار والميول والعواطف التي توجه تصرفه في اتجاهات مختلفة. فقد يضحي بمنفعة مادية في سبيل منفعة معنوية كالشهرة، او رضاء الغير، او جمع شمل الاسرة، او تعليم الاولاد، او حب عاطفي، او محبة لبيئة محددة، او الالتصاق بمجتمع محدد، او تفضيل العمل الحر حتى يتسنى له ان يكون سيّد نفسه، او تحقيق احدى القيم الاجتماعية الروحية كالكرامة والشهامة والعدالة والديمقراطية والامان والسلام والعقيدة المفضلة، وما الى ذلك.... كل ذلك ضمن حدود نسبية وسلّم افضليات خاص به.

وصحيح ان منفعة الفرد قد تتفق مع منفعة الجماعة.إلا ان هذا الاتفاق ليس دائماً ولا مطلقاً او شاملا. فقد تكون مصلحة الفرد او المنشأة الاقتصادية مثلاً في إلقاء الفضلات والمخلفات الضارة في نهر مجاور او بحيرة او بيئة قريبة، لأن ذلك قد يكون بدون كلفة خاصة او بكلفةخاصه زهيدة نسبياً ويوفر عليها **كلفة** باهظة يتطلبها النقل لأماكن بعيدة او استعمال طريقة سلامة معقدة. ولكن مصلحة الجماعة تتأذى من هذا التصرف وتكون الكلفة العامة باهضة لإفساده للبيئة التي تعيش فيها هذه الجماعة.

ومن مصلحة الفرد او المنشأة الاقتصادية الواحدة تحقيق اكبر مقدار ممكن من الربح، إلا ان بعض هذا الربح لا يمكن الحصول عليه إلا على حساب آخرين، عاملين كانوا او مستهلكين او منتجين آخرين. وغالباً ما تجمع الثروات الكبيرة من قبل الاقوياء، من تجار او صناع اذكياء او محتكرين، ومن مخترعين او مجددين او مبدعين كبار او حكام وغيرهم ممن يتقيدون بمنطوق القانون، ولكنهم بسبب قوتهم ينفذون الى تحقيق مآربهم من ثغرات هذا القانون أو من تكييفه مع مصالحهم. ومنهم من يحصل على هذه الثروات بالخروج عن القانون بصورة مباشرة كالمهربين والقراصنة ورؤساء عصابات الدعارة والمخدرات والمرتشين ومن هم في حكمهم. ولا بد ان يكون حصول هؤلاء على الثروة إلا على حساب الضحايا

الضعفاء الذين يسهل استغلالهم إما لفقرهم او لجهلهم او لعجزهم او عدم تكتلهم او غير ذلك من الاسباب، بدرجات متفاوتة. وليس جميع هؤلاء على درجة واحدة من الضعف كما ليس كل الاقوياء على درجة واحدة من القوة، ولذلك فإن الاستغلال لا بد ان يكون مختلف الدرجات والمستويات، وهو ككل الحقائق الاخرى نسبي أيضاً.

وعلى هذا ليس الضعفاء عاجزين تماماً. وإذا كانوا اجمالاً ضعفاء في تحصيل الرزق او جمع الثروات، فليس ذلك في كل امورهم ومظاهرهم. بل كثيراً ما نرى هؤلاء يضجون بالشكوى والاحتجاج على اوضاعهم. وهذه الشكوى قد تتبلور على شكل كتابات نثرية او شعرية او تحليلات نقدية، وقد تصل الى حد ابتداع النظريات الاقتصادية والاجتماعية الجديدة. وتعتبر نظريات الاشتراكيين المثاليين او الطوبائيين امثال كابيت ولويس وفورييه وبرودون وبلان وسان سيمون، وكذلك الشيوعيين المعروفين بالعلميين امثال ماركس وانجلز من هذا القبيل. وقد لجأ بعضهم مثل اوين الى المبادهة بتأليف حركات او جمعيات تعاونية انتاجية استهلاكية تقوم على اساس تعاون الاعضاء في انتاج وتوزيع حوائجهم المادية بدون وساطة البورجوازيين اصحاب رؤوس الاموال من صناع او تجار، وتوفير ارباح هؤلاء وبالتالي تجنب ما يعتبر استغلالاً في النظام الرأسمالي.

كما قد يتبدى الاحتجاج ثقافياً بالخطابة او مختلف اشكال التعبيرالاخرى كالسينما والتلفاز وغيرهما. وقد يكون سلبياً ويظهر على شكل انحراف او خروج على القانون كأعمال التخريب والقرصنة والسلب والنهب. وعندما يكون جماعياً، او يصبح كذلك، قد يظهر على شكل تظاهرات او اعمال شغب جماعية، وقد يصل الى حد الثورة المحلية او العامة.

والاساس المشترك لجميع هذه الاعمال هو عدم الرضى الفردي و/او الجماعي عن الوضع السائد. وإذا كانت حالة عدم الرضى عامة عند الانسان، وهي نتيجة من نتائج طموحه الدائم، فإن قوتها تزداد طرداً مع تزايد فروق الدخل او الثروة بين من هم في ادنى درجات سلم الدخل او الثروة ومن هم في الدرجات الاعلى من هذا السُلم. وفي جميع الاحوال لا بد من ان تتأطر هذه الحالة ضمن اطار المرحلة

الاقتصادية والحضارية والثقافية والعادات الاجتماعية السائدة. فحسد الافقر للأغنى، او قل غيرته منه، امر معروف، وهو اساس هام تستند عليه حركات الاحتجاج، بل وحركات الاصلاح المطالبة بالاصلاح والقضاء على الفقر والجهل والمرض. ومهما يكن من امر فهذه حقيقة يجب اخذها بالاعتبار عند التفكير بإختيار النظام الاقتصادي / الاجتماعي، لأن اهمالها يؤدي الى اختلال التوازن، وبالتالي الاستقرار في المجتمع، ولا سيما مجتمع اليوم. فمجتمع اليوم مجتمع متعلم في غالبيته ومطلع على الافكار والحركات والاحزاب ذات الاهتمام بالنظام الاقتصادي / الاجتماعي. ومجتمع اليوم مجتمع متحرك متنقل بسبب توفر اجهزة النقل الحديثة والسريعة كالسيارات والحافلات والطائرات وادوات الاتصال السلكية واللاسلكية والالكترونية، وبالتالي فهو مطلع على احوال جيرانه، بل اوضاع المجتمعات البعيدة عنه. واصبحت اجهزة الاتصال الحديثة، وخاصة التلفاز والسينما، تطلعه على مختلف المستويات التي تعيشها سائر المجتمعات اليوم، سواء اكانت مجتمعات فقيرة او غنية. واصبح يطلع في هذه المجتمعات الاخيرة على ما تتمتع به من مظاهر الثروة والرفاه ، واجمل ما في الدنيا من متع ومقتنيات مادية. ومن الطبيعي ان ترنو نفس اغلبية المحرومين من هذه المتع اليها والحلم بالحصول على اشباهها إن لم يكن مثيلاتها. وإذا كان تحقيق هذا الحلم غير متيسر او متوقع في القريب العاجل للأغلبيةالساحقة فمنهم من يبقى عنده الحلم حلماً يسعى وراءه حتى يحصل عليه كله او بعضه، ومنهم من يستسلم سريعاً ويقتنع بما يمكن ان يحصل عليه من قليل في هذه الدنيا وينتقل حلمه بالحصول على مظاهر الرفاه والمتع الى ما وراء الطبيعة من فراديس خاصة بالدنيا الآخرة، ومنهم من يخفق في سعيه وسرعان ما يترك الاخفاق في نفسه حسرة لا تمحى. واحلام الانسان في هذا المجال متدرجة، فما ان يحصل على الاقل حتى تتوق نفسه الى الحصول على الاكثر او الافضل... وهكذا. ولا يوقفه عن الغليان سوى الشعور بالعدالة الاقتصادية – الاجتماعية.

ونحن سنتحدث عن نظام التوازن الاقتصادي – الاجتماعي الذي يؤمن هذه العدالة والذي هو مقصد بحثنا في هذا الكتاب في الجزء الخامس منه. ولكن ربما

يجدر بنا الإلماع الى مفهوم هذاه العدالة بشكل خاطف لنحدد ما نبحث عنه ونحكم فيما إذا كان النظام الرأسمالي يستطيع تأمينها ام لا.

لا بد هنا من الاشارة الى انه من الصعب جداً تعريف مفهوم العدالة الاجتماعيةتعريفاً علمياً دقيقاً، لأنه مفهوم نسبي ومتطور اكثر منه مفهوماً ثابتاً، فهو يختلف من حالة مستوى دخل في المجتمع الى اخرى، ومن مجتمع الى آخر، ومن زمن الى آخر، ومن ظرف او ظروف الى ظرف أو ظروف اخرى.

ومع اخذ هذه الحقيقة بعين الاعتبار، نحن نعتقد ان الاساس في العدالة الاقتصادية - الاجتماعية هو ان يتقاسم افراد المجتمع الدخل الناجم عن نشاطهم الشرعي بحيث لا يكون هناك استغلال فئة لفئة اخرى، ويأخذ كل ذي حق حقه. ولكن كيف يمكن تحديد الخط الفاصل بين الاستغلال وعدمه؟ هنا تكمن الصعوبة. والمسألة اعتبارية وتقديرية الى حد كبير، لأنها تتوقف على اعتبارات الناس وتقديراتهم المختلفة. وإنما يمكننا التقرب من مفهوم العدالة الاقتصادية - الاجتماعية عن طريق ايجاد ميكانيكية لتوزيع الدخل القومي بين مختلف الفئات، بعد تأمين حصة الاستثمار الضروري لتوسيع قاعدة الانتاج والاستمرار في مسيرة الانماء، بشكل يجعل الفوارق في دخل الافراد والفئات قليلة ومعقولة، اي بحيث لا توجد فئة عريضة من المحرومين الذين يعيشون على حافة سد الرمق، مقابل فئة متخمة يكفي دخلها لا لسد حاجاتها الانسانية الكاملة وحاجات الاستثمار فحسب بل إضافة الى ذلك ما يكفي لرفع معيشة الفئة الاولى الى مستوى افضل يخلو من حالات الشعور بالفاقة او العوز (إلا على سبيل الاستثناء كما سنرى). كما ان العدالة الاجتماعية تتعارض مع التمييز بين الناس قانونيا واجتماعياً وسياسياً بسبب فوارق الدخل.انها حالة من حالات التوازن الاجتماعي بين مختلف فئات المجتمع. فهل يؤمن النظام الرأسمالي هذا المفهوم للعدالة الاقتصادية الاجتماعية؟

نحن نقول لا، لأن النظام الرأسمالي الصرف لا يكفل التوازن الاقتصادي - الاجتماعي بين مختلف فئات المجتمع. ويقول ماركس الذي اعتمد على نظرية القيمة للعمل ان القيمة الحقيقية للسلعة هي مقدار العمل المبذول في انتاجها ، وبالتالي هي

قيمة العمل الذي يشتريه الرأسمالي من العامل (بأقل من قيمته الحقيقية) ويبيعها بهذه القيمة (الحقيقية)، اي انه لا يعطي العامل كامل هذه القيمة بل اقل من ذلك، ويستبقي الفرق (فضل القيمة –SURPLUS) ربحاً لنفسه. وينتج عن ذلك خرق للعدالة وعدم رضاء العمال مما يجعل استمرار هذا النظام غير ممكن، بل ان انحلاله امر محتوم وكامن في ذاته، كما سنرى. ويستند ماركس في ذلك على ما اصاب العمال من بؤس وحرمان، طول ساعات العمل (١٢ ساعة باليوم) وبشروط عمل غير صحية او لائقة واجر لا يكاد يكفي لسد الرمق، خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر.

قد يكون ماركس ذهب ابعد مما يجب في اهماله لبقية عوامل الانتاج كأساس للقيمة . كما انه تأثر بخصائص فترة خاصة (١٧٥٠ – ١٨٥٠) اتسمت بنشأة الرأسمالية وبالحدة في اهمال مصلحة العمال، ولكن نظرينه لا تخلو من الصحة فيما يتعلق بسوء توزيع الدخل والثروة. ونحن نرى ان النظام الرأسمالي الصرف لا يكفل التوازن الاقتصادي – الاجتماعي ولا يحقق العدالة الاجتماعية للأسباب التالية:

– فهو لا يؤمن الاستخدام الكامل لعوامل الانتاج، وعلى رأسها العمل، بالضرورة، كما سبق ان شاهدنا. وبالتالي فإنه يفسح المجال للبطالة وما فيها من حرمان لفئة العمال، وتبديد لبعض امكانات النمو والانتاج.

– هو بسماحه بتمركز رأس المال والمشاريع الانتاجية وهي المصدر الاهم للإستخدام، يجعل هبوط الاجور الى حد الكفاف او سد الرمق فقط ممكنا، ولا سيما في اوقات الازمات الاقتصادية والركود الاقتصادي، دون ان يحفل بشروط العيش الكريم للجميع.

– وهو لا يهتم بالعدالة الاجتماعية – اي الحد من الفوارق الاقتصادية – الطبقية، لأنه يقوم على المزاحمة غير المحدودة ومبدأ الفوز للأقوى. وغالباً ما يكون الرأسمالي من هؤلاء الاقوياء. وفي نطاقه سيّان اذا توفرت اسباب العيش الكريم للجميع او لم تتوفر إلا للبعض دون البعض الاخر.

– بالرغم من قيام الرأسمالية على مبدأ الحرية ، فإن الحرية المقصودة فيها هي حرية حركة عوامل الانتاج ، اصحاب رؤوس الاموال ، والعاملين ، والمستهلكين ، في حدود ما يتمتع كل منهم من امكانيات . اما الحريات السياسية والعقائدية والثقافية فهي تتلاءم معها ولكنها ليست من مقوماتها الاساسية.

وبالتالي فإن الرأسمالية إن لم تتعارض مع الحرية السياسية والديمقراطية بل قد تفيد منهما، فإنها كذلك لا تتعارض ايضاً مع الديكتاتورية إذا ما وفرت هذه لها حرية التعامل في السوق والحماية التي تحتاجها. بل قد تجد الرأسمالية في النظم الديكتاتورية حليفاً مناسباً لها احياناً ، للعمل الى جانب اصحاب رؤوس الاموال والفعاليات الاقتصادية الكبيرة (نسبياً)، وتذليل العقبات التي قد تعترضها سواء من جانب العاملين او من جانب الانظمة الاخرى الداخلية او الخارجية. وليس هذا تصوراً نظرياً فحسب، بل هناك امثلة واقعية عديدة تؤيده، حدثت في الماضي في عدد من دول آسيا واميركا اللاتينية، ولا تزال تحدث حتى الآن في عدد من دول العالم الثالث(١)، بل انسجمت الرأسمالية الصرفة في وقت من الاوقات مع الرقّ، كما حدث في الولايات المتحدة حتى ما قبل عام ١٨٦٠.

فالرأسمالية فكراً وممارسة، يمكن ان تنسجم مع النظام السياسي الديمقراطي، كما يمكن ان تكون على وفاق مع النظام الديكتاتوري او الاوتوقراطي طالما بقيت الاسواق مفتوحة وحرة، وطالما بقيت مصالحها مكفولة في ظل اي منهما. والحديث عن الديمقراطية السياسية يجرنا الى الحديث عن الديمقراطية الاقتصادية.

الديمقراطية الاقتصادية:

يمكن تعريف الديمقراطية الاقتصادية بأنها تمتع جميع اللمواطنين بفرص اقتصادية متكافئة. والفرص الاقتصادية هي في الحقيقة فرص الحصول على مصادر الدخل.

ومصادر الدخل الاساسية هي: (١) العمل لدى الغير بمستويات مختلفة للأجور؛(٢) ممارسة المهن الحرة من فكرية وحرفية ، مع ملاحظة ان هذه الممارسة

اصبحت تتطلب على الاغلب رؤوس اموال متعاظمة مع الزمن؛ (٣) ملكية وسائل الانتاج من ارض ومبان وآلات ووسائل نقل واموال سائلة (نقود) وغيرها. وإذا كان المصدر الاول متاحاً في ظل النظام الرأسمالي بصورة عامة، فإن المصدرين الآخرين (الحرفة والملكية الخاصة لوسائل الانتاج) ليسا متاحين بدرجة متكافئة لجميع الناس، لما يتطلبان من رأس مال لا يتوفر إلا للبعض (عن طريق الارث او مساعدة الاهل او غير ذلك) او تعليم وتدريب طويلين. وحتى المصدر الاول، اي العمل، غير متاح في ظل الرأسمالية بصورة متكافئة للجميع دوماً. فهناك وظائف ادارية في الشركات والمصارف الكبيرة تبقى حكراً على اصحاب رؤوس الاموال من المساهمين او المشاركين او اولادهم، او على الأقل على من اوتوا درجات عالية من التعليم والتدريب بالاعتماد ليس على ذكائهم وتحصيلهم وجهودهم فحسب، بل ايضاً على ما قدمه لهم ذووهم من مساعدة مالية اثناء دراستهم و/او تدريبهم لدى افضل الجامعات والمعاهد واكثرها كلفة.

وفي الحقيقة، ان افتقار النظام الرأسمالي للديمقراطية الاقتصادية ينتقص منه قدرته على تحقيق الديمقراطية السياسية ايضاً لأنه يتيح للأقوى، مالاً او ثقافة او شهرة، فرصاً اكبر للنجاح في الانتخابات وممارسة السلطة او الحكم. وقلما يستطيع الفقراء منافسة الاغنياء في هذه الانتخابات، لما تتطلبه هذه المنافسة من حملات اعلامية او دعائية مكلفة؛ ولا يملكون المال او الدخل اللازم للإنفاق عليها.

للأسباب المشار اليها اعلاه، يجد المرء في ظل النظام الرأسمالي الخالص او البحت تناقضات واختلالات كثيرة تحجب عنه التوازن والاستقرار. ففي ظل هذا النظام يعيش الغني الى جانب الفقير، ناطحات سحاب في ركن من المدينة، واكواخ بل بيوت من الصفيح في ركن آخر؛ بل كثيراً ما نجد ناطحة سحاب تعلو بشموخ وجلال بجوار منزل حقير كأنها تقول لماذا وضعوني الى جانب هذا الصعلوك الوضيع؟ او كأنه يقول لها: اما يكفيك ما فيك من جمال وبهاء؟ لماذا هذا التكبر والشموخ؟ وكثيراً ما يشاهد المرء مثل هذه المظاهر في بعض الدول النامية التي سلكت الطريق الرأسمالي كالبرازيل والمكسيك وفنزويلا والفيليبين وهونغ كونغ.

وفي ظل هذا النظام يمكن ان تشاهد سيارات الرولز رويس والمرسيدس والـ B M W والبورش والكدلك والجاغوار والكورفيت وغيرها من السيارات الفاخرة وذات الاثمان الباهظة الى جانب مشاة لا يملكون ثمن دراجات عادية او نارية؛ بل قد تجدها في بعض البلدان الى جانب عربات النقل المعروفة بالريكشا (JINRICKSHA) التي يجرها الانسان بدلاً من الحيوان لينقل عليها اخاه الانسان كما في بعض البلدان جنوب شرق آسيا. ولا كمال الصورة، في ظل هذا النظام تشاهد منازل فخمة مفروشة بأنواع باهرة من الرياش والاثاث، وتجد بالمقابل اناساً لا مأوى لهم، فيبيتون على الارصفة، كما هو الحال في الهند، او يلجؤون الى المحطات ومداخل القطارات تحت الارضية (subway)وممراتها وابنيتها،او الخرائب المهجورة، ليقضوا فيها لياليهم القاتمة كحياتهم، فرشهم اوراق الجرائد والواح المقوى المستعملة، واغطيتهم اثمال بالية لا تكاد تقيهم من البرد، ناهيك عن اعين اخوانهم البشر، كما هو الحال في نيويورك عاصمة عواصم المال والتجارة في العالم، بل وفي باريس مدينة النور وابهى مدن العالم، ولندن تلك المدينة العريقة الغارقة في عراقتها، وعاصمة الامبراطورية السابقة التي لم تكن الشمس تغرب عن جزء منها إلا لتشرق في جزء اخر، ومربض اول ثورة صناعية رأسمالية في العالم (٢). ويقدر عدد الفقراء في الولايات المتحدة الاميركية، اغنى دول العالم بنحو (٣٢) اثنين وثلاثين مليون نسمة، او ما يزيد على ١٥ ٪ من مجموع السكان ممن يجدون صعوبة في تدبير ضروريات حياتهم المعيشية. وها هي الاحصاءات والتقديرات الرسمية تؤيد هذه التناقضات.

ففي البرازيل، حيث يبلغ التناقض الرأسمالي اشده، قدِّرَ نصيب فئة العشرين بالمائة من الأُسر التي تحتل ادنى درجات سُلّم الدخل بـ ٢٪ فقط من الناتج الاهلي الاجمالي في عام ١٩٧٢ يقابل ذلك مجموع نصيب الفئة ذات الدخل الاعلى البالغ ٦٦,٦ ٪ من مجموع الدخل، وهذا يعني ان ٨٠٪ من مجموع السكان ينالون ٣٣,٤ ٪ من الدخل (الناتج المحلي الاجمالي) و ٢٠ ٪ ينالون ثلثي هذا الدخل. وإذا اخذنا فئة الـ ١٠٪ من الاسر ذات الدخل الاعلى نرى انها حصلت على ٥٠,٦ ٪ من مجمل الدخل الوطني للبلاد وفي هذا ما فيه من تناقض صريح. ونجد مثل هذا التناقض، او اقل منه بقليل في بناما حيث بلغت حصة الفئة الدنيا ٢٪ من الدخل وحصة الفئة العليا

٦١,٨ ٪ في عام ١٩٨٢. وفي البيرو حيث بلغت الحصتان ١,٩ ٪ و ٤٢,٩ ٪ على التوالي (٣).

وفي الولايات المتحدة بلغت حصة الفئة الدنيا في عام ١٩٨٠ نحو ٥,٣ ٪ من الناتج المحلي الاجمالي وحصة الفئة العليا نحو ٣٩,٩ ٪، وبلغت هاتان النسبتان في استراليا (في عام ١٩٧٥ / ٧٦) ٥,٤٪ و ٤٧,١ ٪ على التوالي. يقابل هذه النسب المتباعدة في الدول المذكورة نسب اقل تباعداً في المملكة المتحدة في عام ١٩٧٩، آخر سنة لحكم حزب العمال ذي الميول الاشتراكية الديمقراطية، وهي ٧٪ من الدخل القومي للفئة الدنيا و ٣٩,٧٪ للفئة العليا ، وفي بلجيكا حيث كانت النسبتان في عام ١٩٧٨ /٧٩ ابان حكم الحزب الاشتراكي الديمقراطي / **٧,٩** ٪ و ٣٦٪ على التوالي وفي هولندا ٨,٣ ٪ و ٣٦,٢ ٪ على التوالي. ولا تتجاوز حصة فئة العشرة بالمائة من الاسر الأغنى في هاتين الدولتين ٢١,٥ ٪ من الدخل الوطني مقابل ٢٣,٣ في الولايات المتحدة ، و ٢٨,١ ٪ في السويد و ٣٠,٥٪ في استراليا ، و ٣٥,٧٪ في فنزويللا (مقابل حصة العشرين بالمائة من الاسر ذات الدخل الادنى ٣٪ فقط)، و ٣٥,٢ ٪ في الارجنتين، و ٤٤,٢ ٪ في بناما (٤).

وبصورة مختصرة، توجد في ظل النظام الرأسمالي تناقضات جوهرية، الغنى الفاحش مقابل الفقرالمدقع، والصحة الى جانب المرض والعلم والمعرفة الى جانب الجهل، والاخلاق الكريمة والفضيلة مقابل الفساد والرذيلة ، تعيش كلها الى جانب بعضها في كلّ بارز التنافر وعدم الانسجام . ومن نتائج هذا التناقض تدهور وضع الأمن الداخلي، وافتقار الشعور بالامن والامان، كما كان الوضع في البرازيل والارجنتين خلال فترات حكم الديكتاتورية العسكرية وكما هو اوضع في نيويورك وشيكاغو وغيرها من مدن الولايات المتحدة الاميركية. ان هذا النظام يفتقر الى الديمقراطية الاقتصادية لأنه يفتقر الى العدالة الاقتصادية - الاجتماعية، وما التناقضات التي اشرنا اليها سوى مظاهر لهذا الافتقار .

وعند هذه النقطة يرِد ان يسأل سائل: هل يمكن ان يصبح الفقير غنياً والغني فقيراً في ظل هذا النظام ؟

يقولون انه في ظل الرأسمالية يزداد الفقراء فقراً كما يزداد الاغنياء غنى. ويقوم هذا التعميم على اساس ان الفقير المعسر تكاد موارده لا تغطي مصاريفه ، وهو بالتالي غير قادر على التوفير، وهو بذلك بالاحرى غير قادر على الاستثمار الذي هو السبيل الأهم لإنماء الدخل والثروة. وبالعكس، فبفضل ما يتوفر لدى الغني من فائض في موارده على مصروفاته، فإنه يستطيع ان يوظف هذا الفائض لدى المصارف او المشاريع الاستثمارية الاخرى، فيزداد بذلك ربحه ويعظم غناه.

وفي رأينا ان التعميم السابق ليس دقيقاً او صحيحاً تمام الصحة لإغفاله بعض الحقيقة. وربما كان اصح واولى ان يقال انه في ظل هذا النظام يزداد القوي (ليس الغني فقط) غنىً كما يزداد الضعيف (وليس الفقير فحسب) ضعفاً او فقراً. فالغنى هو من عناصر القوة ولكنه ليس المصدر الوحيد لها. إن القوة تتألف من عدد من العناصر كالذكاء والشخصية القوية الواثقة من نفسها والشجاعة والعلم والمعرفة والظروف المواتية وغيرها من العناصر بالاضافة الى الغنى. وليس من الضروري امتلاك كل هذه العناصر لتحقيق القوة. فقد يكفي امتلاك بعضها دون البعض الاخر لتحقيق هذه القوة . وينتج عن ذلك انه من الممكن للقوي (وليس الغني فحسب) ان يصبح غنياً حتى لو كان فقيراً في ظل هذا النظام، اذا ما استخدم عناصر قوته استخداماً يتناسب مع شروط الحصول على الغنى واهمها الطموح في تحصيل الموارد وزيادتها والعمل على تحقيق هذا الطموح بكل جهد ممكن من جهة، والقيام بالادخار والتوفير ما امكن من جهة ثانية. وعكس هذا صحيح ايضاً. فمن الممكن للضعيف ان يصبح فقيراً في ظل النظام الرأسمالي حتى لو كان في الاصل غنياً، كأن يكون مقامراً او مبذراً او صاحب اعمال فاشلاً او ما شابه ذلك، وهناك امثلة كثيرة على كلا الحالين في تاريخ الرأسمالية منذ نشأتها.

فكثيراً ما سمعنا او قرأنا ان فلاناً الايرلندي، وفلاناً الهولندي، وفلاناً البولوني، وكثيرين غيرهم ، هاجروا الى اميركا عندما كانوا مفلسين، ولكنهم اصبحوا هناك من كبار الموسرين بفضل ما كانوا يتمتعون به من حنكة وذكاء وجد واجتهاد وجهد لا يعرف الكلل وروح للمغامرة لا تعرف الوجل، وما لا قوه او

أوجدوه من ظروف مُواتية. وكثيراً ما قرأنا أو سمعنا أنه في ظل النظام الرأسمالي المقترن بالديمقراطية السياسية اصبح فلان أجير البقال او عامل البناء الفقير، اصبح رئيساً عظيماً من رؤساء الولايات المتحدة، وفلانة ابنة البقال متوسط الحال اصبحت رئيسة بارزة من رؤساء وزارة دولة عظمى، مع ما يصاحب هذه المناصب من دخل مرتفع. والامثلة على افلاس بعض الموسرين اكثر من ان تحصى، ففي الولايات المتحدة لوحدها يفلس سنوياً عشرات الالوف من التجار والصناعيين ويفلس مثلهم آلاف عديدة في سائر الدول الرأسمالية. ويتضاعف العدد في فترات الركود والازمات. انما هذه الاحوال لا تؤلف القاعدة، بل هي استثناءات رغم كثرتها العددية. اما القاعدة فهي انه في ظل شروط متماثلة او متقاربة من حيث القوة، يصبح الاغنياء اكثر غنى إذا ما توفرت لهم شروط القوة، ويزداد الفقراء فقراً إذا ما فقدوا شروط القوة، وحظهم في امتلاك القوة هو اقل من حظ الاخرين لإفتقارهم الى عنصر من عناصرها، ألا وهو المال. وكثيراً ما نلاحظ حالات المجاعة (المحدودة) في بعض البلدان النامية (بل والمتقدمة) ناجمة لا عن فقدان او انخفاض المنتوج الغذائي بل اكثر من ذلك انخفاض قدرة الفقراء على شراء السلع الغذائية نتيجة ارتفاع اسعارها، وقصور دخلهم او ثروتهم عن اللحاق بهذا الارتفاع (٥).

البذخ والتبذير ظاهرة من مظاهر الرأسمالية

الربح هو الهدف والمحرك الرئيسي لنشاط المنشآت الاقتصادية الخاصة، سواء في ظل النظام الرأسمالي او غيره. وفي سبيل مزيد من الربح لا بد من مزيد من الانتاج.

ولا يقف دون ذلك في المجتمع الرأسمالي سوى وصول حجم انتاج السلعة الى حالة الاشباع وهي الحالة التي تصبح المنفعة الهامشية للسلعة لديه اقل من كلفتها، كما سبق ان رأينا عند عرض النظرية الكلاسيكية ، وهي الحالة التي تعبر عن عزوف المجتمع عن المزيد من انتاج هذه السلعة، بالاضافة الى حدود الحالات الاحتكارية او شبه الاحتكارية إذا ما سُمح بذلك على سبيل الاستثناء. ولتجنب الوقوف عند هذه الحدود، لا بد من التفتيش عن فرص جديدة للإستثمار من خلال الاستفادة من

الاختراعات والابداعات الجديدة وانتاج سلع جديدة او محسّنة. ومن المعروف ان الانتاج الجديد يخلق طلباً جديداً عن طريق ارتفاع الدخل او تحول جزء منه لشراء السلعة الجديدة إرضاء لحاجات الانسان المتزايدة. فطلب الانسان للمنافع (UTILITIES) يزداد بصورة مستمرة مع ازدياد دخله من جهة وتنوع المنتجات والخدمات المعروضة من جهة ثانية. ويسير طلب الانسان بالتوازي طرداً مع ارتفاع الدخل وتنامي الانواع الجديدة للإنتاج، ويكاد يكون بدون حدود غير التي ذكرناها. فبعد توفر الطعام والملبس والمسكن والأثاث، المعتبرة ضرورية، يتصاعد الطلب نحو تحسين هذه الحاجات ومن ثم اقتناء الراديو فالثلاجة فالغسالة فالفرن الغازي او الكهربائي ، فالخلاطة والفرامة، فالتلفاز، فالڤيديو، فآلات التصوير، فالات العرض، فالسيارة العادية، فالسيارة الفارهة، فسائر أدوات الهواية والزينة والمجوهرات... في سلسلة تكاد لا تنتهي. ولا بأس في ذلك اقتصادياً واجتماعياً ضمن حدود معينة ما دامت المصروفات الجارية (غير الاستثمارية) دون حدود البذخ والتبذير. وفي رأينا تعتبر هذه المصروفات دون تلك الحدود ما دامت تلبية لحاجات ومنافع UTILI-TIES اساسية من جهة، وضمن حدود الموارد السنوية الوسطية، بعد حسم حصة الدولة من الضرائب والرسوم وما يتطلب الاستثمار من توفير ومخصصات من جهة اخرى. وتشتمل الحاجات والمنافع الاساسية لا على الاشياء المادية فحسب، بل أيضاً على الحاجات المعنوية المتعلقة بالمثل العليا، مثل العلوم والفنون وغيرها. ورغم وضوح هذا التعريف فإن المشكلة تكمن في صعوبة رسم الحدود الفاصلة بين ما هو اساسي وما هو غير اساسي من هذه المنافع بدقة ، لأنها مسألة تقديرية شخصية اكثر منها موضوعية، وتزداد هذه الصعوبة عندما تتعاظم الثروات و/ او الموارد لدى الانسان او الاسرة الى درجة عالية، إذ يصبح من العسير تحديد ما هو حاجة أو منفعةاساسية له اولها، وما هو غير ذلك، وتحديد الخط الفاصل بين الموارد ورأس المال. فأنواع المعروضات من سلع وخدمات تكاد لا تحصى، وما يعتبر رأس مال ليس هو إلا موارد متراكمة عبر السنين. فإذا كانت سيارة واحدة، بحالة جيدة ، تلبي حاجة ما فيها منفعة اساسية لانسان ما بدون خلاف، وكذلك سيارة ثانية للأسرة، فهل يعتبر كذلك اقتناء سيارات اخرى من قبل نفس المالك او الاسرة، ثالثة من نوع

«المرسيدس» لأعمال الشركة، ورابعة «بويك» لجولات العائلة المشتركة، وخامسة «جاكوار» للسهرات والاعياد، وسادسة «رولز رويس» للتبختر والتباهي، وسابعة «بورش» لمتعة النظر وزيارة الملاهي، وثامنة «فيراري» لسرة الأولاد، وتاسعة «كورفيت» هدية للاحفاد وعاشرة «رانج روفر» لإجتياح الصحارى والبوادي واخيراً حادية عشرة «شيفرولية كرافان» للسياحة والاسفار[٦]. إن كل واحدة من هذه السيارات تختلف في شكلهاواوصافها عن الاخريات، فهل تلبي كل منها حاجة (اساسية) مختلفة عن الاخرى، وهل تضيف كل منها منفعة جديدة تجعلها دون حدود التبذير؟!

لا شك ان المسألة اعتبارية وشخصية ونسبية الى مدى بعيد، كما قدّمنا، ويخضع الجواب لعدد من العوامل منها في رأينا، مستوى الدخل القومي ودرجة النمو الاقتصادي للدولة موضوع البحث، ومستوى الدخل الفردي وحالة توزيع الدخل بين الافراد او الاسر، والوضع الاجتماعي والذوق العام وما تواضعت الاغلبية على اعتباره تبذيراً او غير ذلك. ويكتنف مصدر المال المصروف غموض مشابه لما هو في مقداره لتمييز التبذير من عدمه. فبحسب تعريفنا، يعتبر المال المصروف لشراء اشياء او خدمات غير استثمارية تبذيراً إذا كان كله او بعضه يتجاوز الموارد الجارية. ولكن في اي حدود زمنية يعتبر الدخل جارياً؟ هل في سنة او خمس سنوات ، او اكثر او اقل؟ هل يعتبر تبذيراً شراء ثري لدار فخمة او قصر منيف او عدد من السيارات الثمينة بهدف المتعة او ارض زراعية او عقار سكني؟ هذا المال ليس من الموارد الجارية السنوية؛ بل هو تصفية لاستثمار سابق ولكن الم يكن هذا الاستثمار إدخاراً وتراكماً لموارد جارية سابقة؟ الا يجوز ان يدّخر الانسان مالاً خلال فترة ما ليس لإنماء ثروته ودخله في المستقبل فحسب بل ايضاً للإنفاق من هذا المال عند الحاجة؟ مرة ثانية إنها مسألة اعتبارية، ويتوقف الحكم على نسبة المال المباع الى مجموع الثروة من جهة وعلى العوامل الاقتصادية / الاجتمعاية آنفة الذكر من جهة ثانية.

ومن البديهي ان يكون التقيد بالتعريف انف الذكر للتبذير في الحدود الضيقة

اكثر سلامة من الوجهتين الاقتصادية والاجتماعية لما للبذخ والتبذير من آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية ضارة على مستوى الفرد والاسرة والمجتمع.

ومن امثلة الاسراف والتبذير ملايين الدولارات التي تنفق على موائد القمار في مونت كارلو ولاس فيغاس؛ والاسعار الخيالية التي تباع بها المجوهرات والتحف القديمة واعمال كبار الفنانين في صالتي سوذربيز (SETHEBYS) وكريستي (CRISTIE) بلندن وغيرها؛ وفيما كان يصرفه الموسر السعودي تاجر الاسلحة ع. خ. على يخته ناهيك عن الاشياء الاخرى، والذي يبلغ مئات الوف الدولارات يومياً، وقيل اكثر من ذلك؛ وفيما كان ولا يزال يصرفه بعض الامراء العرب على مظاهر الابهة واللهو، كشراء عدد كبير من الأحصنة الاصيلة (نيوزويك ٣ سبتمبر ١٩٩٠).

ومن قبيل ذلك ما يصرفه الاغنياء على الازياء (FASHION) وما يلاحظه الناس يومياً او يقرؤوه في الصحف والمجلات.

وقد جاء في مجلة نيوزويك الاميركية، عدد ١٠ سبتمبر ١٩٩٠على سبيل المثال ما يلي:

«إن شيئاً واحداً لم يتغير؛ إن اسعار هيرمس (٧) HERMES تستمر بالسير من سعر مرتفع الى فاحش. وتشكل المواد الحريرية نحو ٤٨ ٪ من رقم الاعمال، حيث يباع الوشاح بنحو ٢٠٠ دولار وربطة العنق بـ ٩٥ دولاراً. ولكن المتحمس لبضائع هيرمس يمكن ان يدفع مبلغ ١٩٧٥ دولاراً ثمن محفظة لهو سخيفة من الجلد الاصفر برسم احمر و ٢٣٠٠ دولاراً لفستان شفاف للشاطىء يدوم (يخدم) ساعة واحدة امام الامواج المتكسرة على الشاطىء، و ٤٥٠٠ دولاراً ثمن محفظة سهرة فضية اللون او ١٠٠٠ دولار ثمن دمية طائرة هوائية من الحرير من اجل طفل غني بذيء».

فعلى المستوى الفرد والاسرة، غالباً ما يكون للبذخ والتبذير اثار مدمرة لكليهما؛ واضراره على مستوى المجتمع اكبر واعظم، لا سيما إذا كانت درجة شموله لفئات المجتمع كبيرة. فهو يحد من الادخار او التوفير، وقد يقضي عليه تماماً.

والادخار ضروري لتكوين رأس المال (الاستثمار). وهذا ضروري لتوسيع قاعدة الانتاج وطاقاته، اي للإنماء الاقتصادي الاجتماعي. والتبذير الذي تمارسه فئة موسرة من الناس، يمكن ان ينتقل الى فئات اخرى اقل ثراءً ودخلا، بالعدوى والتقليد، فينفق الناس فوق طاقتهم ويصبح الاقتصاد او الاستثمار الوطني أوالقومي ضعيفاً او معدوماً، ويركد الاقتصاد او يتقهقر الى غياهب الازمة[٨]. ولمّا كانت موارد الناس متفاوتة، فإن البذخ من قبل فئة من الفئات ذات الموارد الوفيرة يورث الحسد او عدم الرضى عند من لا يملك مثل هذه الموارد، مما يساهم في ظهور التناقض في المجتمع والصراع بين طبقاته واضعاف تماسكه وقوته. وقد يقود هذا الصراع الى اشاعة الجريمة على مستوى الافراد، والى العصيان والتمرد او الثورة على مستوى الجماعات. هذه هي نتائج الرأسمالية اذا ما ترك مقودها على غاربها. ولا بد للحيلولة دون ذلك من كبح جماحها ووضع حد لشططها.

الرأسمالية الموجهة: وفي الحقيقة ان معظم دول العالم التي سلكت الطريق الرأسمالي قد حادت عن بعض تعاليم النظرية الكلاسيكية بدرجات متفاوتة، بعد الحرب العالمية الثانية وحتى الآن. ومن اهم المظاهر المشتركة لهذا الانحراف، زيادة الضرائب او اصلاح انظمتها لمواجهة الزيادة في الانفاق الحكومي، واصدار سندات القروض لصالح بعض المشاريع العامة، ولسد العجز في الميزانية، وتحديد سعر الفائدة على الودائع والقروض للتأثير على حجم الطلب بصورة عامة وحجم الاستثمار بصورة خاصة، وشراء الاسلحة من الشركات المنتجة المحلية، واعمال الاشغال العامة الكبيرة، ومشاريع التأمين الصحي والاجتماعي العامة وقوانين الحد من الاحتكار.... وما الى ذلك. ولا شك ان هذه المداخلات قد حدّت من بعض آثار الرأسمالية ومظاهرها. فقد انقلبت مثلاً الازمات الاقتصادية الحادة التي اتصفت بها الرأسمالية بين فترة واخرى الى حالات ركود او نكسات محدودة سرعان ما تتصدى لها الحكومات بتدابير واجراءات مضادة. لكنها لم تستطع ايقاف جميع الاثار التي اعتبرتها ضارة، إذ بقيت الاسس التي تقوم عليها هي هي في المؤسسات والجيوب التي لم يطلها التغيير او التحديد، وفي الدول التي بقيت على قلتها متمسكة

بتعاليم الرأسمالية الكاملة او بروحها الطاغية. كما ان التدابير المتخذة كانت ولا تزال تفتقر الى الاساس العلمي او النظري المستقر، مما جعلها غير موحدة ولا مستقرة، تتجاذبها السياسات والاجتهادات الشخصية، ذات اليمين وذات الشمال، فأوهن آثارها واضعف نتائجها.

الخلاصة: وبالخلاصة، حقق النظام الرأسمالي نجاحات وانجازات كبيرة خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر على الصعيد الاقتصادي دون الاخلاقي، ولكنه بدأ يتعثر اعتباراً من الحرب العالمية الاولى. وينبع هذا التعثر من عيوب كامنة فيه، بعضها اقتصادي بحت ويعتبر من صميم النظرية الكلاسيكية من شأنه الحد من ثمار النشاط الاقتصادي التي يمكن للمجتمع، والانسان عموماً ان يحصل عليها فيما إذا سلك سبيلاً معدلاً. وبعضها اخلاقي – اجتماعي – انساني يتلخص بإهماله للإعتبارات الاخلاقية وخاصة العدالة الاجتماعية والديمقراطية الاقتصادية. فكيف السبيل الى الاحتفاظ بمزاياه وتجنب مثالبه؟ هل بتبني النظام الاشتراكي ام بالبحث عن نظام متوازن ومستقر افضل من كليهما؟ هذا ما سنحاول ان نجيب عليه في الفصول القادمة.

الحواشي

١ـ يمكن هنا الإشارة إلى الانقلاب العسكري الأول الذي حدث في سوريا عام ١٩٤٩، واستهدف القضاء على النظام الديمقراطي وحل مجلس النيابي (البرلمان) الذي رفض الموافقة على اتفاقية تمديد انابيب النفط العائد لاحدى الشركات الاجنبية عبر سوريا. وكان ذلك تمهيداً لابرام هذه الاتفاقية فيما بعد كما حدث بمرسوم تشريعي صدر عن زعيم الانقلاب الذي اصبح رئيساً (ديكتاتوراً) لسوريا لفترة قصيرة. ومثل ذلك اغتيال الرئيس الاشتراكي التشيلي (اللندي) المنتخب بصورة شرعية ديمقراطية والاطاحة بحكمه عام ١٩٧٣ وحلول الدكتاتور الجنرال أرنستو بينوشيه محله بدعم من الرأسمالية المحلية والخارجية. وكذلك الانقلابات العسكرية التي حدثت في البرازيل والأرجنتين لأسباب مشابهة تخللها اعمال اغتيال وتصفية جسدية وتعذيب يندى لهما جبين الانسانية.

٢ ـ قدر عدد المتشردين في بريطانيا لوحدها عام ١٩٩٠ نحو مليون ممّن لا مأوى لهم، منهم ٣,٠٠٠ في لندن لوحدها.

٣ ـ تقرير التنمية العالمي لعام ١٩٨٩، جدول ٣٠ ص ٢٢٣.

٤ ـ نفس المرجع السابق، جدول ٣٠

٥ ـ أما رتيا سين «الفقر والمجاعة» ـ اكسفورد، مطبعة كلاريندون، ١٩٨١.

٦ ـ ليس هذا التعداد والوصف من قبيل المبالغة أو المزاح، بل هو أحد المشاهد العادية لدى اسرة خليجية واحدة لا يتجاوز عدد افرادها نصف عدد هذه السيارات.

٧ ـ متجر أزياء رفيعة مشهور في الولايات المتحدة.

٨ ـ نحن نعتقد أن الولايات المتحدة الأميركية، خلال فترة الثمانينات، قد سارت في هذا

الاتجاه، نتيجة للسياسة الريغانية (نسبة إلى الرئيس ريغان) التي قامت على أساس تخفيض الضرائب (لصالح الأغنياء) مع الاستمرار في زيادة الانفاق العام على التسليح مما فاقم العجز في الموازنة العامة وفي الحساب الجاري لميزان المدفوعات لصالح اليابان وغيرها.

الجزء الثالث

النظام الاشتراكي والايديولوجية الاشتراكية

إذا كان النظام الرأسمالي يفتقد العدالة الاجتماعية والديمقراطية الاقتصادية، وينتقص بعض الشيء من اهداف الانتاج الامثل والرفاه الاعظم، فهل يحقق النظام الاشتراكي هذه الاهداف الاجتماعية والاقتصادية؟

سنحاول الاجابة على هذا السؤال في الفصول القليلة القادمة من هذا الجزء، بدءاً من توضيح معنى الاشتراكية وابراز اهم عناصرها في الفصل التالي.

الفصل الاول

افكار وتجارب اشتراكية قبل الماركسية – لمحة تاريخية

الاشتراكية،كالرأسمالية، نظام لحياة الانسان الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وإنما تختلف عنها في قواعدها ومبادئها. فبينما يقوم النظام الرأسمالي على الملكية الفردية لوسائل الانتاج (من مزارع ومصانع ومصارف وغيرها) وحرية التصرف بها، يقوم النظام الاشتراكي على الملكية الجماعية، اي ملكية المجتمع ، لهذه الوسائل. وقد سُميَّ كذلك لأنه يستهدف اشراك جميع افراد المجتمع بملكية وسائل الانتاج وما ينتج عنها من دخل وطني. وتقع ضمن هذا التعريف العام انماط مختلفة وكثيرة للنظام الاشتراكي سواء كما تصوره بعض الفلاسفة والمفكرين، او كما اصبح مطبقاً في بعض دول العالم بدرجات مختلفة. لذلك شبهه البعض بكائن ذي عدة رؤوس. وتقوم جميعها على اساس فكرة العدالة الاجتماعية. وقبل ان نتناول هذا النظام بالعرض والتحليل دعنا نلقي نظرة سريعة على الافكار التي دارت حوله خلال العهود القديمة.

كانت الدولة (او المدينة) الفاضلة التي ابتدعها الفيلسوف اليوناني الشهير افلاطون (٤٢٧ ـ ٣٤٧ قبل الميلاد) في كتابه «الجمهورية» اقدم ما عرفه الانسان واقرب ما يمكن الى مفهوم النظام الاشتراكي . لقد بنى افلاطون جمهوريته الفاضلة (المثالية) التي جاءت على لسان معلمه سقراط في حديث جدلي مع تلامذته ومريديه، على الحكمة، والشجاعة، وضبط النفس، والعدالة، والديمقراطية(١). واعتبر ان العدالة تمثل كل هذه الفضائل، وعرّف العدالة بان يقوم كل انسان في مجتمعه بالوظيفة التي تتلاءم مع طبيعته افضل ما يمكن. والمجتمع العادل هو

المجتمع الذي يتألف من هؤلاء. واستناداً الى ذلك يتعارض حكم القلة المستغِلّة (الاوليغارشية)، حيث يكون هدف الحياة ان يصبح المرء غنياً الى الحد الذي لا يعرف الاشباع، مع الديمقراطية والعدالة. كما ان مثل هذا النظام يتعارض مع الديمومة لأن الفقراء لا بد ان ينظروا الى الاغنياء بعين البغض ويتحينون الفرصة للتآمر والثورة عليهم، وكذلك لأن حكام القلة المستغِلّة انفسهم يتضاءلون الى جماعة مترفين ومتراخين جسماً وفكراً ويمسي فتيانهم كسولين مخنثين لا يستطيعون مقاومة الشهوات والملذات او تحمل الالم . وعند ما يربح الفقراء (المعركة) تؤول النتيجة الى الديمقراطية، فيقتلون بعض المعارضين وينفون البعض الاخر، بينما يمنحون الباقين حصصاً متساوية في الحقوق المدنية والحكومة، كما يعيّن الموظفون بالقرعة[٢]. وفي هذه الجمهورية لا بد ان يكون الخير (GOOD) اقصى غايات المعرفة[٣].

هذا وقد دعا الى التقشف ومارسه كثير من الرهبان ورجال الديانات التي سبقت الدين الاسلامي. كما كانت العدالة من اهم المبادىء التي قام عليها الدين الاسلامي. **انما كانت هذه الدعوات والممارسات عامة ولم تكن قائمة على اساس اقتصادي محدد وصريح. وربّما كان الصحابي العربي ابو ذر الغفاري اول من دعا مع التقشف إلى نظام اقتصادي عادل في عصر صدر الاسلام، عن طريق رد الموارد والغنائم لبيت مال المسلمين، حيث يصرف على المصالح العامة حسب الحاجة ويوزع على الناس حسب قواعد العدل**

وقامت ثورة الزنج في البصرة بالعراق حول منتصف القرن الثالث الهجري (النصف الثاني من القرن التاسع الميلادي) ودامت نحو ١٥ سنة وكان مطلبها العدالة الاجتماعية. كما قامت حركة القرامطة (نسبة الى حمدان قرمط الفارسي) بالدعوة الى حكم تكون فيه الاموال والمغانم مشاعة، ويكون فيه الحكام من احفاد الامام علي بن ابي طالب، رابع الخلفاء الراشدين وزوج السيدة فاطمة ابنة النبي الكريم محمد (صلى الله عليه وسلّم)، كعنصر جذب نحو النظام المدعو اليه. وقد ابتدأت الدعوة من فارس (ايران) وامتدت الى العراق والشام وشبه الجزيرة العربية

ومصر، وحان من ابرز دعاتها الفارسيان حمدان قرمط وعبد الله بن ميمون القدّاح. وعندما تم لها التوغل في بعض المناطق المذكورة واشتد ساعدها اعلنت الثورة. وعن طريق الارهاب والقتل والاقتتال بسطت حكمها او نفوذها على عدة مناطق عربية ودام نفوذها في هذه المناطق نحو قرنين من الزمان. وكان من ابرز رجالها الفارسيان ابو سعيد الجنابي وابو طاهر الجنابي اللذان اتخذا البحرين (في الخليج العربي) مركزاً لحكمهما. وقد خصصت الحركة خمس (١/٥)الموارد والغنائم التي حصلت عليها للخليفة القائم في بغداد، لاستمالته، وتركت الباقي لأمرائها يصرفون منها على رعاياهم عند الحاجة[٤]. يا لها من شيوعية طريفة!! وإذا كان أسّ النظام الشيوعي او الاشتراكي مدركا او قائماً في اذهان بعض رجال ذلك الزمان، فإن اهدافه الاقتصادية والاجتماعية البعيدة او الحديثة، وكذلك الآلية (الميكانيزم) التي يقوم عليها لم تكن محددة او واضحة. وهذا طبيعي لأن المجتمع السائد يومئذ كان مجتمعاً قبلياً بالدرجة الاولى، تقوم حياته الاقتصادية الرئيسية على الرعي والزراعة وقليل من الحرف. اما الرأسمالية بمفهومها الحديث القائم على تمركز الثروات ووسائل الانتاج، واستخدام اعداد كبيرة من العاملين، فلم تكن موجودة او قل كانت ضعيفة. وإذا كانت الاشتراكية الحديثة معارضة للرأسمالية ورداً على ما فيها من مثالب، فبالاحرى ان لا تُعرف الاشتراكية الحديثة قبل قيام هذه الاخيرة بكل قوتها. وكان بين ثوار الثورة الفرنسية الكبرى (١٧٨٩) اشتراكيون امثال فرانسوا نوبل بابون (١٧٦٠-١٧٩٧) زعيم جمعية المتساوين وبريسوت (١٧٥٤ - ٩٣) وغيرهما، كما ظهر في تلك الفترة عدد من الاشتراكيين في بريطانيا أيضاً.

واول من نادى بالاشتراكية في العصر الحديث هم الفلاسفة الذين عرفوا بالطوبائيين (اي المثاليين غير الواقعيين) امثال كلود هنري سانت سيمون SAINT SI-MON (١٧٦٠-١٨٢٥)، وايتيين كابيت ETIENNE CABET ١٧٨٨ - ١٨٥٦ وشارلز فورييه CHARLES FOURIER ١٧٧٢ - ١٨٣٧ و بيير جوزيف برودون P.J. PROUDHON (١٨٠٩ - ١٨٦٥) في فرنسا، وروبيرت اوين ROBERT OWEN (١٧٧٢ - ١٨٥٨) في انكلترا. وكان الهدف المشترك لهؤلاء اقناع الناس بنظام مثالي (يعتمد على طبية الانسان الفطرية) شيوعي يقوم على الملكية العامة للأرض

والإكتفاء الذاتي في مجتمع موحد (زراعي في الغالب ولكن ليس دوماً) او مجتمعات مثالية متشابهة ومتفاعلة مع بعضها البعض [٥]. وعلى سبيل المثال، قدّم كابيت في كتابه «رحلة في إيكاريا VOYAGE EN ICARIE» عام ١٨٤٠ صورة كاملة عن دولة متخيلة هي إيكاريا (ICARIA). وفي اعتقادي، تأثرت اراء اغلب هؤلاء بمظاهر الرأسمالية القاسية على العمال في زمانهم من جهة وبجمهورية افلاطون من جهة ثانية. وقد حاول بعض هؤلاء واتباعهم مثل اوين القيام بتجارب عملية لتطبيق العيش المشترك في مجتمع مثالي من هذا القبيل في اوروبا واميركا. وقد نقل اوين، الذي يعتبر رائد الحركة التعاونية في العالم هذه التجربة الى الولايات المتحدة الأميركية حيث اشترى ارضاً زراعية اقام عليها تجربته المثالية. ولكن نجاح أولئك المثاليين في محاولاتهم كان قصير الحياة ومحدوداً لأن نظام العيش الجماعي الصارم يتعارض مع الحرية التي هي من اهم مطالب الانسان ومع الطموح الفردي الذي هو من اهم دوافع النشاط على مستوى الفرد والجماعة. انما، على الرغم من ذلك، ترك التفكير المثالي – الطوبائي – اثراً عميقاً في افكار الكتّاب والفلاسفة والمصلحين الذين تلوا الاشتراكيين الطوبائيين. وتعتبر الحركة التعاونية التي كان اوين رائدها الابرز، من قبيل هذه الافكار والتجارب، ويقوم التعاون على اساس إلغاء الوساطة (ما امكن الى ذلك سبيلاً) في الحياة الاقتصادية عن طريق تأليف الجمعيات التعاونية (واتحاداتها) واشتراك الاعضاء بأسهم هذه الجمعيات، وقيامهم من خلالها بنشاطهم، ومن ثم توزيع الارباح عليهم من خلال جمعيتهم لمصلحتهم جميعاً، دون اقتطاع اي جزء كأرباح للغير من الوسطاء. ومثال ذلك ان يقوم المزارعون المنتجون للحليب بتأسيس مصنع للألبان على اساس تعاوني يصنعون فيه منتجاتهم بدلاً من ارسالها وبيعها الى معامل الالبان المملوكة ملكية فردية. والمثال الابرز للجمعيات التعاونية بصورة عامة، الجمعيات التعاونية الاستهلاكية. وتقوم هذه الجمعيات على اساس شراء المنتجات والحاجيات بالجملة من المنتج الاصلي (او القيام بإنتاج ما يمكن منها من قبل الجمعية او اتحاد الجمعيات الاستهلاكية) بدون وساطة تجارية، ومن ثم بيعها (بالمفرق) للأعضاء وغيرهم. وفي نهاية السنة تعاد الارباح المحصلة الى الاعضاء، كلّ بنسبة مشترياته

من الجمعية. فالاعضاء هنا، كما نرى، موزِّعون ومستهلكون في آن واحد، بدون وسيط. وإذا ما نجحت الحركة التعاونية، يمكن للتعاونيات ان تتحد في اتحاد كبير يقوم بوظائف انتاجية لصالح الجمعيات الاعضاء. وإدارة الجمعية (وكذلك الاتحادات التعاونية) ديمقراطية إذ لكل عضو صوت واحد في الجمعية العمومية وفي مجلس الادارة، مهما بلغ عدد اسهمه فيها. والاشتراك في الجمعية، وكذلك التنازل عن الاسهم للأعضاء الموجودين والخروج ومنها، اختياريان ايضاً. ولنفرض جدلاً ونظرياً، ان هذا النظام اصبح عاماً في مجتمع من المجتمعات، اي اصبح كل الناس اعضاء في مثل هذه الجمعيات و اصبحت اتحاداتها تنتج جميع المنتجات المحلية وتستورد وتوزع جميع المستوردات التي يحتاجها المجتمع، يصبح نظام المجتع بكامله اشتراكياً بصورة طوعية. ولكن هذه الفرضية تبقى خيالية - طوبائية - ايضاً. فقد نجحت الحركة التعاونية نجاحاً هاماً في بريطانيا والسويد والدانمارك وايسلندا وفنلندا وغيرها. ونجحت الجمعيات التعاونية الزراعية بصورة خاصة في دول كثيرة، شرقية وغربية. ومع ذلك، فإن هذا النظام لم يصبح شاملاً ولم يتجاوز نسبة محدودة من الاقتصاد الوطني الكلي حتى في الدول المذكورة، رغم مضي قرن ونصف على تأسيس جمعية روتشديل للرواد المنصفين (ROCHDALE SOCIETYOF EQUITABLE PIONEERS) في بريطانيا عام ١٨٤٤. وبعد تجربة اوين التي لم يكتب لها الاستمرار، بدأت الحركة التعاونية في اميركا بعد الحرب العالمية الاولى، في الولايات المتحدة الشمالية حيث توجد تجمعات سكانية اسكندنافية وبولونية كبيرة وذات تقاليد تعاونية. ولكنها كانت بطيئة بسبب روح المزاحمة القوية وسيادة الفردية في المجتمع الاميركي. هذا وقد دخلت الحركة التعاونية البلاد العربية متأخرة، بعد الحرب العالمية الاولى ايضاً .

وتفاوتت درجة نجاحها بين بلد وآخر. ومهما كان نجاحها في الدول المشار اليها، وغيرها و فإنه لم يتسنّ لها تحقيق نظام اشتراكي شامل، في ايّ منها كما حلم اوين او احد من التعاونيين بعده. وكان حظها في ذلك اشبه ما يمكن بحظ الطوبائيين، مما مهد الطريق للفكر الماركسي .

الحواشي

١ ـ افلاطون: الجمهورية The RepuBLic of plato، ترجمة فرنسيس ماك دونالد كورنفورد GORNFORDنشر OXFORD UNIVERSITY PRESS، طبعة ١٩٧٨ الولايات المتحدة، الفصول ١٢و٢٣ و ٣١.

٢ ـ نفس المرجع السابق، الفصل ٣١، ص ٢٨١ ـ ٢٨٢.

٣ ـ المرجع السابق الفصل ٢٣، ص ٢١١.

٤ ـ ميكال يان دي خويه ـ «القرامطة»، ترجمة وتحقيق حسني زينة، دار ابن خلدون للنشر، بيروت ١٩٧٨.

٥ ـ SALLY GRAVES, A HISTORY OF SOCIALISM (1939)

الفصل الثاني

اسس الاشتراكية الماركسية والشيوعية

قد تراجعت افكار المفكرين الاشتراكيين الطوبائيين واحلامهم امام افكار الفيلسوف الاقتصادي الالماني كارل ماركس (١٨١٨ - ١٨٨٣) وزميله الإنكليزي فريدريك انجلز (١٨٢٠ - ١٨٩٥) واتباعهما، والتي سميت«الاشتراكية العلمية» . وفيما يلي نبذة عن ماركس وافكاره،

ماركس : وُلد كارل ماركس من والدين المانيين يهوديين وكان ابوه قانونياً ودرس هو نفسه الحقوق في بون وبرلين . ولكن اهتمامه بالفلسفة والاقتصاد طغى على اهتماماته الاخرى، وحصل على شهادة الدكتوراه (PH.D.) من جامعة بلدة يينا JENA عام ١٨٤٢. وفي نفس العام اصبح محرراً في صحيفة راينش زيتونغ (RHEINISHE ZEITUNG) . ثم اغلقت هذه الصحيفة عام ١٨٤٣، فذهب ماركس الى باريس حيث عاش حياة الفقر. وفي باريس اصبح اشتراكياً، وربما كان ذلك بتأثير الفلاسفة الاشتراكيين الطوبائيين الافرنسيين. وقد تمخض نشاطه الفكري في باريس عن كتابة «فقر الفلسفة» - MISERE DE LA PHILOSOFIE- الّذي صدر عام ١٨٤٧ كجواب على كتاب برودون P.J. PROUDHON«فلسفة البؤس» - PHILOSO-PHIE DE LA MISERE . وفي عام ١٨٤٨ اصدر ماركس بالاشتراك مع انجلز «البيان الشيوعي» - COMMINIST MANIFESTO - الشهير، الذي ضمنّاه اساس الماركسية. وفي نفس العام عاد ماركس الى المانيا ليبقى فيها فترة قصيرة بين عامي ١٨٤٨ - ٤٩ ١٨. وبسبب اشتراكه في ثورة ١٨٤٨ سجن ثم نفي من المانيا فعاد الى منفاه في لندن عام ١٨٥٠، حيث بقي هناك حتى وفاته. وفي عام ١٨٥٩ نشر

كتابه «نقد الاقتصاد السياسي» CRITIQUE OF POLITICAL ECONOMY – الذي يعتبر المسودة الاولى لكتابه «رأس المال» الذي ظهر فيما بعد، وفي عام ١٨٦٤ ألّف في لندن «رابطة الشغيلة الدولية»، من المنفيّين الاوربيين امثاله وبعض قادة النقابات البريطانية المتعاطفة مع الطموحات الثورية الاجنبية رغم ميلهم الضعيف الى إثارة مثل ذلك في بلادهم. وفي عام ١٨٦٧ كتب مؤلفة «رأس المال» – DAS KAPITAL – ذا الصيت الذائع. وقد صدر المجلد الاول من هذا الكتاب عام ١٨٦٧ خلال حياة ماركس، وترجم إلى الإنكليزيّة من قبل أنجلز عام ١٨٨٧، اي بعد وفاته، كما صدر المجلدان الثاني والثالث محررين من قبل أنجلز في عام ١٨٨٥ و ١٨٩٤. وبالرغم من صعوبة الكتاب بسبب ما جاء فيه من اصطلاحات فنية والتعقيد الملاحظ بصورة عامة عند الفلاسفة الالمان، فإن تأثيره على الفكر الانساني والنظم الاقتصادية الاجتماعية الحديثة اضحى تالياً لتأثير الاديان الرئيسية بل تخطى هذا التأثير في بعض الدول التي تبنت افكاره فيما سبق. وقبل تأليف هذا الكتاب اطلع ماركس على الفكر الاقتصادي السابق والمعاصر، وعلى جميع التقاريروالمطالعات والاحصاءات المتعلقة بالاقتصاد البريطاني الذي على اساسه بنى نظريته، كما تدل ذلك المعلومات المتضمنة في كتابه. وقد عارض في الكتاب المذكور النظام الرأسمالي كما رفض النظريات الاقتصادية الاشتراكية السابقة إما بإعتبارها طوبائية او غير اشتراكية، واوجد بدلاً عنها نظرية للتطور الاجتماعي اصبحت قاعدة لما يسمى بالاشتراكية العلمية او الاشتراكية الماركسية[1]. وقد اشتقت من هذه النظرية اغلب اشكال الاشتراكية والشيوعية التي عرفت فيما بعد. هذا عن ماركس الفيلسوف الاقتصادي فماذا عن نظريته؟.

الافكار الاشتراكية – الماركسية :

تعرف نظرية ماركس بأسماء متعددة وخاصة: الاشتراكية الماركسية، والاشتراكية العلمية (معارضة للطوبائية) والمادية الجدلية، والحتمية الاقتصادية او الحتمية المادية. فما هي هذه النظرية؟

بينما ترك الاشتراكيون الطوبائيون تحقيق النظام الاشتراكي (او اختصاراً

الاشتراكية) في المستقبل لحسن النية والقدر فقد اكد ماركس حتمية الوصول الى هذا النمظام نتيجة للصراع الطبقي بين الرأسماليين (الذين يملكون رأس المال) وبين العمال الذين يبيعون عملهم الى الرأسماليين ولا يملكون. وبصرف النظر عن صحة هذه النظرية او عدم صحتها، فإن هذه الحتمية هي التي اسبغت صفة «العلمية» عليها، لأنها كانت نتيجة طريقة استنتاج فكرية وهي «المادية الجدلية» المأخوذة اصلاً عن الفيلسوف الالماني هيجل وهي «التاريخية الجدلية». التي يمكن تطبيقها على اي مسألة او معضلة للفكر الانساني.

وقد تضمن «البيان الشيوعي»، الذي صدر عام ١٩٤٨ وكان نتيجة تعاون ماركس وانجلز وإعدادهما، قوام نظرية المادية الجدلية وتعاليمها (DOCTRINES)، ثم فصّلها ماركس فيما بعد في كتابه «رأس المال»، كما طورها انجلز في كتابه «معالم الاشتراكية العلمية» – LANDMARKS OF SCIENTIFIC SOCIALISM. وتستند هذه النظرية على فرضية اساسية وهي ان تاريخ المجتمع الانساني حتى الان، هو تاريخ للنزاعات الطبقية، اي النزاع او الصراع بين الظالم والمظلوم.

ويستنتج ان كل نظام اجتماعي مبني على التمييز او التمايز الطبقي، في ظل هذا التطور الاجتماعي الديناميكي (المتحرك والفعال) لا بد ان يحتوي على جراثيم تقويض نفسه. فكل طبقة حاكمة لا بد ان يحل محلها طبقة حاكمة اخرى(٢)، وحتى ينبسق من الصراع مجتمع لا طبقي، اي ليس فيه طبقات متمايزة، بل يتألف من طبقة اقتصادية – اجتماعية واحدة، لأفرادها مصلحة واحدة بصورة عامة(٣). وهكذا نحن نلاحظ في المجتمع الحديث، اي اعتباراً من القرن الثامن عشر، أن الطبقة البرجوازية (الرأسمالية) في اوروبا عندما قوي عودها، أزاحت عن الحكم طبقة النبلاء المتميزة التي كانت حاكمة للمجتمع الاقطاعي. وكذلك بسّطت الثورتان التجارية والصناعية التركيب الطبقي الجديد واوضحتاه وجعلتا المرحلة (التي عاشها ماركس) مهيئة لنزاع بين الطبقة البورجوازية وبين طبقة العمال غير المالكين (البروليتاريا) او ارقاء الاجور كما سمّاهم ماركس.

ومن خلال تتبعه لتكوين رأس المال وتمركزه وانتقاله من يد الى يد ومن طبقة

الى اخرى وجد المبرر النظري معتمداً على نظرية التاريخية الجدلية لهيجل. كما وجد المبرر العملي من ملاحظته الشروط البائسة التي كان يعيش العمال ضمنها من حيث طول يوم العمل وسوء الشروط الصحية وانخفاض الاجور. وهكذا صاغ نظرية «فضل القيمة».

تفترض نظرية فضل القمية ان قيمة السلعة تحدد حقيقةً بكمية العمل (من ساعات او ايام ...) المصروف لإنتاجها .

وقد سبقه الى هذا الافتراض الاقتصادي الكلاسيكي الشهير ريكاردو، كما سبق وشاهدنا. وبحسب رأي ماركس تتحدد قيمة العمل نفسه بنفس الطريقة، لأن العمل في المجتمع الرأسمالي ليس إلا سلعة ايضاً تباع وتشترى. وتباع السلعة المنتجة بقيمتها الحقيقية، حسب العمل المصروف فيها، انما يتقاضى العامل من الرأسمالي اجراً عن عمله اقل من قيمة العمل المبذول في انتاج السلعة. وبعبارة اخرى ان قيمة السلعة التي ينتجها العامل اكبر من الاجر الذي يتقاضاه لقاء انتاجها. والفرق، وهو ما سمّاه ماركس «فضل القيمة»، يمثل ربح الرأسمالي صاحب المنشأة الانتاجية. وعلى هذا المنوال تنعم الطبقة الرأسمالية بالبحبوحة والغنى على حساب حرمان البروليتاريا من بعض نتيجة جهدها، اي على حساب افقارها. وبالطبع، لا تستطيع هذه الطبقة ان تشتري معظم السلع التي تنتجها.

ومع مرور الزمن بهذا الاتجاه، يصبح الاغنياء، برأي ماركس، اكثر غنى والفقراء اكثر فقراً. وكنتيجة لذلك لا بد ان تثور طبقة العمال التي تصبح اكثر عدداً وقوة، ضد الطبقة البورجوازية التي يقل عددها بسبب تمركز رأس المال. ودعا ماركس وشريكه انجلز في البيان الشيوعي العمال في العالم الى الاسراع بهذه الثورة. وتوقع ان تحدث اولاً في الدولة او الدول التي نالت اكبر حظ من التقدم، اي في الدول ذات التقدم الصناعي الأوفر، كانكلترا. وعندما تصبح البروليتاريا الطبقة الحاكمة في الدولة، لا بد من ان تنزع رأس المال من ايدي الطبقة البورجوازية، وفقاً لقرارات تتخذها بهذا الشأن لتمركز ملكية وسائل الانتاج بالدولة وتمركز هذه الوسائل بذاتها بيد العمال في وحداتهم الانتاجية. وقد هدف من هذا تحقيق هدفين،

لا هدفاً واحداً. الهدف الاول هو العدالة الاجتماعية، اذ تصبح الملكية جماعية او اشتراكية. ويتحقق هذا الهدف خلال المرحلة الاولى التي يتم خلالها تنفيذ القرارات الاشتراكية تدريجياً. وتستغرق هذه المرحلة بعض الوقت بعد نزع ملكية الرأسماليين فعلاً وذلك بغية احكام السيطرة الكلية على الانتاج والعمل على زيادته من خلال زيادة قواه – اي القاعدة والطاقة الانتاجيتين – الى حد امكانية تلبية جميع الحاجات لكل الناس.

ولما كانت هذه المرحلة هي مرحلة الاعداد للوصول الى هذا الهدف الاخير وليست هي المرحلة التي يتحقق هذا الهدف خلالها، فهي مرحلة تحقيق الاشتراكية دون الشيوعية، حيث يتطلب من كل انسان العمل حسب قدرته ويمنح كل انسان حسب كفاءته وجهده. اما الهدف الثاني فهو الوصول بقوى الانتاج الى مرحلة احلال الوفرة محل الندرة وتحقيق كفاية الانتاج لجميع الحاجات وجميع الناس. فهذه المرحلة هي مرحلة تحقيق الشيوعية. خلال هذه المرحلة يتلاشى التمايز الطبقي كلياً. وعندها تفقد السلطة الحكومية (القامعة) مبرر وجودها كسلطة وتضمحل إذ لا يعود هناك حاجة للقمع بعد ان يحصل الجميع على كل ما يحتاجون. كما توقع ماركس ايضاً ان يتلاشى العائلة والدين وسائر المؤسسات الاجتماعية التي كانت تعتبر مقدسة بإعتبارها من مقتضيات النظام البورجوازي... وبالرغم من ان هذه النتيجة حتمية في الفكر الماركسي، فإنه على الماركسيين ان يتعاونوا للإسراع في تحقيق وحدة العمال في كل الدول، استناداً الى مصلحتهم المششتركة، بإعتبارهم يشكلون طبقة بل عائلة واحدة ،وللإسراع بالثورة والاطاحة بالنظام الرأسمالي. ولهذا فقد اختتم البيان الشيوعي بعبارة:«يا عمال العالم اتحدوا».

بالرغم من اننا سنشير الى بعض اشكال الاشتراكية الاخرى، فإن الاشتراكية التي سنتناولها بالمناقشة والتحليل في هذا الكتاب هي هذه الاشتراكية الماركسية او الاشتراكية الشيوعية اذ انها تمثل اقصى اهدافها جميعاً وبالتالي لا حاجة لمعالجة كل شكل من الاشكال المنوه بها على حدة.

ولا بد هنا من التوضيح بأن اسلوب ممارسة الملكية العامة، والتصرف بها الذي

اقترحه كل من ماركس وانجلز يختلف عن الأسلوب المركزي. فقد قال ماركس عام ١٨٧١ في احد مؤلفاته :«في ظل الاشتراكية، تتحول وسائل الانتاج الى مجرد وسائل العمل الحر والتعاوني، وتقوم التعاونيات بتنظيم الانتاج القومي تبعاً لمخطط عام [٤]» وفي عام ١٨٩١، كتب انجلز في المقدمة التي وضعها لمنتجات اعمال كارل ماركس:

«تقوم الصناعة في المجتمع الاشتراكي على شراكة العمال داخل كل معمل وتجتمع هذه التعاونيات جميعها داخل شركة (مؤسسة) كبيرة واحدة»[٥] .

ويبدو مما سبق ان كلاً من ماركس وانجلز متفقان على ان تكون ممارسة الملكية العامة على اساس لا مركزي، اي على صعيد كل وحدة من وحدات الانتاج، بينما يكون التخطيط لكل هذه الوحدات على اساس مركزي، بإعتباره اداة تنسيق وتوحيد عملية ولا بد منها.

التخطيط المركزي :

بالفعل ، إنه في ظل الملكية العامة لوسائل الانتاج يصبح التخطيط المركزي ضرورة لا يمكن الاستغناء عنها في الاقتصاد الاشتراكي لإحكام السيطرة على الوسائل وإدارة عمليتي الاستثمار والانتاج وتحقيق اهداف الاشتراكية فالشيوعية على مستوى الدولة. بل هو ضروري ايضاً لتحديد الاهداف ورسم الحدود العامة لطرفي المعادلة بين الطلب والعرض. ففي جهة الطلب يقع الاستهلاك الخاص (العائلي) والعام (الحكومي) والاستثمار. وفي جهة العرض يقع الناتج الوطني الاجمالي بالاضافة الى صافي التجارة الخارجية [٦]. ولما كانت هذه العناصر تعتمد على التمويل، من الموازنة العامة والمصارف، فلا بد من تشميل جميع هذه العناصر في الخطة المركزية لتحديد الاهداف ورسم الاستراتيجيات والوسائل اللازمة لتحقيقها. وسنعالج هذا الموضوع في الفصل السابع من الجزء الرابع من هذا الكتاب بشكل موجز ولكنه اكثر تفصيلاً.

الحواشي

١ ـ H.W. LAIDLER, SOCIAL - ECONOMIC MOVEMENTS (1944)

٢ ـ لاحظ هنا التشابه مع تفكير الفيلسوف والمؤرخ العربي ابن خلدون مع الفارق في أن ابن خلدون يرجع هذا إلى انحلال العصبية.

٣ ـ يتفق هذا التسلسل المنطقي مع افكار افلاطون في **جمهوريته** الفاضلة، كما شاهدنا.

٤ ـ انجلز، المختارات من مؤلفات كارل ماركس، الجزء الأول ص ٩٥.

٥ ـ نفس المرجع.

٦ ـ أي قيمة الصادرات من البضائع والخدمات مطروحاً منها قيمة المستوردات.

الفصل الثالث

تطبيق النظام الاشتراكي - الماركسي.

أ - **التطور التاريخي:** واول دولة في العالم طبقت النظرية الاشتراكية - الشيوعية الماركسية هي روسيا بعد ان قامت فيها الثورة البلشفية، ثورة اكتوبر لعام ١٩١٧، وقضت على الحكم القيصري، بزعامة السياسي المفكر لينين.

وقد شمل الحكم البلشفي كل اراضي الامبراطورية الروسية القيصرية السابقة بأقوامها المختلفة. وقد الف تدريجياً لكل من هذه القوميات الرئيسية جمهورية بين عامي ١٩٢٢ - ١٩٣٦ وبالتدريج ربطت جميعها بإتحاد فيدرالي سمي «اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية».

وفي عام ١٩٤٠ ضم الزعيم السوفياتي ستالين جمهوريات البحر البلطيكي الثلاثة، وهي ليتوانيا ولاتفيا وايستونيا ومن ثم مولدافيا الى الاتحاد. وبذلك اصبح عدد الجمهوريات المنضوية تحت لواء الاتحاد خمسة عشر جمهورية. وبعد الحرب العالمية الثانية خضعت دول اوربا الشرقية (بولونيا، وتشيكوسلوفاكيا، والمجر، ورومانيا، وبلغاريا والبانيا، والقسم الشوقي من المانيا، الى نفوذ الاتحاد السوفياتي الذي دعم الاحزاب الاشتراكية فيها للإستيلاء على الحكم. وقد طبقت هذه الدول النظام الاشتراكي على النسق الماركسي - اللينيني - الستاليني المركزي. وفعلت يوغسلافيا نفس الشيء بزعامة رئيسها المارشال تيتو الذي سرعان ما اتخذ اسلوباً شيوعياً مغايراً للخط السوفياتي وهو اسلوب التسيير الذاتي للمؤسسات اليوغسلافية، بدلاً من اسلوب الادارة المركزية. ثم واعتباراً من عام ١٩٤٩ انضمت الصين بزعامة ماوتسي تونغ الى المعسكر الاشتراكي الشيوعي، وتبعتها دول اخرى كما قدمنا في حديثنا عن الرأسمالية.

بعد تأميم المعامل والمصانع الكبيرة ومصادرة الملكيات الزراعية الواسعة، ادرك لينين اهمية التخطيط المركزي والحاجة الى الجهاز اللازم له . ففي حديثه عن السلم والحرب امام المؤتمر السابع للحزب الشيوعي في عام ١٩١٨، دعا الى خلق (الجهاز الاقتصادي الذي يعمل بصورة تجعل فئات الملايين من الناس يعملون بقيادة مخطط واحد(١) . فالتخطيط هو قانون النظام الاشتراكي كما ان حرية حركة عوامل الانتاج وتفاعل قوى السوق قانون النظام الرأسمالي . ويقول لينين في هذا الصدد:«يقوم القانون **الأساسي** للإقتصاد الاشتراكي على اساس التوسيع والتطوير الدائم للإنتاج مع مراعاة التقدم التقني لتوفير الحاجات بإستمرار وتأمين التطور المتكامل لجميع اعضاء المجتمع على افضل شكل ممكن»(٢) .

ورغم اهمية التخطيط المركزي في الاقتصاد الاشتراكي ، فقد تأخر وضع الخطة المركزية الاولى في الاتحاد السوفياتي حتى عام ١٩٢٨ حين اعدت هذه الخطة لأعوام ١٩٢٩ - ١٩٣٢. وكان هذا التأخير لعدة اسباب استوجبت اتخاذ اجراءات حدية تبعتها سياسة مرحلية لفترة من الزمن. فمن المعروف ان الثورة الروسية التي اندلعت في آذار عام ١٩١٧ تمخضت عن حرب اهلية دامت من ١٩١٧ - ١٩٢١. وفي ليلة ٧ - ٨ تشرين الثاني / نوفنبر ١٩١٧ اعلن مؤتمر (الكونغرس) السوفيات في بيترو غراد (العاصمة القديمة التي أصبح اسمها فيما بعد لينغراد)، حيث كانت الغلبة للبلشفيين الشيوعيين، عن تخويل سلطة الحكومة البلشفية الى «مجلس مفوضي الشعب» المعينين من صفوف اللجنة المركزية البلشفية بصورة رئيسية، على ان يكون لينين رئيساً للوزراء وتروتسكي مفوضاً للشؤون الخارجية . وكان اول اجراء اتخذته الحكومة السوفياتية في ٨ نوفنبر ١٩١٧ برئاسة لينين، وعملاً برأيه على ما يبدو، هو قرار جعل ملكية جميع الاراضي الزراعية للفلاحين الذين يشتغلون فيها بدون بدل ايجار، ولا اية مدفوعات اخرى. لقد ارضى هذا الإجراء الفلاحين الذين مضى على اغتصابهم لأراضي الاقطاعيين وكبار ملاك الاراضي عدة اشهر، وحزبهم الرئيسي المسمى الحزب الثوري الاجتماعي اليساري الذي قرر التعاون مع البلاشفة. ثم اتخذت إجراءات شديدة بغية تأمين الغذاء

لبيتروغراد ومراكز المدن والتجمعات الصناعية الاخرى. وفي ١١/ تشرين ثاني – نوفمبر تقرر جعل يوم العمل ثماني ساعات. وخلال الشهرين التاليين اتخذت عدة قرارات متلاحقة اخضعت بموجبها المعامل الصناعية لرقابة مجالس السوفييت. ولما لجأت القوى البورجوازية الى اعمال التخريب (SABOTAGE) كرد فعل، قام لينين بتأميم البنوك وبعض المعامل كما الف مجلساً اقتصادياً اعلى لإدارة هذه المصانع. وفي ايار – مايو ١٩١٨ بدأ تأميم الصناعات صناعة صناعة بصورة كاملة، بدءا من صناعة السكر، فالزيت وغيرها التي اعتبرت احتكارات مملوكة للدولة. وفي ٢٨ حزيران ١٩١٨ اعلن جعل جميع المشاريع الصناعية والتجارية ملكاً للدولة. وخلال هذه الفترة، عقد الصلح مع المانيا، ولكن الحرب الاهلية مع القوى المعارضة استمرت، بالاضافة الى حروب خاضها الشيوعيون مع قوات اجنبية كانت في الماضي القريب حليفة لروسيا، ومنها قوات تشيكية ويابانية وبريطانيا واميركية وفرنسية. ولم تخمد هذه الحروب المتفرقة على الارض الروسية الا في اواخر عام ١٩١٨.

وقد اعطت هذه الحروب دفعة لحركة التأميم التي كانت تسير بشكل متقطع. وكانت هناك دوافع مختلفة لهذه الحركة كإخماد اعمال التخريب من قبل بعض المديرين والمالكين السابقين، ولتقنين المصادرات التي قام بها العمال خلال الشهور القليلة التي سبقت. وقد ادت محاولات تحديد اسعار السلع، خلال فترة تضخم نقدي مرتفع، الى اختفاء كثير من السلع من السوق واللجوء الى السوق الخفية (السوداء). وكلما زاد الوضع تأزماً كلما اقتضى مزيداً من الاجراءات. فقد املت الظروف اخضاع التموين والنقل والتوزيع الى الرقابة العامة، وقد أسس مجالس رقابة لكل الصناعات الهامة (٣).

لقد سبق في اواخر عام ١٩١٧ ان الفت مفوضية فوق العادة سميت «شيكا» CHEKA لها صلاحيات التوقيف واصدار الاحكام واحكام الاعدام وتنفيذها ضد اعمال المعارضة والتخريب الداخلية، اما الآن، وقد تفاقم الوضع الاقتصادي، فقد وُجهت هذه المؤسسة الى العمل ضد المضاربين في السوق (السوداء) الباحثين عن

الربح. ويمكن تسمية هذه الفترة ١٩١٨ - ١٩٢١ فترة «شيوعية الحرب» إذ اقتضتها الاجراءات الاشتراكية - الشيوعية، لا الرغبة في تنفيذ الاهداف الاشتراكية فحسب بل مواجهة ظروف الحرب الاهلية والحروب او المعارك الاخرى، مع وجود بعض الارتباط بين الهدفين طبعاً.

لقد كان الزعيم لينين من انصار الاعتدال خلال الفترة السابقة. إلا ان الاحداث اصبحت بجانب التطرف اعتبارا من النصف الثاني من عام ١٩١٨. ففي آب ١٩١٨ صدر قانون يمنع اعمال البيع والشراءالخاصة بقصد الربح (التجارة).. وعوقب المخالفون بأشد العقوبات واعطي العمال والمستخدمون بطاقات تخولهم الحصول على الغذاء والكساء والحاجات الضرورية والمنامة والنقل، واصبح الاعتماد على الاجور النقدية قليل الاهمية. بل لقد صرح المتطرفون بأن العملة ستلغى قريباً، ولكن هذا لم يحصل.

لقد احتفظ الفلاحون بادىء الامر بأكبر مقدار **ممكن** من منتجاتهم في سبيل تحسين اوضاعهم المعيشية، إلا ان الحاجة الى منتجاتهم في المدن دفعت السلطات البلشفية الى مصادرة محاصيلهم بعد ترك ما اعتبر كافياً لسد حاجة اسرهم، وتوزيع هذه المحاصيل المصادرة في المدن والمراكز العمالية. وجرت خلال هذه الفترة مناقشات حادة بين دعاة الاعتدال ومنهم لينين، ودعاة التطرف. واستمرت هذه الخلافات في صفوف البلشفيين حتى بعد وفاة لينين عام ١٩٢٤، الى ان حسمها ستالين لصالح التطرف عام ١٩٢٨ كما سنرى. واستمر الحلفاء خلال هذه الفترة (١٩١٨ - ٢١) بتدخلاتهم ومحاربتهم للبلشفيين لمدد متفاوتة. ففي عام ١٩٢٠ تراجع الالمان الذين سبق ان عقدوا اتفاقية تقضي التوقف عن القتال مع الروس عام ١٩١٧ الى داخل الحدود الالمانية، وبالمقابل تراجع الروس عن الاراضي البولونية. وفي عام ١٩٢٠ ايضاً عقدّت معاهدة سلام مع استونيا وفنلندا ولاتفيا، وفي عام ١٩٢١ وقعت اتفاقية سلام مع بولونيا وانكلترا والمانيا والنروج. وختمت هذه الاتفاقيات في ديسمبر ١٩٢١ بإتفاقيتين مشابهتين مع النمسا وايطاليا. وبهذا انتهت التدخلات الاجنبية المباشرة لتلك الفترة مع انتهاء الحرب الاهلية، وبدأت سياسة اقتصادية جديدة.

ومع انتهاء الحرب الاهلية وانتهاج السياسة الاقتصادية الجديدة عاد الانتاج الزراعي والصناعي والاجور الى التحسن والصعود بعد ان تدهورت كثيراً خلال الحرب الاهلية ، كما يتضح من الجدولين (٤) و (٥) التاليين :

جدول (٤) تطور الانتاج الزراعي في الاتحاد السوفياتي (١٩١٣ – ١٩٥٥)

السنة / المادة	١٩١٣	١٩٢٢	١٩٢٨	١٩٣٢	١٩٥٥
الحبوب (مليون طن)	٨٠,١	٥٠,٣	٧٣,٣	٦٦,٤	١٢٩
الماشية (مليون رأس)	٥١,٠	٣٨,٦	٦٦,٨	٣٨,٢	٦٧

المصدر : انسيكلومبيديا بريتانيكا المجلد ١٩ عام ١٩٦٥ (الجداول ١٦و١٧و٢٣و٢٤)

جدول (٥) تطور الانتاج الصناعي في الاتحاد السوفياتي (١٩١٣ – ٩٥٥)

(الانتاج السلعي بالمليون طن متري والكهرباء بالالف مليون ك و س)

السنة / المادة	١٩١٣	١٩٢٠	١٩٢٨	١٩٣٧	١٩٥٥	نسبة النمو السنوي ١٩٢٨ـ ٥٥
الفحم	٢٩,١	٨,٥	٣٥,٥	١٢٨	٣٩١	٩,٣
البترول الخام	٩,٢	٣,٨	١١,٦	٢٨,٥	٧٠,٨	٦,٩
الكهرباء	١,٩	٠,٥	٥,٠	٣٦,٢	١٧٠,١	١٤,٠
الفولاذ	٤,٢	٠,٢	٤,٣	١٧,٧	٤٥,٣	٩,١
الاسمنت	١,٥	–	١,٩	٥,٥	٢٢,٥	٩,٦

المصدر : نفس المصدر السابق (الجدولان ٢٥ ، ٢٨)

وفي الحقيقة كانت الامبراطورية الروسية قبل الثورة البلشفية من اغنى دول العالم في توفر الموارد الطبيعية كإحتياطيات الفحم والبترول والمعدن، ولا سيما الحديد والمنغنيز والفوسفات واملاح البوتاس والنحاس والرصاص والزنك. كما ان اراضيها الزراعية بالغة الاتساع والتنوع. ولكن رغم هذه الامكانيات العظيمة كانت تعتبر اكثر دول اوربا تخلفاً لا سيما في مجال الصناعة. فقد كان نحو ١٥٪ فقط من السكان يعيشون على الصناعة والتجارة والنقل مقابل اكثر من ضعف هذه النسبة في اي من دول اوربا الغربية. وكان الاقتصاد زراعياً الى حد كبير، ومع ذلك فقد كانت الزراعة متخلفة إذْ كان نحو ٥٪ فقط من الاراضي مزروعة ومردود الارض ضعيفاً ، وكان بالتالي مستوى المعيشة منخفضاً. ففي مجال الصناعة على سبيل المثال، كان انتاج روسيا القيصرية قبل الحرب العالمية الاولى نحو ٢٩,١ مليون طنّ من انتاج الصناعات الثقيلة مقابل ١٧٣,٣ مليون طن لألمانيا و ٢٩٢ مليون طن لبريطانيا و ٥١٦,٨ مليون طن للولايات المتحدة الاميركية. وكان إنتاجها من الحديد نحو ٤,٢ مليون طن مقابل ١٢,٣ مليون طن لألمانيا و ١٠,٤ مليون طن لبريطانيا، و٣١,٥ مليون طن للولايات المتحدة (٤).

وبالرغم من التحسن الذي طرأ على الانتاج بعد انتهاء الثورة الأهلية، فإن الوضع لم يبدأ بالتغيّر الايجابي بصورة جذرية إلا بعد وضع الخطة الخمسية الاولى ١٩٢٩ - ١٩٣٢، وتنفيذها، اي حتى مطلع الثلاثينات، كما يبدو واضحاً من الجدول رقم(٥) .

ب - خطط التنمية والتسارع في النمو:

مات لينين في عام ١٩٢٤ وآل الحكم بعده الى ستالين، وكان الوضع الاقتصادي لا يزال متعثراً والنقاش او قل النزاع بين المعتدلين والمتشددين محتدماً. واستمر هذا الوضع الى عام ١٩٢٨ حين حسم ستالين النقاش لصالح المتشددين ووضعت الخطة الخمسية الاولى التي اختصرت مدتها فيما بعد الى اربع سنوات وربع اعتباراً من تشرين اول / اكتوبر ١٩٢٨ حتى نهاية عام ١٩٣٢. وقد ركزت هذه الخطة على اهداف إنماء الدخل وتحقيق استخدام كامل او شبه كامل لعنصر

العمل، وتعزيز الامن القومي والسير في طريق الاكتفاء الذاتي، بالاضافة الى الهدف العام ،وهو العدالة الاجتماعية . كما ركزت الخطة على الاستراتيجيات لتحقيق هذه الاهداف واهمها مضاعفة الاستثمار في تكوين رأس المال الثابت (من إنشاءات واليات)؛ والتصنيع مع التركيز على الصناعات الثقيلة بإعتبارها الركيزة التي تستند عليها باقي الصناعات؛ وجماعية الزراعة ؛ بمعنى تنظيمها على اساس جماعي (٥) .

ولتحقيق هذه الاهداف والاستراتيجيات، بعد نمو بطيء خلال تنفيذ «السياسة الاقتصادية الجديدة» بين ١٩٢١ و ١٩٢٨، ووجود عاطلين عن العمل بين مليون ومليوني عامل كان لا بد من اتخاذ تدابير مشددة. وكان من بين هذه التدابير العمل الاجباري الذي فرض على بعض العمال لمواجهة نقص الايدي العاملة، الذي طرأ نتيجة ارتفاع الطلب لبناء المعامل الجديدة. وقد تعرض لهذه الأجراء بصورة خاصة «الكولاك» او اغنياء الفلاحين الذين سبق ان حاربوا البلشفية واصبحوا محكوماً عليهم بالانقراض بموجب السياسة الجديدة. وقد رحّل عدد كبير منهم مع اسرهم الى معسكرات خشبية والمعامل الجديدة حيث كان عليهم ان يعملوا ، كعمال غير اختصاصيين ولقاء جراية مقننة تكاد تكفي لسد الرمق. وقد ادى ترحيل الكولاك الى تفاقم العجز في الاغذية في البداية بإعتبارهم مدربين وينتجون اكثر مما يستهلكون من الطعام. كما تميزت الفترة الاولى بوجود نقص في السلع المصنوعة وفي وسائل النقل وبتدفق مكثف للفلاحين من الريف الى المدن الصناعية، مما ساهم في زيادة الطلب على مصادر التموين الغذائي.

ان المعروف ان لينين ، منذ باكورة الثورة ، اصدر قراره الشهير في ٢٦ تشرين اول / اكتوبر ١٩١٧ بجعل كل الارض ملكية اشتراكية، اي مملوكة للدولة. وعلى اثر ذلك قام الفلاحون غير المالكين بالاستيلاء على ارضي كبار المُلاك واقتسامها فيما بينهم بدون سند قانوني. وفي نهاية عام ١٩٢٠ كان هناك نحو ما يزيد على ٢٤ مليون حيازة فلاحية. واستمر هذا الوضع حتى عام ١٩٢٩، إذْ لم تنجح الدعوة لتجميع هذه الحيازات في مزارع جماعية (كلخوزات) بصورة طوعية. فحتى بداية عام ١٩٢٩، لم ينضم الى مثل هذه الكلخوزات اكثر من ١,٧ ٪ من حيازات الفلاحين.

وفي عام ١٩٢٩ بدأ ستالين بتنفيذ التجميع الزراعي (COLLECTIVIZATION). وفي عام ١٩٣٢ اصبح هناك نحو ٢١١,١٠٠ كولخوز تضم ما يقارب خمسة ملايين حيازة تمثل نحو ٦٢٪ من مجموع الحيازات الزراعية او ٧٨٪ من الاراضي الزراعية، وزادت هذه النسبة الى نحو ٩٣,٥٪ من مجموع الحيازات في عام ١٩٣٩(٦) ولكن النتائج كانت مخيبة للآمال، إذ نقص محصول الحبوب من نحو ٧٣,٣ ملايين طن في عام ١٩٢٨ الى ٦٦,٤ مليون طن في عام ١٩٣٢، كما يتبين من الجدول رقم (٤). وكانت النتائج في مجال تربية الماشية اكثر سوءاً بسبب اللجوء الجماعي الى ذبح الماشية من قبل الفلاحين الذين فضلوا ذبح مواشيهم لغذائهم او بيعها في السوق السوداء على التخلي عنها للملكية الجماعية، وهكذا نقص عدد هذه المواشي من نحو ٦٦,٨ مليون رأس في عام ١٩٢٨ الى نحو ٣٨,٣ مليون رأس فقط في عام ١٩٣٢. ورغم ذلك، فقد استمر ستالين في تنفيذ التجميع الزراعي . وفي عام ١٩٣٥ وافق مجلس مفوضي الشعب على منح كل اسرة فلاحية منضمة الى الكولخوز قطعة ارض تتراوح مساحتها بين ربع هكتار ونصف هكتار من ارض الكولخوز، بالاضافة الى عدد محدود من حيوانات المزرعة للإستعمال الشخصي مع حق بيع بعض منتوج هذه القطعة في السوق. وقد ضمن دستور ١٩٣٦ هذا الحق وقسّم الملكية الزراعية الى نوعين، النوع الاول هو ملكية الدولة (STATE) والنوع الثاني جماعي، او الكولخوز التي هي وحدة زراعية غير قابلة للتحويل او تغيير الحدود. وقد خضعت هذه المزارع للتحديث والمكننة، وفي عام ١٩٣٩ نقل ستالين لمؤتمر الحزب الشيوعي الثامن عشر ان الزراعة السوفياتية اصبحت **الأكثر** مكننة في العالم (٧).

ولكن النتائج بقيت محدودة ، وحتى عهد قريب بسبب صرامة النظام ونقص في الدافع الفردي. وتدل احدث الاحصاءات المتوفرة على ان الرقم القياسي للإنتاج الزراعي السوفياتي المتخذ فيه اعوام ١٩٧٩ - ٨١ كأساس (=١٠٠) قد ارتفع من ١٠١,٥٨ عام ١٩٧٧ الى ١١٦,٦ عام ١٩٨٨ بالمقارنة مع العالم حيث ارتفع خلال نفس الفترة من ٩٣,٤٠ الى ١١٦,١٠(٨) .

اما في الصناعة ، فقد كان انجاز الحكم الاشتراكي افضل من الزراعة ، رغم الثمن البشري والمادي الباهظ ، الذي دفع في سبيل ذلك. فقد ادخلت صناعات جديدة لم تكن موجودة في روسيا القيصرية مثل (التراكتورات) الجرارات والسيارات والشاحنات. وقد تلقت الصناعات الثقيلة دفعاً قوياً خلال الخطة الاولى ومُهِّد الطريق خلالها من اجل المزيد من التوسع .

وقد أُتبعت الخطةج الاولى بخطة ثانية لأعوام ١٩٣٣ - ٣٧، وبخطة ثالثة لأعوام ١٩٣٨ - ٤٢ التي انقطعت بالحرب العالمية الثانية، واستؤنفت هذه الخطط بعد الحرب على اساس خمس سنوات لكل خطة، بإستثناء الخطة الخمسية السادسة التي تحولت الى خطة سباعية (١٩٥٩ - ٦٥) لإعتابرات خاصة تطلبها تنفيذ بعض المشاريع (٩). وخلال الخطة الاولى تمّ بناء (١٧) فرنا انفجاريا، و(٤٥) فرناً حرارياً بالاضافة الى عدد من المطاحن والمعامل الدائرية، وخلال الخطة الثانية تم انشاء عشرين فرناً انفجارياً و٨٦ فرناً حرارياً و٤٩ معملاً دائرياً. ورغم هذا التقدم والنجاح، لم يصبح الاتحاد السوفياتي قوة صناعية إلا بعد الحرب العالمية الثانية وكان الثمن، كما قدمنا، باهضاً. فبين عامي ١٩٣٢ - ١٩٣٣ بلغ عدد الوفيات بسبب المجاعة والامراض المتعلقة بها عدة ملايين، ولا سيما في اوكرانيا والقوقاز، كما كان عدد الضحايا من الكولاك المعادين للبلشفية كبيراً ايضاً. وقد كانت معدلات النمو الصناعي بعد الحرب العالمية الثانية مرتفعة وباهرة حقاً، كما يتضح من الجدول (٥)، إذ زاد انتاج الفحم من نحو ٣٥,٥ مليون طن في عام ١٩٢٨ السابق للخطة الاولى الى نحو ٣٩١ مليون طن في عام ١٩٥٥، بمعدل نمو سنوي وسطي قدره ٩,٣ ٪ ، وزاد انتاج البترول الخام خلال نفس الفترة من نحو ١١,٦ مليون طن الى ما يقرب من ٧١ مليون طن ، بمعدل نمو سنوي قدره ٦,٩ ٪ . وحقق نمو الطاقة الكهربائية اكبر معدل نمو بين سائر الصناعات إذا زاد الانتاج من نحو (٥) آلاف مليون كيلووات ساعي الى نحو ١٧٠ الف مليون كيلووات ساعي، محققاً معدل نمو قدره (١٤٪) وكان معدل نمو انتاج الفولاذ نحو ٩,١٪ والاسمنت نحو ٩,٦ ٪ بالسنة تقريباً .

هذه النتائج الباهرة تحققت في مجال الصناعات الثقيلة بما في ذلك الصناعات الحربية، ولكنها كانت في الغالب مركّز ة في هذه الصناعات، ولم يتحقق مثيلها في الصناعات الاستهلاكية والخفيفة ؛ كما كان الانجاز منصباً على الكمّ لا النوع في اغلب الاحيان.

فبين عامي ١٩٣٧ و١٩٥٥ زاد انتاج النسيج القطني من نحو ٣٤٤٨ مليون متر الى نحو ٥٩٠٠ مليون متر، محققاً معدل نمو سنوي قدره ٣٪ فقط؛ وزاد انتاج النسيج الصوفي من نحو ١٠٨,٣ مليون متر الى نحو ٢٥١ مليون متر، بمعدل نمو سنوي قدره (٤,٧٪) وزاد انتاج الاحذية الجلدية من نحو ١٨٣ مليون زوج الى نحو ٢٧٤,٥ مليون زوج ، بمعدل نمو اقل من ٢,٣ ٪ بالسنة [١٠]، رغم ان هذه السلع استهلاكية اساسية. أما انتاج السلع الكمالية فقد كان من الطبيعي ان يكون حظه اقل من النمو والعناية في ظل سياسة اشتراكية تركز جل همها على المنتجات الاساسية. ورغم هذا فقد فاجأ الاتحاد السوفياتي العالم في عام ١٩٥٧ بإطلاقة اول سفينة فضاء، المعروفة بالسبوتنيك. كما اصبح الاتحاد السوفياتي منذ الستينات من هذا القرن نداً للولايات المتحدة الامريكية في المعدات الحربية المتطورة والقوة العسكرية والمنجزات الفضائية والدولة العظمى الثانية في العالم .

وقد حقق الاتحاد السوفياتي تقدماً هاماً في الشروط الاجتماعية للسكان في مجالات الغذاء والصحة والتعليم والضمان الاجتماعي، وخاصة اعتباراً من اول الستينات من هذا القرن. اما قبل ذلك فقد كان التحسن بطيئاً بصورة نسبية. ففي مجال الغذاء، بين ١٩٣٨و١٩٥٥ لم يزد انتاج اللحم، بل بالعكس نقص للأسباب آنفة الذكر . اما الالبان ، فقد زاد انتاجها من (٥٦٠٠) الف طن الى نحو (١٣,٥٠٠) الف طن والسكر من (٢٥٢٠) الف طن الى (٣٤١٩) الف طن (نحو ١,٧٪ بالسنة وسطياً فقط)... وهكذا . ولكن انتاج الغذاء قد تحسن فيما بعد ، وساير النمو العالمي، إذ ارتفع الرقم القياسي لإنتاج الغذاء في الاتحاد السوفياتي بين عامي ١٩٧٧ و ١٩٨٨ (اعوام ١٩٧٩ – ١٩٨١ = ١٠٠) من ١٠١,٣٩ الى ١١٧,٨٥ بالمقارنة مع العالم حيث ارتفع هذا الرقم من ٩٣,٢٢ الى ١١٥,٩٤ [١١] وفي فترة ١٩٨٤ – ٨٦.

بلغ نصيب الفرد من الحريرات الغذائية باليوم ٣٣٩٤ حريرة ومن الخضار لوحدها ٢٤٨٤، حريرة، ومن المنتجات الحيوانية نحو ٩١١ حريرة، بالمقارنة مع ٣٦٤٢ حريرة و ١٢٢٨ حريرة على التوالي في الولايات المتحدة الاميركية (١٢) وبالرغم من عدم نشر ارقام موثوقة عن الاجور والاسعار، تفيد بعض التقديرات ان الاجر المتوسط الحقيقي قد زاد بنسبة ٨٠٪ بين عامي ١٩٤٧ و ١٩٥٥.

وفي مجال الصحة والتأمين الاجتماعي خطا الاتحاد السوفياتي خطوات بعيدة المدى على مستوى التشريع والتطبيق. فقبل الحرب العالمية الاولى، لم يكن التشريع الاجتماعي يغطي سوى المرض وإصابات العمل، ولم يكن اكثر من ١٠٪ من العمال مشتركين في منافع هذا التشريع. اما بعد الثورة، فقد ادخل قانون العمل الصادر عام ١٩٢٢ نظام التأمين الاجتماعي الشامل لكل العمال واعانات المرض والامومة والمعالجة الطبية والمعاش التقاعدي للمسنين والعجزة والتعويضات العائلية، بينما يقع عبء تمويل هذه العمليات فقط على عاتق المؤسسات التي يعمل لديها العمال. ولكن حالة الدولة خلال الفترة الاولى، حتى اواخر العشرينات لم تكن لتسمح بتنفيذ هذه الخدمات والتأمينات ولذلك، فقد صدر قرار في شهر كانون اول من عام ١٩٢٧ يؤكد على التنفيذ ولكن «بإستثناء حالات النقص الشديد لأموال التأمين». ثم جاء دستور عام ١٩٣٦ ليؤكد حق كل المواطنين السوفيات بالحصول على المعاش التقاعدي في حال الشيخوخة بالاضافة الى مساعدات العجز والمرض. ولم تأت سنون الخمسينات إلا وقد اصبحت هذه التأمينات والمساعدات واقعاً راسخاً للحياة الاجتماعية في الاتحاد السوفياتي. وتشير البيانات المالية المتوفرة الى ان نفقات التأمين الاجتماعي المرصودة في ميزانية عام ١٩٥١ بلغت نحو ٤٠ مليار روبل او ٩,١٪ من نفقات الميزانية العامة الشاملة، وفي عام ١٩٥٦ نحو ٥٣,٦ مليار روبل او ٩,٤ ٪ من مجموع النفقات العامة. وخلال هذه الفترة تحسنت الخدمات الطبية تحسناً كبيراً إذ زاد عدد العاملين الصحيين (١٣) من اقل من ٢٠ الفاً في عام ١٩١٣ الى مايزيد على ٢٩٤ الفاً في عام ١٩٥٥؛ كما انه بينما كان هناك مساعد طبي واحد (طبيب صحة وطبيب اسنان او صيدلي) لكل (٧) آلاف مواطن او اكثربقليل في عام

١٩١٢ اصبح بحلول عام ١٩٥٥ في الاتحاد السوفياتي مساعد طبي لكل ٦٨١ مواطن [١٤]. وكذلك زاد عدد الاسرة في المستشفيات واصبح هناك سرير لكل ١٨٠ مواطن في عام ١٩٥٥ بالمقارنة مع ٩٨٠ مواطن في عام ١٩١٣ وقد زاد هذا التحسن في الستينات وما بعدها، كما في اغلب دول العالم. ففي عام ١٩٦٥ اصبح طبيب لكل ٤٨٠ مواطن ونحو نفس العدد في عام ١٩٨٧، بالمقارنة مع ٧١٠ و٧٠٠ مواطن على التوالي في سويسرا؛ و ٦٧٠ و ٤٧٠ مواطن على التوالي في الولايات المتحدة الاميركية؛ و ٧٩٠ و ٤٥٠ مواطن على التوالي في النروج؛ و ٩١٠ و ٣٩٠ مواطن على التوالي في السويد ؛ و ٦٦٥٠ و ٣٩٣٠ مواطن على التوالي وسطياً في العالم [١٥].

وقد حصل تقدم بطيء في مجال السكن، فحتى عام ١٩٥٥ بلغ معدل المساحة السكنية لكل مواطن سوفياتي نحو ٤١ قدماً مربعاً او ما يعادل ٤,٥ متراً مربعاً فقط. وكان هدف الخطة الخمسية السادسة رفع هذا الرقم الى ٥٦ قدماً او ما يعادل ٦,٢ متراً في عام ١٩٦٠؛ ولا تزال الازمة السكنية موجودة، إذ كان المخططون السوفيات يركزون اهتمامهم على الانتاج الصناعي والزراعي وينظرون الى السكن. بإعتباره حاجة استهلاكية تتمتع بأولوية ثانوية نسبيا.

وفي مجال التعليم بذل السوفيات جهوداً مكثفة لتعميم التعليم وجعله في متناول الجميع واعتباره استثماراً بشرياً لا سلعة رفاهية. وقد بلغت نسبة المنتسبين للمدارس الابتدائية الى مجموع من هم في سن التعليم الابتدائي نحو ١٠٣٪ في عام ١٩٦٥ بالمقارنة مع ١٠٠ ٪ في الولايات المتحدة واليابان و ٩٧٪ في النروج و ٩٥ ٪ في السويد و ١٠٥٪ في كندا و ١٣٤٪ في فرنسا و ٨٢٪ في العالم وسطياً . واصبحت هذه النسبة في عام ١٩٨٧ نحو ١٠٦٪ بالمقارنة مع ١٠٢٪ و ٩٨٪ و ٩٩٪ و ١٠٥٪ و ١١٢٪ و ١٠٣٪ على التوالي في الدول المذكورة[١٦]. وقد ارتفعت نسبة الطلاب المنتسبين للمدارس الثانوية في الاتحاد السوفياتي الى من هم في سن التعليم نسبة تعادل او تزيد على هذه النسبة في معظم دول اقتصاد السوق المتقدمة. وقد زادت نسبة المنتسبين للتعليم الجامعي على النسب المقابلة في معظم الدول

المتقدمة، واصبح عدد المهندسين في الاتحاد السوفياتي في عام ١٩٨٧ يزيد على عدد المهندسين في الولايات المتحدة الاميركية. ولكن رغم هذا التقدم الظاهر، اوضح كثير من المراقبين ان هذا التقدم العددي في الاتحاد السوفياتي كان الى حد ما على حساب التطور في النوعية وان نوعية التعليم في الدول المتقدمة المنتسبة لإقتصاد السوق بقيت متفوقة على هذه النوعية في الاتحاد السوفياتي إجمالاً، كما هو الحال في التقنية (التكنولوجيا) عموماً.

وقد تحسنت احوال العمال السوفيات كثيراً بعد الحرب العالمية الثانية ، إلا انها بقيت دون المستوى الذي وصل اليه العمال في اغلب دول اقتصاد السوق بأوربا الشمالية والغربية، فيما يتعلق بالدخل او حرية العمل او التكتل والإضراب. إن توزيع الدخل بين فئات العاملين المختلفة افضل في الاتحاد السوفياتي منها في اغلب دول اقتصاد السوق المتقدمة صناعياً، اما مستوى هذا الدخل، فهو في الغالب اكثر إنخفاضاً، كما هو الحال في سائر دول اوربا الشرقية الاشتراكية. ويتضح هذا الواقع من الجدول (٦) المقارن، حيث يبدو متوسط نصيب الفرد من الدخل في الدول الاشتراكية منخفضاً عن الدول الصناعية ذات اقتصاد السوق. وبالرغم من ان معدلات النمو كانت مرتفعة فيها نسبياً حتى نهاية السبعينات اخذت بالأنخفاض في الثمانينات حتى عن مثيلتها في اغلب الدول الرأسمالية (بإستثناء المالنيا الغربية). كما ان العمال في الدول الاشتراكية محرومون من حق الاضراب إذ يعتبر هذا هدراً ومضيعة للوقت فضلاً عن تعارضه مع مفهوم النظام الاشتراكي القائم على وحدة الطبقة وعدم وجود تمايز بين الطبقات. كما يعتبر العمل الاجباري الذي لجأ اليه الاتحاد السوفياتي قبل الحرب العالمية الثانية ، وتوسع خلال الحرب، ثم بعد الحرب الى حدّ ما، انتقاصاً لحرية العمال. فقد استعمل في الثلاثينات، ضمن الخطط الخمسية في مناجم الفحم والذهب لا سيما في شمالي البلاد. كما استعمل في بناء الخطوط الحديدية والطرقات العامة والاقنية وقطع الاشجار.

جاء في التقرير الذي اعدته لجنة مشتركة من الامم المتحدة ومنظمة العمل الدولية عام ١٩٥٣ ان التشريع الجزائي السوفياتي تضمن «اساسا لنظام العمل الاجباري

جدول رقم (٦) – الناتج المحلي الاجمالي (GDP) ومتوسط نصيب الفرد ومعدلات النمو السنوي في دول اشتراكية ورأسمالية مختارة.

الدولة والقطاع	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي		الناتج المحلي الاجمالي (مليار دولار)			
	بالدولار ١٩٦٥	معدل النمو٪ ١٩٦٥–٨٧	١٩٦٥	١٩٨٧	معدل النمو السنوي ٪ ١٩٦٥–٨٠	معدل النمو السنوي ٪ ١٩٨٠–٨٧
بولونيا الناتج المحلي	١٩٣٠	–	غ	غ	غ	غ
يوغسلافيا						
الناتج المحلي	٢٤٨٠	٣,٧	١١	٦٠	٦	١,٥
الزراعة	–	–	–	–	٣,١	١,٤
الصناعة	–	–	–	–	٧,٨	١,٤
هنغاريا						
الناتج المحلي	٢٢٤٠	٣,٨	غ	٢٦	٥,٦	١,٧
الزراعة	–	–	–	–	٢,٧	٢,٥
الصناعة	–	–	–	=	٦,٤	٢,٩
الولايات المتحدة						
الناتج المحلي	١٨٥٣٠	١,٥	٧٠١	٤٤٩٧	٢,٧	٣,١
الزراعة	–	–	–	–	١,٠	٣,٥
الصناعة	–	–	–	–	١,٧	٢,٩
المانيا الغربية						
الناتج المحلي	١٤٤٠٠	٢,٥	١١٥	١١١٨	٣,٣	١,٦
الزراعة	–	–	–	–	١,٤	١,٩
الصناعة	–	–	–	–	٢,٨	٠,٤
اليابان						
الناتج المحلي	١٥٧٦٠	٤,٢	٩١	٢٣٧٦	٦,٣	٣,٨
الزراعة	–	–	–	–	٠,٨	٠,٨
الصناعة	–	–	–	–	٨,٥	٤,٩
بريطانيا						
الناتج المحلي	١٠٤٢٠	١,٧	٨٩	٥٧٦	٢,٤	٢,٦
الزراعة	–	–	–	–	١,٦	٣,٢
الصناعة	–	–	–	–	٣,٠	٠,٩

المصدر: التقرير الدولي للتنمية لعام ١٩٨٩
غ: غير متوفرة اشارة – تعني غير مقصود بالبيان.

الجداول ١ـ٣

الذي استخدم كوسيلة للقسر السياسي او عقوبة على الاعتقاد برأي سياسي او التعبير عنه». كما اكدت لجنة مستلقة الفت في نطاق منظمة العمل الدولية عام ١٩٥٦ استمرار وجود معسكرات العمل الاجباري في الاتحاد السوفياتي والدول الدائرة في فلكه. وقد قدرت تقارير بريطانية واميركية رسمية في عام ١٩٥٣، اي اثناء حكم الرئيس ستالين عدد العمال السوفييت في معسكرات العمل الاجباري بين ثمانية ملايين واربعة عشر مليوناً(١٧). وكانت حال العمال في بقية دول اوربا الاشتراكية الشرقية شبيهة بحالهم في الاتحاد السوفياتي من مستوى المعيشة بإستثناء المانيا الشرقية (جمهورية المانيا الديمقراطية الاشتراكية قبل توحيدها مع المانيا الغربية عام ١٩٩٠) التي كانت تتمتع بمستوى دخل اعلى ولكنه لا يتجاوز نصف مستوى الدخل في المانيا الغربية، وبإستثناء رومانيا حيث كان مستوى الدخل منخفضاً عنه في سائر الدول الاشتراكية الاوروبية.

ان الاعتماد على الخطط الاقتصادية المركزية في الاتحاد السوفياتي وسائر دول اوربا الشرقية الاشتراكية كان خليطاً بين النجاح والفشل. فقد ساعدت هذه الخطط على تحقيق بعض الاهداف بتركيز اكبر وبسرعة اعظم من حال عدم الاعتماد على مثلها في الدول التي اخذت بهذا النظام وبالمقارنة مع بعض الدول التي اخذت بنظام الحرية الاقتصادية. إلا ان نتائجها الايجابية بدأت بالتراجع منذ منتصف الستينات في تشيكوسلوفاكيا وبولونيا وهنغاريا وبدأ التململ من صلابتها وخطأ اتجاهها يظهر في بعض اوساط هذه الدول نفسها. وقد بذلت محاولات جدية لتصحيح الاتجاه وتدارك الاخطاء في الخطط التالية ، ولكن النجاح كان بطيئا في اغلب الدول الاشتراكية.

وقد تمخضت هذه المحاولات عن بعض الاجراءات مثل الاعتماد على نظام الحوافز لتشجيع الانتاج كبديل لقوى السوق كما حدث في الاتحاد السوفياتي نفسه، او الاتجاه نحو الاعتماد على قوى السوق وقواعد الاقتصاد الكلاسيكي كما حصل في هنغاريا وتشيكوسلوفاكيا خلال السبعينات. وقامت حركة نقابة التضامن في بولونيا، خارج نطاق النقابات البولونية المنضوية تحت لواء الحزب

الشيوعي والنظام الشيوعي في بولونيا في اواخر السبعينات كنتيجة للإحباط الذي نتج عن المحاولات السابقة. وكان انخفاض معدلات النمو في معظم الدول الاشتراكية الاوروبية منذ اواخر السبعينات وحتى أواخر الثمانينات صفة بارزة مشتركة لها. وقد أنخفض معدل النمو السنوي في هذه الدول من نحو ٥,٥ ٪ خلال السبعينات الى نحو ٢٪ وسطياً خلال الثمانينات [١٨]، اي الى الركود بعد اخذ زيادة السكان بعين الاعتبار. وقد عزا البعض معدلات النمو المرتفعة السابقة في الاتحاد السوفياتي الى التوسع الافقي بالاعتماد على استغلال الموارد الطبيعية كالارض (للزراعة) والمعادن والنفط، بالدرجة الاولى، بدلاً من الاعتماد على زيادة الانتاجية التي تأتي كحصيلة للتقدم التكنولوجي والعلمي. وبالتالي، فعندما وصل الاتحاد السوفياتي واغلب الدول الدائرة في فلكه الى مرحلة نقصان فرص الاعتماد على هذه الموارد والتوسع الافقي وضرورة الاعتماد على التقدم التكنولوجي تعثر لمحدودية قدرته (وقدرة الدول الاشتراكية الشيوعية الاخرى) على التطور السريع في هذا المجال بالمقارنة مع دول اقتصاد السوق المتقدمة. وقد ساهمت هذه التطورات في التغييرات التي حدثت اولاً في الاتحاد السوفياتي مع اعتلاء السيد ميكائيل غرباتشيف لسدة الامانة العامة للحزب الشيوعي السوفياتي عام ١٩٨٥ والتي عرفت «بالبيريسترويكا» او إعادة البناء و «الغلا سنوست» او الانفتاح والعلنية. ثم تتابعت احداث دول اوربا الشرقية الشيوعية، وتخلى معظمها عن الاشتراكية بين عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٠.

وسنستعرض كلاً من هذه الاحداث بما يمكن من ايجاز في الفصول القادمة.

جـ – اشكال الاشتراكية

قبل أن نبدأ بنقد الاشتراكية وقبل ختام الحديث عن اسسها وتطبيقاتها لا بد من الإلماح الى اهم اشكالها. فبينما تشترك الانظمة الاشتراكية الرئيسية في هدف عام يدعو الى ملكية وسائل الانتاج كلها او بعضها، بصورة جماعية، فإنها تختلف عن بعضها في مسائل اساسية اخرى.

أ –من حيث طريقة الوصول الى الحكم وتحقيق الاهداف يمكننا التمييز بين الفرعين الرئيسين التاليين:

١ – الانظمة الاشتراكية – الشيوعية التي تدعو الى تحقيق اهدافها عن طريق الثورة وانتزاع السلطة من الانظمة السابقة بالقوة. ومن امثلة هذه الانظمة نظام الحزب الشيوعي الذي استولى على السلطة في روسيا القيصرية عام ١٩١٧ بقيادة ڤلاديمير لينين، والاحزاب الشيوعية التي نسجت على هذا المنوال كالحزب الشيوعي الصيني الذي استولى على السلطة في الصين بقيادة ماوتسي تونغ عام ١٩٤٩، وكثير من الاحزاب الشيوعية الموالية لأحد هذين الحزبين، في كثير من بلدان العالم،

سواء نجحت في الاستيلاء على السلطة ام لم تنجح. والاحزاب الشيوعية التي استولت على السلطة بهذه الطريقة قامت بتأميم القسم الاعظم من وسائل الانتاج، وجعلت جلّ القسم الباقي في ايدي التعاونيات .

٢ – الانظمة الاشتراكية المعتدلة التي تفضل وصولها الى الحكم عن طريق حصولها على الاغلبية البرلمانية بالتطور السياسي التدريجي، وتحقيق اهدافها وفقاً للقواعد الديمقراطية. ومن امثلة هذه الانظمة نظام حزب العمال البريطاني والاحزاب الاشتراكية الديمقراطية المشابهة في كل من السويد والدانمارك والنروج والمانيا الغربية وفرنسا وايطاليا واسبانيا واليونان وغيرها. وقد وصلت هذه الاحزاب الى الحكم وتناوبت مع الاحزاب الاخرى في وقت من الاوقات، بينما لم يصل بعضها الى الحكم حتى الان، وقد اممّت بعض هذه الاحزاب بعض اهم الوسائل الانتاج والمصارف الرئيسية، كما فعل حزب العمال البريطاني، ولكنها لم تعمم هذا الاجراء او تتوسع به بل قصرته على الوحدات ذات الحجم الكبير. وساد معها النظام الثنائي حيث يكون هناك قطاع عام الى جانب قطاع خاص لكل منهما دور هام.

ب – ومن حيث اسلوب توزيع المهام والدخل، يمكن التمييز بين النوعين التاليين:

١ – النظام الشيوعي الذي دعا اليه ماركس وانجلز وتبنىً اهدافه لينين

وماوتسي تونغ والاحزاب الاشتراكية المشايعة للحزب الشيوعي السوفياتي والحزب الشيوعي الصيني. ويميز هذا النظام بين مرحلتين من مراحل تحقيق الشيوعية. المرحلة الاولى هي مرحلة تحقيق الاشتراكية التي تتطلب من كل عضو من اعضاء المجتمع ان يعمل حسب امكانياته وقدرته وان يحصل لقاء ذلك على تعويض يتناسب مع جهده وكفاءته. والمرحلة الثانية هي مرحلة تحقيق الشيوعية حيث يصبح فيها على كل حسب قدرته ولكل حسب حاجته. ولا تبدأ هذه المرحلة إلا عندما تتحقق للمجتمع وفرة من الانتاج كافية لتلبية جميع حاجات السكان، وإذا تحقق هذا الهدف، ينتفي مبرر وجود الحكومة التي من اولى مهامها السهر على توزيع الثروة والدخل بين الناس، حسب رأي ماركس وانجلز. ولكن هذا الوعد بالجنة المادية على ما فيه من بريق يبدو انه سيبقى حلماً الى ما شاء الله كما كان حلم افلاطون منذ اكثر من الفي سنة. ومن البديهي ان الدول التي لا تزال تتخبط في مشاكل تحقيق المرحلة الأولى من الاشتراكية لم تصل بعد ، وربما لن تصل الى تحقيق المرحلة الثانية، لأسباب سنستعرضها عندما نصل الى نقد النظام الاشتراكي.

ج – ومن حيث نظام الحكم السياسي، يمكن التمييز بين الانواع التالية للإشتراكية:

١ – النظام الاشتراكي – الشيوعي الماركسي الذي يقوم على أساس ديكتاتورية الطبقة العاملة، اي على اساس وجود حزب واحد يمثل هذه الطبقة المعتبرة الوحيدة بعد تحقيق الاشتراكية، ويتمتع بالسلطة العليا.

ومثل هذا النظام انظمة الحكم في كل من الاتحاد السوفياتي والدول التي كانت سائرة في فلكه في شرقي اوربا قبل احداث ١٩٨٩ – ١٩٩٠، وكذلك الحكم الشيوعي في الصين وكوبا والبانيا.

٢ – النظام الاشتراكي الذي يقوم على اساس النظام الديمقراطي الرئاسي او البرلماني. مثل هذا النظام يقوم على اساس تعدد الاحزاب، وتوزيع السلطة بين

الهيئات التشريعية والتنفيذية والقضائية بصور متمايزة ومتوازنة. وكمثال على النظام الاشتراكي البرلماني نظام حزب العمال البريطاني إبان حكمه بعد الحرب العالمية الثانية وخلال الستينات، ومثل ذلك انظمة الاحزاب الاشتراكية الديمقراطية في معظم دول اوربا الغربية واليونان. وكمثال على النظام الاشتراكي الرئاسي نظام الحزب الاشتراكي الافرنسي بزعامة الرئيس ميتران.

٣- النظام الاشتراكي الديكتاتوري الفردي القائم على الاشتراكية من جهة، وحكم الحاكم الفرد من جهة اخرى، وامثلة مثل هذا النظام كثيرة في بعض دول العالم الثالث. وفي الحقيقة إن نظام الحزب الواحد يسمح اكثر من غيره بالانفراد بالسلطة من قبل زعيم هذا الحزب، كما حدث في الاتحاد السوفياتي خلال حكم ستالين، وفي الصين خلال حكم ماوتسي تونغ، وكاستروفي كوبا، وشاوسيسكو في رومانيا... وغيرها.

د -ومن حيث درجة الاشتراكية او نسبة ملكية الدولة لوسائل الانتاج ومجالات تركيزها، هناك انواع كثيرة للإشتراكية بعدد هذه النسب. فبينما تكتفي بعض الانظمة الاشتراكية مرحلياً او نهائيا بمكلية وحدات الانتاج والصيرفة الكبيرة فقط، كمناجم الفحم والحديد وصناعة الصلب ووحدات انتاج الطاقة الكبرى، ومؤسسات الاتصالات السلكية والاسلكية وشركات الملاحة والخطوط الحديدية والطيران والمصارف الرئيسية، بينما تبقى سائر المشاريع بملكية اصحابها الخاصة، كما كان الحال في بريطانيا إبان حكم حزب العمال على سبيل المثال؛ وهناك انظمة اشتراكية اخرى ماركسية جعلت كل وسائل الانتاج إما ملكية عامة و/او جماعية على الاقل كالتعاونيات؛ ولم تترك للأفراد الا بعض الخدمات البسيطة، كما هو الحال في الاتحاد السوفياتي ودول اوربا الشرقية قبل تخلي بعضها عن هذا النظام في عام ١٩٩٠، والصين وكوبا وفييتنام وغيرها. وهناك انظمة على هامش هذين النوعين من الانظمة الاشتراكية ووسط بينها في آسيا وافريقيا وشمالي اوربا وامريكا اللاتينية. وقد اتبعت يوغسلافيا بقيادة الزعيم تيتو نظام التسيير الذاتي الذي اخضع معظم مؤسسات الانتتاج للملكية العامة، وإنما ترك إدارة كل من هذه

المؤسسات لمجموعة عمالها مع اخضاعها لدفع فوائد رأس المال والضرائب المقررة من سلطات الدولة. وربما كان هذا الشكل من الاشتراكية اقرب ما يكون الى ما كان في ذهن ماركس وانجلز على ما يبدو.

د – تأثير الفكر الاشتراكي في العالم

لقد كان تأثير الفكر الاشتراكي خلال القرن العشرين واسعاً وعميقاً في العالم، من حيث انتشار الانظمة الاشتراكية او من حيث التعديلات على الانظمة الرأسمالية وشبه الرأسمالية القائمة. فقد بلغ عدد سكان الدول التي طبقت النظام الاشتراكي – الشيوعي او الماركسي ما يقرب من ١٦٠٠ مليون نسمة كما يقدر عدد سكان الدول التي تبنت النظام الاشتراكي المعتدل ما يزيد على (٣٠٠) مليون نسمة. وعلى هذا، ألّف سكان الدول ذات الانظمة الاشتراكية على انواعها المختلفة نحو ١٩٠٠ مليون نسمة او ما يقرب من ٣٧٪ من سكان المعمورة.

وبالاضافة الى ما سبق، فقد تأثرت اغلب الدول الرأسمالية او شبه الرأسمالية الاخرى بالافكار الاشتراكية. فقد اخذت انظمة التأمين الصحي والاجتماعي، او تحصنت بمثل هذه الانظمة للوقاية من عدوى الاشتراكية، كما حدث في الولايات المتحدة الاميركية واغلب دول اوربا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية، على سبيل المثال. كما استعار كثير من الدول من الانظمة الاشتراكية نظام التخطيط، وسواء كان تخطيطاً مركزياً قطاعياً او اقليمياً او غيرها من انواع التخطيط. انما رغم هذا التأثير البعيد المدى، فقد كان انجاز الانظمة الاشتراكية متواضعاً نسبياً على المستويين الاقتصادي والاخلاقي، كما تعرضت هذا الانظمة الى انتكاسات وتراجعات بعيدة المدى هزّت الاركان التي تقف عليها، لماذا؟ سيحاول الجزء التالي في نقد الفكر الاشتراكي الإجابة على هذا السؤال.

الحواشي

١ ـ الياس فرح، «تطور الفكر الماركسي»، الطبعة الثانية، دار الطليعة. بيروت ص ١٧٨

٢ ـ WOLFGANG LEONHARD، «الايديولوجية السوفياتية المعاصرة» الجزء الثاني، بالافرنسية، ١٩٦٥،

٣ ـ L. TROTSKY, HISTORY OF THE RUSSIAN REVOLOTION (1934)

٤ ـ انسيكلوبيديا بريتانيكا، المجلد التاسع عشر، ١٩٦٥.

W.H. CHAMBERLIN, RUSSIA'S IRON Age (1934)

٥ ـ H.SCHWARTZ, RUSSIA'S SOVIET ECONOMY (1959), والمرجع السابق

٦ ـ المرجع السابق

٧ ـ المرجع السابق

٨ ـ FAO,YEAR BOOK - PRODUCTION, 1988, P.85 - 86

٩ ـ الدكتور محمد العمادي، التنمية الاقتصادية والتخطيط، مطبعة الجمهورية، ١٩٦٥، ص ٤٦٠.

١٠ ـ انسيكلوبيديا بريتانيكا، المجلد ١٩، ص ٧٤١ عام ١٩٦٥

١١ ـ FAO المصدر السابق نفسه، ص ٨٢ ـ ٨٤

١٢ ـ نفس المرجع السابق، ص ٢٩١ ـ ٢٩٢

١٣ ـ من اطباء صحة واطباء اسنان وصيادلة.

١٤ ـ انسيكلوبيديا بريتانيكا، نفس المرجع السابق، ص ٧٤٢ ـ ٧٤٣.

١٥ـ البنك الدولي، التقرير العالمي للتنمية لعام ١٩٨٩، جدول ٢٨ ص ٢١٨ وص ٢٣٢.

١٦ـ نفس المرجع السابق، جدول ٢٩ ص ٢٢٠ ـ ٢٢١ وص ٢٣٢.

١٧ـ انسيكلومبيديا، بريتانيكا ص ٧٤٢ـ٧٤٣.

١٨. J. ALBRAITH and S. MENSHIKOV, "COMMUNISM and COEXISTENCE"(LON-DON; HAMISHHAMILTON,1989) P. 23 -24.

الجزء الرابع

نقد الفكر الاشتراكي - الماركسي

كما تخللت الفكر الرأسمالي والانظمة الرأسمالية الصرفة مثالب اقتصادية واخلاقية المحنا اليها في الجزء الثاني من هذا الكتاب، تخلل النظام الاشتراكي - الماركسي - الليبنيني عيوب جذرية تنتقص من قيمته كنظام يهدف الى تحقيق التقدم المادي او الرفاه الاقتصادي الى جانب العدالة الاجتماعية للإنسان. وسنستعرض في هذا الجزء بإيجاز اهم اخطاء هذا النظام ومثالبه.

الفصل الأول

تنبؤ خاطىء ومغالاة في المادية

١ -تنبؤ خاطىء:

تنبأ ماركس وانجلز، وفقاً لتحليلهما القائم على تمركز رأس المال واتساع القاعدة العمّالية في النظام الرأسمالي، ان تضطرم ثورة البروليتاريا وتتحقق الاشتراكية في الدول ذات التقدم (الرأسمالي) الاكبر، ولكن الذي حدث بعد هذا التنبؤ هو العكس؛ إذ قامت الثورة البلشفية عام ١٩١٧ في روسيا القيصرية. وكانت روسيا هذه ذات نظام إقطاعي متخلف رأسمالياً ونسبياً عن معظم انظمة اوروبا الغربية الرأسمالية. وكذلك كان الامر في الصين حيث انتصرت ثورة الشيوعيين بزعامة ماوتسي تونغ عام ١٩٤٩ في ظل نظام زراعي واقطاعي، اكثر منه نظاماً صناعياً او رأسمالياً. ولم تحدث الثورة التي تنبأ بها ماركس في بريطانيا صاحبة الثورة الصناعية الرأسمالية، ولا في الولايات المتحدة الاميركية زعيمة العالم الرأسمالي اليوم ولا في اليابان التي اصبحت مؤخراً قوة اقتصادية عظمى، تأتي مباشرة بعد الولايات المتحدة. وإن دلّ هذا على شيء فإنما يدل على أن تحليل ماركس وانجلز لم يكن دقيقاً، لإهمالهما عوامل مؤثرة اخرى في التطور الاجتماعي والسياسي، إضافة الى الاقتصاد او المادة التي اعتمدا عليها، كما سنرى.

٢ - العامل المادي ليس العامل الوحيد في تطور المجتمع

قد اعتبر ماركس في تحليله ان التطور الاقتصادي - المادي العامل الوحيد الفاعل في تطور البشرية الاجتماعي والسياسي، وفقاً للنظرية المادية الجدلية القائمة على التاريخية الجدلية كما سبق ان قدمّنا. ونسج في ذلك على منوال الرأسمالية

ومفكري النظام الرأسمالي القائم ايضاً على المادية والحرية التامة لحركة عوامل الانتاج. وفي الحقيقة، ان الاقتصاد عامل من اهم العوامل المحركة للنشاط البشري، وبالتالي المؤثرة في التطور الاجتماعي على جميع الأصعدة، كالصعيد السياسي والثقافي وغيرها. ولكن الاقتصاد ليس العامل الوحيد في هذا التأثير فهناك عوامل اخرى تتأثر به، ولكنها تؤثر بدورها بصورة فاعلة في توجيه النشاط البشري على مختلف الاصعدة ايضا. ومن هذه العوامل، البيئة الروحية من علمية واخلاقية، بما في ذلك العادات والتقاليد الاجتماعية والمثل العليا والدين. ولا غرابة في ذلك طالما ان الانسان لا يتألف فقط من مادة، بل تمتزج فيه المادة مع الروح، والجسم مع العقل، والغرائز الحسية مع العواطف النبيلة. وهذا الانسان المعقد اشد التعقيد لا يمكن ان تكون المادة محركه او موجهه الوحيد. ومن البديهي أن يختلف كل انسان عن الاخر في نوازعه ودرجة تأثير كل من المؤثرات المادية والروحية عليه وفقاً لخلفيته. ولكن الاكثرية الساحقة من الناس تشترك ببعض الصفات والقيم الاساسية. فقيم العدالة والحقيقة والجمال هي قيم بشرية عامة، ومن نتائجها تقدم الحكم والامن والعمران في ظل العدالة، وإزدهار العلم في ظل الحقيقة، وتألق الابداع في ظل الجمال. وما الظواهر المخالفة لها، كالديكتاتورية والظلم وازدرداء العلم والانحراف عن طريقه، وتقهقر الفن وجمود منابعه إلا استثناءات تقوم بها ثُلّة محدودة من البشر، تعكر مياه نهر الانسانية ولكنها لا تمنع تدفقها، وتعرقل تيارها ولكنها لا توقفه. فما هي العوامل المادية البحتة التي كانت وراء قيام السيد المسيح؟ بل كانت المسيحية في الحقيقة رداً على طغيان المادة على بني اسرائيل، ولا يستطيع احد ان يغفل دور المسيحية كدين او عقيدة في التطور الاجتماعي والسياسي في العالم، وخاصة في اوربا وما تبعها من مستوطنات او مستعمرات في اميركا واوقيانوسيا. بل اكثر من ذلك، ما هي الاسباب المادية الرئيسية التي كانت وراء بزوغ شمس الاسلام في شبه الجزيرة العربية؟ الم يكن العكس هو الصحيح ايضاً؟ لقد كان ظهور الاسلام ومن ثم انتشاره في شبه الجزيرة العربية حادثاً دينياً اجتماعياً فذاً قلب الاوضاع السياسية والاجتماعية فيها، وفي اصقاع اخرى من العالم فيما بعد، رأساً على عقب، وكان وراء هذا الحدث شخصية الرسول الاعظم محمد (ﷺ) بسموها الفكري

ومثلها العليا وقيمتها الاخلاقية النابعة من صميم الانسانية. كما كان وراءه وحي النبي الشامخ بقوته وعمقة وشموله، فضلاً عما اختمر به المجتمع العربي المحيط بالرسول من قيم اكّدها الاسلام كالصدق والعدل والحلم والكرم. ولم تكن صرخات الحكماء الفردية ضد الشرك والوأد والسكر والجهل والجهالة إلا ادلة على هذا الاختمار ضد الظواهر التي الفها المجتمع ولكنه بدأ يشك في صحتها ويتململ من وطأتها. صحيح ان محاربة قريش لطلائع المسلمين والاسلام في باكورته كانت الى حد بعيد بسبب دوافع مادية كالخوف من خسارة مراكز زعمائها وسيطرتهم على طريق القوافل التجارية المارة بالحجاز سواء كانت بين الشمال الشامي أو الجنوب اليمني، او بين الشرق والغرب. ولكن هذا الدافع لوحده لم يستطع ايقاف التضحيات الجسيمة التي قدمتها طلائع المسلمين الاوائل في سبيل نشر تعاليم الاسلام ومثله، ولا نجاح المسلمين في تحقيق ذلك. ولم يكن ذلك إلا بفضل ايمانهم وقوة عقيدتهم وقيادة الرسول الحكيمة لهم.

إن حد الكفاف او سد الرمق هو الحد الذي يكون فيه للعامل المادي الاثر الاكبر على الانسان، امّا بعد هذا الحد، فإن تطور الانسان والمجتمع يخضع لعوامل مادية ومعنوية مجتمعة. ويتزايد تأثير العوامل المعنوية – على حساب العوامل المادية – كلما ارتفع الانسان على درجات السُلم الاقتصادي، اي كلما ارتفع دخله والعكس بالعكس. ويصدق هذا القول على الفرد كما يصدق على المجتمع، وما نظرية المنفعة الهامشية (المادية) التي سبق ايضاحها إلا دليلاً شاهدا على هذه الحقيقة. ومن الطبيعي في هذا المجال ان تؤخذ حالة توزيع الدخل بين افراد المجتمع بعين الاعتبار إذ كلّما قلّت فروق الدخل واعتدلت كلما كان المجتمع اكثر انسجاماً وتوازناً.

فحرية العمل والحركة والعقيدة والفكر والتعبير بالكتابة والقول وطراز العيش مطلب للإنسان لا يقل اهمية، بصورة عامة، عن مطالبه المادية، بشرط عدم تهديده بما دون الحد الادنى المقبول (نسبياً واجتماعياً) لمستوى المعيشة. لذلك، كثيراً ما نرى بعض الناس يفضلون دخلاً ادنى في عمل حر على دخل اعلى لعمل مقيد في شركة او ادارة ما، لأنهم يفضلون ان يكونوا احراراً اسياد انفسهم. وبالعكس، هناك

اناس يفضلون الامان المستقبلي في رزقهم فيعملون لدى الادارات العامة والشركات براتب محدود ولكنه مستمر يفضلونه على العمل الحر ولو كان هذا الاخير يدر عليهم دخلاً اعلى في الحاضر ولكنه غير مضمون الاستمرار في المستقبل لما يتضمنه من اخطار الفشل. ومثل ذلك نرى اناساً يفضلون العمل المكتبي على العمل اليدوي حتى لو كان العمل الثاني اكثر مردوداً واعظم دخلا، لأن العمل الاول قد يعتبر ذا منزلة اجتماعية افضل او لأن العمل الثاني يتطلب مجهوداً جسمياً لا يرغبون ببذله، او غير ذلك. وفي جميع الاحوال تعتبر حرية الاختيار من اهم القيم الانسانية التي يسبب فقدانها الماً كبيراً للإنسان. وكثيراً ما يتحول الى نفور او غضب او حقد. ومثل الحرية كرامة الانسان وامنه وامانه وشعوره بالعدل والمساواة. فهذه قيم لا يستغني عنها الانسان طويلا، وهو يفضلها على المنفعة المادية، بعد تحقيق حد ادنى من مستوى المعيشة، بل ويكون تأثيرها عليه وعلى مجتمعه اقوى من تأثير الكسب المادي.

ولهذا السبب يتمتع الوطن او الموطن مهما كان متواضعاً بمحبة وإجلال قلما يعدلهما محبة واجلال شيء آخر لما يوفره الوطن من جو الامن والامان والالفة الاجتماعية والكرامة الانسانية. ولذلك ايضاً يفقد الوطن هذه القدسية إذ خسر هذه الصفات.

٣ – للحياة والروح وجود كما للمادة:

وارجاع الشعور والعقل الى المادة بإعتبار ان الدماغ ليس إلا مادةً كغيرها من المواد، تفسير غير مقبول لا علمياً ولا فلسفياً، إذ لوكان الشعور نتيجة من نتائج المادة ووظيفة من وظائفه، لماذا لا يكون لكل نوع من انواع المادة (كالجماد) شعور وعقل؟ وان الحقيقة هي ان للمادة وجود وللروح وجود وللحياة ايضا وجود يضاف الى المادة اضافة تركيبية لا فيزيائية، فيتكون النبات والحيوان، وان للشعور او الادراك وجود يتحلى به الانسان، واذا تخلت الحياة عن النبات او الحيوان مات وعاد الى ماديته الجمادية. وإذا تخلت الروح والعقل عن الانسان عاد حيواناً أو جماداً أيضاً. فلكل من هذه العناصر وجود سواء توصل العلم الى معرفة تركيبه او لم

يتوصل. والادعاء بأن اسلوب الانتاج وشكل الآلة المنتجة هو الذي يحدد شكل المجتمع وتطوره التاريخي، كما يقول ماركس وانجلز (النزعة المادية الجدلية للماركسية) لا يستقيم مع حقيقة ان اسلوب الانتاج نفسه يحدده فكر الانسان، اي ما توصل اليه هذا الفكر في مرحلة تاريخية معينة، متأثراً طبعاً بالبيئة التي حوله . ولذلك، فإن فكر الانسان يؤثر بالمادة كما يتأثر بها، وكلاهما يحددان شكل المجتمع. وفي الحقيقة، ان دور الموارد الاقتصادية دور منفعل وتابع اكثر منه دوراً فاعلاً وقائدا. وبالنتيجة ليس العامل المادي - الاقتصادي فحسب هو الذي يحدد تطور المجتمع وعلاقات الانتاج تاريخياً، بل الانسان بفكره وعواطفه وغرائزه، المتأثرة بكلا المادة والروحانية، يحدد شكل المجتمع ومسار تطوره.

٤ - للدين وظائف اجتماعية وإنمائية

الدين قيمة روحية بالدرجة الاولى. وهو لذلك يتعارض مع المادية والمادية الجدلية التي قامت عليها الماركسية او شيوعية كارل ماركس. ولذلك، توقع ماركس ان يختفي الدين والعائلة او «الاسرة البورجوازية» والمؤسسات المقدسة الاخرى مع اختفاء الطبقات الاجتماعية المتمايزة.

وبالرغم من حتمية هذا المصير في الايديولوجية الماركسية، فقد دعا الماركسيون الى التعجيل بذلك ومحاربة الدين، لأنه من الصعب احلال عقيدة جديدة محل عقيدة قديمة، ومن الاسهل فعل ذلك في مجتمع ضعفت فيه هذه العقيدة او تلاشت. وبالرغم من ان الرأسمالية تقوم على قاعدة مادية ايضاً إلا انها تتعايش مع الدين ولا تدعو الى محاربته نظرياً لأن حرية العقيدة تتفق مع الحرية الاقتصادية رغم ان كلاً من الدين المسيحي والدين الاسلامي يدعو الى الحد من غلواء الرأسمالية (رغم تعايشهما مع بعضهما واقعياً، اي تعايش المجتمعات التي تدين بهما، معها). وقد جاء في القرآن الكريم عدد من الآيات التي تدعو الى الانفاق في سبيل الله والتذكير بأن الناس مستخلفون في المال على الارض ليس إلا لأن الملك لله، وإنه بالرغم من ان المال (والبنون) زينة الحياة الدنيا، فإنه لا يجوز كنز الذهب والفضة لأن المال ليس إلا لسدّ الحاجة والاستثمار. ومن هذه الآيات:

– «وانفقوا في سبيل اللّه ولا تُلقوا بأيديكم الى التهلكة واحسنوا إن الله يحبُ المحسنِين» (سورة البقرة، آية ١٩٥»).

–«ولا تجعَل يدَك مغلولةً الى عنُقِكَ (اي لا تمسكها عن الانفاق) ولا تبْسطعها كلّ البسط (اي لا تنفق كل شيء) فتقعُدَ ملوماً محسوراً » (سورة الاسراء – ٢٩)؛

– «وفي اموالهم حقّ للسائلِ والمحروم» (سورة الذاريات – ١٩)

– «ومالكم لا تنفقوا في سبيل اللّه وللّهِ ميراثُ السموات والارض ...» (سورة الحديد – ١٠).

وقد جاء في الانجيل الكريم (العهد الجديد) عبارات تحضّ على التجرد من المادة ومنها:

– «لا تجمعوا لكم كنوزاً على الارض، حيث يُفسدُ السوسُ والصدأ كلّ شيء، وينقب اللصوص ويسرقون، بل اجمعوا لكم كنوزاً في السماء حيث لا يُفسدُ السوس والصدأ ايّ شيء، ولا ينقب اللصوص ولا يسرقون. فحيث يكون كنزك لا يكون قلبُك ». (كتاب متى، فصل ٦، الآيات ١٩ – ٢١).

– «لا يقدر احدُ ان يخدُم سيّدين، لأنه إما أن يبغضَ احدَهما ويحبّ الاخر، وإما ان يتبع احدهما وينبذ الاخر. فأنتم لا تقدرون ان تخدموا الله والمال». (كتاب متى، الفصل ٦، الآية ٢٤).

– «فما ملكوت الله طعامُ وشراب، بل عدلٌ وسلام وفرح في الروح القدس». (رسالة بولص الى رومة، فصل ١٤، آية ١٧).

– «فالكتاب يقول: «الارض وما عليها للرّب». (من رسالة بولص الاولى الى كورنثوس – آية ٢٦).

– «من لا يريد ان يعمل لا يحق له ان يأكل» (رسالة بولص الثانية الى سالونيكي، فصل ٢، آية ٦)

– «فحبُّ المال اصلُ كل شر، وبعض الناس استسلموا إليه، فضلّوا عن الايمان

واصابوا انفسهم بأوجاع كثيرة». (رسالة بولص الاولى الى ثيمو ثادس، فصل ٦ آية ١٠).

أما الاحزاب الاشتراكية المعتدلة والديمقراطية، فإنها تعتبر التديّن وكذلك عدم التدين حقاً من حقوق الانسان المشروعة، عملاً بحرية الرأي ومبادىء النظام الديمقراطي، بالاضافة الى انه امرٌ لا شأن لها به استناداً الى مبدأ فصّل الدين عن الدولة وبإعتبار ان الدين علاقة بين الفرد وربّه، بينما نظام الدولة وإدارتها امران عامان يهمان كل المجتمع. ولذلك فهذه الاحزاب لا تناصب الدين العداء، بل هناك احزاب دينية اشتراكية او ميالة الى الاشتراكية كبعض الاحزاب المسماة بالحزب المسيحي الاشتراكي او الحزب المسيحي الاجتماعي، الموجودة في بعض دول اوربا الغربية كالمانيا وايطاليا وغيرهما.

وفي الحقيقة ان الدين إذا لم يُستَغَلّ او يُحَرَّف او يُثقل بالبدع والاوهام والتدجيل والخرافات المخالفة للمنطق والعلم والحقيقة من جهة، ولم يصب بالجمود والتزمت الى الحد الذي يصبح معه مكبلاً للفكر السليم وعائقاً بوجه التقدم العلمي والاقتصادي والاصلاح الاجتماعي من جهة ثانية، هو مؤسسة اجتماعية يمكن ان تقوم بوظائف مفيدة وعديدة. ومن هذه الوظائف زرع القيم الأخلاقية الداعمة للتطور الاجتماعي والانماء الاقتصادي والتقدم العلمي والتكنولوجي، كالصدق والامانة وحسن المعاملة والعدل والتعاون والتوفير وعدم البذخ واتقان العمل والاخلاص والعلم وغير ذلك من القيم التي تساهم في نجاح الفرد وتقدم الامم على السواء. وكذلك للدين وظيفة روحية هامة في حياة الانسان وهي زرع الامل في النفوس والمساعدة على التحمل والصبر والتضحية مما يساهم في تذليل العقبات وتحقيق الاهداف، وكم هي كثيرة هذه العقبات التي تعترض سبيل الفرد والجماعة. يضاف الى ذلك ان للدين فضلا في ربط الناس ببعضهم في السراء والضراء والتضامن في الدفاع عن الحق والوطن وأداء الواجبات الخاصة والعامة والقومية. ومن ذلك ما جاء في القرآن الكريم:« واطيعوا اللّه ورسوله، ولا تنازعوا فتفشلُوا وتذْهب ريحكم ، واصبروا إنّ الله، مع الصابرين» (الانفال - ٤٦).

وما جاء فيه ايضاً :«انفروا خفافاً ثقالاً وجاهددوا بأموالكم وانفسكم، وليجدوا فيكم غِلظة واعلموا ان الله مع المتقين (التوبة – ١٢٣). ومثل ذلك: «إنما المؤمنون إخوة فأصلحوا بين اخويكم واتقوا الله تُرحمون» (الحجرات ١٠). ومنها ما جاء في القرآن الكريم ايضاً:«قل تعالوا أتْلُ ما حرّم ربّكم عليكم الا تشركوا به شيئاً، وبالوالدين إحسانا، ولا تقتلوا اولادكم من إملاق، نحن نرزقُكم وإيّاهم، ولا تقربوا الفواحشَ ما ظَهَرَ منها وما بطن، ولا تقتلوا النفسَ التي حرّم الله إلاّ بالحقّ، ذلكُم وصّاكم به لعلّكم تعقلون. ولا تقربوا مالَ اليتيم إلاّ بالتي هي احسن حتىّ يبلغَ اشدّه. وأفوا الكيل والميزان بالقسط، لا يُكلِّف نفساً إلاّ وسعَها، وإذا قلتم فإعدلوا ولو كان ذا قُربى، وبعهد الله اوفوا، ذالكم وصّاكم به لعّلكم تَذكّرون. وان هذا صراطي مستقيماً فإتبعوه ولا تتبعوا السبُل فتفرقَ بكمِ عن سبيله، ذلكمْ وصّاكم به لعلّكم تتقون» (الانعام، ١٥١ – ١٥٣)، ومثل ذلك ايضاً قول الله في قرآنه الكريم :؛ان اللّه يأمرُ بالعدل والاحسان وايتاء ذي القربى، وينهي عن الفحشاء والمنكر يعظكم لعلّكم تذكرون (النحل – ٩٠). وقوله: ولا تُسرفوا، إن اللّه لا يحبّ المسرفين« (الانعام ١٤١)، ففي هذه الآيات وامثالها دعوة واضحة الى مكارم الاخلاق وحميدها.

وإذا كان الدين يُستَغل لدعم بعض المصالح الخاصة عن طريق الحشو والبدع والتخريصات والتفسيرات المغرضة الكاذبة مما يثير التفرقة والتخاصم او التقاتل احياناً، فهذا الامر هو اولاً ليس حجة عليه لأن الاختلاف قد يطرأ حول كل الافكار سواء أكانت دينية او غير دينية، وهو ثانياً ناتج عن الجهل وتحكيم المصالح الخاصة. المهم ان لا يلغي التدين العقل ويحل محله. لذلك من الضروري ان تؤول رموزه تأويلاً عقلانياً ومعقولاً حسب اهدافها الصحيحة. ولذلك يقع على عاتق الاباء ورجال التعليم ورجال الدين، واجب التنوير والتصويب ونشر التسامح على قاعدتي:«الدين للّه، والوطن للجميع»؛، «ولكم دينكم ولي دين». وضمن هذا الاطار لا نرى مبرراً لمحاربة الشيوعية او الاشتراكية للدين بالنظر لأهميته في دعم القيم الاخلاقية والروحية التي تساهم في تحقيق تقدم الانسان وسعادته، وتجاهل الماركسية لهذه الحقائق شبيه بتجاهلها للحقائق الاخرى التالية .

الفصل الثاني

الاشتراكية – الشيوعية الماركسية نظرية تجريدية مغالية

غالت الاشتراكية الماركسية (الشيوعية) في التنظير التجريدي ، بمعنى انها نظرية تجريدية DOCTRINAIRE لم تُقِم للإمكانيات الواقعية وزناً كافياً فأضاعت كثيراً من علميتها المتمثلة بحتمية تحقق استنتاجاتها. وفي الحقيقة كان ماركس اقتصادياً متعمقاً بارعاً ، درس كل جوانب الاقتصاد كعلم ، كما تدل على ذلك كتاباته. ولكنه تجاهل بعض الامور الواقعية الاساسية. فقد تجاهل مثلاً إمكانية قيام الانظمة الرأسمالية المتقدمة بتحصين نفسها ضد الثورة الشيوعية بشتى السبل الاقتصادية والمالية والاجتماعية والسياسية. ومن هذه السبل :زيادة الضرائب المباشرة، وخاصة ضريبة الدخل التي تنال المداخيل المرتفعة للإنفاق على المصالح العامة والتأمين الاجتماعي الذي يستفيد منه اصحاب المداخيل المحدودة اكثر من غيرهم، ومحاربة الاحتكار عن طريق سن التشريعات وتنفيذها وزيادة الانفاق العام في مجالات التأمين الصحي والاجتماعي (ضد البطالة والاضرار الجسمانية وحالات العجز الناجمة عن اصابات العمل او الشيخوخة ..) وإباحة تأسيس النقابات العمالية والسماح لها بالدفاع عن حقوق العمال ومصالحهم عن طريق حق الاضراب والتحكيم ضمن إطار قانوني معين يسمح بإحلال التوازن بين هذه المصالح ومصالح اصحاب الاعمال. يضاف الى ذلك اتساع مجالات نشاط الدولة وفقاً لنظرية كينز، او النظرية العامة للإستخدام التي تدعو الحكومات في اوقات الركود والازمات الى زيادة الانفاق العام وخاصة على مرافق الدولة العامة كالطرق والجسور والمرافىء والمطارات والاتصالات السلكية واللاسلكية وغيرها، او ما

يسمى بالهياكل الاساسية (ECONOMIC INFRASTRUCTURE). ومثل ذلك زيادة الانفاق في مجالات التعليم والصحة والاسكان،التأمين الاجتماعي، او ما يسمى بالهياكل (او البنية) الاجتماعية (SOCIAL INFRASTRUCTURE). وقد ساهم هذا التوسع في المصاريف العامة للدولة في توزيع الدخل والثروة توزيعاً اوسع مما ساعد في دعم النمو الاقتصادي وتحسين احوال العمال تحسيناً لم يخطر على بال ماركس. وكثيراً ما اضحت احوال العمال في الدول الرأسمالية او شبه الرأسمالية المتقدمة احسن منها في الدول الاشتراكية الشيوعية[١]. صحيح ان المقارنة بين الاتحاد السوفياتي ودول اوربا الشرقية التي كانت تدور في فلكه الشيوعي والسياسي من جهة وبين دول غربي اوربا والولايات المتحدة من جهة ثانية غير عادلة تماماً بالنظر لتفاوت مراحل النمو الاقتصادي بين الطرفين ابتداء من قيام الثورة البلشفية. ولكن هذه المقارنة تبقى ممكنة وصحيحة وعادلة إذا ما تمت بين شطري المانيا او بين اليابان وبين دول اوربا الشرقية التي تبنت الاشتراكية بعد الحرب العالمية الثانية. فمن المعروف ان المانيا انقسمت بعد الحرب العالمية الثانية الى شطر شرقي اضحى جمهورية المانيا الديمقراطية (GDR) وشطر غربي سمي جمهورية المانيا الاتحادية (FRG).

وقد تبع الشطر الشرقي النظام الاشتراكي الماركسي على الطراز اللينيني - الستاليني، بينما نهج الشطر الغربي على منوال النظام الرأسمالي الذي لُطّف نوعاً ما أثناء فترة تربع الحزب الاشتراكي (الديمقراطي) الالماني على سدة الحكم. وبالنتيجة كان النمو الاقتصادي - الاجتماعي في المانيا الغربية اسرع وانجازها اكبر منه في المانيا الشرقية. ومنذ الستينات اضحت اوضاع الطبقة العاملة في المانيا الغربية احسن حالاً منها في الشطر الشرقي. وليس ادل على هذا من محاولة الكثيرين من الالمان الشرقيين، من مختلف الفئات العاملة، الهرب الى الشطر الغربي، مما استدعى بناء حائط برلين ذائع الصيت للحد من هذا الهروب او منعه [٢]. وقد نجح هذا الجدار مع التدابير القسرية التي اتخذتها حكومة المانيا الشرقية في الحد من الهروب الى المانيا الغربية، إلا ان هذا النجاح كان مؤقتاً وتحت الضغط فقط. ولذلك ما ان اتم السيد غرباتشوف، زعيم الاتحاد السوفياتي زيارته لبرلين الشرقية

ودعوته لها بتبني السياسة الليبرالية التي تضمنتها البيريسترويكا (او إعادة البناء) حتى قامت انتفاضة الشعب الالماني في الشطر الشرقي من المانيا واقتحمت جموعه الغفيرة بوّابة نورمبورغ، المعبر الرئيسي خلال الجدار، وتجاوزت حرّاسه المسلحين بالبنادق والرشاشات.

واستمر النزوح بزخم لم يعهد له نظير، طلباً للهجرة والعمل او لمجرد التجوال في (جهنّم) الرأسمالية الغربية وهروباً من (جنة) الاشتراكية العمالية، بعد ان تحولت في نظرهم جهنم الرأسمالية الى شبه جنة والجنة الاشتراكية الى شبه جحيم. ومن المؤكد ان اسباب هذا التحول ليست اقتصادية فحسب، بل روحية ايضاً، كما قدمنا، لأنه بعد سد الرمق وتأمين المأوى والملبس، لا شيء يفضل الحرية عند الانسان، تلك الحرية التي اكّدها الخليفة العظيم عمر بن الخطّاب عندما قال عبارته الشهيرة: «متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم امهاتهم احراراً ؟».

الحواشي

١ ـ راجع الجدول (٦) في الفصل الأول من الجزء الثالث من هذا الكتاب.

٢ ـ أقيم في البداية (عام ١٩٦١) حاجز بالاسلاك الشائكة. ولما لم ينجح هذا الحاجز في منع حالات الهروب رغم موت العديد من الهاربين برصاص الحراس، لجأت المانيا الشرقية إلى بناء الحائط بالاسمنت المسلح. ومع ذلك، فقد بلغ عدد النازحين منذ عام ١٩٤٩ حتى اواخر عام ١٩٨٩ نحو ٢,٧ مليون الماني شرقي.

الفصل الثالث

الانسان يتغير ولكن طبيعته الاساسية ثابتة

١ ـ الطموح المادي طبيعة بشرية ثابتة

افترض ماركس ضمنياً كما افترض اتباعه ان طبيعة الانسان تتغير بمجرد تطبيق الاشتراكية / الشيوعية، فينبذ الانانية وما يتبعها من حب للإستحواذ على المنافع المادية والاستئثار بها، ويصبح واعياً لمصلحة طبقته، مفضلاً اياها على مصلحته الخاصة. وفضلاً عن مخالفة هذه الفرضية للعلم والمنطق، فقد اثبتت التجربة عدم صحتها في الدول التي طبقت الاشتراكية حتى الآن. فلم يتخلّ الانسان هناك عن انانيته كما لم تعصمه الاشتراكية من الفساد والرشوة والانحراف. وكل من تسنى له زيارة الدول الاشتراكية الاوربية او كان له اتصال معها يدرك ذلك ويعرفه. ونحن لا نتجنى على مؤسسات هذه الدول حين نقول ذلك، فها هو الرئيس غورباتشوف، زعيم حركة إعادة البناء والاصلاح (البيريسترويكا) في الاتحاد السوفييتي واوروبا الشرقية الاشتراكية في كتابه: «البيريستورويكا والتفكير الجديد لأجل بلادنا وللعالم بأسره» يقول: «بيد ان فترة الركود مرتبطة ايضاً بأنه قد ضعف الانضباط في تنفيذ القوانين، وظهرت من جديد عناصر الجور واللاشرعية ومن ضمنها في صفوف القادة ايضا. فالقضاء والنيابة العامة والهيئات الاخرى الملزمة بالحفاظ على النظام في المجتمع ومكافحة سوء الادارة قد وقعوا في حالات غير قليلة، تحت سلطة الظروف واصبحوا في حالة التبعية وتنازلوا عن المواقف المبدئية في المعركة ضدانتهاكات القانون. وتكررت حالات الفساد في جهاز حفظ القانون نفسه»(١). بل لقد استأثر قادة الحزب الاشتراكي (في كل من دول اوربا

الشرقية) وذوو البأس والتأثير فيه من الاعضاء بكثير من المنافع المادية التي حُرم غيرهم منها كالمساكن الجيدة والمتسعة والمنتجات الاستهلاكية الكمالية وشبه الكمالية وافردت لهم مراكز توزيع خاصة. وحكاية تصرف الرئيس اليوغسلافي الراحل جوزيب بروز تيتو (١٨٩٢ - ١٩٨٠) زعيم الحزب الشيوعي بعدد يربو على العشرة من القصور الخاصة وعدد كبير من السيارات الفخمة، قصة معروفة. وعندما سأل كاتب هذه السطور احد مرافقيه من اليوغسلافيين (الشيوعيين) عام ١٩٦٧ كيف يمكن لزعيم شيوعي يعارض الملكية الخاصة ان يتصرف بهذه الوسائل الخاصة بينما يمنع مثل هذا على عامة الشعب؟ أجيب «ان الرئيس تيتو ضحى كثيراً ويحق له أن يتمتع بما يتمتع به الآن...»! وكأنما يقدم القادة والناس التضحيات في سبيل منافعهم المادية الشخصية دون سواها من المثل العليا كالوطنية والعدالة القانونية والاجتماعية... وإذا صح هذا، لماذا لا تقدم إذن مثل هذه المنافع لسائر من قدّم التضحيات من العامة والخاصة؟ وعندئذ هل يبقى من ميزة للنظام الاشتراكي على النظام الرأسمالي او غيره؟

واستحواذ الامين العام السابق للحزب الشيوعي والرئيس السوفييتي الراحل بريجنيف على عدد واسع من افخر السيارات العالمية، على سبيل الهواية، يعتبر مثالاً لحب الانسان للإستئثار بكل ما هو نافع او جميل او طريف بصورة عامة، مهما كانت آيديولوجيته. وقليل هم اولئك الناس الذين عرفوا بالتقشف تاريخيا، وفي الماضي والحاضر، وهم في الغالب مفكرون او رجال روحيون وليسوا من اتباع الايديولوجيات المادية .هم امثال الخليفة عمر بن الخطاب بعد اسلامه وعمر بن عبد العزيز بعد توليه الخلافة والصحابي ابي ذر الغفاري، وابي العلاء المعري، والامام الغزالي المفكر الصوفي وصاحب (المنقذ من الضلال)، والصوفيين الكبيرين الحلاج، ومحي الدين بن عربي صاحب الفتوحات المكية وعدد محدود من رجال الثورة والاديان الذين تجردوا عمّا في هذه الدنيا من مادة بسبب استغراقهم الروحي او الديني او الفكري وانصرافهم عنها الى ما اخذوا انفسهم به. ويعتبر من قبيل هؤلاء الرهبان المسيحيون الذين لبسوا المسوح تقشفا، وفقراء الهند (المعروفون بإسم فقير) الذين زهدوا في هذه الدنيا لضعفهم وحرمانهم واصبحوا

يستمتعون بحرمان انفسهم وتعذيبها، وبوذيو التيبت ومن شابههم. ويعتبر هؤلاء جميعاً من قبيل الاستثناء. اما الطبيعة الغالبة على الانسان فهي الطموح بصورة عامة والطموح المادي، ناهيك عن النهم والطمع، بصورة خاصة. ولهذا، فإن البشرية في ظل المدنية والتقدم الحضاري من مستوى مرحلة النمو الحالية فما فوق، اي بعد ان تجاوزت مراحل الصيد والرعي والزراعة الابتدائية والاقطاعية، ليس من المتوقع ان تصل الى مرحلة الشيوعية التي تنبأ بها ماركس والتي تفترض الوفرة غير المحدودة وتمتع كل انسان بحسب حاجته. وها هو الرئيس غورباتشوف، زعيم الحزب الشيوعي نفسه يقول: «فها نحن نسعى الى الوضوح الكامل وهو ان الاشتراكية ليست تساوياً قائما على اسس لا يمكن للإشتراكية ان تحققها بضمان المعيشة والاستهلاك حسب مبدأ [من كل حسب قدراته ولكل حسب احتياجاته] (٢).
نقول هذا لأن حاجة الانسان تكاد تكون غير محدودة في ظل التطور الدائم والنظرة الديناميكية او غير المستقرة، وذلك ما لم تقيد هذه الحاجة ويقيد معها الانسان، وهو ما لن يقبله الانسان عن طيب خاطر حسب طبيعته. لا شك ان ماركس كا يحلم بجنة دنيوية ولكنها ليست من طبيعة الدنيا، جنة تجري فيها انهار اللبن والعسل وتتدلى ثمار الاشجار اليانعة الى افواه الناس، ناهيك عن الحُور العين، وكأنه ليست او سوف لن تكون هناك مشكلة لتزايد سكان العالم وحد للموارد الطبيعية وامكانيات الانتاج، وخاصة انتاج الغذاء.

٢ – الزعماء والبيروقراطيون الشيوعيون ليسوا اولياء كما ظنّ ماركس.

– افترض الاشتراكيون / الشيوعيون، من اتباع ماركس ولينين ان الحكام من قادة الطبقة العاملة سيكونون من العلماء والاولياء الذين، اولاً يعرفون مصلحة الناس (الاقتصادية) اكثر من الناس انفسهم، فيخططون مركزيا ما يحتاج اولئك من انتاج وما يوزع عليهم للإستهلاك، وحدود اجورهم واسعار حاجياتهم وانوعها، ومستويات تعليمهم ومضمون برامجه، وما يخصص من الميزانية العامة الشاملة للخدمات ومختلف المصروفات الجارية وما يخصص منها للإستثمار بصورة عامة، ولكل قطاع من القطاعات الاقتصادية والاجتماعية؛ كل ذلك بقرارات وتوجيهات

تصدر عن القيادات الحزبية المركزية التي تتصرف حسب معلوماتها واجتهاداتها وامزجتها التي قد تختلف بين قيادة واخرى وبين حين وآخر. وثانيا، يفترض ان هؤلاء القادة من الاولياء في اخلاقهم وتجردهم وغيرتهم، لا يغريهم ما في هذه الدنيا من مغريات رغم اتاحتها لهم بحكم سلطتهم دون سواهم من الرعايا لا سيما في ظل غياب رقابة الصحافة الحرة والاجهزة الديمقراطية. وطبعاً ليس من المسموح للأفراد في مثل هذا النظام الذي يتألف من رؤساء علماء - اولياء - معصومين عن الخطأ والذلل والانحراف ان يعترضوا او يخالفوا اوامر الزعماء وتوجيهاتهم وإلا اعتبروا مارقين او منشقين عن جادة الصواب، مهما كانت افكارهم سامية او دنيئة، ومهما كان سلوكهم نبيلاً او طائشاً سقيماً.

ومن البديهي ان افتراض المعرفة والعلم بأحوال الناس ومصالحهم والفضيلة والنقاء عند القيادات الاشتراكية - الشيوعية ، افتراض خاطىء، ولا بد من خضوعهم للمشاركة في العلم والرأي مع الآخرين - من علماء وخبراء من مختلف الاتجاهات - من جهة وللرقابة والنقد من قبل الاجهزة المنتخبة والممثلة للشعب تمثيلاً صحيحاً غير خاضع لسوط الحزب ولا الى استبداد زبانية الحاكم أو الحكام من جهة ثانية، ليكون حكمهم اقرب ما يكون للصحة وسلوكهم أقرب ما يمكن الى الصراط المستقيم. وهذه شهادة اخرى من الرئيس غورباتشوف في هذا المجال تقول:«بدأ التأثير السلبي للغاية في الظروف الجديدة بسبب ضيق الاسس الديمقراطية لنظام الادارة الناشىء، ففيه بقي مكان صغير للفكرة اللينينية حول الادارة الذاتية للشغيلة. فالملكية الاجتماعية (اضحت) كما كانت تدريجياً قد انعزلت عن مالكها الحقيقي - العمال - فهي تمزقت بالعقلية الادارية واصبحت كما لو كانت (ليست لأحد) مجانية تفتقد المالك الفعلي. وتزايدت ظاهرة الانسان وعزله عن ثروات الشعب بأسره، وفقدان اقتران المصلحة الاجتماعية بمصلحة العامل الفردية(٣) . ويتابع السيد غورباتشوف قائلاً:

«ولكن الشيء الرئيسي هو ان تسود الحقيقة... وان العلنية هي الشكل (السبيل) الفعّال للمراقبة الشعبية الشاملة لسائر نشاطات هيئة الادارة دون استثناء، والعتلة (الرافعة) الجبّارة لتصحيح النواقص»(٤).

الحواشي

١ ـ م. غورباتشوف، البيريسترويكا...، ترجمة زياد الملأ دار الشيخ للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ص ١١٩.

٢ ـ نفس المرجع (البيريسترويكا) السابق، بعد تعديل الصيغة المترجمة تعديلاً طفيفاً في سبيل جعلها أكثر وضوحاً، صفحة ١١٠.

٣ ـ البيريسترويكا، نفس المرجع، السابق، ص ٤٨.

٤ ـ نفس المرجع ص ٨٠ ـ ٨١.

الفصل الرابع

تنازع الطبقات ليس القانون الوحيد كما يزعمون

تقوم الاشتراكية – الشيوعية الماركسية على اساس الطبقية، اي تنازع الطبقات، وفي النهاية انتصار الطبقة العاملة الفقيرة المستغلّة وسيادتها بل وديكتاتوريتها، بإعتبارها الطبقة الوحيدة الباقية .

ان هذه الفكرة ليست سليمة لا ضمن البلد الواحد ولا عالمياً او أممياً. صحيح ان النظام الرأسمالي يسمح بإستغلال الانسان لأخيه الانسان، وهو استغلال قائم على استغلال القوي للضعيف، كإستغلال صاحب السلطة لتابعيه، إذ يعتبر الرأسمالي قوياً والمستخدم ضعيفا، ولا سيما اذا كان عاملاً غير مختص او مدرب او متحد في نقابة قوية[1]. وصحيح ايضاً انه من الضروري منع الأستغلال لأن الاستغلال ظلم، ولا يجوز قبول الظلم في المجتمع البشري، وهو يخالف مُثُلَهُ العليا. ولكن السؤال الواجب هنا: هل يبقى الفقر بعد تطبيق الاشتراكية؟ بل هل يبقى الاستغلال حتى يستوجب ديكتاتورية البروليتاريا؟ ديكتاتورية من على من؟

اليس الاجدى والاسلم اتخاذ الانسانية كأصل ومبدأ؟

اليس الانسان هو أخا الانسان ولا يجوز استغلاله او ظلمه سواءً كان فقيراً او غير فقير وسواء كان عاملاً او مزارعاً او صانعاً او عالماً او موظفاً او كاتباً او مثقفاً او فنانا؟ان الطبقية في المجتمع الواحد غير جائزة لأنها تؤدي الى تمزيقه وإضعافه.

والطبقية في المجتمع الدولي، اي بين الدول خطيرة لأنها تؤدي الى الحرب الفتاكة المهددة للوجود البشري بأسره مع وفرة الاسلحة الذرية والهيدروجينية

والصاروخية. ولا شك ان مبدأ الانسانية، وتعايش الانسان مع اخيه الانسان، اينما كان ولاي دولة او نظام انتمى هو اسلم واجدى واسمى.

بعد هذا الن تقود ديكتاتورية او حكم الحزب الواحد الى ديكتاتورية الفرد؟ اولم يصبح الامين العام للحزب الشيوعي السوفييتي جوزيف ستالين ديكتاتوراً بإسم ديكتاتورية البروليتاريا والحزب الواحد؟ الم يهلك في ظل حكمه الديكتاتوري الآف بل ملايين البشر ظلماً وعدوانا؟ وكذلك يقوم تنازع الطبقات في الماركسية على نظرية المادية التاريخية – الديالكتيك – في تفسير التطور الاجتماعي، اي على وجود التناقضات المحركة للتطور.

يقول الاستاذ الياس فرح:« فالخطأ الرئيسي الذي وقعت فيه المادية التاريخية هو كونها جعلت من الحقيقة الجزئية (الصراع الطبقي) مفهوماً كلياً يحيط بكل شيء... فالانقسام الطبقي ليس هو الانقسام الوحيد الذي يدور حوله الصراع في المجتمع ، كما ان انواع الصراع الاخرى، كالصراع القومي مع الاستعمار ومع التجزئة (القومية)، والصراع الاتنولوجي (بين الاعراق البشرية)، والصراع الطائفي الديني، والصراعات الفكرية... لا يمكن ان تعتبر بكل بساطة مشتقة من الصراع الطبقي، وإن كانت لا تنفصل عنه في كثير من الاحيان»(٢).

وكذلك، فإن التقدم العلمي وزيادة الاعتماد على التكنولوجيا في الانتاج والادارة والمواصلات واتساع هذه المجالات والمصارف والإدارات الحكومية نقل مركز الثقل من العمال غير المدربين الى العاملين المختصين من مهندسين وكيمائيين وعلماء وإداريين واطباء واقتصاديين الذين اصبحوا يشكلون طبقة وسطى متزايدة العدد والاهمية وذات مستوى حياة مادية واجتماعية يعادل او يتجاوز مستوى البرجوازية الصغيرة .

ولذلك فإن الاستنتاج بإنتصار ثورة الطبقة العاملة نتيجة للصراع الطبقي في الدول الصناعية الاكثر تطوراً كان استنتاجاً خاطئاً لأنه لم يأخذ بعين الاعتبار تطور المجتمعات في هذه الدول في القرن العشرين بصورة مختلفة عمّا كانت عليه في القرن التاسع عشر في حياة ماركس وانجلز. وكما يقول الاستاذ فرح

ايضاً:«فالدولة في المجتمع الصناعي الحديث لم تعد مجرد جهاز قمعي سياسي في يد المستغلين، كما ان التشريع لم يعد يعبر عن إرادة الطبقة المسيطرة، لأن الحركة العمالية في المجتمعات الصناعية الحديثة قد لعبت دوراً اساسياً في تحديد صيغة التشريع وفي تطوير مفهوم الدولة... ولعل هذا هو السبب الرئسي الذي أدّى الى تبني المؤتمرات الشيوعية في السنوات الاخيرة لمبدأ إمكانية تحقق الاشتراكية بالطرق السلمية»(٣).

وفي الحقيقة لم يكن قادة الفكر والثورات الاشتراكية الناجحة من البروليتاريا، بل كانوا في الاغلب من الطبقة البورجوازية او الوسطى. فكارل ماركس من عائلة بورجوازية، وانجلز ينحدر من اسرة رأسمالية، بل كان سان سيمون ارستقراطياً كما كان لينين نفسه من اسرة نبيلة.

الحواشي

١ ـ فاستغلال الرأسمالي الممكن للعامل ليس هو الاستغلال الوحيد بل هو كما قلنا شكل من اشكال استغلال القوي للضعيف، كاستغلال النساء والاطفال والزملاء والشركاءذوي القدرة الذهنية أو العضلية أو التكتلية الضعيفة... الخ،

٢ ـ الياس فرح، «تطور الفكر الماركسي»، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٧١، ص ٢٧٩.

٣ ـ الياس فرح، تطور الفكر الماركسي، ص ٢٨١.

الفصل الخامس

لقد أخطأ ماركس في تحديد دور عوامل الانتاج

يعترف ماركس ان «العوامل الاولية في عملية العمل (الانتاج) هي اولاً العمل نفسه، وثانياً المادة التي يتناولها العمل، وثالثاً ادواته» (١). ولكنه يرجع هذه العوامل جميعها الى قوة العمل وحدها دون سواها، قائلاً:«وإذا استثنينا الصناعة الاستخراجية (التي تجد المواد اللازمة مهيئة لها في الطبيعة، كما هو الحال بالنسبة الى التعدين وصيد الحيوان والسمك والزراعة التي يمارسها الانسان في التربة العذراء) فإن جميع فروع الصناعة تشتغل بمادة تولدت من عمل سابق، اي بمادة ندعوها المادة الخام. ومن هذا النوع البذور التي تستخدم في الزراعة. فالحيوانات والنباتات التي يعدها الناس منتجات طبيعية قد لا تكون منتجات العام السابق فحسب، بل قد تكون في شكلها الذي هي عليه منتجات عملية دامت اجيالاً كثيرة تحت رقابة الانسان وبمساعدة عمله. واذا استبعدنا مثل هذه الامثلة فإن ادوات العمل بوجه عام، اي العُدد، توضح في معظمها آثاراً جليلة لعمل سابق» وهو يقول«اذا ما نظرنا الى عملية العمل من حيث نتيجتها لاتخذ كل من اداة العمل ومادة العمل مظهر ادوات انتاج، ولاتخذ العمل نفسه مظهر عمل المنتج. ولو ان القيمة الاستعمالية تنشأ عن عملية العمل على هيئة منتَج، إلا ان قيماً استعمالية اخرى، وهي منتجات عمليات عمل سابقة تدخل في عملية العمل الحالية على انها ادوات انتاج، وبهذا ليست المنتجات نتائج عملية العمل فحسب، بل انها في الوقت ذاته شروط لازمة فيها»(٢).

ويتابع ماركس قائلاً:«ان للمنتَج الذي يملكه الرأسمالي قيمة استعمالية كالغزل

والاحذية... الخ إلا انه (الرأسمالي) لا يصنع الاحذية لذاتها لأن المرء ينتج السلع لأنها مستودعات للقيمة التبادلية. إن لصديقنا الرأسمالي هدفين اولهما انتاج قيمة استعمالية لها قيمة تبادلية، اي اداة معدة للبيع وبعبارة اخرى سلعة. وثانيهما إنتاج سلعة تفوق قيمتها المجموع الكلي لقيم ما استهلك في انتاجها من السلع، اي القيمة الكلية لأدوات الانتاج وقوة العمل مما دفع ثمنه في سوق السلع»[٣] ويتابع قائلاً: ويتكون رأسا المال (أ) من جزئين، مبلغ من النقود (ب) ينفق على ادوات الانتاج (اي ما يستهلك من العدد والالات كالمغزل والمادة الخام كالقطن)، وآخر (جـ) يصرف على قوة العمل. ومن هنا يمثل ب جزء القيمة المحول الى رأس مال ثابت، ويدل جـ على ذلك الجزء الذي يحول الى رأس مال متغير. وعلى ذلك (قبل الانتاج) فإن أ= ب +جـ وفي ختام عملية الانتاج نجد لدينا سلعة قيمتها أ = (ب + جـ)+د (فائض القيمة)»[٤]. فـ د او فائض القيمة هو عبارة عن زيادة قيمة المنتج على مجموع العناصر التي يتكون منها. وهو حسب ماركس «التمدد الذاتي لرأس المال المستخدم في هذه العملية». وهو ممثل «العمل الفائض» اي الفترة من عمل قوة العمل، التي يتخطى فيها العامل حدود وقت العمل الضروري (لأخذ اجرته عنه لقاء الحد الادنى من تكاليف معيشته). وبعبارة اخرى إن يوم العمل او الوقت الفعلي الذي يشتغل فيه العامل عبارة عن مجموع وقت العمل الضروري (المقابل لأجره) ووقت العمل الفائض المقابل لفائض القيمة التي يحصل عليها الرأسمالي.

يستنتج مما سبق ان ماركس يعتبر العمل وحده مصدر القيمة وان رأس المال المستخدم في الانتاج والاستثمار ليس إلا نتيجة تراكم عمل سابق، وبالتالي فإن ما يأخذه الرأسمالي من ربح، او فائض قيمة، نتيجة عملية الانتاج، هو افتئات على حق العاملين في منشأته لأنه يمثل فائض عمل ليس له حق فيه.

صحيح ان قوة العمل اهم عامل من عوامل الانتاج. ولكن ليس صحيحاً ان قوة العمل هي عامل الانتاج الوحيد. فهناك الموارد الطبيعية كالارض وما عليها وما في باطنها من فلذات والهواء والطاقة الشمسية وما شابهها. فإذا كان من المتعذر الحصول على انتاج ذي قيمة بدون عمل، فكذلك لا يمكن الحصول على هذا الانتاج بدون استخدام الموارد الطبيعية.

وهناك ايضاً فكر الانسان وابداعه المتمثل بمساهمات تنظيمية او ابتكارية تجديدية؛ او استكشاف او اختراع، او فن او علم او غيره. ألا تساهم هذه العناصر في زيادة الانتاج (المادي والمعنوي) وتحسين نوعيته وارضاء حاجات الانسان والارتقاء بها؟

صحيح إن جزءا كبيراً من رأس المال يمثل تراكم عمل سابق. وإنما هنا يجدر التساؤل، من له الحق برأس المال هذا؟

إنه بالتأكيد ليس حق عمال المنشأة (الرأسمالية) لأنه تراكم عمل سابق لآخرين وقد يكون بينهم صاحب المنشأة (او اصحابها) نفسه، واين حق المنظمين والمبتكرين والفنانين والعلماء وغيرهم؟ الم يساهموا، بشكل او آخر، في عملية الانتاج دون ان يكونوا بالضرورة عاملين في المنشأة موضوع البحث؟ الا يحتمل أن يكون مالك المنشأة احد هؤلاء؟ ان كثيراً من الناس جمعوا اموالهم من توفيراتهم التي اقتطعوها من اجورهم، اي قيمة عملهم، وربما اضافوا اليها ما استقرضوه من الاموال المودعة لدى المصارف؛ او شاركوا امثالهم من جامعي وفورات العمل في المنشأة. ويهاجم ماركس امثال هؤلاء وينعتهم بإدعاء الحرمان والبخل ويتهكم عليهم في المقارنة بين طمعهم في الجزء (المادي) ووخز الضمير(٥) ونردّ على ماركس واتباعه بمثال واقعي يجيب على تساؤلاتنا بالايجاب ويضع حداً لمعارضته.

ويتلخص هذا المثال بشركة برول وكير (BRÜEL AND KJÆR) الدانماركية. ففي عام ١٩٤٣ تخرج السيد بورف برول PERV. BRUEL وفيكو VIGGO كير من جامعة الدانمارك التقنية، وفي بلدة صغيرة شمال كوبنهاجن صمما اول منتَج لهما وهو مقياس التيار الكهربائي (الفولتميتر). ولكن اهتمامهما الحقيقي تركز في مجال آخر من مجالات الفيزياء، وهو مجال الصوت فثابرا على الدراسة وحصلا على درجة الدكتوراه في علم الصوتيات او السمعيات. وخلال ابحاثهما العلمية، اكتشفا مجالات جديدة للتحسين في ادوات القياس السمعية وحصلا على خبرة واقعية في تحويل الافكار الى منتجات مفيدة وقررا العمل سوية. وفي عام ١٩٤٨ ضما اليهما شريكاً ثالثاً خبيرا في الصناعة الميكانيكية هو السيد هولز نيلسن للإستفادة من

خبرته العملية في الصناعة. وبعد استدانة مبلغ زهيد نسبيا من المصرف انتجت هذه الشركة الجديدة نموذجاً اولياً لجهاز قياس صوتي دقيق، يتفوق على ما هو موجود في الاسواق، لاقى استحساناً كبيراً لدى المنشآت المستعملة لمثل هذه الاجهزة. وسرعان ما تحول الحلم الى واقع. ومضى الان على الشركة ماينوف على الاربعين عاماً وهي تنتج ادق اجهزة القياس في العالم وتبيعها في طول الاسواق العالمية وعرضها. ومع الوقت اصبح للشركة مراكز للبيع والخدمة في ٢٣ دولة وشبكة من الوكلاء في القارات الست. وتنتج الشركة حالياً نحو ٢٠٠ جهاز مختلف، تتراوح من ميكروفونات وادوات قياس دقيقة الى ادوات فاحصة اوتوماتيكية فوق سمعية (ULTRASOUND SCANNERS)، ومن اجهزة لقياس التعجل الكهربائي – ضغطي (PIEZOELECTRIC ACCELEROMETERS) الى اجهزة التحليل ف ف ت تتمتع جميعها بشهرة عالمية. ومع تعاظم الطلب على منتجات الشركة، تعاظم جهازها الاداري والفني من ١١ الى نحو ٣٠٠٠ منهم ٦٥٠ عالماً او مهندساً مدرباً، واتسعت ورشة الشركة المحدودة لتصبح مصنعاً مساحته ٦٠٠,٠٠٠ قدم مربع (او ما يقرب من ٦٠,٠٠٠ متر مربع). واصبح للعاملين في الشركة مساكن ومطاعم خاصة يتناول الشركاء انفسهم طعامهم فيها، كما يعيشون في منازل من نوع المنازل التي يعيش فيها اكثر مهندسيهم وبحاثيهم، وبمستوى معيشي لا يزيد عن مستوى معيشتهم.

أين الاستغلال الطبقي في مثل هذه الشركة؟ هناك فائض قيمة، بتعريف ماركس، طبعاً. ولكن هل يمثل هذا الفائض قيمة عمل العمال او العاملين؟ لم يكن رأس المال رأسمالهم بل رأس مال الشركاء الذي كسبوه بكدهم وبحثهم وعبقريتهم. وهل هو نتيجة عمل العمال لوحدهم، ام عمل الشركاء الفذ، ام عمل وتعاون كل من الشركاء وعمالهم؟ الارجح انه نتيجة هذا التعاون، فضلاً عما في الدانمارك من قوانين وانظمة مشجعة لهذا النمو وهذا النوع من التعاون. إنها لشركة اشبه بالجمعية التعاونية الانتاجية منها بالشركة الرأسمالية المستغِلة(٦). بعد هذا مَنْ يستغل مَنْ في مثل هذه الشركة؟ في البداية ربما كان المستغِل هو العاملون انفسهم، لأنهم استفادوا من فرصة أتاحتها عبقرية وديناميكية واقدام الشركاء، فرصة لم

تكن لتتاح لهم لولا هذه العبقرية و الديناميكية. وليس مثل هذا الامر بالشيء الغريب او الجديد. فالاكثرية الساحقة من الناس اليوم تتمتع بدرجة عالية من مستوى العيش، لا بسبب عملها وكدّها فحسب، بل نتيجة مساهمات عدد محدود من العلماء والمكتشفين والمبدعين الافذاذ الذين يسّروا سبل الوصول الى ما يتمتع به الانسان اليوم من منجزات يصعب حصرها او تعدادها، من المحراث الى الجرار، ومن المحفار الى الجرافة (البولدوزر) ومن العربة التي تجرها الخيول الى السيارة والقطار والسفينة والطائرة والمكوك الفضائي، ومن الممرات البدائية الى الشوارع والطرق المعلقة ومن التدفئة بحرارة الجسم في الكهف الى التدفئة بالحطب فالمحروقات السائلة والتدفئة المركزية وبالطاقتين الكهربائية والشمسية، ومن التسخين على الحطب الى موقد الكيروسين، ففرن الغاز والميكروويف، ومن السكن في الكوخ الى المنازل المحتوية على كل وسائل الراحة، ومن ظلام الجهل الى الاحرف الهجائية فالمطبعة والكتاب والصحيفة والراديو (او المذياع) والتلفاز والفيديو، ومن العد على الاصابع الى الآلات الحاسبة الميكانيكية فالكهربائية فالالكترونية، فالحاسوب (الكمبيوتر)، ومن اشياء بدائية قليلة الى اشياء لا حصر لها تؤمن للإنسان حاجاته المتنامية وتحقق بعض طموحاته. كل هذه الوسائل هي في الاصل من انتاج وتراكم انتاج او انجاز عقول عظيمة معطاءة خيرة، قليلة العدد، بعضها معلوم وبعضها مجهول. اما إنتاجها بالكميات التي يتمتع بها اغلب الناس اليوم فهو نتيجة جهود مشتركة ساهم فيها المبدعون والمجددون والمنظمون والعمال وأصحاب رؤوس الاموال من أفراد او جماعات اوحكومات) فضلاً عما اعطته الطبيعة من موارد على سطحها او في باطنها او فوقها.اما مقدار مساهمة كل من هذه العوامل في عملية الانتاج، وكذلك العوائد التي جناها كل منها، فيختلف من إنتاج الى آخر ومن زمن الى آخر.

واما عدالة ما حصل او يحصل عليه اصحاب عوامل الانتاج المختلفة فأمر معقد غاية التعقيد، وهو في كل الاحوال نسبي، ويختلف من حالة الى اخرى ومن زمن الى آخر. إنما بصورة عامة يمكن القول ان المخترعين والمبدعين المجددين لم يأخذوا اكثر من نصيبهم العادل في عملية الانتاج على المدى البعيد، رغم أنه يمكن ايراد امثلة على

ان بعضهم لم يأخذ حظه العادل خلال حياته كالفنان المبدع الهولندي ڤان كوخ (.G VANGOGH ١٨٥٣ - ١٨٩٠) الذي لم يتسن له بيع سوى لوحة واحدة من رسوماته ، بينما بيعت بعض هذه الرسومات بعدة عشرات من ملايين الدولارات للوحة الواحدة، خلال السنتين الاخيرتين، اي بعد مماته بوقت طويل. وعلى عكس ذلك إستطاع الرسام الشهير بيكاسو ان يبيع خلال حياته عدداً كبيراً من رسوماته بأثمان باهظة لا تبررها غير شهرته . وإذا كانت حالة الفن استثنائية، فنحن نجد مثيلاً لها في عالم الانتاج المادي. واما العمال، فلا شك انهم عانوا من الحرمان والظلم في القرن الثامن عشر، اي بداية الثورة الصناعية في انكلترا، وخلال الفترة التي عاشها ماركس، او معظم القرن التاسع عشر، لأسباب عديدة منها، انخفاض الرقابة الحكومية ومحدودية التعليم وانتشار الجهل وندرة رأس المال، فضلاً عن ميل الرأسمالي، بصورة عامة ايضاً الى الحرص على امواله، وبالتالي التقتير على عماله الضعفاء غير المختصين، لا سيما عندما تكون فرص العمل قليلة نسبياً والبطالة مرتفعة والمزاحمة بينهم على العمل شديدة.

لا نود هنا، طبعاً، ان ندافع عن الرأسمالية او الرأسمالي فقد اوضحنا افتقار النظام الرأسمالي الى العدالة الاجتماعية في الفصل الثالث من الجزء الثاني من هذا الكتاب. ولكننا هنا في صدد وضع النقاط على الحروف فيما يتعلق بمقولة ماركس بأن لقوة العمل وحدها اي لعمل المستخدمين (بفتح الدال) دون غيرهم، يعود الفضل في الانتاج، مما يبرر ديكتاتورية الطبقة العاملة. وقد قاد هذا بالفعل الى ديكتاتورية الحزب الواحد الذي احتكر السلطة في الدول التي تبنت النظام الاشتراكي الماركسي لمجرد الادعاء بالتزام مصلحة العمال؛ وانتقلت ديكتاتورية الحزب الواحد الى الفرد او بضعة افراد مسؤولين عن إدارة شؤونه، واصبح هذا الفرد يتحكم بمصالح، بل بمصائر الملايين من البشر. وفي حالة الدول العظمى وإستفحال الترسانة النووية والصاروخية وتخمة مخزونها النووي من الاسلحة، اصبح بإمكان مثل هذا الديكتاتور ان يهدد البشرية بأسرها. وبعد كل هذا، لماذا لا تكون الديمقراطية السياسية - الاقتصادية هي الحكم الاخير؟ سنعود الى هذا الموضوع في فصل لاحق من هذا الكتاب.

اما العدالة المطلقة، فهي مَثل من المثل العليا يبدو انه لا يمكن تحقيقها في هذه الحياة الدنيا تحقيقاً تاماً شاملاً لسبب بسيط هو عدم تساوي الناس فيزيائياً وفيزيولوجياً وفكرياً واقداماً وشجاعة وكفاءة وعطاء وجمالا، ولا في الظرف والمكان والزمان واحوال الحكم المختلفة. وأما ما يمكن تحقيقه منها فهو محدود ونسبي وجزئي فقط ، مهما كان النظام الايديولوجي المطبق.

ولنستمع الى الكاتب / الفيلسوف البريطاني برنارد شو يقول:

«يتساوى القانون امامنا جميعاً. ولكننا لسنا جميعاً متساوين امام القانون . يوجد عملياً قانون واحد للغني وقانون آخر للفقير، قانون واحد للماكر وآخر للبسيط، قانون واحد للقوي وآخر للضعيف، قانون واحد للجاهل وآخر للمتعلم، قانون واحد للشجاع وآخر للجبان؛ وفي إطار الحدود الاسروية هناك قانون واحد للآباء ولا قانون على الاطلاق للأولاد»(٧).

الحواشي

١ - كارل ماركس، «رأس المال - DAS KAPITAL»، ترجمة الدكتور راشد البّراوي، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٤٧، ص ١٣٥.

٢ - المرجع السابق ص ١٣٧-١٣٨

٣ - المرجع السابق، ص ١٤٢

٤ - نفس المرجع ص ١٦٧

٥ - يصرح ماركس قائلاً: «انظروا إلى مدى الحرمان الذي تعرضتُ له، فقد كان في استطاعتي أن أقضي وقتاً طيباً بالشلنات الخمس عشرة. (أي بما وَفَّره)، ولكني عمدت إلى استهلاك النقود بطريقة انتاجية، فاستخدمتها لعمل (صناعة) الغَزْل. حسناً هذا وجزاؤه الغزل بدلاً من وخز الضمير. أما عن تمثيله **دور** البخيل فعليه ألا يفعل ذلك، إذ رأينا مثل هذا التصرف لا يؤدي إلى نهاية» (رأس المال ص ١٤٨)

٦ - وهناك أمثلة عديدة لهذه الشركة بين الشركات التي عرفت بشركات وادي السيليكون في كاليفورنيا بالولايات المتحدة الأميركية، والتي قامت على اكتاف شبان تفوقوا في مجال الكومبيوتر وابدعوا.

٧ - BERNARD SHAW, the MILLIONAIRESS, penguin books, p.6

الفصل السادس

هل / هي اشتراكية – شيوعية ام رأسمالية دولتية ؟

١ – إنها رأسمالية دولتية :

لنفرض ان الاشتراكية – الستالينية (ناهيك عن الشيوعية غير القابلة للتحقيق في غير نظام فوضوي تسود فيه شريعة الغاب ويأكل فيه الاخ لحم اخيه حياً او ميتاً) قد تحققت، كما حصل فعلاً في الاتحاد السوفياتي ودول اوربا الشرقية والصين وكوبا واليمن الجنوبي وفيتنام وكوريا الشمالية والحبشة. كيف؟ أولاً بتأميم وحدات الانتاج الصناعية والتجارية والخدمية والمزارع الكبيرة والمتوسطة، وضم المزارع الصغيرة الى بعضها في تعاونيات إنتاجية او مزارع للدولة؛ ومن ثم ثانياً عن طريق التخطيط المركزي والاستثمار العام بإقامة وحدات انتاج جديدة، تملكها مؤسسات الدولة وتديرها بإسمها. ما هي النتيجة؟ انتقلت ملكية رأس المال من ايدي الافراد والشركات الخاصة الى قبضة الدولة ومؤسساتها.

وماذا ايضاً؟ كانت رؤوس الاموال المتمثلة بوسائل الانتاج (من مصانع ومزارع ووسائل نقل ومواصلات وغيرها) والنقود المملوكة من قبل المصارف او المودعة لديها موزعة في الغالب بين عدد كبير من الافراد والشركات، مع وجود احتكارات او كارتيلات قليلة نسبياً في ظل النظام الرأسمالي، فأصبحت في ظل النظام الاشتراكي المركزي محتكرة جميعها من قبل الدولة ومؤسساتها. ماذا يعني هذا؟ كانت هناك رأسمالية افراد وشركات اي رأسمالية خاصة، فأصبحت في ظل النظام الاشتراكي رأسمالية الدولة. ما الفرق بين الحالين؟ إنه فرق كبير في الظاهر على الاقل. إن

العلاقة بين الفرد والمال في الملكية الخاصة علاقة مباشرة. والانسان في طبعه ميال الى الحرص على ماله، بصورة عامة، مما يجعله في علاقته مع المستخدَم متحيزاً لشخصه ومصلحته، إما عن جهل او تجاهل. وهذا التحيز يبعده، في الغالب، عن الانصاف الذي يمكن تعريفه بمعاملة المرء لغيره كما يحب ان يُعامَل هو لو كان في مكانه. هذا الميل عند الانسان يخف كثيراً او يضمحل عندما يصبح مسؤولاً عن مؤسسة ذات ملكية عامة، لأن العلاقة بينه وبين مال المؤسسة علاقة غير مباشرة. هذا صحيح ولكن في هذه الحالة هناك خطران يمكن ان يكون الواحد منهما اوالاخر اشد من خطر صاحب الملكية الخاصة بحق المستخدَم. الخطر الاول هوان يحل حب السلطة والاستبداد من قبل مسؤول المؤسسة او الدولة محل تحيز صاحب المنشأة الخاصة. عندئذ لا يكون هناك فرق بين رأسمالية الفرد ورأسمالية الدولة. بل قد يكون التعسف بحق العامل في النظام الاشتراكي التوتاليتاري اشد من تعسف صاحب الملكية الخاصة لأن تعسف هذا الاخير يمكن ان يقاوم بسهولة اكبر من مقاومة تعسف ممثل الدولة. والخطر الآخر هو بعكس الخطر الاول، تهاون مدير المؤسسة العامة والعاملين فيها في تعاملهم مع اموال المؤسسة ومصالحها وتفريطهم بها لأن العلاقة بينهم وبين اموال المؤسسة علاقة غير مباشرة، وبالتالي ضعيفة كما سنرى.

٢ – تجاهل حافز المصلحة الخاصة

بينما يسعى صاحب المنشأة او الشركة الخاصة لاختيار افضل المدراء والمختصين من اصحاب الخبرة في منشأته لمساعدته في إدارتها والقيام بالاعمال الانتاجية فيها، بالنظر لما له من مصلحة مباشرة في ذلك، نرى هذا السلوك غير مؤكد في المؤسسة العامة بصورة مستمرة او شاملة، للسبب آنف الذكر، وهو ضعف العلاقة بين مدير الموسسة ومصلحتها. ان المشكلة الرئيسية في الملكية العامة لوسائل الانتاج، ضمن النظام الاشتراكي المغلق، هي، كما لاحظ الرئيس السابق غورباتشوف، ايجاد الاشكال الاكثر فعالية وعصرية للربط بين الملكية الاجتماعية والاهتمام الفردي (البيريسترويكا، ص ٩١). وهو يلاحظ ان «الشيء الرئيسي –

في نطاق الاتحاد السوفييتي - هو ان مداخيل العاملين مرتبطة ارتباطاً ضعيفاً بالنتائج النهائية لعمل المجموعة ، اي بتنفيذ الاتفاقات والعقود ونوعية المنتوج والربح. وسواء شئنا او ابينا، فإن مثل هذا الميكانيزم موجه نحو العمل المتوسط وحتى السيء»[1] ولذلك، تختار الادارة العليا للمؤسسة العامة اداريين وتقنيين يحققون في الغالب مصلحة الادارة اكثر مما يحققون مصلحة المؤسسة. بل وكثيراً ما يجتمع حول هذه الادارة، في المؤسسة، انتهازيون يحسنون التملق والنفاق اكثر مما يحسنون عملهم. ولنفس السبب تكون إدارة المؤسسة العامة اضعف من إدارة المؤسسة او الشركة الخاصة واقل منها فعالية وانتاجية، عكس ما توقع ماركس تماماً[2].

الحواشي

١ - البيريسرويكا، المرجع السابق، ص ٩٣.

٢ - بل هناك خطر أكبر لإساءة ادارة المؤسسات العامة والدول عندما تكون هذه الادارة سلطوية - ديكتاتورية، اذ يمكن ان تبدد مواردها واموالها إما لسوء تقديرها، او لاستخدامها لتحقيق اهدافها الخاصة في غير محلها.

الفصل السابع

التخطيط المركزي – محاسنه ومثالبه

لا بد من كلمة حول التخطيط المركزي. والخطة بصورة عامة هي برنامج عمل، يمكن ان يكون برنامج عمل المزارع ليوم محدد يبين تتابع الاعمال التي يريد ان ينجزها خلاله بالإستناد الى حاجة مزرعته ومقدرته على تلبية هذه الحاجة .ويمكن ان يكون برنامج عمل الصانع او التاجر، او مدير المعمل او المؤسسة او الوزير او رئيس الحكومة. وللطالب في المعهد او المدرسة برنامج يومي يتألف من حصص الدروس التي يَحضرها ساعة فساعة في المعهد او المدرسة، ومن الواجبات البيتية التي يقوم بها بعد عودته للمنزل، من مطالعة او مذاكرة او كتابة او غير ذلك. وله مثل ذلك برنامج اسبوعي يتألف من مجموع البرامج اليومية خلال الاسبوع، ويشتمل على جميع المواد (COURSES) خلال السنة. وللمدرسة او المعهد برنامج يومي وبرنامج اسبوعي وآخر سنوي يشتمل على برامج التدريس والاختبار والامتحان لكل الصفوف وجميع مواد التدريس. وفائدة مثل هذا البرنامج واضحة. فهو تصميم اي تأكيد للعزم على ما يجب القيام به من عمل. وهو توضيح لهذا الواجب وإثبات على عدم جواز إهماله. وهو تنظيم لوقت من يشملهم البرنامج. وهو ميزان بين ما يجب وما يمكن، وهو موازنة بين الموارد المادية والبشرية المتاحة، والنفقات والحاجات المطلوبة. وهو اخيراً رقيب يبين ما انجز من عمل بالمقارنة مع ما خطط منه. ولذلك فهو ضروري لعمل الفرد والجماعة

وكما توجد خطة جزئية لبعض الافراد والمؤسسات في الدولة، كذلك هناك خطة اقتصادية – اجتماعية عامة للدولة. وتتضمن هذه الخطة عادة اهدافها الانتاجية

العامة ولكل قطاع انتاجي اقتصادي، وسياسات واستراتيجيات تحقيق هذه الاهداف، ومبالغ النفقات الاستثمارية لتكوين رأس المال الثابت في كل قطاع اقتصادي او اجتماعي، وكل مشروع من هذا القطاع، وميزانية النفقات العامة من جارية واستثمارية - إنمائية والموارد العامة المقابلة لها، وما يمكن تدبيره محلياً وما يعتمد على الاقراض من الداخل او الخارج. وعلى ضوء ذلك يتم تحديد حجم الاستهلاك العام والخاص والاستثمار والاستيراد والتصدير، ومعدل النمو (نمو الناتج المحلي الاجمالي والناتج القومي الاجمالي والدخل القومي المتاح) العام ومعدلات نمو القطاعات المختلفة. فهي برنامج عمل الدولة. وتوزع مهام تنفيذ هذا البرنامج على ادارات الدولة ومؤسساتها المختلفة، وتوضع الخطة عادة لفترة ٣ -٥ سنوات وتقسم الى خطط سنوية، ويعاد النظر في كل خطة سنوية قادمة على ضوء ما تحقق في الخطة السنوية التي سبقتها والامكانيات المتاحة والظروف والسياسات المستجدة.

وتتميز خطة الانماء الاقتصادي والاجتماعي في الدول التي تعتمد التخطيط المركزي كأسلوب رئيسي لتحقيق هذا الانماء بما يلي:

(١) - احلال التصميم **الإرادة** محل العفوية والسير التلقائي لعمليات الانماء والانتاج.

(٢) -التحديد المسبق لأهداف الانتاج والانماء (توسيع قاعدة الأنتاج وطاقته) والاستهلاك والتوزيع والتوازن بين القطاعات والمناطق المختلفة في المستقبل.

(٣) - الشمول لجميع نشاطات الجتمع من اقتصادية واجتماعية ومالية وادارية وسياسية وغيرها.

(٤) - كونها مركزية - اي صادرة عن السلطات المركزية العليا. وهذه الميزة نتيجة للصفة السابقة، ولا يغير من وجودها اشتراك مختلف الدوائر والمؤسسات الرسمية والقطاعات الحزبية او الشعبية في اعدادها.

(٥) -التأليف بين الاهداف من جهة والموارد وعوامل الأنتاج المتاحة من جهة ثانية سواء فيما يتعلق بالكم او ما يتعلق بالنوع.

(٦) – التأليف بين الاهداف وبين الوسائل اللازمة لتحقيق هذه الاهداف.

(٧) – امكانية التركيزعلى اهداف محددة، كالصناعة الثقيلة او الصناعة الحربية، او النمو التكنولوجي، او الاعتماد على الذات، او الاكتفاء الذاتي في بعض القطاعات، او تجارب الفضاء، او غير ذلك، بخلاف النمو العفوي الذي يعتمد على حرية تفاعل عوامل الانتاج في الاسواق.

(٨) –لا بد ان تكون قسرية ملزمة للهيئات المكلفة بالتنفيذ لضمان تنفيذها تنفيذاً شاملاً وكاملاً.

٩ –لا بد من حشد الموارد والطاقات التنموية – الانتاجية بشكل جاهز وطيع في يد السلطة العليا في الدولة لتنفيذ المشاريع والمهام الانمائية. ومن الطبيعي ان تكون ملكية الدولة اي القطاع العام لأهم او معظم وسائل الانتاج افضل سبيل يُمَكِّنها من هذا الحشد

ان ملكية الدولة لوسائل الانتاج في ظل النظام الاشتراكي، وعمليات الانتاج والانماء وتحقيق مراحل الاشتراكية فالشيوعية، تتطلب جميعها التخطيط الاقتصادي – الاجتماعي وتجعله ضرورة لا يمكن الاستغناء عنها لاحكام السيطرة على هذه الوسائل ولتوجيهها نحو الاهداف الانمائية وتحقيق مراحل الاشتراكية والشيوعية. وقد ادرك هذه الضرورة لينين زعيم الثورة البلشفية بعد تأميم المعامل الكبيرة ومصادرة الملكيات الزراعية الواسعة، اثر ثورة اكتوبرلعام ١٩١٧. وفي حديثه عن السلم والحرب امام المؤتمر السابع للحزب الشيوعي عام ١٩١٨، دعا الى خلق «الجهاز الاقتصادي الذي يعمل بصورة تجعل مئات الملايين من الناس يعملون تحت قيادة مخطط واحد»[١]. ان التخطيط هو قانون الاشتراكية. وهو لا بد منه لأنه، كما يقول لينين «ان القانون الاساسي للإقتصاد الاشتراكي يقوم على قاعدة التوسيع والتطوير الدائم للإنتاج ومراعاة التقدم التقني لتأمين الحاجات المستمر والتطور المتكامل لجميع افراد المجتمع على افضل شكل ممكن»[٢]. ووضعت الخطة الاولى في الاتحاد السوفييتي لأعوام ١٩٢٩ – ١٩٣٢. وتتابعت بعدها الخطط

الخمسية بإستثناء الخطة الخمسية السادسة التي تحولت الى خطة سباعية (١٩٥٩ - ١٩٦٥) لإعتبارات خاصة تطلبها تنفيذ بعض المشاريع[٣].

واتبعت الدول الاشتراكية لشرق اوربا والصين نفس الاسلوب بعد الحرب العالمية الثانية. واستعارت بعض الدول النامية هذا الاسلوب ايضاً فيما بعد للتعجيل في تحقيق انمائها الاقتصادي والاجتماعي.

واسلوب التخطيط لتحقيق الانماء الاقتصادي والاجتماعي اسلوب جيد لأنه مفيد كما سبق الالماح اليه. وإنما يؤخذ عليه ما يلي:

(١) ـ انه يفسح المجال لإرتكاب اخطاء في اختيار المشاريع الانمائية او تقنيتها او مكانها او حجمها، او ملاءمة منتجاتها لحاجات الناس وأذواقهم او غير ذلك ، بنسبة أكبر من الاخطاء التي يرتكبها القطاع الخاص في ظل السوق الحرة حيث يجنبه حرصه الاشد على مصلحته مثل هذه الاخطاء. وان تصحيح الاخطاء امر مكلف وعسير.

(٢) – انه تعسفي يترك قليلاً من الحرية لغير السلطة المركزية سواء في التخطيط او التنفيذ.

(٣) –ان شموليته وهيمنته على معظم وسائل الانتاج تحدان من امكانية قيام مشاريع اخرى خارج نطاقه مهما كانت اهميتها، ومن الحرية الفردية في المجال الاقتصادي، اي خلافاً لتوجهات ماركس وانجلز، رائدي النظام الاشتراكي – الشيوعي، اللذين عرفا المجتمع الاشتراكي بأنه «نظام من المشاركة يكون فيه التطور الحر لكل فرد شرطاً للتطور الحر للجميع»[٤] وليس العكس. وفي الحقيقة إن الشكل التفصيلي للملكية العامة او الاشتراكية لوسائل الانتاج وفقاً لرأي كل من ماركس

وانجلز يختلف عن اسلوب التملك او التصرف المركزي.

فبعد ثلاث وعشرين سنة من صدور البيان الشيوعي، اي عام ١٨٧١، قال ماركس «في ظل الاشتراكية، تتحول وسائل الانتاج الى مجرد وسائل العمل الحر

والتعاوني. ومجموع هذه التعاونيات تقوم بتنظيم الانتاج القومي تبعاً لمخطط عام»[٥].

وفي عام ١٨٩١، كتب انجلز في المقدمة التي وضعها لمنتخبات كارل ماركس:«ان الصناعة في المجتع الاشتراكي تقوم على شراكة العمال داخل كل معمل وجميع هذه التعاونيات تتجمع داخل شركة كبيرة واحدة»[٦] فالشركات العمالية والتعاونيات هي الشكل الذي استشرفه كل من ماركس وانجلز للإنتاج والاستثمار في المجتمع الاشتراكي، وليس الشكل المركزي. بل كانا يريان بزوال الدولة عندما تزول الطبقية وتتحقق الشيوعية كما سبق عرضه. إلا انَّ، التطبيق العملي للنظام الاشتراكي في كل من الاتحاد السوفياتي ودول اوربا الشرقية، وسائر الدول الاشتراكية – الشيوعية، بإستثناء يوغسلافيا، قد اخذ بأسلوب نظام الاقتصاد المركزي. اما في يوغسلافيا بزعامة الرئيس تيتو فقد اتبع نظام التسيير الذاتي (من قبل العاملين) للمؤسسات الانتاجية المختلفة، واعطيت هذه المؤسسات قدراً كبيراً من الحرية في ادارة شؤونها، على ان تدفع للدولة نسبة معينة لقاء اقتراضها من بنوك الدولة، ونسبة معينة ايضاً من قيمة الانتاج لقاء وسائل الانتاج المقدمة، مع بقاء الحزب والحكومة سلطة عليا موجهة.

الحواشي

١ ـ الياس فرح. تطور الفكر الماركسي، الطبعة الثانية، دار الطلبة بيروت، ص ١٧٨.

٢ ـ الأيديولوجية السوفياتية المعاصرة، الجزء الثاني، ص ٢٠٤.

٣ ـ الدكتور محمد العمادي، التنمية الاقتصادية والتخطيط، مطبعة الجمهورية ١٩٦٥، ص ٤٦٠.

٤ ـ البيان الشيوعي

٥ ـ المختارات، الجزء الأول، ص ٤٩٥

٦ ـ نفس المرجع.

الفصل الثامن

ماذا عن حتمية الثورة والارتقاء عبر التاريخ؟

يقول ماركس ان تطور التاريخ يسير حتماً بإتجاه الاشتراكية لأن التناقضات بين الطبقات تثير الطبقة المستغَلة ذات الفعالية الاكبر في عملية الانتاج للحلول محل الطبقة المستغِلة ذات الفعالية الأقل، في السلطة. وهكذا تتغير الانظمة السائدة عبر التاريخ من رعوية الى اقطاعية ومن اقطاعية الى رأسمالية (بورجوازية) ومن هذه الى الاشتراكية حيث تكون مصلحة البروليتاريا المنتصرة في الاستيلاء على وسائل الانتاج وجعلها ملكية عامة مشتركة ... الخ، وفي الحقيقة لا يمكن التسليم بالحتمية التي يضفيها ماركس وانجلز على هذا التطور التاريخي للمجتمعات بشكل محدد تحديداً دقيقاً. لا شك ان هناك قوانين تحدد سير المجتمعات تشبه القوانين المحددة لتطور الطبيعة، ولكنها اقل منها دقة وتحديداً لأن المجتمعات تخضع لظروف وعوامل مختلفة، بعضها في إتجاه واحد وبعضها بإتجاهات مختلفة (على خلاف الطبيعة الخاضعة لقوانين موحدة).

وتأثير الانسان الفرد الواحد فيها اقوى بكثير من تأثيره في الطبيعة. فتأثر الانسان في الطبيعة يكون عبر معرفة قوانينها والسيطرة عليها بصورة جزئية ومحدودة، دون ان يغير قوانين تطورها. فهو يبني المساكن ويدفئها بإستعمال انواع الطاقة المختلفة ولكنه لا يمنع مجيء الشتاء او يوقف برده. ويحتمي من حرارة الشمس في الظل او بالمراوح والمكيفات الهوائية، ولكنه لا يستطيع حجبها او تغيير طبيعتها المتأججة. اما في المجتمعات، فالفرد ذلك الكائن الحر الواعي المعقد، هو عنصرها الرئيسي وتأثيره فيها لا يمكن إنكاره، والتاريخ مليء بالامثلة التي تدل

على تأثير القادة، من مصلحين سياسيين وعسكريين ومخترعين. ولا حاجة لذكر بعض الاسماء. فكما ان المجتمع يؤثر في الفرد وكذلك يؤثر الفرد في المجتمع، وكما يؤثر التاريخ في الانسان، يؤثر الانسان في التاريخ. وكما يقول ماركس نفسه:«ان التاريخ لا يصنع شيئا، بل بالعكس، أن الانسان هو الذي يصنع التاريخ».

وإذا كانت الطبقة المستغلة (بفتح الغين) هي التي تطيح بالطبقة المستغلة (بكسر الغين) في سياق التطور التاريخي، لماذا لم تطح طبقة الفلاحين الاقنان بالحكام الاقطاعيين في اوربا وغيرها بل كانت الطبقة او القوى البورجوازية (الرأسمالية) هي التي اطاحت بالنظام الاقطاعي وحكامه؟ لقد اطاحت البورجوازية بهذا النظام كما هو معروف، رغم انها لم تكن الطبقة المظلومة فيه، بل لأنه كان

يحد من حريتها ويحول بينها وبين التوسع افقياً (عن طريق حرية التجارة) ورأسياً (عن طريق تطوير وسائل الانتاج وطرقه بإستخدام التكنولوجيا والعلم).

وإذا كان الصراع الاقتصادي الطبقي وحده يحرك التاريخ ويوجهه توجيهاً دقيقاً نحو نتيجة محددة، فما هو مصدر الصراعات الاخرى، وما هي نتائجها التاريخية؟ نحن نعتقد ان للنزاعات اسباب مختلفة تحددها الظروف المختلفة والمراحل المختلفة وان هذه النزاعات ابتدأت بنزاعات على البقاء من اجل الحياة بما يشبه النزاع بين الحيوانات في الغابة. وان هذا النزاع الذي بدأ بشكل فردي او أسروي تطور الى نزاع قبلي او عشائري، اي بين القبائل او بين العشائر، تزاحماً على المرعى.

وقد داخل هذا التزاحم على المرعى مع مرور الزمن الطمع، فإتخذ النزاع شكل الغزوات العشائرية التي اختلط فيها النزاع على البقاء مع الطمع وحب التسلط الذي يتصف به الانسان في المجتمع الواحد، كما تتصف به المجتمعات قبل المجتمعات الاخرى التي يتخللها بعض عناصر الضعف بالمقارنة مع المجتمعات السابقة. وقد امتدت مثل هذه الغزوات العشائرية حتى عهد غير بعيد في بعض الاقاليم العربية ولا تزال موجودة في بعض الاصقاع الافريقية والجزر البدائية والجزر المنعزلة النائية. ومع تطورالقبائل وتجمعها في مشيخات اكبر وإمارات، ومن ثم في امم

ودول اقوى وامتن، غلب عنصر التسلط على البقاء واصبح قانون تسلط القوي على الضعيف مع ترك حيز للغلط في الحسبان، هو القانون السائد في العلاقات بين القبائل وبين الامم او القوميات. ورغم ان حب التسلط عند الانسان لا يزال قائماً، إلا ان الشرائع والاديان والقوانين الحديثة التي املتها مصلحة الجماعة على افكار المصلحين وقادة الحركات الانسانية والشعبية، قد حدّت من هذا التسلط ضمن المجتمع الواحد إنما بقي حب التسلط بين المجتمعات مسيطراً بسبب ضعف القانون الدولي الشامل لعلاقات الامم ببعضها بالمقارنة مع القانون المدني المحلي (المحدود بحدود الدولة الواحدة) رغم تأسيس منظمة الامم المتحدة منذ ماينوف على خمسة واربعين عاماً وسبق عصبة الامم عليها ايضاً بنحو عشرين سنة. ويعود ضعف القانون الدولي بالنسبة للقانون المدني المحلي الى ضعف الشعور الانساني بالنسبة للشعور القومي عند البشر.

فالصراع إذاً هو صراع بين الاقوياء والضعفاء وقد يكون اقتصادياً اي بسبب تناقضات اقتصادية، كما افاد ماركس وانجلز ومن رأى رأيهما ممن سبقهما او تبعهما، وقد يكون قوميا، بسبب اعتداء دولة او امة على ذولة او امة اخرى، كما حصل في حروب اليونان والرومان والفرس مع الاقوام التي خضعت لهم، وحروب العرب مع الصليبين الغازين، ومع المونغوليين المنقضين من اواسط آسيا، ثم مع قوى الاستعمار الاوروبية (فرنسا وبريطانيا وايطاليا) في القرنين التاسع عشر والعشرين، واعتداء هذه الدول، بالاضافة الى دول اوربية اخرى كإسبانيا وبلجيكا وهولندا والبرتغال على دول في آسيا (كالصين والهند وفييتنام واندنوسيا) ومناطق ودول في افريقيا (اغلب المناطق والدول). ثم كالحربين العالميتين الاولى والثانية، والحروب الاقليمية التي تلتها وابرزها حروب التحرر من الاستعمار في كل من آسيا وافريقيا وآخرها، ولكن اهمها بالنسبة للعرب، حرب العرب مع اسرائيل تلك الدولة التي خطط لها الاستعمار (البريطاني بصورة خاصة)بالتآمر مع الصهيونية العالمية في بداية القرن العشرين، ثم زرعها في قلب فلسطين العربية، في غفلة من الامة العربية التي كانت لا تزال، في سنة ١٩٤٧، اي عام تقسيم فلسطين بقرار من منظمة

الامم المتحدة، وعام ١٩٤٨، اي عام إعلان دولة اسرائيل واندلاع الحرب بين المستوطنين اليهود والسكان العرب، كانت لا تزال دولها إما خاضعة للإحتلال الاجنبي او تحت نفوذه بسبب ضعفها وحداثة استقلالها. والنزاعات الدينية، شبيهة بالنزاعات القومية في انها تبدأ بإعتداء فئة من طائفة او دين ما على فئة اخرى من طائفة او دين مختلف، ولا تزال مثل هذه النزاعات قائمة حتى الآن في بعض بقاع الارض.

لا شك ان العوامل الاقتصادية تشتبك مع العوامل القومية والدينية، واحياناً العرقية لهذه النزاعات، ولكنها لا تنفرد بالسببية.

لقد هاجر عدد كبير من اليهود من الاتحاد السوفييتي ودول اوربا الشرقية وغيرها الى فلسطين، للإنضمام الى دولة اسرائيل اليهودية خلال هذه العقود الخمسة السابقة. وها نحن نشهد هجرة عشرات ألوف اليهود شهرياً من الاتحاد السوفيتي الى اسرائيل والاراضي العربية المحتلة من قبلها، بناء على اتفاق بين الولايات المتحدة الاميركية المتحيزة للمصالح الاسرائيلية في المنطقة وفي العلاقات الدولية، وبين الاتحاد السوفييتي الذي اخذ بسياسة الانفراج والانفتاح على الغرب الاميركي والاوروبي.

فلماذا يترك اليهود الاتحاد السوفييتي بهذه الاعداد الكبيرة متجهين نحو إسرائيل؟ إن العوامل الاقتصادية لوحدها لا تبرر هذه الهجرة، طالما انهم كانوا يعيشون في الاتحاد السوفييتي معقل الاشتراكية في ظروف معيشية مساوية للظروف المعيشية التي تعيشها سائر الاقوام السوفيتية. إن العوامل القومية – الدينية من جهة وظروف المعيشة الاجتماعية في الاتحاد السوفييتي من جهة ثانية هي مسؤولة بالدرجة الاولى عن هذه الهجرة، لا حتمية التطور التاريخي للمادية الجدلية.

وبعد هذا، فقد اثبتت الوقائع التاريخية عدم صدق هذه الحتمية كما سبق ان بيّناه، اما الارتقاء التاريخي فهو حقيقي لأن الانسان يفيد من تجاربه فيستفيد

منهافي مجال العلم والاقتصاد على المدى الطويل. اما على المدى القصير والمتوسط فإن هذا الارتقاء يخضع للظروف والاحوال التي كثيراً ما تعتورها النكسات التي يزدحم بها تاريخ الاحداث.

الفصل التاسع

مواقف الاحزاب الشيوعية المحلية (تاريخياً)

ان موضوع الاحزاب الشيوعية المحلية يقع خارج حيز هذا الكتاب . ولكن علاقته بموضوع الكتاب تجعلنا مجبرين على الالماح اليه من الناحية النقدية فقط .

نحن لا نشك بإخلاص الاحزاب الشيوعية المحلية للمبادىء الشيوعية الماركسية، وبحقها وحق اعضائها في اعتناق عقيدتها، ولكننا نقول ان الافكار السياسية والايديولوجية،ومثلها الاحزاب التي تؤمن بهذه الافكار والايديولوجيات، لا بد ان يكون لها مثل عليا عامة وانسانية، ومنها القومية والوطنية. وإذا تكلمنا عن القومية فلا بد ان ننشد وحدة الشعوب التي تنتمي الى قومية واحدة كالوحدة الالمانية والوحدة العربية؛ وحريتها، اي استقلالهاوحمايتها من الاعتداء الخارجي، وتقدمها الاقتصادي والاجتماعي، بما في ذلك تحقيق العدالة الاجتماعية فيها . ورغم فخرنا بعراقة اصولنا، فإننا لا نقصدبالقومية التعصب القومي الشوفيني او ادعاء التفوق العرقي – الايتولوجي كالنازية والصهيونية ذات النظرة المتعالية (شعب الله المختار) وما تحمل هذه المعاني من صفات عدوانية متحيزة ومتهورة ولا إنسانية، بل نقصد بقوميتنا بأنها صيغة حياة عملية لشعوب تجمعها رابطة لغوية ثقافية تاريخية واحدة، تحقق بها انسانيتها وتساهم من خلالها بالحضارة العالمية وفي حمل الرسالة الانسانية.

واما الوطنية، فهي شعور الانسان بمحبته لوطنه الذي انجبه ابواه فيه وعاش بكنفه وتغذى من خيرات ارضه وأستنشق هواءه وعبيره ونطق اول ما نطق بلغته

واستأنس بأهله وشاركهم فيه السّراء والضّراء. هو العش الذي يأوي اليه ويحميه ويعطيه الامن والامان ويمنحه الحرية والاستقرار واسباب العيش الكريم. وكما اخذ من هذا الوطن كل هذه النعم، لا بد ان يبادله عطاء بعطاء، ويمنحه المحبة والولاء، والعمل الذي يفيد منه و يستفيد، والمشاركة في الدفاع عن مصالحه في السلم وعن امنه في الحرب، لأن مصلحتهما واحدة وامنهما مشترك، له ولأهله وقومه.

ان اي عمل سياسي، في مجتمع ما لا بد ان يستهدف مصلحة الامة والوطن، والحزب الذي لا يستهدف هذا الهدف لا بد ان يكون حزباً لا خير فيه. والمتابع لمسيرة الاحزاب الشيوعية خارج الاتحاد السوفييتي، يلاحظ انها، بإستثناء - يوغسلافيا والصين واسبانيا، كانت على الدوام تحاكي موقف الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي، وتمثله بل تغالي في تمثيله، بصرف النظر عن مصالح البلدان التي تعمل فيها وقضاياها [١]. فهي في غالبية فصائلها مع السياسة الستالينية مهما

امعنت هذه السياسة في الاستبداد والظلم والتنكيل، وإذا ما اعترف نظام ستالين بالدولة الاسرائيلية في فلسطين عام ١٩٤٨، اعتبرت حرب التحرير العربي فيها حرباً تمليه المصالح (العربية) البرجوازية المدعومة، على حد زعمها، من القوى الاستعمارية. وهذا يعني ان عداءها الاعمى للبورجوازية الممثلة بالقوى الحاكمة اعماها عن ادراك الحقيقة السياسية وابعدها عن الشعور الوطني. بل هوت فصائل هذه الاحزاب في مطب منطق غريب وعجيب مفاده ان اسرائيل التي أنشأ روادها في فلسطين وحدات انتاجية زراعية اشتراكية ناجحة على نسق الكولخوزات السوفييتية وحزب عمل ذا نزعة اشتراكية دولية يمكن ان تكون قاعدة اشتراكية في المنطقة يشع منها الدفء والبركة على سائر اقطارها حيث تتوحد مصلحة الجماهير الكادحة مع الطبقة العاملة في اسرائيل - فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨[٢] وكأنما الاوطان، في هذا المنطق الغريب والعجيب، يمكن ان تقدم ضحايا وقرابين على مذبح الايديولوجية الاشتراكية - الشيوعية، وانها يمكن ان تكون ثمناً لها، بل كأنما يمكن ان تكون هناك ايديولوجيات بلا وطن. وهكذا ، بسبب تبعيتها لموسكو وصوفيا، وفي سبيل تبريرها لموقف ستالين والانظمة التابعة لها في شرقي اوربا، وفهمها

المنحرف للإشتراكية – الامية، وقفت موقف المعادي لقضية العرب المحورية، والمساند لمواقف اعداء هذه القضية خلافاً لمبدأ العدل وللحق الوطني والمصلحة القومية. ودام هذا التوجه حتى عام ١٩٥٦، اي عام الغزو المثلث لمصر عبد الناصر، من قبل اسرائيل وبريطانيا وفرنسا.

وعندما بدأ الاتحاد السوفييتي يساند العرب في قضاياهم، غيرت الاحزاب الشيوعية المحلية، اتجاهها وسارت في نفس الاتجاه الذي سار عليه الاتحاد السوفييتي. وعندما تحولت السلطة الى خروتشوف في الاتحاد السوفيياتي، وسار في خط مخالف لخط ستالين، سارت اغلب فصائل الحزب الشيوعي المحلي خلف خروتشوف. وعند سقط هذا وحل محله بريجنيف، فعلت نفس الشيء، وكأنما دورها الوحيد هو تمثيل المواقف التي يتخذها الحزب الشيوعي في موسكو، مهما اختلفت هذه المواقف، وكأنما ليس لها علاقة بالقضايا المحلية من وطنية او قومية. وعندما قامت الوحدة بين سوريا ومصر وقفت هذه الاحزاب موقفاً سلبياً منها.

وها هي الان تعود، لتقف في اغلبيتها، مع البيريسترويكا والغلاسنوست وراء الزعيم غورباتشوف الذي بزغت شمسه في عام ١٩٨٥، منقلبة في اتجاهها ١٨٠ درجة غير عابئة بإنعكاس هذه السياسة على اوطانها الخاصة سلباً او ايجاباً. ان موقف هذه الاحزاب التابع، بصرف النظر عن اتفاقه مع المصلحتين الوطنية والقومية او عدم اتفاقه يثير الشك والحذر ويجعل التعاون معها مرهوناً بمواقفها من القضايا الوطنية والقومية. اما الموقف من ايديولوجيتها الاقتصادية والاجتماعية، فقد بيناه فيما سبق من صفحات .

لقد اثبتنا في هذا الجزء، ان للنظام الاشتراكي الشيوعي الماركسي مثالب جدية، ومحاذير خطيرة لا يمكن ان يكون معها النظام الاقتصادي – الاجتماعي المنشود، مثله مثل النظام الرأسمالي السائب. إذ ايّ منهما لا يحقق التوازن الاقتصادي الاجتماعي المطلوب لخير الانسان والبشرية. ونحن نبحث عن مثل هذا النظام في الفصول القادمة

الحواشي

١ ـ الياس فرح، تطور الفكر الماركسي، ص ٢٢٧.

٢ ـ نفس المرجع السابق ص ٢٢٩

الجزء الخامس

نظام التوازن الاقتصادي - الاجتماعي

شـــــرط

لتحقيق الاهداف المثلى للإنماء والحرية والعدالة والاستقرار القومي والدولي.

الفصل الاول

التوازن قانون الوجود وشرط للاستقرار

ليكن معلوماً منذ البدء ان هدف هذا البحث هو الوصول الى نظام يحقق الانماء والعدالة الاجتماعية في آن واحد وقد شاهدنا فيما سبق ان الرأسمالية المطلقة تتجه نحو الانتاج الامثل ولكنها تخطئه، فإما ان تتجاوزه بسبب شدة المزاحمة، او ان تقصر عن تحقيقه بسبب الاحتكار وشبه الاحتكار. وكذلك فإنها تفتقر الى العدالة الاقتصادية – الاجتماعية (او الديمقراطية الاقتصادية – الاجتماعية) حتى لو حققت الديمقراطية السياسية، بسبب اعتمادها على المادة – كأساس لنظامها ومعيار لسلوك الفرد والمجمتع، مما يجعلها تترك مجالاً لتعسف اصحاب رأس المال بحق العاملين وكذلك المستهلكين ممن لا يملكون رأس المال، وبالتالي للتبرم والشكوى. وهي بهذا تفتقد الاستقرار. كما ان افتقادها للإستقرار كامن فيها عن طريق الدورات (النوبات) الاقتصادية التي تنتابها وتعتبر جزءاً لا يتجزأ منها. وقد المحنا فيما سبق الى اسباب هذه الدورات. وبالرغم من ان تدخل الحكومات الرأسمالية وتقدم علم الاقتصاد قد خفف من حدة هذه الدورات ومن الارتباكات والاختلالات التي تحدثها، فإنها لا تزال عاملاً مهدداً لإستقرارالنظام الرأسمالي ومسبباً لكثير من الهدر والكوارث والآلام.

كما شاهدنا ان النظام الاشتراكي – الشيوعي التوتاليتاري يغالي فيما يعتمد عليه من اسس وفرضيات كالمادية والمادية الجدلية التاريخية وحتمية اتجاه التاريخ وتبعية شكل المجتمع وعلاقات الانتاج لأساليب الانتاج. وهو يهمل قضايا اساسية في حياة الانسان والمجتمع واهمها حرية الفرد واهميتها في تحقيق سعادته او قل

رضائة وتوجيه سلوكه وابداعه العلمي والفني والتقني ومساهمة كل ذلك في تقدم المجتمع . وإذا هو يتجه نحو تحقيق العدالة - الاقتصادية الاجتماعية للأفراد، فإنه يخطئها، اولاً بحرمانه للفرد من الحرية السياسية وثانياً بحرمانه من حد ادنى من الحرية الاقتصادية التي تكفل له العيش الكريم وتحقيق الذات الانسانية عن طريق العمل الحر إذا ما اراد الاستقلال عن أسياده الجدد في عملية الانتاج او اضطر الى ذلك بحكم مؤهلاته وظروفه ومحددات ذوقه ومشاربه. وثالثاً إنه يستبدل رأسمالية الافراد والشركات الخاصة برأسمالية دولتيه ليست بالضرورة افضل منها، ورابعاً يعرض المجتمع لديكتاتورية الفرد بإسم دكتاتورية طبقة او جماعة ، وخامسا، بدلاً من ان يؤمن له الوفرة ويعيد إليه فائض القيمة، فإنه يفشل في مسعاه الاول لما يرتكبه من اخطاء في التخطيط او انحراف في التنفيذ، وفي مسعاه الآخر لفشله في المسعى الاول. والنتيجة لكل ما سبق هي افتقاد التوازن في مثل هذا النظام وبالتالي عدم تحقيق الرضا والاستقرار في المجتمع .

إذن، كيف يتحقق الاستقرار؟ وفي اي نظام؟ وقبل هذا او ذاك، لماذا الاستقرار؟.

الاستقرار ملاذ كل الكائنات

الاستقرار ثبات ورسوخ ودوام وقوة، وثقة وحزم وكمال وسلامة هو ملاذ كل الكائنات لأن فيه استمرار لوجودها وضمان لتقدمها. وهل يعني الاستقرار الجمود؟ كلاً وكلا، إذا كان الامر متعلقاً بالحياة، حياة النبات او الحيوان، وحياة الفرد او الجماعة . الحياة نبع دائم الانبثاق ونهر مستمر التدفق. الحياة في طبيعتها ديناميكية، دائمة الحركة، وكذلك الاستقرار في ظلها، لا يتحقق إلا مع هذه الحركة وبمواكبتها.

وفي الحقيقة إن الطبيعة بأحيائها وجماداتها والكون بكامله، بنجومه وكواكبه ومجراته، يتحركان بإستمرار وإذا ما بدا لنا الجماد ساكنا او راكداً، فلأن حركته بطيئة ومن العسير مشاهدة حركته. فالاحجار تتفتت والحديد يصدأ والاخشاب تتحلل والبراكين تتفجر والزلازل تهز اركان الارض . اما السكون فظاهري وخاص

بإستقرار الجمادات في الفترات المحدودة وبالمشاهدات المجردة.

بعد هذا كيف يتحقق الاستقرار الديناميكي؟

وفي اي نظام يكون الاستقرار وتحقيق الرضا؟

التوازن شرط للإستقرار

نقول اولاً ان الاستقرار لا يتحقق إلا بالتوازن، وفي التوازن استقرار وتقدم وعدالة وسلام، لأن هذا ناموس الطبيعة والانسان والمجتمع القومي والمجتمع الانساني والدولي. وها هي كل الظواهر تدل عليه.

١ -في الطبيعة، تدور الارض حول محورها الذي يخترق وسطها وتتوازن. ونصف الارض الشمالي متوازن مع نصفها الجنوبي. صيفها متوازن مع شتائها وربيعها مع خريفها، وتتابع فصولها متناسق مع نمو النبات والحيوان.

النهار متوازن مع الليل ،فلا الليل سابق النهار ولا النهار سابق الليل.

عناصر التربة متوازنة في مجمل الكرة الارضية إذ تتضمن كل ما تحتاجه حياة النبات والحيوان والانسان، وكل ما يحتاجه العمران. وإذا اختل توازن هذه العناصر في مكان اختلت الحياة والعمران فيه.

عناصر الهواء، من اوكسجين ونيتروجين (آزوت) متوازنة. وإذا اختل هذا التوازن اختلت حياة الانسان والحيوان والنبات،

عناصر الماء، من اوكسجين وهيدروجين متوازنة، واذا اختل هذا التوازن ، تحول الماء الى غازات وبطل وجوده. وكذلك إذا اختل توازن العناصر التي تتألف منها اي مادة من المواد اختل تركيبها وتحولت الى عناصر او مواد اخرى.

وما التفجير الذري إلا اخلال بتوازن العناصر التي تتألف منها الذرة وذلك بالتوصل الى انشطار نواة الذرة (من معدن الاورانيوم) الى شطرين متعادلين تقريباً احدهما هو الباريوم (ذو الوزن الذري ١٣٧) والثاني هو الكريبتون (ذو الوزن الذري ٨٢) وما يحصل من هذا الانشطار من طاقة هائلة.

والحياة في الغابة متوازنة. فهناك حيوانات آكلة للحوم، واخرى آكلة للنبات، ونبات تنتجه الارض والماء وهو متجدد الإنبات. فآكلة اللحوم تعيش على بعض ما دونها قوة من آكلة النبات، وليس كلها، كي لا يفنى الجنس. وآكلة النبات تعيش على النبات الذي يتجدد مع تجدد السنين والفصول بالاعتماد على ما في الهواء من اكسجين وآزوت وما في الارض من ماء وغذاء. ثم تمد بقايا الحيوان والنبات الأرض بما فقدته من غذاء. وتستمر الحياة خلال دورة كاملة متوازنة وتعاقب دورة بعد دورة. فإذا اختل هذا التوازن في الغابة اختلت اسباب الحياة فيها ولأدى الامر، اذا استمر هذا الاختلال الى اضمحلال الاجناس ففنائها. وكذلك تستمر الحياة على هذا الكوكب خلال دورات متوازنة تشبه دوراتها في الغابة.

الماء ضروري لكل ذي حياة للحفاظ على هذه الحياة. اذا اعطي النبات، مثلاً، منه كفايته، حسب نوعه وتربته وحرارة الجو ورطوبته.... نما وترعرع، وإذا اعطي اكثر من كفايته او اقل منها تراجع نموه. ويكون نموه الاقصى في حد وسط بين الزيادة والنقصان، اي في القدر الذي يحقق التوازن والتعادل بين ما هو مطلوب وما هو متوفر.

٢ -والانسان نفسه يحتاج الى الطعام والشراب فإذا اخذ ما يكفيه منهما في توازن تام مع حاجته، نما جسمه وصح، وإذا تناول اكثر مما يحتاج جسمه تخم واعتل، واذا ما اخذ اقل من ذلك سقم وضوى.

وفي جسم الانسان ايضاً، لا بد ان يتوازن حجم الاوكسجين الداخل الى رئتيه عبر شهيق الهواء مع كمية الدم المتدفقة عبر رئتيه وسرعة جريانه عبر الشرايين الى مختلف اجزاء الجسم. واذا اختل هذا التوازن اختلت اسباب الصحة والحياة.

ولكل انسان طاقة جسمية - عضلية واخرى عقلية فإذا اجهد جسمه او عقله فوق طاقتهما، اصابهما التعب والنصب، وبعد النصب الاعياء فالمرض. وإذا قل عمله الجسماني هزل جسمه ووهن عزمه، وإذا اقل من عمله العقلي تكاسل تفكيره وتباطأ وقل ذكاؤه وانتاجه. وافضل حال له هو حال الوسط الذي يؤمن له التوازن بين

طاقته وجهده، فيعمل جسمياً وفكرياً قدر طاقته ويستريح عقلياً وذهنياً قدر حاجته.

ويتحقق افضل حالات الانسان الصحية إجمالاً عندما يكون هناك توازن وانسجام بين مختلف اجزاء جسمه وحواسه.

ولا يكون الانسان مستقراً نفسياً إلا عندما تتوازن قواه النفسية مع قواه الجسمية وفكره مع ضميره، وحقه مع واجبه، وجدّه مع لعبه، واخذه مع عطائه، وطموحه مع قدراته، وتعبه مع راحته، وهكذا...

٣ -هناك عدد كبير من الادوات والالات التي تستند الى مبدأ التوازن، كالميزان والقبان والرافعة (او العتلة) ورقّاص الساعة والبكرة المستعملة في البناء. وحتى الدولاب، الذي تعتمد عليه المركبات البرية وعدد عظيم من مختلف انواع الآلات المتحركة، من المحرك الى العنفة الى اكبر المعامكل واضخمها، كلها تعتمد على الدولاب في مرحلة او اخرى، وفي شكل او آخر. وهذا الدولاب مبني على مبدأ التوازن ايضاً. ولا يكون توازنه إلا حول محوره الكائن في وسطه. ودورانه يكون افضل ما يكون واسهل حول هذا المحور، وكلما ابتعد محوره عن مركز التوازن، كلما صعب دورانه وقلّت فاعليته لإختلال توازنه.

٤ -في الحقيقة يكاد يكون مبدأ التوازن اساساً لكل العلوم، بل ان الفنون نفسها تعتمد على التوازن الى حدّ بعيد لأن التوازن هو الانسجام، والانسجام شرط اساسي لجميع الفنون لتحقيق جماليتها المنشودة،

فالفن التشكيلي ابداع في الشكل من رسم ونحت وحفر وصنع او تركيب لمختلف الاواني والادوات ذات الاشكال الابداعية الجميلة، ومثله الاعلى، كغيره من الفنون، هو الجمال. ولتحقيق هذا المثل الاعلى لا بد من انسجام خطوط الشكل ومساحاته مع بعضها، ومن تناسق الالوان والظلال مع بعضها. والجمال هو في هذا الانسجام والتناسق. وفي الموسيقى يكون الجمال السمعي والطرب في انسجام الالحان والاصوات. ويتحقق جمال الشعر في انسجام مباني الكلام مع المعاني والصور الذهنية. وهكذا الامر في كتابة القصة وسائر الفنون، لا تتحقق غاية الفن إلا بالانسجام والتناسق، او قل بالتوازن.

الفصل الثاني

التوازن في المجتمعات شرط لإستقرارها

إن الامثلة السابقة تثبت ان الاستقرار سواء اكان سكونيا او ديناميكياً لا يتحقق إلا بالتوازن؛ وإن هذا هو قانون عام وثابت، يتناول عناصر الذرة المكونة للأشياء، وعناصر الطبيعة، واجزاء النبات والحيوان والانسان، بل هو اساس العلوم والفنون جميعها. والامثلة السابقة ليست إلا مقدمة لموضوع البحث الرئيسي وهو المجتمع. وكما لا يتحقق إستقرار المواد والطبيعة والانسان إلا بتوازن العناصر المكونة لكل منها، فكذلك لا يتحقق الاستقرارفي المجتمع الواحد وبين المجتمعات الا بالتوازن. ومرة اخرى نؤكد بأنه ليس المجتمع الساكن (STATIC) هو المقصود، لأنه لا يوجد عملياً مثل هذا المجتمع، لأن المجتمع كالانسان، دائم التغير والتحرك، ماديا وفكرياً وروحياً.

ولا بد هنا من الاشارة الى العناصر والقوى الاجتماعية التي تسعى المجتمعات الى التوازن او التنسيق بينها خلال تطورها طويل الاجل.

من البديهي ان افراد البشر هي العناصر التي يتألف منها المجتمع، اي مجتمع. فالمجتمعات تتألف من افراد. واصغر مثال لهذه المجتمعات هو مثال الاسرة الواحدة.

فالاسرة مجتمع صغير وربما كان اول تجمع بشري عرفه البشر، وفي هذا المجتمع لا بد ان يتحقق الانسجام والتوازن بين الرجل والمرأة اولاً، فإذا ما تعذر هذا الانسجام انفرط عقد المجتمع، إما بالإفتراق او زوال احدهما. ثم مع الاولاد يكبر

مجتمع الاسرة، ولكنه لا بد من استمرار الانسجام بين افراده، ويستمر هذا الانسجام في الغالب بين الابوين المتآلفين من جهة وبين الاولاد من جهة ثانية ما دام هؤلاء صغاراً او يافعين محتاجين لعناية الابوين وحمايتهما. اما عندما يكبر الاولاد فبقاؤهم او عدم بقائهم في كنف الاسرة مرهون بالظروف والعوامل المختلفة التي لا مجال لبحثها في هذا الحيز المحدود. وإنما حتى في حال بقائهم في إطار الاسرة، فانه لا بد من حدوث السجال بينهم بين جذب وشدّ أو صدّ وردّ،كما يكون الامر في المجتمعات الاوسع. وإنما يبقى رباط الاسرة موحداً لهم طالما بقي هذا الشد والرد في إطار الولاء للأسرة. فاذا شذّ عن ذلك، تحول الولاء الى التمرد والعصيان، وانفك رباط اسرة البالغين لفقدان التوازن بين عناصرها. وإما ان يتحول هذا العصيان الى ابتعاد وهجران او نزاع واقتتال، كما فعل قابيل بأخيه هابيل، فكانت اول جريمة عرفها التاريخ كما تحدثنا الكتب الدينية :«فطوعت له نفسه قتل اخيه فقتله، فأصبح من الخاسرين. فبعث الله غُراباً يبحث في الارض ليريه كيف يواري سَوأة اخيه، قال يا ويلتي أعجِزتُ ان اكون مثل هذا الغراب فأواري سوأة اخي، فأصبح من النادمين. من اجل ذلك كتبْنا على بني اسرائيل انه من قتَل نفساً بغير نفس او فساد في الارض فكأنما قتل الناس جميعاً، ومن احياها فكأنما احيا الناس جميعاً...»(١) وبينما كان الهجران حلاً مقبولاً لعودة التوازن والوئام بين الباقين من الاسرة ، كان القتل بدون حق إفساداً لهذا التوازن والوئام ومهدداً لوجود الاسرة والمجتمع .

ثم، مع مرور الزمن، تعاونت الاسر المتجاورة مع بعضها بحكم الضرورة احياناً، لاتقاء عوادي الدهر وعادياته، اوبحكم الحب او الزواج، او غير ذلك من اسباب، وتكونت من تجمعات الاسر اسباط وعشائر ومن العشائر قبائل ، ومن القبائل اقوام وامم . ثم هكذا تجمعت الامم في دول . ونتيجة الحروب حدث ان تجمع احياناً في دولة واحدة قومان او امتان او عدة اقوام وامم، كما نشاهده اليوم . كما حدث ان تكونت امم جديدة تتألف من عناصر تمت الى قوميات مختلفة بفعل الهجرة والذوبان التدريجي في بوتقة المصالح المشتركة. ولا بد في هذه الحالة من ان تسود اللغة والثقافة العائدتان للقومية ذات الغلبة والسيطرة، إما بفعل الاستعمار او

الانتشار الاوسع لعناصرها. وعلى هذا الشكل تأسست الولايات المتحدة والعديد من دول امريكا اللاتينية. ويمكن ان تكون السيادة لأكثر من ثقافة واحدة ولغة واحدة كما حدث في كندا حيث تسود الثقافة الانكليزية واللغة الانكليزية في منطقة، والثقافة واللغة الافرنسية في منطقة اخرى منها. وتشكل كل من الصين واليابان وفرنسا والمانيا ايطاليا وبولونيا والمجر (هنغاريا) وبلغاريا مثالاً على الامة الموحدة في دولة واحدة. وتشكل كل من بلجيكا وسويسرا ويوغسلافيا وتشيكوسلوفاكيا، والى حد ما بريطانيا، مثالاً على الدولة المؤلفة من امتين/ قوميتين او اكثر. اما الاتحاد السوفييتي فقد تألف من نحو ثماني عشرة قومية موزعة على خمس عشرة جمهورية. وقد آلت اراضي هذه الجمهوريات الى الاتحاد من الامبراطورية الروسية التي تألفت خلال العهد القيصري الاستعماري. وكانت تتمتع كل من هذه الجمهوريات بحكم ذاتي مستقل في إطار الايديولوجية الاشتراكية /الشيوعية ومع احتفاظ كل قومية من هذه القوميات بلغتها. فاللغة المشتركة للجمهوريات هي اللغة الروسية التي تمت الى الامة ذات السيطرة الكبرى.

والامر المهم والمشترك بين هذه الوحدات الاجتماعية / السياسية هو ان تقوم على التوازن بين عناصرها. ويتجلى هذا التوازن فيما يلي:

آ- بين عناصر العشيرة او القبيلة، اي بين افرادها، وهو توازن معيشي، مادي / روحي. ولا بد لتحقيقه من:

١ - وحدة المصلحة المادية عن طريق الاشتراك بموارد العيش من قنص او مرعى او ماشية، وتبادل المنافع المتعلقة بلوازم المعيشة من غزل وحياكة وجمع للبقول والاثمار ورد للعدوان واشتراك في الغزوات وما اشبه ذلك.

٢ - إرادة العيش المشترك لتحقيق المصلحة المادية آنفة الذكر. ولا تتكون هذه الارادة إلا اذا توفر الشرط الثالث للتوازن القبلي وهو:

٣ - حسن التفاهم بين افراد العشيرة؛ وربما بدأ هذا التفاهم بإشارات ارتقت مع الزمن الى لغة، ثم اصبحت اللغة ذاتها عنصر تفاهم وأداة لإنتشار الافكار

والعادات والتقاليد المشتركة، او للثقافة المشتركة، التي اصبحت بدورها من اهم عوامل الترابط الاجتماعي. ولا شك انه كان، ولا يزال، الزواج عاملاً هاماً من عوامل التقارب والالفة بين الاسر التي تتألف منها العشيرة او القبيلة. ولا تزال الحياة القبلية مستمرة حتى الان، رغم تناقصها وتضاؤلها مع مرور الزمن، حتى في مجتمعات اصبحت متمدنة وعصرية، حيث تعيش على هامشها في البوادي والاماكن المنعزلة. ولا تزال بعض المجتمعات، وخاصة في افريقيا، تسيطر عليها الحياة القبلية.

٤ – وجود سلطة تتمثل بشيخ العشيرة لحفظ النظام والتوازن بين اعضاء العشيرة.

٥- توازن بين سلطة شيخ العشيرة ومصلحة افراد عشيرته. ويحصل هذا التوازن ما دام الشيخ يتمتع بثقة عشيرته وبعدله وحسن قيادته.

ب – في القبيلة الواحدة توازن بين العشائر في تقاسم المنافع والاعباء المادية والروحية وما بين شيخ القبيلة ومشايخ العشائر المولفة لهافي توزيع السلطة بينهم. وهذا التوازن مشروط بتمتع كل عشيرة بحريتها وإدارتها الذاتية ضمن القبيلة.

جـ- في الدولة القبلية الواحدة توازن بين القبائل، وفي الدولة المؤلفة من عدد من القوميات، توازن بين القوميات المختلفة. وهذا التوازن مشروط بما يلي:

(١)- توازن في المنافع المادية والحياتية.

(٢) – توازن في الاعباء المادية والمعنوية.

(٣) – توازن في السلطة والقوة.

(٤) – وجود مصلحة استراتيجية طويلة الاجل في الوحدة.

(٥) – وجود اساس ثقافي مشترك.

(٦) – وجود ارادة للتعايش المشترك.

(د) - في الدولة بصورة عامة، بالاضافة إلى الشروط آنفة الذكر يجب أن يتحقق:

توازن بين المناطق المختلفة في الدولة الواحدة فيما يتعلق بشروط الحياة والعمل الخاص والعام.

(هـ) توازن بين فئات الدخل المختلفة. ويقع ضمن هذا التوازن تحقيق العدالة الاجتماعية / الاقتصادية. ومن البديهي انه لا توجد عدالة مطلقة على الكرة الارضية وفي اطار الحياة الواقعية لأسباب منطقية وواقعية ايضاً وهي عدم تساوي الناس طبيعياً في قواهم العقلية والجسدية، وفي علمهم وخبرتهم ونشاطهم، وفي مواهبهم ومثلهم وطبائعهم وفي سلوكهم الشخصي والاجتماعي / والاخلاقي، وفي استعداداتهم القيادية او الغيرية او الانانية، وما الى ذلك من فروق تجعل من المستحيل المساواة التامة فيما بينهم، كما سبق أن قدمنا.

ولكن الفروق الطبيعية والمكتسبة بين الناس لا تمنع من تطبيق مبدأ العدالة النسبية بأوجهها المختلفة.

ومن هذه الاوجه:

-العدالة القانونية - القضائية: بمعنى تساوي الناس جميعاً في المعاملة القانونية وخضوعهم لقانون واحد لا يميز بين واحد وآخر لمجرد وجود فوارق طبيعية او اجتماعية بينهما.

-العدالة الاقتصادية / الاجتماعية:

هذا النوع من العدالة معقد لصعوبة الاهتداء الى معايير دقيقة له كمية او نسبية. وسنحاول في الفصل القادم تبسيطه بقدر الامكان، لتوضيح مبدئه وإزالة ما يعتريه من غموض.

الحواشي

١ ـ القرآن الكريم، الآيات ٣٠ ـ ٣٢ من سورة المائدة.

الفصل الثالث

مفهوم العدالة، والعدالة الإجتماعية في الواقع

جوهر العدالة هو «منع» ظلم الانسان او استغلاله لأخيه الانسان، مهما كان مركز الاول، ملكاً او حاكماً او صاحب سلطان او مال او جاه او قوة عقلية او عضلية، ومهما كانت صفة الثاني مواطناً او مستخدما (بفتح الدال) او جاراً او شريكاً او ولداً او امراة او شخصاً ضعيفاً او غير ذلك. والظلم هو افتئات الظالم على حق المظلوم. ولذلك لتوضيح مُعنى الظلم، لا بد من تحديد معنى الحق. والحقوق متعددة ونسبية، ولذلك فإننا نقتصر على تعداد اهمها وهي: حق الحياة ، سلامة الجسد، حق الكرامة (الانسانية)، الحرية (ضد العبودية)، حق العمل والكسب المشروع، حق العيش الكريم، حق التملك المشروع، حق التعاقد والتصرف بيعاً، وشراءاً، إيجاراً وإستئجاراً، اقراضاً واستقراضاً (ضمن حدودالقانون) وما الى ذلك من العقود التي موضوعها السلع والعقارات، وحق الزواج واحترام عقد الزوجية، حق التقاضي امام المحاكم والسلطات القضائية، حق المساواة بين الجميع في المعاملة القانونية، حق التمتع بالامن والامان وحماية السلطات المسؤولة من الاعتداء على النفس والروح والمال والعرض والحرية الشخصية...، حرية التفكير والاعتقاد والكتابة والخطابة والنشر، بشرط التزام الآداب العامة واحترام حريات الآخرين وعدم الاضرار بهم، حق الحماية من الضرر والتعويض عن الاضرار المادية والمعنوية، حق الحركة والسفر داخل البلاد وخارجها... وما اشبه ذلك من حقوق. ويقابل هذه الحقوق واجبات اهمها احترام حقوق الآخرين وحرياتهم، الاشتراك في الدفاع عن الوطن بصورة مباشرة او عن طريق البدل المالي وفقاً لأحكالم القانون، دفع الضرائب

المستحقة للدولة بموجب القوانين الصادرة عن السلطة التشريعية، عدم الاضرار بالغير او الاعتداء على حرياته، اتباع النظام العام الذي سنّته السلطات المختصة لتأمين الخدمات والمصالح العامة والمشتركة، كنظام السير والانظمة المتعلقة بالامن العام الداخلي والخارجي ونظام البناء وما شابه ذلك.

وإستغلال شخص لشخص آخر مادياً هو قيام الاول بحرمان الثاني من كل أو جزء من حقوقه المادية، والاستيلاء على هذا الكل أو الجزء ظلماً وتحويله لمصلحته (اي مصلحة الاول). وتكمن الصعوبة هنا في عدم تحديد معنى كل من الحق والظلم تحديداً دقيقاً كافياً رغم محاولة توضيح مفهوم كل منهما.

إن مفهوم الظلم يستوجب وجود طرفين، احدهما ظالم والاخر مظلوم. فلنحاول إذاً بيان كيف يكون هناك ظلم او لا يكون في علاقات الانتاج. وفي علاقات الانتاج يمكن ملاحظة وجود الاشخاص (جمع شخص حقيقي أواعتباري) التالين :

١ - المنتج (صاحب المشروع او صاحب رأس المال) مقابل العامل (المستخدَم)

٢ - الصانع المستخدِم لنفسه بمساعدة بعض افراد اسرته او بدونهم ، مقابل المستهلك.

٣ -التاجر الموزع صاحب رأس المال (وقد يكون هو المنتج نفسه) مقابل المستهلِك.

فما هو حق وما هو ظلم في هذه الاشكال المبسطة لعلاقات الانتاج؟

اعتبر ماركس واتباعه ان عامل الانتاج الوحيد هو قوة العمل التي تقاس بساعات او ايام عمل العامل، وأنّ ما يأخذه صاحب رأس المال مما يزيد على ما يدفعه كأجور للعمال يعتبر فائض قيمة لا يستحقه، اي هو ظلم، وهو مقدار العائد او الربح الذي يظلم به العمالَ ويبخسهم حقهم. وقد تجاهل ماركس ان رأس المال (الثابت والتشغيلي) ليس ملك عمّال المنشأة التي يعملون فيها رغم الاقرار معه بأنه عمل متراكم، بل آل الى صاحبه او اصحابه إما نتيجة لادخارهم لجزء من اجورهم

اضافة للإقتراض الذي يدفعون عليه فائدة مقابلة، وهي اعمال مشروعة لهم حتى بعرف ماركس؛ و/ او عن طريق الارث اي المال الموروث، وهو مشروع ضمن حدود اشرنا اليها لأن الاولاد والاحفاد اولى به فضلاً عن كونه حافزاً لمزيد من النشاط والانتاج من قبل المورث، او بطريق غير مشروع، وهو ما يجب منعه من الاصل ويخرج من متناول هذا البحث لأنه يتعذر اقتفاء اثره للوصول الى هذا الاصل. المهم ان رأس المال عامل مهم من عوامل الانتاج، وهو ملك لصاحبه ضمن حدود مصلحة المجتمع العامة الاجتماعية، ووظيفته الاجتماعية كوظيفة العمل، باعتباره تراكماً له، توفير العيش لصاحبه ولأسرته من جهة، وتوفير السلع والخدمات للمجتمع، بدون استغلال او ظلم من جهة ثانية. وهدف ربح صاحب المنشأة لا يعير من طبيعة هذه الوظيفة. هنا نعود مرة ثانية الى ضرورة اعطاء المزيد من التوضيح لحدود الاستغلال او الظلم. ما هو حق العامل في المنشأة بالمقارنة مع حق صاحب المشروع او المنشأة؟

قال ماركس ان الاجر الذي يعطيه صاحب المشروع (الرأسمالي) الى العامل في منشأته هو الحد الادنى الذي يكاد يبقي على حياته (وربما حياة الاطفال الصغار من اسرته). هذا الكلام كان صحيحاً او قريباً من الصحة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ومطلع القرن العشرين في اغلب انحاء اوربا، اي إبان الثورة الصناعية وما بعدها حينما كانت اغلبية العمال تعاني من الحرمان وتعيش حالة البؤس والفقر، لأسباب كثيرة منها فيض قوة العمل المتاحة عما يمكن ان تستوعبه المشاريع الانتاجية، الجهل، قصور التشريعات عن حماية حقوق العمال الانسانية، تدني مستوى المعيشة إجمالاً... ومااِلى ذلك من اسباب. ولكن هذا الكلام ليس صحيحاً بالضرورة، ودوماً، وهو ليس صحيحاً تماماً في الوقت الحاضر في اغلب الدول المتقدمة صناعياً، كما يدل على ذلك الجدول رقم (٧) التالي:

جدول ٧ توزيع الدخل حسب الفئات لدول مختارة

الدولة	السنة	نسبة دخل فئات الدخل الأسرية إلى مجموع الدخل القومي					
		خمس الأسر ذات الحد الادنى من الدخل ١	الخمس الثاني بترتيب الدخل ٢	الخمس الثالث بترتيب الدخل ٣	الخمس الرابع للأسر بترتيب الدخل ٤	الخمس ذو الدخل الأعلى ٥	العشر ذو الدخل الأعلى ٦
ا ـ دول نامية ذات اقتصاد رأسمالي حر							
١ ـ البرازيل	١٩٧٢	٢,٠	٥,٠	٩,٤	١٧,٠	٦٦,٦	٥٠,٦٪
٢ ـ المكسيك	١٩٧٧	٢,٩	٧,٠	١٢,٠	٢٠,٤	٥٧,٧	٤٠,٦
٣ ـ كوريا	١٩٧٦	٥,٧	١١,٢	١٥,٤	٢٢,٤	٤٥,٣	٢٧,٥
٤ ـ هونغ كونغ	١٩٨٠	٥,٤	١٠,٨	١٥,٢	٢١,٦	٤٧,٠	٣١,٣
٥ ـ تركيا	١٩٧٣	٣,٥	٨,٠	١٢,٥	١٩,٥	٥٦,٥	٤٠,٧
ب ـ دول اشتراكية ذات اقتصاد اشتراكي							
٤ ـ المجر	١٩٨٢	٦,٩	١٣,٦	١٩,٢	٢٤,٥	٣٥,٨	٢٠,٥٪
٥ ـ يوغوسلافيا	١٩٧٨	٦,٦	١٢,١	١٨,٧	٢٣,٩	٣٨,٧	٢٢,٩
د ـ دول متقدمة ذات اقتصاد حر او موجه							
٦ ـ بريطانيا	١٩٧٩	٧,٠	١١,٥	١٧,٠	٢٤,٨	٣٩,٧	٢٣,٤٪
٧ ـ السويد	١٩٨١	٧,٤	١٣,١	١٦,٨	٢١,٠	٤١,٧	٢٨,١
٨ ـ اسبانيا	١٩٨٠ ـ ٨١	٦,٩	١٢,٥	١٧,٣	٢١,٢	٤٠,٠	٢٤,٠
الدانمارك	١٩٨٧	٥,٤	١٢,٠	١٨,٤	٢٥,٦	٣٨,٦	٢٢,٤
٩ بلجيكا	٧٩/٧٨	٧,٩	١٣,٧	١٨،٦	٢٣,٨	٣٦,٠	٢١,٥
١٠ ـ هولندا	١٩٨١	٨,٣	١٤,١	١٨,٢	٢٣,٢	٣٦,٢	٢٠,٥
١١ ـ اليابان	١٩٧٩	٨,٧	١٣,٢	١٧,٥	٢٣,١	٣٧,٥	٢٢,٤
١٢ ـ الولايات المتحدة	١٩٨٠	٥,٣	١١,٩	١٧,٩	٢٥,٠	٣٩,٩	٢٣,٣
١٣ ـ سويسرا	١٩٧٨	٦,٦	١٣,٥	١٨,٥	٢٣,٤	٣٨,٠	٢٣,٧

المصدر: البنك الدولي، تقرير التنمية الدولي لعام ١٩٨٩، ص ٢٢٣

فنحن نشاهد في هذا الجدول ان فرق الدخل بين فئات المجتمع المختلفة يكون اكبر ما يمكن في الدول النامية ذات الاقتصاد الرأسمالي الحر، كالبرازيل والمكسيك حيث تبلغ حصة فئة الاسر البالغة ٢٠٪ (الخُمس) من مجموع الاسر والتي تقع في اسفل سلّم الدخل نحو ٢٪ فقط من مجموع الدخل في البرازيل و ٢,٩ ٪ في المكسيك. وهي اعلى من ذلك ونحو ٥,٤٪ في هونغ كونغ بإعتبارها مستعمرة بريطانية وترتيب اقتصادها بين المتقدم والنامي، والنسبة الوسطية هي ٣,٤٪ من مجموع الدخل. يقابل ذلك تحصل فئة الاسر البالغة خمس مجموع الاسر والتي تقع في اعلى درجات سلّم الدخل على نحو ٦٦,٦٪ في البرازيل و ٥٧,٧ ٪ في المكسيك و ٤٧,٠٪ في هونغ كونغ اي على نسبة عالية جداً من الدخل لا تتناسب مع حجم هذه الفئة النسبي وبعكس الفئة الدنيا التي تحصل على حصة من الدخل يقل بعدد من المرات عن حجمها النسبي. والفرق الوسطي هو الفرق بينه ٣,٤٪ من مجموع الدخل (للفئة الدنيا) و ٥٧,١٪ للفئة العليا. والفئة الوحيدة من الاسر في هذه الدول التي تحصل على نسبة من مجموع الدخل تعادل او تقارب نسبتها من مجموع الاسر هي الفئة الرابعة حيث تتراوح هذه الحصة بين ١٧ ٪ (في البرازيل) و ٢١,٦٪ في هونغ كونغ، وهي لا شك فئة الطبقة الوسطى.

اذا انتقلنا الى الدول الاشتراكية التي تتوفر عنها احصاءات في هذا المجال، وهي المجر (هنغاريا) ويوغسلافيا،نرى ان الفئة الدنيا من الاسر التي تشكل خمس مجموع الاسر في كل من الدولتين تحصل على ٦,٩٪ و٦,٦٪ على التوالي من مجموع الدخل فيهما، او ما معدله ٦,٨٪ مقابل ٣٥,٨٪ و ٣٨,٧٪ او ما متوسطه ٣٧,٢٥٪ من مجموع الدخل للفئة ذات الدخل الاعلى، اي ان الفرق النسبي بين ما تحصل عليه خمس الاسر في اسفل درجات سلم الدخل وما تحصل عليه فئة خمس هذه الاسر الواقعة على اعلى درجات السلم هو الفرق بين ٦,٨٪ و ٣٧,٢ ٪ من مجموع الدخل رغم تساويهما في الحجم النسبي من مجموع اسر السكان. وهذا الفرق كبير ولكنه دون هذا الفرق في الدول النامية آنفة الذكر بكثير.

وإذا انتقلنا الآن الى النوع الثالث من الدول، وهي الدول المتقدمة ذات الاقتصاد

الحر المعدل على نحو ما او الموجه عن طريق التأثير في قوى السوق الحرة ، لا نرى فرقاً جوهرياً في توزيع الدخل فيها، بصورة مجملة، عنه في الدول الاشتراكية السابقة. وقبل ذلك لا بد من كلمة توضيحية عن الدول ذات الاقتصاد الحر وتلك ذات الاقتصاد الموجه.

ففي الحقيقة، مع تعاظم دور الدولة منذ الازمة الاقتصادية العالمية ١٩٢٩ – ١٩٣٣ وما بعدها ولا سيما منذ الحرب العالمية الثانية، لم يعد هناك دول ذات اقتصاد حر تماماً او رأسمالية مائة بالمائة لأن تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية اصبح عاماً تقريباً في جميع دول العالم عن طريق تحديد الموارد والنفقات العامة (الميزانية العامة) ومقادير الاصدار النقدي وسعر الفائدة والاشغال العامة وبرامج التسليح وبرامج التأمين الاجتماعي والصحي وما شابه ذلك. إلا ان ما يعني بعبارة الاقتصاد الحر هو ان هناك فئة من الدول مع ممارستها لنوع من التدخل في الاقتصاد آنف الذكر، تترك لقوى السوق الحرية، ولذلك تسمى ذات اقتصاد السوق وتغلب عليها الرأسمالية وتعتبر الولايات المتحدة واليابان وسويسرا امثلة لهذا النوع من الدول. والى جانب هذه الدول هناك فئة ثانية من الدول، قريبة الشبه بهذه، اي انها تعتمد في الاساس على حرية السوق، ولكن تدخلها في الامور الاقتصادية اكثر شدّة وتوجيهاً، عن طريق التأثير في قوى السوق نفسها لتحقيق غايات واهداف اقتصادية واجتماعية معينة. ويمكن تصنيف الدول التي تحكمها أوحكمتها احزاب اشتراكية ديمقراطية في فترة من الفترات او بصورة متناوبة مع الاحزاب المحافظة (الرأسمالية) في هذه الفئة واعتبارها ذات اقتصاد موجه. ويكون التوجيه إما بالدخول في السوق انتاجاً او توزيعاً، عن طريق تملك بعض وحدات الانتاج والمال الكبيرة، او بوضع الخطط والبرامج الاقتصادية ذات التأثير الفعال في مجرى الحياة الاقتصادية. وهكذا فالتوجيه موجود في كلا النوعين من هذه الدول، ولكنه اقوى واشمل في النوع الثاني منه في النوع الاول.

وإذا عدنا الى الجدول آنف الذكر، نلاحظ ان حصة الشريحة الدنيا للأسر من سلم الدخل، اي الخمس الاول من هذه الاسر في دول اقتصاد السوق المتقدمة

بإستثناء الولايات المتحدة الاميركية والدانمارك تراوحت بين ٦,٦٪ و٨,٧٪ من مجمل الدخل القومي فيها، وهي نسب تساوي على الاقل او تزيد على نسب الحصص المقابلة في الدول الاشتراكية السابقة في وسط وشرق اوربا .. والولايات المتحدة بين الامثلة المختارة، بالاضافة الى كل من استراليا وكندا بين جميع الدول الصناعية المتقدمة، هي الوحيدة التي تقل حصة الشريحة الدنيا الاولى من الاسر ذات الدخل المنخفض فيها عن ٦,٦٪ من مجمل الدخل القومي، وتتراوح بين ٥,٣٪ و٥,٤٪. والسبب واضح وهو ان الانظمة السائدة في هذه الدول تدعم في الغالب مصلحة اصحاب رؤوس الاموال والدخول العالية ككبار المساهمين في شركات الانتاج والتوزيع وكبار المزارعين لأن بيد هؤلاء مفاتيح الاستثمار وبالتالي الازدهار الاقتصادي، والاطباء واصحاب المهن الحرة عالية الدخل الممثلين تمثيلاً جيداً في منظمات نقابية قوية وفي المجالس النيابية واوساط الحكم.

مقابل ذلك تحصل الشريحة الخامسة للأسر ذات الدخل الاعلى في دول اقتصاد السوق المتقدمة صناعياً على حصة من الدخل القومي تراوحت ، في الجدول آنف الذكر ، بين ٣٦٪ و ٤٠٪، وهذه النسب تتفق كثيراً مع نسب هذه الشريحة في الدول الاشتراكية ايضاً، حيث تراوحت في الدولتين المذكورتين بين ٣٥,٨٪ و ٣٨,٧٪.

كما تتشابه حصص الشريحتين الثالثة والرابعة على سلم الدخل، المؤلفتين للطبقة الوسطى في مجموعتي الدول المذكورة (الاشتراكية والرأسمالية) إذ تتراوح حصة الشريحة الثالثة للأسر في الدول الاشتراكية بين ١٨,٧ ٪ و١٩,٢ ٪ من مجموع الدخل القومي (اي ما يقرب من نسبة حجمها الى مجموع السكان، وما بين ١٧و١٨,٦٪ في دول الاقتصاد الحر المتقدمة، وكذلك الامر بالنسبة للشريحة الرابعة التي تحصل على ما يقرب من ٢٥٪ من مجموع الدخل في كلا المجموعتين من الدول.

ومن الملاحظ ايضاً ان حجم الطبقة المتوسطة الدخل، اي التي تحصل على حصة

من الدخل القومي قريبة من نسبة حجمها الى مجموع السكان في مجموعة الدول الاشتراكية متساو تقريباً مع حجم هذه الطبقة في مجموعة دول اقتصاد السوق المتقدمة وهو ٤٠٪ من مجموع اسر السكان، ويشمل الشريحتين الثالثة والرابعة في كليهما.

نلاحظ من هذه الاحصاءات ان العدالة الاجتماعية مفقودة في كلا النظامين بسبب عظم الفرق بين دخل الشريحة الدنيا ودخل الشريحة العليا فيهما،وان الاختلاف بين الفئتين في هذا المجال غير كبير. ومن الملفت للنظر أيضاً أن الأنظمة الاشتراكية الماركسية فشلت في تحقيق المزيد من العدالة الاجتماعية التي هي أهم مبررات وجودها

أسس نظام التوازن الاجتماعي

ان النظام الذي ننشد هو النظام الاقتصادي الاجتماعي الذي يستهدف تحقيق التوازن بين مختلف فئات الشعب، من خلال الانماء والوفرة من جهة والعدالة الاقتصادية - الاجتماعية من جهة ثانية وعبر الحرية والديمقراطية السياسية والاقتصادية من جهة ثالثة.

لقد وجدنا في الفصل السابق أن مفهوم العدالة مفهوم نسبي لعلاقات الناس مع بعضهم، يقوم على عدم استغلال الانسان لأخية الانسان او ظلمه. وعرفنا الظلم بأنه افتآت الظالم على حقوق المظلوم المشروعة. وعددنا هذه الحقوق ومنها حق العيش بمستوى معيشة كريم اي لائق بالانسان. ويعتبر مستوى المعيشة هذا حجر الاساس في حياة المجتمع الاقتصادية. وعلى هذا تكون العدالة الاقتصادية الاجتماعية، او اختصاراً العدالة الاجتماعية هي العدالة المطلوبة في علاقات الانتاج، وخاصة تلك التي بين المنتج و /او الموزع - صاحب رأس المال - من جهة والعامل من جهة ثانية. فهذه العلاقة يجب ان تبنى على أساس العدل اي حصول كل من المستثمر والعامل على حقوقه المشروعة، الواحد قبل الاخر. ولكن ما هي حدود هذه الحقوق؟ او بتعبير آخر، كيف يمكن تحديدها على ارضية الواقع؟

وفي الحقيقة من الصعب تحديد مفاهيم العدل والحقوق ومستوى العيش الكريم او اللائق تحديداً واقعياً دقيقاً، لان هذه المفاهيم نسبية، كما قدمنا، وتعتمد على ظروف مختلفة مما يجعل من الضروري. اختلافها حسب هذه الظروف. ورغم ذلك فإننا سنحاول فيما سيأتي اجلاء مفهوم العدالة الاجتماعية بالاعتماد على تصورات فكرية وامثلة عملية، بغية إيضاحه ما امكن الى ذلك سبيلاً. وفي سبيل الوصول الى مثل هذا التوضيح لا بد من افتراض بعض الافتراضات وتحديدها تحديداً دقيقاً لنتمكن من بناء النظام الذي نصبو اليه على اسس وطيدة وواضحة . فنحن نبحث عن اجر للعامل يكفي لأن يعيش مع اسرته عيشاً كريماً، لائقاً بإنسانيتهم . فهنا نحتاج الى تحديد مفهوم الاسرة. كما اننا نبحث عن اجر او راتب (او دخل) عادل. لقد وضحنا معنى العدالة ولكننا لم نصل الى تحديد موقع الاجر العادل على سلم الدخول. وبالنظر الى صعوبة الوصول الى تحديد دقيق لهذا الموقع، فإننا سنحاول ايجاد آلية (ميكانيزم) مقبولة لتحديده، ليس فيها لبس او غموض .

فالاسرة التي نتصورها اساساً لتحديد الاجر العادل على ضوء متطلباتها المعيشية المقبولة في دولة ما تتمتع بمستوى معين من الدخل القومي، هي اسرة متوسطة الحجم وتتألف من رب الاسرة (اي العامل) وزوجة (متوفرة على تربية اولادها) وثلاثة اولاد قاصرين. وإذا ما زاد اولادها عن هذا العدد، فإما ان يكونوا بالغي الرشد، اي بسن العمل، عندئذ نفترض قيامهم وإعالتهم لأنفسهم؛ او انهم لا يزالون قاصرين وبالتالي زائدين عن الحجم المتوسط للأسرة؛ ولا يمكن ان يبنى الاجر العادل على افتراض وجودهم، إذ لا بد من تحديد حجم الاسرة لغرض التحليل والوصول الى الاجر العادل، كما لا بد من تحديده لمصلحة المجتمع. وفي جميع الاحوال إن اسرة مؤلفة من خمسة اشخاص هي اسرة ذات حجم متوسط ويمثل الحجم الوسطي للأسرة في اغلب المجتمعات.

وكذلك يتطلب العيش الكريم توفير الغذاء الكافي والسكن الصحي والملبس الضروري وادوات النظافة وموادها ،والعناية الصحية والتعليم الابتدائي والاعدادي

كحد ادنى للأولاد، والنقل الى مراكز العمل والدراسة ومنها، وحاجات الثقافة والهواية والطوارىء.

ويتألف الغذاء الكافي من اطعمة تتضمن نحو (٣٠٠٠) حريرة (كالوري) لكل فرد من افراد الاسرة[١] بالاضافة الى كمية كافية من البروتئين والخضار الحاوية على كميات مناسبة من الڤيتامينات المختلفة.

ويتألف المسكن الصحي من مأوى يتناسب مع البيئة، ومجهز بالاثاث والادوات المنزلية الضرورية، ويقي من الحر والبرد، ويوفر للأسرة الوسطى مساحة لا تقل عن ٥٠ متراً مربعاً، بمعدل عشرة امتار مربعة للفرد الواحد، تتضمن مطبخاً وحمّاماً بمرحاض كما يتوفر فيه النور والهواء الطلق وتوُفر له الطاقة اللازمة للوقود وللتدفئة والانارة بالاضافة الى مقدار كاف من الماء النظيف.

اما الملبس الضروري لكل فرد من افراد الاسرة فيتألف من غيارين على الاقل من ملابس العمل والاحذية بالاضافة الى غيارين من كل من الملابس الصيفية والشتوية الداخلية والخارجية الرئيسية، مع معطف واحد، صالحة جميعها لتأدية وظائفها الاساسية من جهة وحفظ المظهر اللائق للإنسان من جهة ثانية،

وقد اصبح مرفق النقل من اهم المرافق ا الضرورية لحياة الانسان العصرية. فقد اتسعت المدن وتباعدت المسافات بين اماكن السكن ومراكز العمل، وبينها وبين الاسواق مما جعل الانتقال بين هذه الاماكن متعذراً في الغالب بدون الاستعانة بوسائل النقل الحديثة العامة، كالقطارات والحافلات. وفي حال عدم توفر هذه الوسائل العامة، لا بد من الاعتماد على الدراجات العادية والنارية. وجميع هذه الوسائل ذات تكاليف مادية لا بد من رصدها وتضمين اجر العامل ما يقابلها له ولأسرته.

وتقع العناية الصحية بصورة عامة على عاتق الدولة، لا على عاتق العامل . ولكن هناك مجتمعات، لا سيما في الدول النامية والفقيرة، لا توفر فيها الدولة هذه العناية ، او لا توفرها للجميع، او لا توفرها إلا جزئياً. ففي هذه الحالات، لا بد من ان

تكفل الجهة المستخدمة (بكسر الدال) هذه الخدمة، او ان تضمن اجر العامل ما يقابلها. ولا بد هنا من الاشارة الى ان متطلبات النظافة العامة والخاصة وكذلك الوقاية من الامراض تقع ضمن اطار العناية الصحية التي نعنيها.

وكذلك، يقع التعليم على عاتق الدولة. وإنما لا بد من الاخذ بعين الاعتبار حاجة الاولاد الى الكتب والكراسات والاقلام وسائر الادوات الضرورية للتعليم. ولا حاجة هنا الى ابراز اهمية التعليم في حياة الفرد والمجتمع. فقد اصبح هذا الامر بديهياً للجميع، إذ بالعلم يستكمل الفرد انسانيته، كما اصبح العلم اداة ضرورية لتحقيق الانماء الاقتصادي والاجتماعي للوطن. وتعتبر مرحلتا التعليم الابتدائي والمتوسط حداً ادنى من الضروري توفيره للجميع، مع تضمينهما كل ما هو ضروري من المعارف النظرية والعملية لحياة الانسان داخل المنزل او مكان العمل.

وقد توفر الدولة او مؤسساتها المختلفة كثيراً من عناصر التثقيف المستمر عن طريق الاذاعة والمكتبات والمراكز الثقافية والمسرح والمعارض والمتاحف وغيرها.

إلا ان الحصول على هذه الخدمات لا يكون دوماً مجانياً، بل يتطلب بعض النفقات، مثل شراء المذياع (الراديو) او دفع قيمة البطاقة لدخول المتحف او المسرح او المعرض، وشراء حد ادنى من الكتب والصحف والمجلات. إن حاجة الانسان الى الثقافة المستمرة اصبح امراً مبتوتاً به ولا حاجة لتأكيد مبرارته، لذلك لا بد من تضمين الاجر ما يقابل الحد الادنى من هذه النفقات. اما التلفاز، فلا نعتبر وجوده ضروريا، مع توفر وجود المذياع ذي الثمن الزهيد نسبياً، وانما هو اداة كمالية يمكن للقادرين الحصول عليها من خلال جهدهم وتفوقهم في العمل.

وما يقال عن الثقافة يمكن ان يقال عن الهواية وخاصة هواية الفنون كالموسيقى والرسم والنحت. وفي تقديرنا يجب ان لا يحرم العاملون وافراد اسرهم من امكانية التمتع بقدر معقول من هذه الهوايات، وبالتالي تضمين اجورهم ما يمكن ان يخصص لهذا الغرض.

وللإنسان حاجات كثيرة لا مجال لتعدادها في هذا الحيز المحدود . ولذلك لا بد

من اضافة بند في ميزانية مصروفات العامل، وبالتالي في اجره او راتبه لتغطية الحاجات غير المذكورة آنفاً وكذلك الحالات الطارئة الاخرى التي تعترض حياة الانسان بين الحين والآخر وتتطلب تكاليف اضافية.

إن التحديد انف الذكر لعناصر العيش الكريم او اللائق قد لا يكفي لتحديد الاجر العادل وموقعه على سلم الدخول، بل يقربنا من مفهومه ويساعدنا على الوصول الى آلية (ميكانيزم) تحديده. وخطتنا العامة (الاسكتش) لهذه الآلية هي كما يلي:

آلية تحديد الاجر العادل ـ الخطة العامة (الاسكتش)

١ -توزيع ملكية وسائل الانتاج بين القطاع العام والخاص والمشترك والتعاوني على اساس منطقي متوازن بين الدولة والفرد.

٢ -الاعتماد على آلية (ميكانيزم) السوق في التعامل بين مختلف الافراد والمنشآت سواء أكانت عامة او خاصة او مشتركة او تعاونية لتأمين توزيع الموارد توزيعاً امثل يعكس رغبات المجتمع ويحقق الانتاج الامثل والوفرة الاقتصادية العظمى.

٣ -اتخاذ الدولة لسياسات استثمارية واقتصادية ومالية ونقدية وتعليمية وصحية واستخدامية تستهدف الانماء والعدالة الاجتماعية في ظل الديمقراطية وآلية السوق والتوازن الاجتماعي.

٤ -وضع حد ادنى للرواتب والاجور كصمام امام يراعي فيه متطلبات العيش الكريم آنف التعريف.

٥ -تصور لنموذج نسبي لتوزيع الدخل حسب فئات المجتمع تتحقق فيه الاهداف آنفة الذكر.

٦ -البحث عن تنظيم ديمقراطي سياسي يدعم هذه الاهداف والاستراتيجيات.

وسنحاول بحث هذه المواضيع في الفصول القادمة. وتجدر الاشارة الى اننا

سنحاول تقديم الاسباب والتبريرات لجميع ما نتوصل اليه من افكار واستنتاجات بدون استثناء من اجل الوصول الى قناعات مشتركة. كما سيكون بحثنا موجزاً وبشكل رؤوس اقلام، بغية الوضوح والاختصار.

الحواشي

١ ـ بالمقارنة مع ٢٦٥٥ حريرة وسطياً للفرد الواحد في العالم في عام ١٩٨٦، و١٧٤٩ حريرة في إيثوبيا (الحبشة) و ٢٣٨٤ حريرة في الدول ذات الدخل المتوسط ـ المنخفض، و ٢٩٧٠ حريرة في الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع، و ٣٣٧٥ حريرة في الدول ذات الدخل العالي؛ وبالمقارنة مع الارقام التالية في الدول الغنية: ٢٨٦٤ حريرة في اليابان، و ٣٠٦٤ حريرة في السويد و ٣٦٤٥ حريرة في الولايات المتحدة الأميركية، (المصدر: التقرير الدولي للتنمية لعام ١٩٨٩، ص ٢١٨ ـ ٢١٩).

الفصل الرابع

توزيع الموارد على قطاعات الملكية وادوارها

إن آلية السوق التي تحقق توازن العرض مع الطلب، للسلع وقوى العمل وسائر الخدمات، عند مستوى محدد للأسعار والاجور، لا تحقق توازن مصالح الافراد والفئات في ظل النظام الرأسمالي كما شاهدنا عند بحثنا لهذا النظام في هذا الكتاب، بل تميل الى ترجيح مصلحة الافراد والفئات المالكة لوسائل الانتاج وزمام السلطة. وكذلك فإن احتكار الدولة لوسائل الانتاج جميعها او معظمها في النظام الاشتراكي ذي التخطيط المركزي، يسلب الفرد كثيراً من حريته وابتكاره ومبادرته وإمكانيات مساهمته في رفاه المجتمع وقوته، ويخل في التوازن بين السلطة والفرد، فيجعل الاولى اقوى مما يجب، ويجعل الثاني (الفرد) اضعف مما يجب. ولما كان انتاج المجتمع يتألف من مجموع مساهمات الافراد، تكون النتيجة ضعفاً في انتاج المجتمع وضموراً في انتاجيته. ما العمل إذن؟

نحن نرى ان نظام الملكية المتوازن ليس هو الذي يحصر ملكية وسائل الانتاج في يد الافراد والمنشآت الخاصة المعبر عنها بالقطاع الخاص فحسب، كما يدعو النظام الرأسمالي، ولا ذاك الذي يحصر هذه الملكية في الدولة كالنظام الاشتراكي - الشيوعي، بل ان نظام الملكية المتوازن هو النظام الذي يسمح بتوزيع وسائل الانتاج بين القطاع العام والقطاع الخاص والقطاع المشترك والقطاع التعاوني على اساس الحرية والمزاحمة وعدم الاحتكار لأي منها.

قلنا ان نظام الانماء والعدالة الاجتماعية هو ذلك النظام الذي يؤمن التوازن بين مصالح مختلف فئات المجتمع، بالاضافة الى الحرية والديمقراطية. ولا شك ان

الدولة الممثلة بأجهزة الحكم فيها تمثل مصلحتين متقابلتين. الاولى هي مصلحة المجتمع او المصلحة العامة، بصورة تقريبية او نسبية، لا مطلقة، لان اجهزة الحكم تمثل في الغالب والى حد ما مصلحة الفئة او الطبقة التي هي منها، ويتغير تمثيلها لهذه المصلحة ديناميكياً بتغير طبيعتها مع الزمن؛ اي انها إذا كانت في الاصل من الطبقة الفقيرة او محدودة الدخل مثلاً، ولكنها اغتنت اثناء الحكم ومع الزمن، فإنها تتحول الى تمثيل مصلحة البيروقراطية التي هي منها. وقد حدث هذا في الاتحاد السوفييتي واكثر الدول الاشتراكية كما حدث ولا يزال يحدث في كثير من انظمة الحكم في العالم. ولكننا نفترض ان اجهزة الحكم تمثل المصلحة العامة بإعتبار ان هذا هو المبرر لوجودها اصلاً، وباعتبار ان وجودها ضروري لحفظ النظام في اي حال من الاحوال، وبإعتبار انها في الغالب مرآة للمجتمع بأسره.

والمصلحة الثانية التي تمثلها اجهزة الدولة هي مصلحتها ذاتها، ونعني بذلك ما تتمتع به من سلطة وصلاحيات، وما يتخلل هذه السلطة والصلاحيات من مصالح مادية ومعنوية. ومن مزايا اجهزة الحكم انها موحدة التنظيم وذات قوة متمركزة جبارة، ولا بد ان تقابل سلطتها ومصالحها مصالح الافراد بصفتهم الفردية لا الجماعية وتكون محددة لها. ولذلك فإن التوازن بين فئات المجتمع تتضمن بالضرورة التوازن بين السلطة والفرد، السلطة كممثل للمصلحة العامة ومصلحتها، والفرد كفرد ومساهم في المجتمع. وهذا التوازن ليس على الصعيد السياسي، اي بالديمقراطية السياسية فحسب، بل على الصعيد الاقتصادي ايضاً.

ومن المسلم به في مختلف النظريات والاجتهادات ان يكون للحكومة الممثلة للدولة حق التوجيه الاقتصادي عن طريق اتباع سياسات اقتصادية ومالية ونقدية وتجارية وإداية وغيرها وفقاً للأسس والمبادىء التي اقرتها السلطة الدستورية واقرتها وتقرها السلطة التشريعية. ولكن ثبت ان هذا وحده لا يحقق التوازن المطلوب في ظل الملكية الفردية لوحدها او ظل ملكية الدولة لوحدها، كما سبقت الاشارة اليه. انما نرى انه يتحقق في ظل نظام مختلط يسمح بملكية وسائل الانتاج لكل من القطاع العام والخاص والمشترك والتعاوني على اساس الحرية والمزاحمة.

فهذا التوزيع للملكية يكفل التوازن والحرية. والحرية والمزاحمة تكفلان حسن الاداء، وكلها اهداف للنظام المنشود.

وسنحاول فيما يلي ان نضع إطاراً لملكية كل من هذه القطاعات .

اطار ملكية الدولة لوسائل الانتاج وادوارها الاقتصادية الرئيسية

ان الاساس في ملكية وسائل الانتاج وادارتها في مجالات الانتاج والاستثمار، في محيط نظام التوازن الاجتماعي، هو قيامها على اساس الحرية وآلية السوق وعدم الانحصار، كما قدمنا. وإنما بالنظر لما للدولة من اهمية خاصة بأعتبارها ممثلة للمصلحة العامة للمجتمع، فقد وجدنا من الضروري تملكها لبعض قطاعات الانتاج منفردة على سبيل الاستثناء وللأسباب والمبررات التي سنوردها فيما يلي:

اولاً– ملكية الدولة الحصرية وشبه الحصرية لبعض وسائل الانتاج

١ . من الضروري في رأينا ان يكون للدولة ومؤسساتها المركزية والمحلية، حسبما يقتضيه الامر، حق ملكية المرافق العامة من طرق وخطوط حديدية وممرات وجسور ومرافىء ومطارات والخطوط العامة لنقل الطاقة الكهربائية والمياه والغاز والمواصلات السلكية واللاسلكية والمولدات الكهربائية العامة والسدود واقنية الري والصرف العامة وما شابه ذلك. ولا يحق للأفراد والمنشآت الخاصة تملك مثل هذه المرافق إلا إذا سمحت الدولة بذلك على سبيل الاستثناء وعندما يكون هناك مبرر لذلك. والسبب الذي يبرر هذه الملكية العامة في رأينا هو ان هذه المرافق ذات منافع عامة تهم جميع المواطنين او مجموعاتهم ولا يجوز ان تكون هذه المنافع موضوع تجارة او غرضاً للمصالح الخاصة المعارضة للمصلحة العامة.

٢ –للدولة دون سواها حق تملك مناجم المعادن الرئيسية ومصادر الطاقة السائلة والجامدة والغازية ومصادر المياه وضفافها، ولها ان تسمح للقطاع الخاص او المشترك بأن يستثمر (لا ان يمتلك) بعض هذه المصادر، لا سيما المشاريع الصغيرة منها، على سبيل الاستثناء.

والمبرر لحق الدولة هذا واضح وهو ان المصادر المذكورة ثروة قومية تخص جميع المجتمع ولا يجوز ان ينفرد بها فرد او هيئة خاصة.

٣ -وكذلك نرى من الضروري ان تكون ملكية المصرف المركزي، والمصارف التجارية والانمائية (مثل مصارف التمويل الزراعي والصناعي والعقاري والعمراني والمؤسسات المشابهة) الرئيسية للدولة. وهناك اسباب اقتصادية واجتماعية تدعو الى ذلك؛ إذ اصبحت المصارف اشبه بالمرافق العامة. ففيها تتمركز ودائع جميع الناس من مختلف الفئات، والمؤسسات، وعلى تمويلها يعتمد اكثر الانشطة الاقتصادية، وبالتالي لا يجوز ترك ملكيتها للقطاع الخاص بينما تعتمد عليها مصالح عامة. وإنما حددنا ملكية الدولة بمؤسسات التمويل فقط، لأننا وجدنا من الضروري ايضاً السماح للقطاع الخاص والمشترك بتأسيس بنوك توفير وائتمان وتسليف، الى جانب بنوك الدولة وفق انظمة وقوانين ملائمة، لتأمين المزاحمة التي لا غنى عنها في القطاع المصرفي لتطوير الخدمات وتحسينها لمصلحة الجميع.

٤ -واخيراً، فإن الصناعات الحربية، لا سيما الثقيلة منها والمتطورة، وقد اصبحت معظم الصناعات الحربية كذلك، لا يجوز ان تترك ملكيتها للقطاع الخاص لوحده، لتعلقها بالمصالح الاستراتيجية العليا للدولة وخضوعها لاعتبارات كثيرة منها السلامة العامة والامن القومي. وكذلك لا يكفي ان يكون للدولة مجرد الرقابة على هذه الصناعات لنفس الاسباب آنفة الذكر. ولذلك نرى من الضروري ان تكون ملكية هذه الصناعات بيد الدولة او بيد القطاع المشترك على أن تكون اغلبية الاسهم للدولة، مع خضوعها لرقابة الدولة في نفس الوقت.

ثانياً – ملكية الدولة المشتركة وغير الحصرية.

بالاضافة الى الحالات آنفة الذكر التي وجدنا فيها مبررات لقيام الدولة بملكية بعض قطاعات الانتاج على سبيل الانفراد بصورة شبه مطلقة، نرى من حق الدولة ان تتملك بعض وسائل الانتاج الاخرى، شأنها بذلك شأن سائر المؤسسات الخاصة، إذ ان مبدأ الحرية وآلية السوق يجب ان يطبق على الجميع.

وإنما يشترط ان لا يكون لمشاريع الدولة المؤسسة على هذا المبدأ حق حصري او احتكاري بشكل من الاشكال، ولا ان يكون تاسيسها عن طريق التأميم او المصادرة. وبالنظر الى ان قيام الدولة بمثل هذه المشاريع ليس من وظائفها الاساسية التي تدعو اليها المبررات آنفة الذكر بصورة عامة، نرتئي ان تقتصر على الحالات التالية :

١ - تأسيس الشركات والمؤسسات العامة والمختلطة التي تراها ضرورية، إما بسبب احجام القطاع الخاص والتعاوني عن القيام بها او لسبب جوهري آخر، شريطة فتح الباب لأي مزاحمة ممكنه من القطاع الخاص بنفس الشروط التي تتمتع بها مؤسسات القطاع العام.

٢ -الاشتراك مع القطاع الخاص في بعض المشاريع والانشطة الاقتصادية ذات الاهمية الحيوية، بحصص لا تزيد على ٤٩٪ من اسهم هذه المشاريع.

ثالثاً - مهام الدولة الاخرى

ان الملكيات العامة آنفة الذكر تجعل للدولة دوراً مباشراً في عمليات الانتاج والاستثمار، وهي بنفس الوقت اداة تساعدها على تنفيذ المهام والسياسات العامة المنوطة بها اصلاً والتي يجب ان توجه نحو تحقيق هدف الانماء والعدالة الاقتصادية - الاجتماعية. ومن اهم الادوار الاقتصادية والاجتماعية التي نراها ضرورية للدولة في اوقات السلم والحرب على السواء ما يلي:

١ -وضع خطة الاستثمار للقطاعات المنوطة بمؤسسات الدولة والمؤسسات المشتركة، ضمن خطة اقتصادية عامة يسترشد بها ايضاً القطاع الخاص والقطاع التعاوني. وقد اثبتنا فيما سبق اهمية التخطيط ومزاياه؛ إذ هو اداة لا يمكن الاستغناء عنها لتوجيه المؤسسات الاقتصادية العامة نحو تحقيق الاهداف المحددة. وإنما ندعو ان تكون الخطة المركزية اجبارية فيما يتعلق بهذه المؤسسات واسترشادية فيما يتعلق بالقطاعين الخاص والتعاوني، وان يراعى فيها المرونة ولا مركزية التنفيذ من جهة، مع وجود الرقابة الحاذقة والمحاسبة على المسؤولية في المؤسسات العامة، من

جهة ثانية، للإستفادة من مزايا التخطيط المركزي واتقاء محاذيره التي اسلفنا الاشارة اليها.

٢ – ونرى من الضروري ان يكون للدولة سياسة تموينية عامة تستهدف توفير السلع الغذائية الرئيسية لجميع فئات الشعب واهمها طبعاً الحبوب التي عليها يتوقف جوهر الامن الغذائي للدولة. ويحبذ ان توزع الدولة المهام التنفيذية لهذه السياسة على مؤسسات القطاع العام والخاص والمشترك والتعاوني.

واهم شرط لحسن اداء هذه المؤسسات هو عدم حصر الاتجار بالسلع الغذائية بها وان تراعى متطلبات التخزين والتوزيع الصحية وجودة الاصناف الموزعة.

٣ –واخيراً، ان اهم مهام الدولة الاقتصادية والاجتماعية هو وضع السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية والثقافية والصحية والتعليمية وتلك المتلعلقة بالاستخدام وتنفيذها، مع استهداف حسن توزيع الدخل وتحقيق العدالة الاجتماعية وتأمين حد ادنى لمستوى المعيشة يتلاءم مع الكرامة **الانسانية**. وسنفرد فصولاً خاصة بهذه السياسات التي هي ادوات اخرى بيد الدولة تستطيع بواسطتها تحقيق الاهداف آنفة الذكر بما في ذلك مجال الاجر العادل.

رابعاً – ملكية القطاعات الخاص والمشترك والتعاوني وادوارها

١ –يجب ان يكون للقطاع الخاص والقطاع المشترك والقطاع التعاوني حق ملكية وسائل الانتاج بمختلف انواعها بإستثناء تلك المتروكة حصراً للدولة وفقاً للبند (اولاً) آنف الذكر. ومن الضروري احترام هذا الحق وعدم الافتئات عليه من قبل اي سلطة كانت. وتنبع ضرورته من كون القطاع الخاص اكثر كفاءة في إدارة المشاريع الاقتصادية من مؤسسات القطاع العام في اغلب الاحيان، بإستثناء تلك التي ذكرناها في البند (اولاً) وذلك بسبب حرص الافراد على اموالهم الخاصة اكثر من حرصهم على الاموال العامة والمشتركة، واهتمامهم الشديد بتنميتها تحقيقاً لمصالحهم الخاصة. كما ان المبادهات الفردية المفيدة للمجتمع، كالاختراعات والتجديدات، تجد في القطاع الخاص مناخاً افضل لرعايتها والاخذ بيدها في طريق

الانماء لأن المخترعين والمجددين يجدون ثمار اعمالهم وجهودهم اكثر جاهزية لدى هذا القطاع بسبب مرونته والمنفعة المشتركة بين الطرفين.

وتجدر الاشارة الى ان حصول اشخاص القطاع الخاص على الربح لا يخالف مبدأ العدالة الاقتصادية - الاجتماعية الذي نحرص على تحقيقه في النظام الجديد لأن النظام يشترط الشروط اللازمة لتحقيق هذا المبدأ، وكذلك، فإن الربح المحقق ضمن اطار هذه الشروط هو حق شرعي لأصحاب رأس المال من منتج وموزع ومصرف، كما يكون الاجر حقاً شرعياً او مكافأة للعامل، لأنه يتألف من العناصر الشرعية التالية:

(أ) - مكافأة المنتج والمجدد على جهودهما، وهي مشروعة.

(ب) - مكافأة الموزع على عمله، وهي مشروعة.

جـ) - فائدة رأس مال كل من المنتج والموزع والمصرف، بإعتبار ان رأس المال هو تراكم عمل سابق ويملكه هؤلاء بصورة مشروعة، اي لقاء ما قاموا من اعمال سابقة او آل اليهم بهذه الصورة. اما ما آل اليهم عن طريق الارث ، بعد اقتطاع الضريبة المناسبة لصالح خزينة الدولة، فهو حافز لعمل الآباء ويبرره مسعى هؤلاء لصالح اولادهم الذين يعتبرونهم امتداداً لهم .

(د) - علاوة (PREMIUM) مقابل اخطار الاستحداث ENTREPRENEURSHIP. ومن هذه المخاطر الخسارة والاعسار والافلاس.

وإذا ما زاد الربح عن هذه الحقوق والمكافآت، فيجب ان يكون من حصة الدولة عن طريق الرسوم والضرائب المفروضة من السلطة التشريعية، التي هي احدى سلطات النظام الذي نبحث عنه.

٢ -كما يحق للقطاع الخاص والقطاع المشترك والقطاع التعاوني القيام بالاعمال التالية:

آ - تأليف المنشآت والشركات والجمعيات الانتاجية بدون إعاقة شريطة الحفاظ

على البيئة والامن العام وعدم الاضرار بالغير وتجنب الاحتكار. مقابل ذلك، يجوز للسلطة التشريعية تحديد الحد الاقصى لنسبة اسهم الشخص الواحد الى مجموع اسهم الشركة المساهمة او الجمعية التعاونية، حسب حجم هذه الشركة وعدد مساهميها ، بهدف منع تسلط افراد محدودين على هذه الشركات او الجمعيات، **وبهدف** توزيع الدخل مع مراعاة العدالة الاجتماعية.

ب - عقد عقود الشراء والبيع والاستئجار والايجار، والتأمين والرهن والاستقراض والاقراض، والتصنيع والخدمة والاستخدام والانشاء والمقاولات والمزادات والمناقصات وتحديد اسعار السلع والمنتجات واستيراد المواد الاولية وقطع الغيار والآلات وتجديدها وتصدير مختلف المنتجات وسائر العقود التي تستلزمها اعمال الاستثمار والانتاج والتوزيع.

ومبرر هذه الحقوق واضح وهو اتاحة الفرصة للجميع لإستخدام الموارد الاستخدام الامثل وتحقيق الانتاج الامثل لهذه الموارد، إذ بدون هذه الحرية لا يمكن تحقيق هذه الاهداف. وقد سبق ان ناقشنا هذا الموضوع.

ويتميز هذا التوزيع لوسائل الانتاج في هذا النظام بالمقارنة مع كل من النظام الرأسمالي والنظام الشيوعي، بالمزايا التالية:

١ - انه يحقق التوازن بين مختلف القطاعات الاجتماعية وبين النزعات الفردية والنزعات الجماعية.

٢ - انه يكفل مساهمة جميع القطاعات في النشاط الاقتصادي - الاجتماعي وبهذا لا يترك مجالاً لهدر امكانيات قطاع من القطاعات بسبب احتكار قطاع او قطاعات اخرى للنشاط الاقتصادي.

٣ - انه يتيح الفرصة للجميع ويحفظ المبادهة الفردية.

٤ - انه يسهل تنفيذ الدولة لسياستها الاقتصادية والاجتماعية بحكم تملكها لبعض وسائل الانتاج.

٥ – انه يكفل العمل بآلية السوق التي تعكس رغبات المجتمع وتصل بالانتاج الى الحجم الامثل.

ومن اهم الشروط التي يجب تحقيقها للوصول الى اهداف نظام التوازن الاجتماعي وخاصة الانماء والحرية والعدالة الاجتماعية، تجنب الاحتكار وتنفيذ سياسات الدولة الاقتصادية والمالية والنقدية.... التي تستهدف هذه الاهداف والتي سنوضحها فيما سيلي من فصول.

الفصل الخامس

الاعتماد على آلية السوق في التعامل الاقتصادي

لقد انحرفنا في نظام التوازن الاجتماعي الذي ننشده عن النظام الرأسمالي في منح القطاع العام حق ملكية بعض وسائل الانتاج بصورة عامة ووسائل انتاج معينة بصورة خاصة، كما انحرفنا عن النظام الاشتراكي الذي يحصر ملكية وسائل الانتاج في الدولة، إذ اطلقنا حرية تملك هذه الوسائل للقطاعات الخاص والمشترك والتعاوني.

ولكن ما هي قاعدة التعامل بين العارضين والطالبين للسلع والخدمات سواء كان المالكون من القطاع العام او الخاص؟

هل يجوز ان تعتمد هيئات القطاع العام على قرارات ادارية مركزية لأهداف واعتبارات خاصة وتخالف القوانين الاقتصادية، بينما يعتمد اشخاص القطاع الخاص على آلية السوق التي تقوم على اساس هذه القوانين؟

من الجدير بالذكر ان الاشتراكية الماركسية لم تلغ القوانين الاقتصادية التي تتضمنها النظرية الكلاسيكية والنظرية الكلاسيكية الجديدة بل اعتمدت على هذه القوانين في تحليلها ووصولها الى استنتاجاتها. ومن اهم هذه القوانين قانون العرض والطلب الذي يعتبر ركناً من اركان نظرية القيمة وتحديد الاسعار. لقد خالف المخططون هذا القانون في الغالب، ولكنهم لم يستطيعوا ان يلغوه ولا ان يتجنبوا نتائجه. ومنطوق هذا القانون هو ان اسعار السلع والخدمات تتحدد في السوق التي تسودها المزاحمة الحرة بالحدود التي تؤمن توازن الكمية المعروضة منها (عرضها)

مع الكمية المطلوبة منها (طلبها)؛ اي انها لا تحدد بقرارات سلطوية. ومن اهم شروط السوق الواحدة شرط المزاحمة المشروعة بين العارضين وكذلك بين الطالبين. ففي مثل هذه السوق يكون لكل سعر من اسعار السلعة حجم محدد من الطلب، وحجم من العرض. ولا يستقر السعر إلاّ عندما يتساوى العرض مع الطلب. ومن شأن هذا القانون ان يعكس سلم الطلب الاجتماعي، اي رغبات المجتمع، وبالتالي من الاولى عدم معارضته او مخالفته بصورة عامة. فمن المسلم به انه إذا قامت السلطة المركزية بتحديد سعر سلعة ما بأقل من سعر التوازن بين طلب السلعة وعرضها ، وبقيت كمية السلعة المعروضة ثابتة وغير كافية لتلبية الطلب بالسعر المحدود، نقول إذا حصل هذا فلا بد ان تحصل النتيجتان التاليتان:

١ – نفاد كمية السلعة المعروضة من قبل الشارين قبل ان يستطيع جميع طالبيها الحصول على طلبهم منها، وبالتالي حرمان بعض الاشخاص من السلعة بالسعر المحدد. ويعبر عن هذا الوضع وقوف الناس في صفوف طويلة امام مراكز توزيع السلعة.

٢ – بيع السلعة في السوق السوداء بسعر اعلى من السعر المحدد لتلبية الطلب المستعد للشراء بسعر اعلى، ولذلك تروج السوق السوداء، بل الاسواق السوداء في الانظمة التي تلجأ الى التسعير الاجباري خلافاً لقانون العرض والطلب.

ولكي لا يحدث هذا تلجأ السلطات الى التقنيين (RATION) اي تحديد حصص الافراد من السلعة بموجب وثائق تعد لهذا الهدف، ويتم توزيع السلعة موضوع البحث عليهم وفقاً للكميات المحددة في هذه الوثائق. ولا يجوز بيع السلعة المقننة لمن لا يحمل الوثيقة الخاصة به او بأسرته. ويلجأ الى نظام التقنيين عادة اثناء الحروب لتوزيع المواد الضرورية لا سيما الغذائية وتوفيرها لجميع فئات الشعب والجيوش المحاربة دفاعاً عن الوطن او مصالحه كما يلجأ اليه لتوزيع المواد الغذائية الضرورية التي تتمتع بدعم مالي (subsidy) من الدولة وتباع بسعر منخفض لصالح الفئات ذات الدخل المنخفض او المحدود. ويعتبر التقنين حالة استثنائية خارجاً عن توازن العرض مع الطلب طالما ان سعر السلعة المقننة يقل عن سعر هذا التوازن. ولذلك فإن

تطبيقه يستلزم نوعاً من الضغط على الطلب بصورة اصطناعية لتخفيضه الى حدود العرض. ولولا هذا الضغط لزاد حجم الطلب الى ما يزيد على الكمية المعروضة، او ارتفع السعر. وما يبرر هذا الضغط في حالة الحرب هو ضرورة توفير المؤن للجيوش المحاربة وفئات الشعب المختلفة كما قدمنا.

ويحصل في الاجور ما يشبه الاسعار ايضاً ، فإذا ما حددت جهة ما حداً ادنى للأجور يقل عن اجر (سعر) توازن عرض قوة العمل مع الطلب عليها، عزف العمال عن العمل لدى الجهة المذكورة، وانتقلوا الى العمل لدى جهة ثانية تؤدي اجر التوازن. وإذا ما حدث العكس ، اي اذا ما حدّدت سلطة ما اجراً يرتفع عن اجر توازن عرض قوة العمل مع الطلب عليها، يكثر عرض قوة العمل (اي يتزايد عدد العمال الطالبين للعمل بهذا الاجر) فيربو على العدد المطلوب. وهنا لا بد من حدوث امرين وهما البطالة و / او هبوط الاجور بصورة عامة حتى يتحقق توازن العرض مع الطلب.

وتحصل الصعوبة عندما يكون هناك تخصص للعاملين ويصبح انتقالهم وعملهم بهذا التخصص غير متاح او نادراً، وكذلك عندما تكون الاجور محددة تحديداً دقيقاً كما هو الحال مع العاملين لدى الدولة ومؤسساتها، او في حال عقود العمال الجماعية، كما قدمنا فيما سبق.

لنفرض ان الدولة هي المستخدم (بكسر الدال) الوحيد او الرئيسي، كما في النظام الاشتراكي، وانها حددت مستوى من الاجور والرواتب اقل من مستوى توازن العرض مع الطلب.

ماذا يحدث في مثل هذه الحالة؟ من البديهي ان لا يستطيع العاملون لدى الدولة الانتقال الى جهة ثانية للإستخدام لديها، لأن مثل هذه الجهة إما غير موجودة، او انها ذات حجم صغير ولا يمكنها استيعاب اي عرض هام لقوة العمل. عندئذ لا بد ان يقبل العاملون بالاجر المحدد الذي هو دون الاجر العادل او مستوى التوازن ولكن على مضض وغير إرتياح، من اجل البقاء مع اسرهم على قيد الحياة. ويشجع هذا الوضع من لهم سلطة من الموظفين والعمال على الفساد وقبول الرشوة والانحراف، لا سيما إذا كانت تكاليف المعيشة مرتفعة ولا تتناسب مع الاجر.

إن الاعتماد على القوانين الاقتصادية وآلية السوق في تحديد الاسعار والاجور يمنع التشوهات الاقتصادية ويحد من الانحرافات لأن هذه الآلية قائمة على سلوكية ثابتة للبشر تجاه المنافع، ولا يجوز مخالفتها إلا بصورة استثنائية محدودة عندما تدعو الضرورة كما سنرى، لأنها تساعد على تحقيق الوصول الى الانتاج **الأمثل** كما سبق ان رأينا.

ومن المعروف ان مطابقة القرارات والاجراءات المركزية لقوانين العرض والطلب في السوق نادرة الحصول وصعبة المنال لعدم قدرة السلطات المركزية على متابعة حركة العوامل المؤثرة يوماً بيوم، وسرعة حركة هذه العوامل، مما يجعل القرارات متخلفة زمنياً. ولا شك ان محاولة اصدار قرارات مطابقة لقوانين العرض والطلب زمنياً ومضموناً، في سوق تسودها المزاحمة هي محاولة عقيمة طالما يمكن الركون الى آلية السوق لتحقيق ذلك. فمن الافضل دوماً مراعاة القوانين الاقتصادية وهذه الآلية في التعامل بين العارضين والطالبين سواء كان هؤلاء او اولائك من القطاع العام او الخاص او المشترك او التعاوني لأن هذه الآلية تعكس رغبات المجتمع وتساعد على الوصول الى حالة الانتاج الامثل الموافقة لمصلحة المجتمع القصوى كما سبق ان رأينا. واي تأثير مطلوب لتحقيق هدف هام وله مبرراته يمكن احداثه بواسطة سياسات الدولة عبر هذه القوانين وبالتسليم بها لا بمخالفتها.

ومن الجدير بالملاحظة ان القوانين الاقتصادية التي اشرنا إليها هي قوانين النظرية الكلاسيكية والكلاسيكية الجديدة التي سبق عرضها في الجزء الاول من هذا الكتاب، مع الاخذ بعين الاعتبار الملاحظات النقدية التي اشرنا اليها في حينها. وهي كما قدمنا، تسري بنتائجها على النظام الاقتصادي مهما كانت أسسه رأسمالية او اشتراكية او توازنية كما في حال نظامنا الذي نبحث عنه. ولذلك سبق ان قيل انه بخلاف الملكية العامة لوسائل الانتاج وضرورة التخطيط المركزي، لا يوجد قوانين اقتصادية خاصة بالنظام الاشتراكي، بل ان القوانين الاقتصادية التي اشرنا اليها هي قوانين عامة، وليست قوانين النظام الرأسمالي فحسب * .

ويجب ان لا يغرب عن البال ان المزاحمة بين العارضين والطالبين والتي تعتبر

جزأ من آلية السوق هي معيار هام لكفاءة الاداء وحسنه، ومن شأنها ان تذكي إرادة التحسين والاتقان والاقتصاد والتوفير والتجدد والابتكار، بل والتفوق المنشود في معمعان المزاحمة، وكلها روافد تصب في بحيرة الانماء. كما انها وسيلة آلية لتخفيض الاكلاف والاسعار الى ادنى مستوى ممكن، ولتقريب الاسعار من الكلفة مما يساهم في تحقيق الانتاج الامثل كما سبق ان شاهدنا في الفصل الاول من الجزء الاول من هذا الكتاب. ومن المعروف ان الانتاج الامثل يتضمن عنصرين بارزين الوفرة من جهة والاقتصاد القائم على المردود الاعظم لوسائل الانتاج من جهة ثانية. وسنناقش كيفية الوصول الى مدى الاجر العادل في ظل هذه الآلية في حينه.

وقد يقول قائل ان نظام المزاحمة يسمح بأن يهضم القوي حق الضعيف كما تأكل السمكة الكبيرة الاسماك الصغيرة. ونجيب على هذا القول بأنه قد يكون هذا صحيحاً في المجتمع الذي تسود فيه شريعة الغاب، حيث يسود قانون البقاء للأقوى، لا في مجتمع العدل الذي ندعو اليه حيث تسود القوانين التي تكفل التوازن بين جميع فئات المجتمع. فقد اعددنا فيما سبق الادوات والوسائل اللازمة للوصول الى هذا المجتمع، وسنتناول في الفصول القادمة السياسات والاجراءات التي تساهم في تحقيقه.

الحواشي

* - يقول الدكتور محمد الأطرش: «واضح مما سبق أن الماركسية الاقتصادية لا تشكل نظرية للاقتصاد الاشتراكي وانما هي نظرية حول تطور النظام الرأسمالي ضمن سياقه التاريخي. لذلك نرى واحداً من أهم الاقتصاديين الماركسيين، وهو بول سويزي، يصنع في رأيي، افضل واوضح كتاب عن مبادىء الاقتصاد السياسي الماركسي تحت عنوان (نظرية التطور الرأسمالي). محمد **الأطرش** في «البيرويسترويكا والاشتراكية والماركسية» مقالة في مجلة المستقبل العربي، بيروت، ١٩٨٩.

الفصل السادس

سياسات الدولة الهادفة الى الانماء والحرية والعدالة الاجتماعية

السياسة الاقتصادية

أ – المقدمة :

قد توصلنا في الفصل السابق الى القناعة بأن الية السوق في جو المزاحمة المشروعة كأساس للتعامل بين البائعين للبضائع والخدمات وكذلك بين الشارين لها ركن اساسي من اركان النظام الذي ننشده لأنها تعكس رغبات المجتمع الذي نبحث عن مصلحته وشرط لتحقيق الانتاج الامثل وما يتبعه من وفرة واقتصاد هما مطلب كل الشعوب والمجتمعات.

وصلنا الان الى سؤال هام وهو: هل ستتحقق العدالة الاجتماعية بصورة تلقائية لمجرد توزيع الموارد ووسائل الانتاج بين قطاعات الملكية (العام والخاص والمشترك والتعاوني) والتسليم بآلية السوق وحسن النية؟ او بعبارة ادق هل سنصل الى تحقيق مجال الاجر العادل بهذه الوسائل، وهل سيؤمنه ارباب العمل طوعاً واختياراً؟

من البديهي انها سذاجة واي سذاجة ان يتصور المرء تحقيق الاجر العادل والعدالة الاجتماعية تلقائياً وبأريحية من المنتجين او الموزعين، نابعة من صحوة مفاجئة في الفكر او الضمير. فالانسان بصفته الفردية والممثل بالاغلبية الساحقة للناس، اناني لا يقنع طبعه بحق، ولا يحد طمعه حد، ولا يقف دون طغيان من نفسه

سدّ، يتخيل حقه ممتداً الى ما وراء حدّه، وحق غيره مبتوراً ومنقوصاً عن حدوده. وهو بطبعه الفردي ظالم متسلط فيما يتعلق بمصلحته، وحاكم جائر فيما يتعلق بسلطته. فهو لا يرى العدل عدلاً ولا الانصاف انصافاً إلا عندما لا يتعلق الامر بمصلحته المباشرة. وهو مع النظام فقط عندما تكون فيه حمايته، ومع الفوضى عندما يقف النظام في وجه اطماعه وهو مع العدل فقط عندما يكون له، وضده عندما يكون عليه. يحاول الدين ردعه عن غيه فلا يرتدع إلا قليلاً، ويهدف الوعظ الى نصحه وإرشاده، فلا ينتصح إلا نادراً او يسيراً. هذا هو طبعه، وتلك هي سجيته.

في الاسرة الواحدة يجور الاعضاء الاقوياء على العضو الضعيف مهما عظم عطفهم عليه وكبرت محبتهم له، حتى بغير إرادة منهم، ويجور الاخ القوي على اخيه المستضعف. وفي الشركة غير متكافئة الاركان، يفتئت الشريك القوي على حقوق شريكه الضعيف. وفي الجوار، كثيراً ما يجور الجار الاقوى على جاره الاضعف، وفي العشيرة وجماعات العمل والقرية والتجمعات السكنية وفي السجن وحتى في المدرسة، يتسلط الاقوياء على الضعفاء. وكما هو الامر بين الافراد، هو كذلك بين الجماعات. فالفئة القوية بغناها او بدعم السلطة لها، او تعداد افرادها وتعاونهم، او بدعمها من قوة اخرى، تحاول غلبة الفئة الضعيفة. فالعشيرة القوية تغير على جارتها الاضعف منها، والامارة ذات القوة والبأس تستولي على الامارات المستضعفة في جوارها وتضمها اليها. وكذلك تفعل الدول القوية، إذا ما رأت فراغاً او اضمحلالاً في قوة الدول الاخرى خفّت الى الاستيلاء عليها، ما لم ترد عها عنها قوة ثالثة رادعة سواء كانت هذه القوة الثالثة دولة او حلفاً او منظمة دولية كمنظمة الامم المتحدة. ولا بد ان تستمر محاولات الاعتداء، ما دام الخلل في التوازن موجودا، وحتى يتحقق التوازن العام.

نستنتج مما سبق انه لا يمكن تحقيق مجال الاجر العادل ضمن آلية السوق والمزاحمة المشروعة بصورة تلقائية.

إذن، كيف يمكن تحقيق هذا الأجر، والعدالة الاقتصادية الاجتماعية؟ نستعجل

بالجواب ونقول ان تحقيق هذه الاهداف يتم بإستكمال نظامنا المنشود لعناصره، وخاصة بالسياسات الاقتصادية والمالية والنقدية والتعليمية والثقافية والصحيه والاستخدامية التي سنبحثها فيما يلي من فصول والهادفة الى تحقيق مجتمع التوازن القائم على الانماء والديمقراطية السياسية والاقتصادية والعدالة الاجتماعية.

ب - السياسة الاقتصادية

المقصود بالسياسة الاقتصاديةالاهداف والمبادىء والاستراتيجيات والوسائل والاجراءات التي تتخذها الدولة في المجالات المتعلقة بحياة الافراد والمجتمع المادية كالانتاج والدخل، والاستهلاك الخاص والعام، والاستثمار والتوفير والتمويل والقطاعات الاقتصادية من زراعة وصناعة وبناء وخدمات تجارية واجتماعية وادارية وامنية وغيرها. ومن الجدير بالاشارة الى ان الناتج القومي السنوي للدولة هو تعبير عن مفهوم اقتصادي ويعادل القيمة التي يضيفها الانتاج القومي (الزراعي والصناعي والخدمي وغيرها) الى اقتصاد الدولة سنوياً، اي قيمة هذا الأنتاج ناقصاً قيمة مستلزمات الانتاج. وان الناتج القومي[١] - هذا والدخل القومي هما وجهان لمفهوم واحد. كما يعبر وجها قطعة النقود الواحدة عنها. ويقصد بالاستهلاك الخاص الاستهلاك العائلي، اي ما تصرفه اسر المجتمع من دخلها على افرادها خلال سنة. كما يقصد بالاستهلاك العام الاستهلاك الحكومي السنوي للسلع والخدمات.

وتعني التنمية الاقتصادية تنمية الدخل القومي، كما يعني الانماء بصورة عامة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وكلاهما يساهم في التنمية الاخرى. وللإنماء عوامل اقتصادية - مادية وعوامل بشرية سنبحثها في حينها. وبالرغم من ان هدفنا الشامل هو تحقيق الانماء الاقتصادي والاجتماعي، فإن تركيزنا في هذا القسم سيكون على الانماء الاقتصادي بإعتباره بدوره عاملاً مهماً للتقدم الاجتماعي، ويستمد الاقتصاد قوته من ارتفاع الدخل القومي ومستوى دخل الفرد الوسطي. كما تعتمد القوة السياسية والعسكرية عليهما ايضاً بالنظر لما تتطلبه هذه القوة من مصروفات عالية على العدة الحربية المتعاظمة والذخيرة، فضلاً عن التدريب

والتصميم والعدد. فالدولة القوية سياسياً وعسكرياً لا بد ان تكون قوية اقتصادياً، رغم ان العكس ليس صحيحاً دوماً.

والهدف البعيد لنظام التوازن الاجتماعي هو الوصول الى الوفرة التي تحقق رفاه مجتمع الدولة ومنعته. والوفره كقوة اقتصادية تساهم في قوة المجتمع او الوطن ومنعته كما ان منعة الوطن تساهم في الحفاظ على رفاه المجتمع واستمرار نموه.

ونظام التوازن الاجتماعي الذي ننشده يشترك مع النظامين الاشتراكي والرأسمالي في استهدافه للنمو الاقتصادي. ويشترك مع النظام الاول (الاشتراكي) في استهدافه للعدالة الاقتصادية - الاجتماعية، ولكنه يختلف عنه إذ يستهدف الديمقراطية السياسية والحرية الاقتصادية والاجتماعية غير المستهدفتين من النظام الاشتراكي - الشيوعي - اللينيني. ويختلف عن النظام الثاني (الرأسمالي) إذ يستهدف العدالة الاقتصادية - الاجتماعية، والديمقراطية الاقتصادية غير المستهدفتين من النظام الرأسمالي. ويختلف عن النظامين المذكورين وينفرد عنهما في انه ينشد التوازن الاجتماعي الذي لم يستطيعا تحقيقه.

ولتحقيق هذه الاهداف، يجب ان تكون سياسة الدولة موجهة نحو تعظيم الانتاج والوصول به الى مرحلة الانتاج الامثل وذلك بالطرق والوسائل التالية:

اولاً - قيام مؤسسات الدولة الاقتصادية بإستثمار الموارد المتاحة لها ضمن اطار توزيع الموارد، موضوع الفصل الرابع من الجزء الخامس من هذا الكتاب، على اسس اقتصادية، بهدف توسيع قاعدة الانتاج وتعظيم طاقته وكفاءته في المجالات التي اضطلعت بها.

ثانياً - تشجيع الاستثمار من قبل قطاعات الملكية الاخرى في المجالات الحيوية عبر تقليل مخاطر الاستثمار من قبل هذه القطاعات وعن طريق تقديم المعلومات والبيانات الاقتصادية الدقيقة، واتاحة التمويل اللازم للإستثمار بفوائد معتدلة، وتوفير المرافق المساعدة ولا سيما الاتصالات السلكية واللاسلكية الميسرة،

وتوفير حرية الانتقال والسفر والاتصال داخلياً وخارجياً، وتسهيل الاستفادة من نظام تسجيل براءات الاختراع واستعمالها، ودعم صناعة المكائن والآلات وتسهيل استيراد ما لا يتوفر منها؛ وبصورة عامة تذليل العقبات التي تعترض سبل الانتاج والاستثمار، وتوفير المناخ الملائم بالشروط التالية:

شروط المناخ الملائم للإستثمار

انطلاقاً من مبدأ التوازن بين تشجيع الاستثمار عن طريق ضمان مصلحة المستثمرين من جهة، وبين تحقيق الاستثمار لأهدافه الانمائية عن طريق ضمان مصلحة الدولة المضيفة للمشروع الاستثماري من جهة ثانية، يمكن تلخيص شروط المناخ المناسب للإستثمار في الدولة بما يلي:

١ -شروط مطلوب تحقيقها من الدولة المضيفة

١- ١-في حال الاستثمار من قبل الاشخاص المقيمين من حقيقين واعتباريين:

(١) -توفر الامن والنظام واحترام القانون.

(٢) -الاستقرار السياسي النسبي.

(٣) - توفر رأس المال من مختلف المصادر الوطنية عن طريق الادخار، والمصادر الخارجية عن طريق القروض والمساعدات.

(٤) - توفر مستلزمات الانتاج من مواد اولية وسلع رأسمالية وسلع وسيطة بما في ذلك قطع التبديل والغيار والوقود او الطاقة. وفي حال عدم توفرها من مصادر محلية يقتضى تأمين استيرادها وتوفرها في الاوقات المناسبة والاسعارلمناسبة.

(٥) - إمكان تسويق المنتجات السلعية والخدمية للمشاريع الانمائية محلياً وخارجياً، بأسعار مجزية وبأقل ما يمكن من قيود وصعوبات.

(٦) -وجود نظام عما، مناسب ومرن يسمح بإستخدام العاملين والاستغناء

عن خدماتهم حسب الحاجة الاقتصادية للمشروع، ويضمن للمشروع المردود المعقول لعوامل الانتاج، ويضمن لعوامل الانتاج الريع أو الاجر العادل بالنسبةللشروط الاقتصادية والاجتماعية للبلد المعني.

(٧) -الثبات النسبي للسياسة الاقصادية الهادفة الى زيادة الانتاج سواء فيما يتعلق بشروط الاستيراد والتصدير، والبيع والشراء وسائر العقود الداخلية ، والضرائب والرسوم او الحماية او الدعم، او حدود اللجوء الى الاصدار النقدي والعجز في الموازنة وكل ما يؤثر في التضخم النقدي، وفي انظمة الرقابة على النقد والتعامل بالعملات الاجنبية . وإذا كان هذا الثبات لا يتعارض مع تغيّر الاتجاهات وفقاً لما تمليه الظروف والاحوال المحلية والاقليمية والدولية، فيجب ان يكون خط الاتجاه واضحاً ومعبراً عن تغير الظروف لا تغير السياسة تغيراً جذرياً خلال مدة معقولة من الزمن.

(٨) -وجود خطة اقتصادية واضحة تعبر عن سياسة الدولة وجهودها وطموحاتها الانمائية خلال فترة لا تقل عن خمس سنوات.

(٩) -وجود توازن بين موارد الدولة ومصروفاتها او مدفوعاتها الخارجية يجعلها قادرة على توفير احتياجاتها المخططة من سلع مستوردة في الاوقات المناسبة.

(١٠) -وجود حوافز كافية للمسؤولين عن المشاريع الانمائية والانتاجية تدفعهم الى التفاني في العمل وبذل المزيد من الجهود بأمانة واستقامة وتوفر لهم قدراً كافياً من حرية الحركة ضماناً لما يحتاجون من مرونة تقتضيها مشروعاتهم.

(١١) -ومن الضروري توفير وسائل الاتصال والنقل العصرية وحرية استعمالهاكشرط اساسي لتشجيع الاستثمار.

١-٢ - في حال الاستثمار من قبل اشخاص غير مقيمين.

بالاضافة للشروط المطلوبة في الفقرة والبنود السابقة، من الضروري توفر الشروط التالية للمستثمرين غير المقيمين او الاجانب:

(١) – تحديد المجالات التي يكون فيها للأجانب غير المقيمين حرية الاستثمار في المشاريع الانمائية، تحديداً واضحاً لا لبس فيه، مع ثبات هذا التحديد مدة كافية بالنسبة للمشاريع الجديدة، وضمان استمراره بالنسبة للمشاريع السابقة.

(٢) – ضمان معاملة رأس المال الوافد والمستثمر في مشاريع انمائية موافق عليها وفق الانظمة والاحكام النافذة معاملة رأس المال الوطني.

(٣) – ضمان تحويل صافي الارباح الناتجة عن استثمار المال الوافد الى الخارج، بعد دفع الضرائب والرسوم والاعباءالمالية وفقاً للنصوص القانونية المحلية.

(٤) – ضمان اعادة رأس المال الوافد عند تصفية المشروع بنفس العملة التي دخل فيها، مع مراعاة حق الدولة في تقسيمه على اقساط لا تتجاوز بضع سنوات قليلة، في حال تشكيله رقماً عالياً بالنسبة للإقتصاد الوطني.

(٥) –ضمان حرية دخول وخروج وانتقال المسؤولين عن الاستثمار وسهولة الحصول على التأشيرات اللازمة، وذلك ضمن حدود وقوانين الامن السارية. وينطبق هذا الشرط على الاداريين والفنيين الاجانب الذين لا غنى للمشروع عنهم.

(٦) – ضمان عدم تأميم المشروع الموافق على الترخيص به وتسجيله وعدم الاستيلاء عليه او حجزه. وفي حال حدوث هذا لأسباب طارئة استثنائية تقتضيها الضرورة القصوى، يجب اداء التعويض العادل والكامل والسماح بتحويله الى الخارج بالعملة التي يدخل بها رأس المال بأسرع وقت ممكن.

وفي جميع الاحوال، من المستحسن اصدار دليل استثماري يتضمن القوانين والانظمة المتعلقة بالاستثمار والفرص الاستثمارية المتوفرة في الدولة، وتجديد هذا الدليل بصورة دورية.

٢ – شروط مطلوبة من المستثمر غير المقيم

ان الترخيص والاعفاءات والضمانات آنفة الذكر يجب ان لا تمنح لكل

المشروعات التي يستثمر غير المقيمين اموالهم فيها ، بل لتلك المشروعات التي يمكن تسميتها بالمشاريع الانمائية، التي تساهم في تدعيم الاقتصاد الوطني عن طريق توسيع قاعدة الانتاج السلعي او الخدمي وزيادة مردود عوامل الانتاج في مجالات الصناعة والزراعة والثروة الحيوانية والسياحة وما شابه ذلك، لافي شراء الاراضي والعقارات لغير الاهداف الانتاجية المباشرة والمضاربة فيها للثراء السريع[٢]. ومن اهم الشروط التي نراها ضرورية في هذا الشأن، ما يلي:

(١) –ان يساهم المشروع في زيادة انتاج السلع والخدمات و /او تصديرها او الاستغناء عن استيرادها مساهمة جدية.

(٢) –ان يكون في احدى المجالات المحددة من الدولة.

(٣)– ان يقترن بدراسة جدوى اقتصادية وفنية تبين مساهمته في انماء الدخل الوطني ونجاحه.

(٤) –ان يتضمن المشروع استعمال آلات واساليب فنية عصرية مناسبة.

(٥) – ان يكون للمشروع ادارة فنية ومالية مناسبة.

(٦) –ان يعتمد المشروع بالدرجة الاولى على اليد العاملة الوطنية وتدريب اكبر عدد ممكن من الاداريين والفنيين المحليين.

(٧) – ان يكون مرخصاً بإقامته من السلطة المحلية المختصة وان يسجل حسب القانون والنظام.

(٨) – ان لا يقل حجم المشروع عن حد معين تعينه السلطة المختصة.

(٩) –ان يزود صاحب المشروع السلطة المختصة بالبيانات والمعلومات اللازمة عن وضعه المالي وسير اعماله دوريا وكلما طلب منه.

(١٠) –لا يجوز لصاحب المشروع استعمال الآلات وقطع الغيار والادوات والمواد الاولية التي خصصت للمشروع في غير الاغراض المخصصة له.

(١١) - يجب ان يخضع المشروع للأنظمة المحلية المؤيدة لإستيفاء الشروط المذكورة بما في ذلك حق السلطة المحلية في تطبيق الغرامات على المخالفات القانونية او النظامية واستلام ادارته إذا ما ثبت عدم قيام اصحابه بالمضي في تنفيذه بدون مبررات مشروعة، بعد دفع التعويض العادل.

ثالثاً - تشجيع الاستثمار بصورة خاصة في مجالات الانتاج الابداعي التي تحقق سبقاً تكنولوجياً يمكن ان يحقق للدولة ميزة نسبية في انتاج سلع جديدة او تحسين نوعية سلع موجودة. ويمكن ان يتم ذلك عن طريق دعم مؤسسات البحث العلمي والتكنولوجي، واعفاء المشاريع المذكورة من بعض الاعباء الضريبية وغيرها، ومنح الجوائز للمتفوقين في هذه المجالات، وربط مؤسسات البحث واقسامها مع مؤسسات الانتاج وفروعها.

رابعاً - تشجيع الانتاج من قبل القطاعات العام والخاص والمشترك والتعاوني في مختلف الميادين الرئيسية ولا سيما الزراعة والصناعة والسياحة بالطرق التالية:

٤ / ١ - اتباع قواعد علم الاقتصاد في ادارة مؤسسات الدولة الاقتصادية وتحكيم هذه القواعد في حل مشاكلها، وتقييد استثماراتها بدراسات جدوى تقنية واقتصادية / مالية جديدة وصحيحة ودقيقة، وتوجيهها نحو زيادة الأنتاج وتحسين نوعيته، ومنحها الحرية للعمل وفق آلية السوق في ظل نظام فعّال للرقابة والمحاسبة.

٤ / ٢ - اتباع سياسة سعرية مناسبة وتستند الى قانون العرض والطلب.

٤ / ٣ - عدم التفريق في المعاملة بين القطاع العام وقطاعات الملكية الاخرى.

٤ / ٤ - تأمين الحماية الامنية والقانونية، وطرق النقل والمواصلات العصرية والمساعدة في كل ما يساهم في تخفيض اكلاف الانتاج.

٤ / ٥ - تشجيع التصدير للبضائع والخدمات بإزالة كل ما يعترض سبيله من عقبات لأن التصدير هو باب لتصريف المنتجات المحلية يساهم في زيادة الطلب عليها

مما يدعم اسعارها ويشجع على المزيد من انتاجها. كما ان التصدير هو المصدر الرئيسي لما تحتاجه البلاد من عملات اجنبية ضرورية لتمويل مستورداتها السلعية والخدمية اللازمة لتلبية حاجات الانتاج والاستثمار والاستهلاك الضروري.

خامساً – ضمان حرية الاستيراد للمواد الاولية والآلات والمعدات وقطع الغيار التي لا تنتج محلياً، والاعتماد على حماية جمركية للإنتاج المحلي معقولة وغير مبالغ فيها، ومتدرجة كما هو مبين فيما بعد، لتأمين مزاحمة صحية معقولة؛ وعدم اللجوء الى منع الاستيراد بشكل إداري، وذلك ضماناً لهذه المزاحمة الضرورية لتطوير الانتاج المحلي وتقليل اكلافه وتحسين نوعيته.

سادساً – اعطاء اهتمام متوازن للزراعة والصناعة والخدمات التجارية والمالية وغيرها من الخدمات المساعدة للإنتاج.

سابعاً – اتباع سياسة الاقتصاد والتوفير في نفقات الدولة ومؤسساتها وتوازن النفقات بين مختلف القطاعات النوعية من ادارية وامنية واقتصادية وكذلك بين مختلف المناطق الجغرافية للدولة، وتشجيع التوفير بصورة عامة عن طريق توفير الاوعية الادخاريةواتباع سياسة **ضريبية** مناسبة.

ثامناً – اطلاق حرية صرف العملات الاجنبية كسياسة اقتصادية نقدية لتوحيد اسعار صرفها عن طريق آلية السوق، مع ايجاد (ميكانيزم) لضمان اعادة القطع الاجنبي الناجم عن تصدير البضائع وذلك لأن هذه السياسة من شأنها ان تحقق النتائج الايجابية التالية:

٨/١ – توازن القيم والاسعار واستقرارها والوصول الى معايير صحيحة للأداء الاقتصادي لمختلف الهيئات.

٨/٢ – ضمان حق اخلاقي واقتصادي لكل من المنتج الذي يصدر بعض او كل انتاجه وللمصدر في الحصول على سعر عادل للسلع والخدمات التي يصدرها.

٨/٣ – بينما يتضمن نظام تحديد سعر الصرف من قبل الدولة تخفيض قيمة العملات الاجنبية بالمقارنة مع العملة المحلية ، ويجعل بالتالي اسعار المنتجات

والمستوردات منخفضة بهذه العملة بصورة اصطناعية، مما يساهم في الميل نحو زيادة حجم الاستيراد لرخص الاسعار والعزوف عن التصدير خلافاً للمصلحة العامة الوطنية؛ فإن اطلاق حرية الصرف يعمل في عكس هذا لاتجاه ويساهم في تأمين التوازن بين عوائد كل من الاستيراد والتصدير للبضائع والخدمات.

٨/٤- اجتذاب حصيلة التصدير من العملات الاجنبية وايداعها في المصارف المحلية بدلا من هروبها وبقائها مودعة في مصارف اجنبية، مما يجعلها متاحة للاستخدام عند الحاجة ويعود على المصارف المحلية والدولة بالمنفعة.

٨/٥- جعل العملات المذكورة متاحة لمستوردي البضائع والخدمات حسب الحاجة التي تحددها اولويات المنفعة وفقا لقانون المنفعة الحدية وتحديد حجم الاستيراد بحدود ما هو متاح من هذه العملات، مما يؤمن التوازن بين العرض والطلب ويسهل للناس قضاء مصالحهم في نفس الوقت.

تاسعا: تشجيع النمو التقني في جميع المجالات ولا سيما في الزراعة والصناعة وخدمات الحاسوب (الكومبيوتر) وصناعته، دعماً لسياسة السير في طريق الاعتماد على الذات تدريجيا لان التقنية تكتسب لا بالعلم لوحده بل بممارسة العمل بالدرجة الاولى. وتستهدف هذه السياسة الأهداف التالية:

- مواكبة التقدم العلمي والتقني في العالم وعدم التخلف عنه.
- اختزال الزمن.
- تقليل كلفة الانتاج وتحسين نوعه.
- اكتشاف مجالات وانواع منتجات جديدة تساهم في تلبية حاجات الانسان ورفاهه، وفي قوة الامة ومنعتها.

عاشرا: اتباع سياسة السير في طريق الاعتماد على الذات كمبدأ عام. والاعتماد على الذات يعني قدرة الدولة على انتاج السلع والخدمات الاساسية التي لا غنى عنها، ولا تعني بالضرورة الاكتفاء الذاتي، لأن الاكتفاء الذاتي يعني استغناء الدولة عن السلع والخدمات المستوردة، وهو يتضمن الاعتماد على الذات، ولكن العكس

ليس صحيحا . فيمكن للدولة ان تكون منتجا جيدا للسيارات مثلا، كالولايات المتحدة واكثر دول اوروبا الغربية الرئيسية، وان تكون في نفس الوقت مستوردة لقسم من احتياجاتها من السيارات من الدول الاخرى، كما تفعل هذه الدول حاليا، اذ تستورد هذه السيارات من بعضها كما تستوردها باعداد ونسب مرتفعة من اليابان لاسباب مختلفة كاختلاف الاذواق وتحقيق الوفورات والاقتصاد في السعر او في كلفة التشغيل او ما الى ذلك. وهذا الاستيراد يؤمن المزاحمة المفيدة كحافز لتحسين نوعية الانتاج وتقليل اكلافه. ومن شأن الاعتماد على الذات أن يؤمن توفير الأمن الاقتصادي بصورة عامة، فضلاً عن مساهمته في الانماء عموماً. وليس الأمن الغذائي إلا جزءاً من الأمن الاقتصادي وبالتالي حالة من حالات الاعتماد على الذات. ومن الضروري تحقيق الأمن الاقتصادي لتوفير الضمانات التالية.

(١)- ضمان الحصول على السلع الاستهلاكية ولا سيما الغذائية الضرورية لمعيشة الانسان، كالحبوب والخضار، وسائر السلع والخدمات الضرورية لمواصلة الانتاج والحماية الامنية من الات انتاجية واسلحة متطورة وذخائر ، وقطع تبديل ومواد اولية، لمواجهة الحالات التي يصبح فيها الاعتماد على الاستيراد من الدول الاجنبية غير متاح او مأمون الجانب بسبب الحروب او العداء مع بعض هذه الدول.

(٢)- ضمان استمرار النمو في الحالات المذكورة، وبصورة عامة، بسبب اعتماد فروع الانتاج على بعضها في مجالات الانتاج والاستثمار.

(٣)- ومن البديهي ان لا يكون الاعتماد على الذات ممكنا لجميع الدول، لاسيما الدول النامية التي لا تملك مقوماته الاساسية وخاصة الخبرة التكنولوجية. في مثل هذه الظروف، لا بدّ من السير في طريق الاعتماد على الذات تدريجياً ومهما طال هذا الطريق، لما لهذه السياسة من اهمية، كما سبق ايضاحه.

حادي عشر: اتباع سياسة خدمية وسعرية في مؤسسات الدولة، تساهم في تحقيق مجال الاجر العادل عن طريق استخدام ما لديها من ادوات وخاصة الملكيات العامة، وميزانية الموارد والنفقات العامة، والسياسات المالية والنقدية والخدمية التي سيتلو بحثها في الفصول التالية.

الحواشي

١ ـ ويتضمن الناتج القومي الاجمالي الناتج المحلي الاجمالي بالاضافة إلى دخل عوامل الانتاج الخارجية (التي تأتي من خارج القطر).

٢ ـ ان الاستثمار في مثل هذه الاعمال يؤدي إلى نتائج قد تتعارض مع الاهداف الانمائية.

الفصل السابع

سياسات الدولة ـ السياسة المالية والمصرفية والنقدية٠

اولا السياسة المالية

في سبيل تحقيق اهداف نظام التوازن الاجتماعي يقتضي ان تتجه السياسة المالية للدولة نحو تحقيق الاهداف التالية بصورة متناسقة:

١- تمويل خدمات الدولة(الحكومية) المختلفة من امنية وادارية واجتماعية واقتصادية. وهذه الخدمات ضرورية للمحافظة على المجتمع وضمان تقدمه ورفعته. وهي تهم كل الافراد لتعلق حياتهم المعيشية والادبية بها بشكل او بآخر، وينعكس حسن ادائها على مصالحهم ايجابا كما ينعكس سوء هذا الاداء سلبا. ولذلك يتعين على الجميع التعاون في سبيل جعل هذه الخدمات على افضل شكل ممكن.

٢- تمويل استثمارات مؤسسات الدولة الاقتصادية والاجتماعية في سبيل جعلها قادرة على زيادة الانتاج وتحسين نوعيته وزيادة انتاجية عوامله وتلبية حاجات المجتمع افرادا ووطنا. ومن المحبذ ان يكون تمويل هذه الاستثمارات من حصيلة انشطتها بالدرجة الاولى، ومن ثم الضرائب التي تجيزها السلطة التشريعية لهذه الغاية.

٣- العدالة الاجتماعية والديمقراطية الاقتصادية.

ولتحقيق هذه الاهداف لا بد ان تتدارك الدولة الموارد اللازمة لذلك عن طريق فرض الضرائب والرسوم وجبايتها وريع استثماراتها واتباع الاساليب التالية:

أ – في الضرائب:

يمكن ان تكون الضرائب مباشرة وهي تلك التي تفرض على مصادر الدخل، من ارباح تجارية – صناعية، وريوع عقارية، واجور حرفية وعمالية. كما يمكن ان تكون غير مباشرة وتسمى رسوما وتفرض على البيوع والخدمات والمعاملات عند وقوعها ويدفعها الشاري او المستفيد من الخدمة او المعاملة. ولا بد من التفريق في الاسس التي تقام عليها هذه الضرائب لتحقيق العدالة الاقتصادية الاجتماعية والديمقراطية الاقتصادية لا سيما وان الضرائب من اهم ادوات الدولة في تحقيق اهدافها، ومنها العدالة الاجتماعية، وتنفيذ سياستها في مختلف المجالات الاخرى.

أ/ ١– في الضرائب المباشرة:

الضرائب المباشرة نسبية، بمعنى انها تقتطع كنسبة من الدخل، وهذا يجعلها تصيب المكلف ذا الدخل الاكبر بنصيب اكبر مما تصيب المكلف ذا الدخل الاصغر، وفي هذا بعض العدل. الا انه اذا استهدفنا العدالة الاقتصادية الاجتماعية واخذنا بعين الاعتبار تقارب تكاليف المعيشة، يصبح من المفضل تصاعد الضرائب المباشرة، اي فرضها على اساس متدرج تصاعدي تتصاعد نسبتها مع تصاعد دخل المكلف.

انما بالنظر الى ان التوفير يشكل جزءا هاما من الدخول الكبيرة، فمن الضروري ان لا يبالغ في نسب الضريبة التصاعدية كيلا تقضي على حوافز زيادة الانتاج وتحسين نوعيته من جهة وتحد من التوفير والاستثمار الذي يعتمد عليه من جهة ثانية، وفي سبيل تنفيذ هذه السياسة نرى ما يلي:

١– تقسم الدخول سنويا الى شرائح ذات حد ادنى وحد اعلى، وربما كان من الافضل تقسيمها الى عشر شرائح من اجل ان تكون نسبها في اتجاه تحقيق العدالة التي استهدفناها.

٢– اعتماد العشر كاساس للضريبة المفروضة على دخل متوسط لأسرة متوسطة يكفي لتلبية حاجاتها الضرورية دون عوز او فاقة.

٣– اعفاء شريحة دنيا من الدخل من اية ضريبة باعتبارها حدا ادنى لتأمين

البقاء على الحياة لأسرة متوسطة الحجم، على ان يعاد النظر سنويا في هذه الشريحة وسائر شرائح الدخل على ضوء كلفة المعيشة والقوة الشرائية للعملة ونسبة التضخم.

٤- اخضاع شرائح الدخل التي تزيد على الشريحة الدنيا الى ضرائب دخل نسبية ومتصاعدة على ان تراعى الاسس التالية:

٤ / ١- في دخول الافراد وشركات الاشخاص (شركات التضامن والتوصية) والشركات المحدودة وكذلك الشركات المساهمة غير المعروضة اسهمها على الاكتتاب العام يجب ان لا تقل نسبة الضريبة على الشريحة العليا (اذا تحققت) عن ٤٠٪ ولا تتجاوز ٧٠٪، ويمكن ان تراعى في هذا المجال بعض المبادىء كسهولة الكسب وضخامته وما الى ذلك كي يكون طرح الضريبة اقرب ما يمكن الى العدالة (النسبية)*. فمن غير المعقول معاملة الارباح الناجمة عن تجارة السلاح نفس المعاملة التي تطبق على الشركات الصناعية.

٤ / ٢ - في دخول الشركات المساهمة المطروحة اسهمها على الاكتتاب العام، بالنظر لضخامة رؤوس اموال واعمال وارباح بعض هذه الشركات من جهة ولتوزيع اسهمها وارباحها على عدد كبير من الناس، من جهة ثانية، من الضروري ان تكون نسبة الضريبة على دخول هذا النوع من الشركات مخفضة الى حد مقبول تشجيعا لانشائها باعتبارها اوعية ادخار جيدة وادوات استثمار عملية، ومن اجل الوصول الى معاملة مالية عادلة لمساهميها الكثر . ولهذا نرى ان تكون نسب الضريبة على شرائح الربح فيها اكثر انخفاضا من تلك السابقة وان لا تزيد نسبة الضريبة على الشريحة العليا عن ٤٠٪ وان لا تقل عن ٣٠٪. وتجدر الاشارة الى أننا سبق ان اقترحنا امكانية تحديد الحد الاعلى لنسبة ما يمكن ان يملكه الفرد (واسرته المؤلفة من الزوجة والفروع) من مجموع اسهم هذا النوع من الشركات (٥ - ١٠٪) حسب ضخامة الشركة وعدد مساهميها، وذلك في سبيل ابعاد هيمنة عدد قليل من المساهمين على مصالح الشركة، وحماية مصالح سائر المساهمين من جهة، وتحقيق العدالة الاجتماعية من جهة ثانية، ومن اجل تحقيق السهولة في طرح الضريبة

وتحقيقها، ربما كان من الافضل اعتماد نسب ضريبة موحدة على شرائح الدخل او الربح، مع منح الشركات المساهمة المطروحة اسهمها على الاكتتاب العام تخفيضا بنسبة ٣٠٪ من الضريبة(اي من نسبها). فاذا كانت نسبة هذه الضريبة على شريحة الربح العليا بصورة عامة هي ٥٠٪، تصبح على ربح الشركات المساهمة ٣٥ ٪ ، وهكذا في سائر النسب.

٥ – اعفاء الجمعيات التعاونية الانتاجية من ٥٠ ٪ من ضريبة الدخل، اي تخفيض نسبة الضريبة على شرائح ربحها بهذه النسبة، بصورة دائمة، تشجيعاً لهذا النوع من وحدات الانتاج التي يكون فيها العاملون انفسهم اصحاب المنشأة ، وذلك انسجاماً مع مبدأ العدالة الاجتماعية.

٦ – اعفاء المشاريع الانمائية الجديدة من ٥٠٪ من نسب الضرائب المفروضة على الدخل لمدة خمس سنوات اعتباراً من بدء الانتاج، وذلك تشجيعاً لإقامة مثل هذه المشاريع ، ويعتقد البعض، كما تنص بعض تشريعات تشجيع الاستثمار، بوجوب جعل الاعفاء من الضريبة بنسبة ١٠٠٪ ولمدة تصل الى ١٠ سنوات. وإننا لا نقر مثل هذا الاعفاء لا من حيث النسبة ولا من حيث المدة للأسباب التالية:

٦/ ١ – من المفروض ان تتخلص الشركة او المشروع من متاعب التأسيس وصعوباته خلال بضع سنوات لا تتجاوز ٥ سنوات، ولذلك لا يوجد مبرر لتمديد هذه السنوات الى عشرة لا سيما وان حياة بعض المشاريع تنتهي عملياً خلال هذه المدة.

٦/ ٢ – ان الضريبة لا تفرض إلا على الارباح، ولذلك فإن الاعفاء من ٥٠ ٪ منها كاف لتشجيع الاستثمار ولا مبرر لجعله ١٠٠٪.

٦/ ٣ – ان الاعفاءات المبالغ بها من حيث المدة او نسبة الضريبة تخالف مبدأ المساواة بين المشاريع القديمة والجديدة، وتصبح هذه المخالفات خطيرة إذا امتدت المدة طويلاً او ارتفعت نسبة الاعفاء.

٦/ ٤ – ان مناخ الاستثمار الملائم الذي تحدثنا عنه في قسم «السياسة

الاقتصادية» السابق هو في الواقع اهم من الاعفاءات الضريبية .ومن الافضل التركيز على تحقيق شروطه.

٧ – اعفاء المشاريع الاساسية من ٥٠ ٪ من ضريبة الدخل على الجزء المحول من ارباحها الى الأستثمار تشجيعاً له.

٨ – اعفاء ارباح اسهم الشركات الموزعة على اصحاب هذه الاسهم من ضريبة الدخل او من ٥٠٪ منها عل الاقل بإعتبار ان الضريبة حققت على مجموع ارباح الشركة، وكل ضريبة على ارباح الاسهم منفردة هي تكرار للضريبة المفروضة اصلاً على ارباح الشركة جملة. ويستثنى من هذا الاعفاء طبعاً، الحالة التي تكون فيها ارباح الشركة معفاة من الضريبة كإستثناء خلال الفترة الاولى من تأسيسها. ففي هذه الحالة لا بد من تحقيق الضريبة على ارباح الاسهم بصورة اعتيادية، كمصدر من مصادر الدخل.

وهكذا نرى، ان الضرائب المباشرة على الدخل ليست ضرورية لتمكين الدولة من القيام بوظائفها الاساسية فحسب، بل هي من انجح الوسائل لتحقيق التوازن بين فئات الدخل المختلفة من المجتمع والمساهمة في تحقيق العدالة الاجتماعية المنشودة . فما يؤخذ من اصحاب الدخول العالية لا يصرف على الخدمات العامة التي تقدمها الدولة، كالامن،النظام العام، وشق الطرقات واصلاحها وتأمين التعليم والعناية الطبية لعامة الشعب فحسب بل وعلى التأمين الاجتماعي ضد البطالة والشيخوخة والعجز، الذي يستفيد منه اصحاب الدخول المنخفضة بالدرجة الاولى ايضاً. وعلى هذا النسق تستمر السياسة المالية للنظام الذي ندعو اليه، دون التضحية بمبادىء الحرية، والديمقراطية السياسية والاقتصادية، والانماء المستمر والسائر في طريق الاعتماد على الذات.

أ/ ٢ – في الضرائب والرسوم غير المباشرة:

الضرائب غير المباشرة هي تلك التي تفرض لا على الدخل مباشرة ، بل على حالات وعقود ومعاملات واشياء وخدمات طارئة وغير ثابتة في اغلب الاحيان مثل

الرسوم (او الضرائب) الجمركية على البضائع المستوردة، ويدفعها المستورد، او على بيوع العقارات او الاشياء ويدفعها الشاري، او على رخص السلاح وقيادة السيارات وإقامة المباني، ويدفعها صاحب الرخصة، او الرسوم القضائية ورسوم الطوابع (او التمغة) وغيرها من الرسوم على سائر المعاملات الأدارية والقضائية، ورسوم التعليم والرعاية الصحية وسائر الخدمات العامة إذا وجدت.

وتساعد هذه الرسوم الدولة في الحصول على مصادر لتمويل النفقات العامة كما تساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية ، شأنها شأن سائر الضرائب. ومن الضروري ان يراعى في فرضها الاعتبارات التالية من اجل تحقيق الاهداف آنفة الذكر،

١ – في الرسوم الجمركية على المستوردات:

من الضروري في رأينا ان يراعي في هذه الرسوم المبادىء الآتية:

(١) – التخفيض النسبي الكبير، او الاعفاء الكلي ، عندما تكون الرسوم مفروضة على الآلات والمعدات الانتاجية وقطع الغيار والمواد الاولية الضرورية للإنتاج والاستثمار عندما تكون غير منتجة محليا، وتمكين المنتجين المحليين من مواجهة المزاحمة داخلياً وخارجياً.

(٢) – الاعتدال في نسبة الضريبة (او الرسوم الجمركية) عندما تفرض على المواد المستوردة آنفة الذكر (اي الآلات والمعدات الانتاجية وقطع التبديل والمواد الاولية) عندما ينتج محلياً ما يشبهها او يماثلها، وذلك لتوفير الحماية للإنتاج المحلي من جهة، ومواكبة التطور التكنولوجي الخارجي وتأمين كلفة انتاج محلي منخفضة من جهة ثانية.

(٣) – الاعتدال في الرسوم الجمركية عندما تكون مفروضة على السلع الاستهلاكية الضرورية التي لا يوجد او يتوقع انتاج مماثل لها محليا، كاف لتلبية الاحتياجات المحلية، وذلك في سبيل تأمين هذه الاحتياجات الضرورية من جهة وعدم تشجيع استهلاكها من جهة ثانية.

(٤) – وفي نفس الوقت، نرى من الافضل ان تكون الرسوم الجمركية المفروضة على السلع الكمالية المستوردة مرتفعة وان يكون الارتفاع متدرجاً حسب درجة كمالية السلعة، وان تضاعف هذه الرسوم عندما يتوفر محلياً ما يماثلها، وذلك للحد من الاسراف من جهة، وحماية ميزان المدفوعات الخارجية من جهة ثانية، وتشجيع الانتاج المحلي من جهة ثالثة.

(٥) – وبصورة عامة نرى من الضروري ان لا تكون الرسوم الجمركية مرتفعة كثيراً الى حد منع الاستيراد كلياً، لأن إبقاء باب الاستيراد مفتوحاً ضمن الحدود آنفة الذكر، ضروري لتأمين المزاحمة الضرورية بدورها للتطوير والاتقان وتحسين نوعية الانتاج، ومواكبة التطور الاقتصادي العالمي. وبالعكس، فإن الحماية المطلقة سواء كانت جمركية او إدارية او عن طريق الحصص الكمية، تصبح جداراً لإخفاء التقاعس او العجز وتشجيع استمراره، وأداة للتستر على التخلف وحمايته بل ودعمه.

٢ ـ الضرائب والرسوم غير المباشرة الاخرى:

هذه الضرائب والرسوم كثيرة ومختلفة ، ويمكننا التميز بين اربعة انواع هامة منها وهي:

٢/١ – ضرائب او رسوم على بيوع بعض السلع: وتجبى غالباً لمصلحة الوحدات الادارية المنضمة الى اتحاد فيدرالي او بلديات المدن.

ويمكن ان تسمى مثل هذه الرسوم رسوم استهلاك ويكون لها ثلاث غايات، الغاية الاولى تمويلية، وهي دعم موارد الوحدة الادارية او المدينة؛ والثانية اقتصادية، وهي امتصاص القوة الشرائية الزائدة ومحاربة التضخم، والثالثة اجتماعية، وهي تحسين حالة الخدمات والمرافق العامة والمساهمة في تحقيق العدالة الاجتماعية. وجميع هذه الاهداف مشروعة وتصب في جانب المصلحة العامة. ولتحقيق هذه الاهداف نرتئي ان تكون هذه الرسوم متدرجة من الاعفاء التام على السلع المعيشية الضرورية التي يستهلكها عامة الناس ولا سيما فئات الدخل

المنخفض، كأغلب المواد الغذائية، وتتصاعد على ما سواها على ان لا تزيد على ١٠٪ بصورة عامة، بإستثناء التبغ والسجائر والمشروبات الروحية وما شابهها التي يمكن أن تكون الرسوم المفروضة على بيوعها اعلى من النسبة المذكورة للحد من استهلاكها وتخفيض ضررها، وعلى المجوهرات للحد من الاسراف والتبذير.

٢/٢ - ضرائب على العقود والبيوع العقارية: ويجب ان تكون هذه الضرائب خفيفة اجمالاً كيلا تعيق حركة تبادل العقارات التي هي احدى عوامل الانتاج او التعاقد على خدماتها، إذ من الضروري إتاحة الحرية لحركة هذه العوامل كي تذهب الى حيث يكون لها المردود الاعظم. وفي رأينا يجب ان لا تتجاوز واحداً بالالف من بدل الايجار ونفس النسبة من قيمة العقار المباع.

٣/٢ - ضرائب على رخص البناء: من الافضل ان تكون هذه الضرائب او الرسوم التي تجبيها البلديات عادة لتمويل خدماتها، معتدلة من جهة ومتدرجة من جهة اخرى، لتحقيق اهداف العدالة الاجتماعية، وفي رأينا يجب ان يعفى من هذه الضريبة رخص بناء المدارس والمستشفيات والمعابد والعقارات المخصصة لأهداف خيرية كالمياتم وجمعيات الاسعاف وما شابهها؛ وان تكون منخفضة نسبياً على رخص بناء العقارات المخصصة لأهداف الصناعة او ممارسة الحرف الصناعية او الزراعة او التخزين او التبريد وكذلك على المساكن الشعبية والقرى الفقيرة، وان تتدرج على مرافق السياحة والاصطياف الشعبية وتتصاعد على رخص البناء المخصصة لسياحة الاغنياء فالاماكن المخصصة لسكن ولرفاه الاغنياء. وفي جميع الاحوال، يجب ان لا تزيد على (٥٪) خمسة بالمائة من تكاليف البناء في اقصى الحالات، بالنظر الى ضخامة المبالغ المخصصة لهذه الاغراض من جهة، وبإعتبار ان القيام بهذه الاعمال يساهم في تحسين العمران وتجميل المدن من جهة ثانية، وبإعتبار ان تمويلها يجري من وفورات سابقة جرى دفع ضريبة الدخل عليها، وان مثل هذه الضريبة سيفرض عليها بعد اتمام بنائها من جهة ثانية.

٤/٢ - رسوم على الخدمات والمعاملات: الخدمات العامة كثيرة ومنها الامن والادارة والتنظيم العام والتعليم والعناية الصحية وتأمين الماء والطاقة الكهربائية

للمدن والقرى والتجمعات السكنية، والبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية وخدمات المعارض والمتاحف والمكتبات فضلاً عن خدمات الطرق والمرافىء والسدود والاقنية العامة؛ هذا بالاضافة الى خدمات النقل البري والبحري والجوي، وخاصة النقل العام في المدن الكبيرة والخدمات المالية - المصرفية إذا كانت الدولة او مؤسساتها او المؤسسات البلدية تقوم بمثل هذه الخدمات، كما هو الحال في الكثير من الدول ، وفي نظام التوازن الاجتماعي الذي ندعو اليه.

طبعاً، هناك دول اخرى ذات اتجاه رأسمالي تميل الى اقتصار خدمات الدولة العامة على بعض هذه الخدمات فقط، واخراج بعضها الاخر وجعله بيد الموسسات الخاصة تحت اشراف الدولة. ومن هذه الخدمات مثلاً: المواصلات السلكية واللاسلكية ومحطات الاذاعة والتلفاز والخطوط الحديدية والجوية وسائر وسائل النقل العام داخل المدن وخارجها، وتوليد الطاقة الكهربائية ونقلها وتوزيعها والمصارف... الخ. اما نحن فنرى انه يمكن للدولة ومؤسساتها العامة والمنشآت المشتركة ان تقوم بجميع هذه الخدمات بكفاءة مماثلة لكفاءة منشآت القطاع الخاص إذا ما توفر لها التوجيه والرقابة اللازمين من قبل الدولة، وبالتالي من الافضل بقاؤها بيدها للحيلولة دون انحرافها نحو تحقيق المصالح الخاصة.

وفي جميع الاحوال، هناك خدمات عامة مثل الامن وخدمات الادارة والتنظيم العام تمول عن طريق الضرائب والرسوم الجمركية، ولا تجبى عليها رسوم خاصة (غير مباشرة). وهناك خدمات عامة كثيرة تؤدى لقاء رسوم رمزية لتأمين جدية الطلب على هذه الخدمات ، كما تساهم هذه الرسوم في تغطية جزء من الانفاق عليها . وفي رأينا من الضروري ان تكون الرسوم رمزية ومنخفضة على خدمات التعليم غير الالزامي (بعد المرحلة المتوسطة) والصحة وتوفير ماء الشرب النظيف وكذلك خدمات المكتبات والمتاحف والمعارض والاذاعة والتلفاز، والخدمات الادارية والتنظيمية والقضائية وما شابهها، وذلك بغية تمكين الجميع من الحصول عليها، وخاصة الفقراء وذوي الدخل المحدود، وتأميناً لتطبيق مبدأ العدالة الاجتماعية الذي هو ركن اساسي من اركان نظام التوازن الاجتماعي. كما نرى ان تكون الرسوم

الاخرى على سائر الخدمات معتدلة من جهة وكافية لتغطية نفقات هذه الخدمات من جهة ثانية، بهدف عدم السماح للعجز المالي في ان يقف عائقاً امام سبل تأمينها، لا سيما وان المستفيدين من هذه الخدمات قادرون في الغالب او يجب ان يكونوا قادرين، عن طريق الاجر العادل، على سداد نفقاتها . ومن هذه الرسوم بدلات النقل الداخلي والخارجي على الخطوط العامة، ورسوم البريد، وبدلات ايجار المساكن والعقارات العامة، والعمولات المصرفية وما شابهها من خدمات.

آ/٣ - في تحقيق الضرائب وجبايتها:

إذا فرضت الضرائب ولم تحقق وتُجب يكون وجودها كتشريع وعدم وجودها سيان. ولهذا، وتوخياً لتحقيق اهداف الضرائب المالية والاقتصادية والاجتماعية، وتطبيق مبدئي العدالة والمساواة في تحمل اعباء الضريبة، من الضروري ان تكون اجهزة تحقيق الضريبة وجبايتها ذات كفاءة ونزاهة مميزتين. وكذلك يجب ان تكون انظمة الجباية صارمة بمعنى عدم إفساحها المجال للتهرب من دفع الضريبة. كما من المحبذ ان يكون الباب مفتوحاً للمراجعة والاستئناف لتصحيح الاخطاء المحتملة واحقاق الحق في التحقق او الجباية.

وهذا يستدعي ان تكون هذه الاجهزة مؤيدة بالكفاءات والخبرات اللازمة من جهة، وبوسائل التنفيذ والعقوبات الرادعة في حالات التهرب من دفع الضريبة والمخالفة من الجهة ثانية.

من الجدير بالذكر انه لا توجد صعوبة تستحق الذكر في جباية الضرائب غير المباشرة لأنها تستوفي في الغالب قبل تقديم الخدمة المطلوبة، وكذلك لا توجد صعوبات عادة في تحقيق الضرائب المباشرة على العقارات او القطاع الاقتصادي المنظم الذي يشمل الشركات المساهمة والمؤسسات الكبيرة حيث تكون دفاترها المحاسبية منظمة تنظيماً دقيقاً يعكس احوالها المالية. وإنما تكمن الصعوبة في تحقيق الضرائب المباشرة على ارباح الافراد والمنشآت الخاصة الصغيرة والمتوسطة، من تجارية وصناعية وحرفية واختصاصية بسبب كثرتها وتشعب

عملياتها وصعوبة تتبع هذه العمليات نفدة نفدة في دفاترها المحاسبية وخارجها للوصول الى الارقام الصحيحة لاعمالها وارباحها، مما يحتمل معه تهرب المكلف من بعض الضرائب المتوجبة عليه بموجب التشريعات النافذة.

ب – في الموارد الاخرى:

لا تقتصر موارد الدولة المالية على الضرائب (والقروض) بل لا بد من ان تكون لها مصادر اخرى لهذه الموارد، كريع الاراضي والمباني العامة المؤجرة للأفراد والشركات والمؤسسات واثمان ما يباع منها، والهبات والمنح التي تتلقاها من الدول الاجنبية وغير ذلك. كما ان ملكية الدولة لبعض وسائل الانتاج والمصارف والمرافق العامة وفقاً لنظام التوازن الاجتماعي، موضوع هذا البحث وكما ورد في الفصل الرابع من الجزء الخامس من هذا الكتاب تجعل من المحتم ان يكون لها موارد مالية اضافية ناجمة عن نشاط مؤسساتها التي تتولى ادارة الوسائل والمرافق المذكورة. وقد سبق ان وجدنا من الضروري ان تدار هذه المؤسسات وفقاً لآلية السوق، شأنها شأن سائر القطاعات الاقتصادية الخاصة والمشتركة والتعاونية. انما من الضروري ان يكون لمجمل هذه المؤسسات، فضلاً عن ميزانياتها الخاصة بها، ميزانية اقتصادية عامة مستقلة عن ميزانية الدولة العادية، تعكس الأوضاع المالية ـ الاقتصادية والنشاط الاقتصادي للدولة، وهذا التفريق ضروري لإختلاف طبيعة الموارد وكذلك النفقات في كل من الميزانيتين من جهة ومن اجل افساح المجال لتتبع نشاط الدولة الاقتصادي على حدة والعمل على تنميته وفقاً لقواعد الحرية وآلية السوق من جهة ثانية.

وفي هذا الصدد، نرى من الضروري ان تخصص ارباح مؤسسات الدولة العامة الاقتصادية للأعمال الاستثمارية، بدأ بتحسين احوالها وتوسيعها وفقاً لخطط استثمارية خمسية وسنوية. وان لا يعتمد على هذه الارباح لتغطية نفقات الدولة العامة الجارية سواء اكانت ادارية او امنية او اجتماعية او غيرها .كما لا يجوز الاعتماد على موارد وهمية غير محققة في هذه المؤسسات، واعتبارها كأنها ارباح حقيقية لأن مثل هذا العمل يساهم في التضخم النقدي.. اما تخصيص جزء من

موارد الميزانية العامة للإستثمار الهادف الى توسيع وظائفها الخدمية (في مجالات الصحة والتعليم والتسليح وما الى ذلك) او للإستثمار في مؤسساتها الاقتصادية، فجائز، بل محبذ، حرصاً على اهداف الانماء وتوسيع قاعدة الانتاج الاجتماعي والاقتصادي.

جـ – في النفقات العامة الجارية – الخدمية:

النفقات العامة الجارية هي النفقات التي تصرفها الدولة لأداء المهام والخدمات المطلوبة منها، وتحدد عادة بقانون تقره السلطة التشريعية وتمثل الدولة في صرف هذه النفقات بالوزارات والادارات المركزية والوحدات الادارية لاقليمية او الولايات، ان وجدت، وفروعها، والمجالس البلدية وغيرها. وتهدف هذه النفقات الى تأمين الخدمات العامة التي سبق الالماع اليها عن طريق تمويلها. وفي سبيل تحقيق اهدافها الخاصة والمالية والانمائية والاجتماعية نرى من الضروري ان يراعى في هذه النفقات الاعتبارات التالية:

جـ/ ١ – ان توزيع النفقات العامة على مختلف القطاعات الخدمية الادارية والامنية والاجتماعية والاقتصادية توزيعاً متوازناً ضروري لتأمين التوازن بين هذه الخدمات من جهة وتحقيق اهدافها من جهة ثانية.

جـ / ٢ – ومن الضروري ان يكون لتدعيم الانماء الاقتصادي والاجتماعي والامني اولوية خاصة في جميع هذه النفقات.

جـ /٣ – كما ان توازن النفقات العامة مع الموارد العامة ضروري، للحد من التضخم النقدي ولتأمين درجة معقولة من استقرار الاسعار، وعدم تحميل الاجيال القادمة عبئاً كبيراً من الديون الناجمة عن مصروفات الاجيال السابقة، لأن العجز ليس إلا ديناً على الدولة لا بد ان يتراكم مع الزمن. وقد يتراكم الى حدود خطيرة ومن الافضل ايقافه قبل ان يصل الى هذه الحدود. ولا بأس في السماح بنسبة عجز صغيرة (زيادة النفقات على الموارد) تقل عن ٥ ٪ من مجمل النفقات العامة الخدمية. ومن المعروف ان عجز الميزانية العامة يساهم في تضخم الاسعار الذي يضر بمصلحة اصحاب الدخل المنخفض والمحدود.

جـ / ٤ - وكذلك، تمنح بعض الحكومات دعماً مالياً (SUBSIDY) لبعض المنتجات، عن طريق التعهد بشرائها بأسعار اعلى من اسعار السوق، في سبيل تشجيع انتاجها، كما تفعل دول اوربا الغربية والولايات المتحدة الاميركية. كما تمنح حكومات بعض الدول الاخرى دعماً للمستهلكين عن طريق تغطية القسم الاكبر من اكلاف المواد الغذائية الرئيسية كالقمح ومشتقاته والارز والسكر والزيوت النباتية وغيرها وبيعها لهم بأسعار رمزية تقل كثيراً عن اسعار السوق او اسعار الشراء. إن هذا العمل في كلا الحالين يساهم في زيادة النفقات العامة وبالتالي في عجز الميزانية العامة الخدمية. كما انه في الحالة الاولى قد يتجاوز الانتاج المراد تشجيعه الحدود المرسومة له، بينما تجد الدولة صعوبة في تصديره او تخزينه؛ ويتحمل المكلفون بالضريبة، من غير المنتجين المستفيدين من الدعم، هذا الدعم مما يجعلهم يشعرون بالحيف او الظلم. ولذلك من الضروري عدم منح هذا الدعم ما لم تكون هناك ضرورة ملحة له ، والاعتدال به في جميع الاحوال.

اما الدعم الذي تمنحه بعض الدول للمستهلكين فمن الضروري منعه لأنه يؤدي الى نتائج غالباً ما تكون مضرة بالمصلحة العامة. فهو يساهم في عجز الميزانية العامة، وهو كذلك يساهم في زيادة الاستهلاك. وعندما تكون السلع المستهلكة المدعومة مستوردة، فإنه يساهم في تضخم الاستيراد وبالتالي في خلق عجز في الميزان التجاري والحساب الجاري لميزان المدفوعات الخارجية، او في زيادة هذا العجز. ويضاف الى ذلك، **أن** رخص اسعار المواد المدعومة يؤدي الى العزوف عن انتاجها او انتاج بدائلها، اي انه يثبط الانتاج بصورة عامة، بدلاً من تشجيعه. وبعد هذا وذاك بينما يقصد بهذا الدعم مساعدة الفقراء واصحاب الدخل المحدود، فإن المساعدة لا تقتصر على هؤلاء بل يستفيد منها الجميع بما فيهم الاغنياء والقادرون على دفع اسعار السوق بدون مبرر. وفي نفس الوقت توجد طرق اخرى اجدى واسلم لمساعدة الفقراء من اسلوب الدعم. ومن هذه الطرق رفع الاجور الى حيز مجال الاجر العادل، وتطبيق نظام التأمين الاجتماعي الذي يقي مصالح العاطلين عن العمل والعاجزين. ويتجنب كلا هذين الاجرائين مثالب الدعم الذي يشوه علاقات الانتاج والاسعار، ولذلك من الضروري عدم الاعتماد على اسلوب الدعم إلا في

الحالات الضرورية جداً كدعم اسعار الخبز (فقط) في البلاد التي يسودها الفقر. كما من الضروري تخفيض الدعم الموجود الى اقصى الدرجات الممكنة بصورة تدريجية.

د – نفقات المؤسسات الاقتصادية العامة:

المؤسسات الاقتصادية العامة حرة مبدئياً في الانفاق على نشاطها وفقاً لما هو محدد في انظمتها الاساسية وتوجيهات الجهات الرسمية التي تتبعها، بشرط الاعتماد على آلية السوق في معاملاتها الجارية الاخرى ، وتحليها بالمرونة التي تمليها عليها ضرورات حسن ادائها لأعمالها.

انما من المهم هنا الانتباه الى ضرورة وجود خطة بل خطط استثمارية طويلة الاجل ومتوسطة الاجل وقصيرة (سنوية) لكل منها، ومتابعة تنفيذها. كما من الضروري اتباعها لمبدئي الاقتصاد والتوفير من جهة، وحسن الاداء من جهة ثانية.

وهذا يستدعي وجود اجهزة رقابة عامة تتولى التأكد من مراعاة هذين المبدئين.

ثانياً – السياسة النقدية والمصرفية:

النقد او العملة، هو في الاصل وسيلة وسيطة لتبادل البضائع والخدمات ومقياس لقيمتها، حل محل المقايضة التي كانت صعبة بدونه، واصبح ذا قيمة ذاتية منفصلة عنها، واداة للإدخار. وبعد اجتياز مراحل طويلة استُخدمت خلالها كنقود بعض المواد، المختلفة بإختلاف المكان والزمان، كالخرز مثلا، تحول التعامل الى سك النقد من قطع من المعدن الثمين (الفضة والذهب)، واستقر التعامل على هذا الشكل فترة طويلة من الزمن، حتى تحول اخيراً الى استعمال الورق (الى جانب قطع من المعدن غير الثمين، تتألف من الوحدة النقدية واجزائها الصغيرة)، يقابلها ودائع تغطية من المعادن الثمينة وسلة من العملات الاجنبية محفوظة لدى البنك المركزي للدولة.

واليوم ليست النقود الورقية المطبوعة والمعدنية المسكوكة وحدها هي التي تقوم بوظيفة النقد كأداة التبادل والادخار، بل اضحت الودائع المصرفية وما يقابلها من

شيكات تقوم بهذه الوظيفة ايضاً. فالشيكات التي تقابل ودائع مصرفية قابلة للدفع عند الطلب (حسابات جارية) هي نقود مساعدة مثلها مثل النقد تماماً. كما ان الحسابات المصرفية الاخرى كحسابات التوفير وحقوق السحب على القروض وعلى صندوق البنك الدولي تقوم بوظيفة شبيهة، ولذلك تسمى بأشباه النقد.

وفيما يلي اختزال لأهم معالم السياسة النقدية والمصرفية، لا حاجة فيها للإسهاب بعد ان اتضح اتجاه كل من السياستين الاقتصادية والمالية نحو تحقيق اهداف التوازن الاجتماعي. واستناداً إلى هذا اننا نرى ما يلي:

١ - من الضروري ان تكون السياسة النقدية والمصرفية موجهة نحو تحقيق هدفي الانماء وعدم التضخم النقدي. ويتحقق هذا بصورة عامة عن طريق سيولة نقدية تتناسب مع حجم النشاط الاقتصادي دون افراط يسبب التضخم، ولا قصور يسبب الركود الاقتصادي. وهذه السياسة السليمة يصعب في العادة تنفيذها في ظل النظام الرأسمالي للأسباب التي سبق عرضها، وبسبب الاعتماد المفرط على القروض المصرفية لدفع اثمان السلع الاستهلاكية والعقارات السكنية، لصالح المصارف الخاصة والمنتجين الرأسماليين، مما يجعل من المتعذر إحكام التوازن بين اصدار النقد وشبه النقد ومعدلات نمو النشاط الاقتصادي العام. اما في نظام التوازن الاجتماعي فنرى تحقيق هذه السياسة بإتخاذ التدابير التالية :

٢ - قيام المصارف بالمحافظة على معدل نمو معتدل للإئتمان (القروض) الذي يمنحونه للأغراض التجارية والصناعية والزراعية والعقارية وغيرها، يتناسب مع معدلات النمو الحقيقي المتوقع للقطاعات المختلفة، لتلبية حاجات النشاط الاقتصادي من جهة وتجنب التضخم من جهة ثانية. ولا بُدّ هنا من التفريق بين الاقراض لأهداف انتاجية والائتمان الممنوح لأغراض استهلاكية. فبينما هو ضروري تلبية حاجات الانتاج والاستثمار، ضمن حدود الخطط والبرامج الانتاجية والاستثمارية العامة والخاصة وما هو متوقع الحدوث في هذه المجالات، من المهم ايضاً عدم التوسع في الاقراض لغايات استهلاكية كيلا يشجع الاستهلاك على حساب التوفير من جهة ثانية. اي انه من المطلوب ان يكون الائتمان معتدلاً، لا مبالغاً به فيحدث

التضخم، ولا شحيحاً فيتقلص الانتاج والاستثمار ويحدث الركود. ويمكن تحقيق هذه السياسة بسهولة ويسر اكبر مما هو الحال في النظام الرأسمالي لأن المصارف الرئيسية هي مصارف الدولة وتابعة لسياستها. كما يمكن تحقيقها عن طريق تحديد سعر الخصم من قبل المصرف المركزي الذي هو مصرف الاصدار ومصرف الدولة ومصرف المصارف في آن واحد، وعن طريقة تحديد اسعار الفائدة من قبل المصارف.

٣ –عدم لجوء الحكومة والمؤسسات العامة الى الاقتراض من المصرف المركزي وسائر الجهاز المصرفي إلا في حدود معتدلة وهي الحدود المرسومة في خطط الانتاج والاستثمار على اساس ما هو متوقع فعلاً، وذلك مع توازن الميزانية العامة وتجنب التضخم النقدي وتحقيق استقرار الاسعار.

٤ –ولتنفيذ السياسات آنفة الذكر لا بد من اتباع سياسة الاعتدال في اصدار النقد من قبل المصرف المركزي بالتوازي مع الاعتدال في اللجوء الى الاقتراض منه.

٥ – وبفرض عدم وجود تضخم مرتفع (يزيد على ٥٪ سنوياً)، نحن مع تحديد نسبة فائدة غير مرتفعة على القروض اجمالاً، وتدرجها من مستويات منخفضة لأهداف الاستثمار والانتاج الى مستويات اعلى عندما تكون لأهداف الاستهلاك، وذلك في سبيل الحد منه. ومع معارضتنا للتضخم النقدي المرتفع. ففي حالات وجود مثل هذا التضخم لا بد من ان تتوازى مستويات الفائدة على القروض معه، للحد منه، وللمحافظة على القيمة الشرائية للموجودات المصرفية.

٦ –وقد سبق ان وجدنا من الضروري إطلاق حرية الصرف وتوحيد سعره عن طريق آلية العرض والطلب. مع هذه الحرية يصبح من العقيم في الاحوال العادية اللجوء الى اتفاقات الدفع التي تحدد اسعار الصرف بصورة اصطناعية وتعتمد على اسلوب المقايضة في التبادل التجاري؛ ونرى من الضروري الغاء مثل هذه الاتفاقات ان وجدت، لأنها تشوه علاقات القيم ببعضها. ولا يمنع هذا طبعاً حدوث مقايضات تجارية منفردة وموقتة، تصفى من خلالها المدفوعات المتقابلة بصورة انية، عند الضرورة، لأن المقايضات تشبه بالنتيجة في مفعولها الصفقات التجارية العادية

للإستيراد والتصدير المتزامنة والمتعادلة في قيمتها، حيث تصفى مدفوعات الدولة لتغطية قيمة مستورداتها من دولة ثانية بمستحقاتها عليها لتغطية قيمة صادراتها اليها، عن طريق مصارف البلدين.

٧ –ومن الضروري ان تتجه السياسة النقدية نحو تحقيق الاستقرار في اسعار القطع الاجنبي لتوفير الاستقرار الضروري للتجارة الخارجية. فهذا الاستقرار ضروري لتحديد اسعار الشراء وبالتالي اسعار البيع للمواد والسلع المستوردة، ولإعداد البرامج والخطط الانتاجية والاستثمارية وامكان تنفيذها، ولأهداف الدراسة والتحليل اللازمين لإتخاذ القرار السليم من قبل المنتجين والمستثمرين، ولاتخاذ القرار الاقتصادي – السياسي السليم من قبل الدولة.

ومن الواضح ان السياسة النقدية التي اعتمدناها اعلاه تتجه نحو حماية مصالح اصحاب الدخل الثابت والمحدود من الضرر عن طريق محاربتها للتضخم النقدي، مما يساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية، كما تتجه نحو الانماء بإزالة ما يعترضه من قيود وعوائق اصطناعية.

الحواشي

* ـ ومن المحبذ أن تكون ضريبة الدخل على الشريحة العليا ٤٠٪ في المشاريع الصناعية و ٥٠٪ في المشاريع التجارية و ٧٠٪ في مجالات تجارة السلاح والملاهي والمراهنات وما في حكمها.

الفصل الثامن

سياسات الدولة – السياسات الاقتصادية / الاجتماعية

كما ان السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية يمكن ان تساهم في ارساء قواعد التوازن بين فئات الدخل المختلفة وتحقيق العدالة الاجتماعية، والتوازن بين متطلبات هذه العدالة ومتطلبات الانماء المنشود، فكذلك يمكن للسياسات التعليمية والصحية والسكنية والاستخدامية ان تلعب ادواراً مهمة لتحقيق نفس الاهداف.

اولاً – السياسة التعليمية.

قد اصبح العلم ضروريا للإنسان ضرورة الطعام والشراب. وكما يغذي الطعام والشراب جسمه ويقويان عضلاته كذلك يفعل العلم، يغذي عقله ويسمو بفكره. وبتمام صحة الجسم ومعرفة العقل تكتمل امكانيات عطاء الانسان وانتاجه وتحقيق سعادته. ولهذا فالعلم مطلوب للإنسان اولا لإكمال انسانيته. ويمكن للعلم الذي يكتسب بالتعليم ان يرفع الانسان الى اقصى درجات المعرفة، اذا كان يتمتع بالقابلية اللازمة لذلك، وان يرفع مع هذه المعرفة منزلته الإجتماعية ناهيك عن الفوائد المادية. وانما لا يقتصر دور العلم على التنوير والتثقيف للإنسان الذي هو محور الوجود، بل اضحى العلم ايضاً وسيلة انتاجية وانمائية يتزود الانسان بواسطته بما يحتاج من معرفة ضرورية لنجاحه في عمله، وبالخبرة التقنية (التكنولوجية) التي اصبح لها الدور الاول في اتقان العمل والتوفير في كلفة الانتاج وتحسين نوعيته ورفع انتاجية عوامله واستنباط منتجات جديدة تلبي حاجات انسانية جديدة وطرق انتاج حديثة، إذ تزاوج العلم مع التقنية خلال القرنين الاخيرين واصبح هذا الاقتران يشتد بشكل متزايد ومتسارع حتى امسيا يسيران معاً جنباً الى جنب في معظم

وحدات الانتاج الحديثة. ولذلك لم يعد مبدأ، اكتساب العلم من اجل العلم فحسب مبدأ مقبولاً، لا سيما وقد اضحى التعليم يكلف اموالاً طائلة، ولم يعد من الجائز اعتباره مادة استهلاكية فقط. وبات من الضروري ان تتجه السياسة التعليمية نحو اهداف الانتاج والانماء. وتنفيذاً لهذه السياسة، يحبذ ان يبدأ التعليم الاختصاصي بعد الانتهاء من مرحلة التعليم الاعدادي (اي بعد مضي تسع سنوات من التعليم الرسمي، منها خمس او ست سنوات للتعليم الابتدائي، واربع او ثلاث سنوات للتعليم الاعدادي). وبهذا يمكن توفير سنوات المرحلة الثانوية الثلاثة، وضم إحداها او بعضها الى مرحلة الدراسة الجامعية او الدراسة المهنية المتوسطة (بعد الاعدادية) حسب حاجة المهنة التي يراد التخصص بها، مما يساهم في جودة الاعداد بسبب اختيار المواد التعليمية المناسبة والتواصل بينها وبين الدراسة المطلوبة، فضلاً عن التوفير في مدة الدراسة والانفاق على التعليم. وكذلك، يمكن للتعليم المهني والتدريب العملي، في مختلف مجالات الانتاج السلعي والخدمي، ان يساهم في ايجاد فرص الاستخدام المناسب للجميع وفي تعزيز الانتاج والانماء.

ومن اجل إعطاء فرص متساوية للجميع، إنسجاماً مع العدالة المنشودة في نظام التوازن الاجتماعي، بالفعل لا القول فحسب، من الضروري ان تكون جميع مراحل التعليم مجانية او شبه مجانية فيجب ان يكون التعليم مجانياً تماماً على حساب الدولة في مرحلة التعليم الالزامي التي تضم مرحلتي التعليم الابتدائي والاعدادي. ونعتقد ان هذا الامر لا يقبل الجدل. اما التعليم بعد المرحلتين المذكورتين فيجوز ان يكون لقاء رسوم رمزية للتأكيد على جدية الرغبة بالدراسة والقدرة على متابعتها.

وفي سبيل ان يحقق التعليم دوره الانمائي والانتاجي يقتضي رفع سويته من جهة وجعله متعلقاً بالحياة العملية من جهة ثانية.

نوعية التعليم

أما رفع سوية التعليم، فيحتاج الى إعداد المعلم الجيد، المسلح بالعلم الصحيح والغزير في مجال اختصاصه، والمزود بالاسلوب الناجح لإيصاله المعارف الى ذهن

الطالب وشد انتباهه الى مادته وتعويده على المذاكرة والاعداد لدروسه؛ والمتحلي بالفكر الموضوعي القادر على المناقشة والتحليل المنطقي وتعويد طلابه على ذلك. كما لا بد ان يكون المعلم مدركاً لمرحلة التعليم التي وصل اليها الطالب ومستواه التعليمي وقدرته على تلقف المادة بالمستوى الذي يعلمه إياها لأن تقصيره عن هذا المستوى يعتبر انتكاساً مخلاً بقاعدة التقدم خطوة خطوة، وتجاوزه عملاً مضراً يفقد الطالب القدرة على مواصلة التعلم. ومن الضروري تعويد الطالب على المناقشة المنطقية، وزرع روح الديمقراطية في نفسه عن طريق التعليم والمران من جهة وإعطاء القدوة الحسنة من جهة ثانية.

تعليم الديمقراطية

ومن الخطل البالغ ان يتحدث المربي عن الديمقراطية ويدعو اليها بينما هو يمارس ديكتاتورية او تعسفاً في تعامله مع طلابه او زملائه، لأن مثل هذا السلوك يؤدي الى عكس الهدف المطلوب ويعطي القدوة السيئة. فهو يعلم الطالب التسلط من جهة، كما يعلمه الكذب والنفاق والاستهتار من جهة ثانية. ومثل الوالد في المنزل مثل المعلم في المدرسة، بل واهميته كقدوة قد تزيد على اهمية المعلم لسبق دوره زمانيا في هذا المجال وعندما يكون الطفل اكثر استعداداً للتلقف والتطبع.

والحديث عن الديمقراطية، كالحديث عن الحرية، لا يجوز ان يفهم على محمل الاطلاق والتسيب. فلا بد مع الديمقراطية من حزم ونظام. كما لا حرية بدون نظام لأنها بدونه تصبح فوضى، وكذلك لا ديمقراطية بدون سلطة حازمة تحميها سواء أكانت هذه السلطة سلطة الاب في البيت، او المربي في المدرسة، او المدير في الادارة والمؤسسة او السلطة التنفيذية (الحكومة) في الدولة. وجوهر الديمقراطية في جميع هذه المؤسسات هو اتاحة الفرصة للنقاش وابداء الرأي بحرية تامة لمن هم في موقع القاعدة، او ممثليهم الشرعيين، وعدم فرض الرأي او القرار عليهم قبل اتاحة هذه الفرصة.

ضمن هذا الاطار وروح المشاركة مع الجماعة الخاضعة لإدارة صاحب السلطة، يبقى لصاحب السلطة كل حقوق الادارة واتخاذ القرارات الحازمة ومتابعة تنفيذها

بفعالية ومسؤلية وبروح انسانية؛ اي بعد التشاور ومع ذوي العلاقة، او الخبرة ، حسب مقتضى الحال. إن زرع هذه المفاهيم للحرية والديمقراطية في اذهان النشء الجديد يقع على عاتق المربين بالدرجة الاولى، بمساعدة سابقة ومصاحبة ولاحقة من الاباء.

وكلا الحرية والديمقراطية عقيدة فكرية وقيمة اجتماعية حضارية قبل ان تكون نظاماً، لأنه لا تتحقق الحرية والديمقراطية فعلاً إلا بوجود مجتمع يتألف من احرار ديمقراطيين، ولا يدافع عن نظام الحرية والديمقراطية إلا الاحرار الديمقراطيون. والعكس بالعكس.

برامج التعليم

كما من الضروري لتحسين نوعية التعليم اعادة النظر في البرامج التعليمية وتخليصها مما يعتبر حشواً لا فائدة منه، على ضوء المرحلة التعليمية. ومن المهم التركيز على اللغات لا سيما لغة الوطن الرسمية، الى جانب لغة حية اخرى معروفة او اكثر، بإعتبار اللغات ادوات المعرفة والتخاطب؛ وعلى الرياضيات بإعتبارها مع اللغة ضرورية وأساسية لاكتساب المعارف العلمية والادبية الجدية.

ويجب ان توجه هذه البرامج نحو إذكاء روح المعرفة والتفكير الموضوعي غير المشوب بالعواطف او الميول والنزوات، او الاوهام والخرافات، او التدجيل والتخرصات. وكذلك من الضروري انماء الروح الانسانية فضلاً عن الوطنية، والتأكيد على المثل العليا ومكارم الاخلاق والقيم التي تساعد على تحقيق اهداف مجتمع التوازن، ولا سيما الحرية والانماء والعدالة الاجتماعية؛ كالصدق الذي هو اساس العلم، والعدل الذي يجمع معظم الفضائل، والاقتصاد الذي يمنع الاسراف والتبذير، والاخلاص الذي يكمن وراء الاتقان، والجد وبذل الجهد في العمل الذي هو اساس كل تقدم وازدهار.

ولا بد لجعل التعليم اكثر تعلقاً والتصاقاً بالحياة العملية من اقتران التعليم النظري بالتعليم العملي والمران الفعلي، لا في مختبرات الكيمياء والفيزياء فحسب،

بل وفي مشاغل الحدادة والنجارة والسباكة وتمديد انابيب الماء والكهرباء وتصليح الادوات الصحية والبناء وما شابه ذلك من اعمال. ويعتبر من هذا القبيل العناية الخاصة بالمدارس والمعاهد المهنية بعد انتهاء الدراسة الاعدادية كما سبقت الاشارة اليه، وجعل هذه المعاهد معاهد علمية - عملية بكل ما في هذه العبارة من معنى. ويمكن ان يتم هذا عن طريق اقتران الابحاث النظرية بتطبيقاتها العملية، ومنح هذه التطبيقات وزناً خاصاً من خلال التدريب والامتحانات، مع التركيز على الاتقان، واتباع نفس الاسلوب في كل ما يتعلق بالدراسات ذات التطبيق العملي في الجامعات والمعاهد العالية.

ثانياً - السياسة الصحية:

كذلك، يجب ان تكون السياسة الصحية للدولة موجهة نحو تحقيق اهداف نظام التوازن الاجتماعي وبصورة خاصة جعل المجتمع يتكون من اعضاء اصحاء. وكما تكون البداية من الطفولة، فإنه من الضروري توفير العناية الصحية للأطفال بالدرجة الاولى بغية ان يكونوا في المستقبل جيلاً من العاملين الاصحاء والاقوياء. ومن اجل تحقيق ذلك لا بد من الأخذ بالاستراتيجيات التالية:

أ - تسهيل سبل توفير الغذاء الضروري والصحي للجميع بصورة عامة وللأطفال بصورة خاصة، عن طريق تشجيع انتاج المواد الغذائية المحلية والسماح بأستيراد ما هو غير متوفر محلياً بأكبر قدر ممكن من التسهيلات واقل ما يمكن من اعباء.

ب - توفير سبل الوقاية من الامراض، عن طريق تحقيق الفقرة السابقة، وتوفير ماء الشرب النظيف، ومحاربة الغش في الغذاء او الشراب، وايجاد نظام صحي للتخلص من القمامة، وفرض قواعد للنظافة داخل المنزل وخارجه والعمل على تنفيذها، والمساعدة في توفير المسكن الصحي، والقيام بتطعيم الاطفال وتحصينهم ضد الامراض السارية والاوبئة القابلة للإنتشار.

جـ - مكافحة الامراض الوبائية عند حدوثها بكل السبل الممكنة.

د –توفير المعالجة، والدواء للجميع عن طريق نشر العيادات المجانية او شبه المجانية في جميع الاحياء والقرى، وسنعود الى موضوع المعالجة المجانية وشبه المجانية في نهاية هذا لقسم لإضفاء الايضاح اللازم عليه.

هـ –اقامة المستشفيات الكافية لإستيعاب حالات الاسعاف والجراحة والولادة والمرضى الذين تتطلب حالاتهم العناية الطبية والمداواة لمدة تزيد على يوم واحد، بالاضافة الى وجود عيادة عادية خارجية في كل مستشفى.

و –نشر الوعي الصحي عن طريق وسائل الاعلام والمدارس ومراكز التدريب.

ز – انشاء اقسام متخصصة للبحوث الطبية في الكليات الطبية وبعض المستشفيات ومنحها ما تستحق من رعاية.

ح – انشاء مختبر مركزي للمراقبة والابحاث الدوائية يتولى فحص الادوية المنتجة محلياً والمستوردة لقياس درجة فعاليتها وآثارها الجانبية والسُمِيّة، ومنح الترخيص بإستعمالها.

ومن المحبذ في رأينا ان تكون المعالجة الطبية في العيادات والمشافي العامة شبه مجانية، لا مجانية، تماماً، سواء اكانت تقدم بتمويل الشركات والمؤسسات التي يشتغل فيها المراجعون لهذه العيادات والمستشفيات واسرهم، او يجري تمويلها من الميزانية العامة للدولة. ويقصد بعبارة «شبه مجانية» جعل اجور الكشف الطبي وكذلك ثمن الادوية المصروفة لا تزيد على عشرة بالمائة من اكلافها التقديرية.

ويستثنى من دفع البدل الرمزي حالات الاسعاف والولادة وضحايا حوادث العمل والمرور والحروب والآفات الطبيعية كما يعفى منه جميع الفقراء واعضاء اسرهم الذين يحملون بطاقات صحية تصرف لجميع من يطلبها من دوائر وزارة الصحة وعياداتها ومشافيها، بدون التحقق من حالة الفقر، حفاظاً على كرامة المواطنين. والغاية من جعل المعالجة الطبية مجانية او شبه مجانية في عيادات الدولة ومشافيها، هي اتاحتها للجميع حفاظاً على الصحة العامة. والغاية من جعلها شبه مجانية، ما لم تكن من الحالات المعفاة والمذكورة اعلاه، هي قصر هذه المعالجة على

الحالات التي تستلزم ذلك، وضمان جدية المراجعة وجدية المعالجة، وتجنب الهدر والاسراف في صرف ا لادوية. فمن المعروف ان هناك ميلاً كبيراً نحو صرف ادوية متعددة او كميات كبيرة منها بدون مبرر، عندما تكون مجانية. وبالنظر الى اكلاف هذه الاودية المرتفعة، وضرورة توفيرها لجميع المحتاجين، فإنه من الضروري مراعاة الاقتصاد في صرفها واستعمالها، بدون تقتير مخل او تبذير مضر. ومما يبرر هذا الاقتصاد ايضاً ان اكلاف المعالجة والدواء المرتفعة اضحت تشكل عبئاً كبيراً على ميزانيات الدول والمؤسسات، لا سيما في الدول النامية والفقيرة.

وقد يقول قائل ان حكومات بعض الدول النامية لا تستطيع تحمل مثل هذه الاعباء العلاجية، ونرد عليهم من واقع خبرتنا انه يمكن لجميع الدول النامية بل وحتى الدول المسماة بالدول الاقل نمواً (او the least developed countries)، ان تقوم بتوفير الخدمات الصحية المطلوبة اذا ما توفرت لديها الارادة والتنظيم اللازمين، لا سيما اذا ما تلقت بعض المساعدة الخارجية . وغني عن البيان ان الدول الغنية او المتوسطة تستطيع تقديم هذه الخدمات بيسر وسهولة. كما ان تقديمها بالشكل آنف الذكر من قبل الدول النامية، يمهد السبيل لها لتطبيق التأمين الصحي العام عندما تتاح الظروف المالية والفنية اللازمة لإقامة هذا النظام .

ولا حاجة للإسهاب في الموضوع الصحي، إذ انه موضوع اختصاصي ومعروف، وان ما يجب التذكير به هنا هو ضرورة بذل العناية الصحية لجميع افراد الشعب لجعلهم اعضاء عاملين اصحاء اقوياء، مما يساهم في تحقيق اهداف مجتمع التوازن المنشود، وخاصة الانماء في ظل العدالة الاجتماعية والديمقراطية الاقتصادية والسياسية، سواء كان ذلك في الدول المتقدمة اقتصادياً، او النامية او الاقل نمواً.

ثالثاً – سياسة الاسكان:

اهمية المسكن للأسرة في مجتمع الانسان تماثل اهمية العش للطيور في غابة او بستان. ففيه يلتئم شملها ويخلد الى النوم اعضاؤها، وفيه يجري تناسلها وتكاثرها، وهو موئل لها من عاديات الدهر، من وحش او مغير ومن حرّ او قرّ، بل

هو شرط لراحتها واستقرارها، وامنها وامانها، ووجودها واستمرارها. وبدونه لا راحة لها ولا استقرار، ولا امن او أمان، ولا وجود او استمرار.

ويمكن ان يكون هذا العش جنة لاعضاء الاسرة في هذه الدنيا، إذا توفرت فيه شروط العيش المناسبة، حيث لا جنة دنيوية بدونه. وبعكس ذلك، قد يصبح على ضرورته سجناً بغيضاً إذا لم تتوفر فيه هذه الشروط. ولهذا فالعناية بالمسكن، دونما افراط، يجب ان لا تقل عن العناية بأسباب الحياة الاخرى، من زراعة وصناعة وخدمات اساسية. وهذا هو عكس ما جرت عليه بعض الدول، لا سيما من الدول الاشتراكية – الشيوعية التي اعتبرت المنزل سلعة استهلاكية وبالتالي يجب عدم ايلائها إلا اهمية ثانوية وذلك لصالح الانتاج السلعي (الصناعي والزراعي)، وكأن هذا الانتاج اهم من المنزل المريح، رغم ما يبدد منه على مبالغة في التسلح والتسليح وحروب باردة واخرى حامية لا يوجد لها من المبررات ما يقنع. اليس من الاجدر صرف ما يعتبر مبالغة او إفراطاً في التسليح على السكن، ذاك الركن الهام من معيشة الانسان الذي هو هدف الانماء ومنعة الوطن لا وسيلة لهما فحسب؟

يجب ان تتجه سياسة الاسكان، اذن، الى هدف توفير المسكن الصحي للجميع. ومن البديهي ان هذه المهمة مهمة صعبة، ولا يمكن لسلطة الحكم ان تتحملها وحدها. وقد اثبتت التجارب ان الحكومات القومية والاقليمية او المحلية التي اخذت على عاتقها مثل هذه المهمة قد فشلت في أدائها.

إنها في الحقيقة مهمة المجتمع ككل، ولا بد للقيام بها خير قيام من تعاون السلطة مع الافراد وهيئات القطاع الخاص والمشترك والتعاوني، ومن خلال هذا التعاون تتذلل صعوبتها. إنما يبقى على الحكومات القومية والمحلية ان تتخذ التدابير المناسبة لتسهيل حصول جميع الاسر على منزل صحي موافق لأحوالها.

وتختلف صعوبة اداء هذه المهمة من بلد الى آخر، حسب غناه ومرحلة نموه الاقتصادي وموقعه الجغرافي واحوال الطقس السائدة فيه وفي اقاليمه المختلفة. ففي الدول الغنية تكمن المشكلة السكنية في الغالب في عدم توفر المسكن الصحي

لعدد كبير من فئة السكان ذات الدخل الادنى التي تتراوح نسبتها من مجموع السكان بين ١٥٪ و ٢٠٪.

وما دام البلد غنياً نسبيا، فليس حل هذه المشكلة صعباً إذا ما توفرت الارادة لهذا الحل. فالعمل على رفع مستوى الدخل لهذه الفئة بإتباع سياسة عادلة لتوزيع الدخل لا بد ان يساهم في حل المشكلة. كما نرى من الضروري اجراء البحوث الفنية لإستنباط مواد اولية صالحة ورخيصة، وإعداد تصميمات جاهزة لأبنية ومنازل بمساحات وانواع مختلفة تناسب الريف والضواحي والمدن، وتوفى فيها الحاجات الانسانية وتراعى فيها الشروط الصحية الضرورية من جهة، وتعتمد على استعمال المواد الاولية المحلية الرخيصة وكلفة البناء المنخفضة من جهة ثانية. ولا بد من بيع هذه التصميمات بأسعار زهيدة وقيام البلديات بمنح الترخيص بها لقاء رسوم منخفضة وبيسر وسرعة بإعتبار انها مدروسة من قبل الاجهزة الفنية المعتمدة بصورة مسبقة.

ويستدعي هذا الاسلوب من التيسير سبق قيام البلديات باعداد الاراضي الصالحة لبناء المساكن ومرافقها عن طريق فرزها وشق الطرق اللازمة لها وايصال الماء والكهرباء واقنية الصرف وسائر المرافق اليها. وإذا كانت هذه الاراضي المنظمة من املاك الدولة، فيحبذ توزيعها، بعد تنظيمها وتوفير المرافق اللازمة لها، على الجمعيات التعاونية السكنية في المدن والضواحي وعلى الافراد في القرى بأسعار تغطي اكلافها بالاضافة الى نسبة معقولة من الربح للبلديات لا تزيد على ٢٠٪ .

وإذا كانت الاراضي المنظمة في الاصل ملكا خاصاً، فمن الضروري ايجاد اسلوب عادل لتوزيع القطع المنظمة بين اصحاب الاراضي والجمعيات التعاونية السكنية كيلا تغتني فئة على حساب افقار فئة اخرى. وفي جميع الاحوال، في توزيع الاراضي على الجمعيات السكنية، وفي توزيع الشقق السكنية او المساكن او قطع الارض المخصصة لبناء مساكن منفردة على الأسر، لا بد ان تُراعى اولويات حاجة هذه الأسر للسكن، وان لا تزيد حصة الاسرة على شقة او مسكن او قطعة ارض مخصصة لمسكن واحد، كما لا يجوز تنازل اعضاء الجمعيات التعاونية

السكنية التي تحصل على اراضيها من الدولة او البلديات بعد تنظيمها وايصال المرافق اليها، عن منازلهم او قطع الارض التي يحصلون عليها من هذه الجمعيات إلا بعد مضي مدة تزيد على ١٥ سنة، وذلك لمنع المتاجرة بها والمضاربة عليها، وللتأكيد على تنفيذ اهدافها الاسكانية. ومن الطبيعي ان يستثنى من هذا المنع حق التنازل عن المنزل او قطعة الارض للفروع او الاصول او من بعض الورثة الى بعضهم أو إلى احد الشركاء في الملكية. ويجب ان تكون السياسة المصرفية منسجمة مع هذه السياسة الاسكانية عن طريق تسهيل القروض العقارية الممنوحة للجمعيات التعاونية السكنية او لأعضائها او سائر المستفيدين من سياسة الاسكان الشعبي، على ان يراعى التوازن بين كلفة المنزل و بين امكانيات الاسرة على الوفاء بالقرض العقاري في المواعيد المحددة. وكذلك من الضروري ان تراعى كل من الدول والبلديات والمصارف التوازن الاقتصادي العام بين مختلف فروع النشاط الاقتصادي والاجتماعي. كما من المفضل ان تكون الاراضي المنتخبة للأغراض السكنية آنفة الذكر في مناطق جرداء او شبه جرداء بدلاً من الاراضي الزراعية الخصبة لتجنب ا لافتئات على الريف الاخضر والخصب والحفاظ على انتاجه، والاحتفاظ بجماله والمحافظة على البيئة.

أما في الدول الفقيرة او شبه الفقيرة، وتشمل الدول ذات النمو الاقل ومعظم الدول النامية (اي بإستثناء الدول المصدرة الرئيسية للنفط) فإن مشكلة توفير المساكن الصحية تزداد صعوبة لا تساع الفئات التي لا تملك مثل هذه المساكن او ليس لديها القدرة على امتلاكها من جهة، وضعف موارد الدولة والبلديات من جهة ثانية.

ولذلك من الضروري في هذه الدول اتباع نفس السياسة الاسكانية انفة الذكر وانما تطبيقها الآن على قطاعات اوسع من الشعب، والعمل على ايصال المرافق الصحية الى المنازل القديمة وتعبيد طرقاتها ومساعدة اصحابها على تحسين اوضاعهم السكنية عن طريق الارشاد والقروض العقارية الصغيرة لاجال متوسطة او طويلة بفائدة مخفضة. ولا بد من اعداد برامج متوسطة وطويلة الامد لهذه الغاية، ومراعاة الاقتصاد والتوفير وحسن الاداء في تنفيذه هذه البرامج.

وفي جميع الاحوال، ان السياسة السكنية التي رسمنا خيوطها العريضة اعلاه تقوم على اساس تحقيق التوازن بين مختلف فئات الشعب، عن طريق حشد امكانيات كل من الدولة ومؤسساتها من جهة، والافراد من جهة ثانية، لمهمة توفير المساكن الصحية للجميع، وتوزيع عبء هذه المهمة عليهما، كل بحسب طاقته، في اطار من التعاون والجهد المشترك.

رابعاً - سياسة الاستخدام - فرص عمل واجر عادل للجميع:

بالاضافة الى السياسات والاستراتيجيات آنفة الذكر، للوصول الى مجتمع الانماء والحرية والعدالة الاجتماعية، يجب ان تستدهف سياسة الاستخدام للدولة، ايجاد فرص عمل واجر عادل للجميع. كيف؟

يمكن تحقيق اهداف هذه السياسة بالطرق التالية:

١ - انفاق الدولة الجاري على الخدمات العامة. هذه الخدمات موجهة اصلاً لمنفعة الجميع، وهي متعددة وتشمل كل جوانب حياة الانسان من امنية واقتصادية واجتماعية وإدارية وقضائية وغيرها. وكلما تعددت وتفرعت هذه الخدمات كلما كانت شموليتها لكافة فئات الشعب اكبر وفائدتها اعظم، وكلا التعدد والشمولية للخدمات يساهم في الاستخدام واتجاه الاجر نحو العدالة.

٢ -انفاق الدولة الانتاجي والاستثماري في المشاريع التي يملكها القطاع العام او يقيمها من جديد. فبالاضافة الى قطاعات محدودة من وسائل الانتاج حصرت بالدولة، كالمرافق العامة والمناجم والصناعات الحربية والمصارف، يقضي نظام التوازن الاجتماعي بترك الحرية للقطاع العام، شأنه في ذلك شأن القطاع الخاص (والمشترك والتعاوني) بتملك وسائل الانتاج واستثمارها وادارتها، ضمن اطار آلية السوق وعدم الانحصار. وهذا التملك يسمح لهذا القطاع، حسب نشاطه، بالمساهمة في الاستخدام. وكلما زادت نسبة مساهمته هذه كلما كان تأثيره في تحقيق الاجر العادل اعظم. ولهذه المساهمة اثر كبير في تأمين الاستخدام الكامل او شبه الكامل لعناصر الانتاج، واتقاء الدورات الاقتصادية كما سنرى.

٣ – التامين الصحي ضد المرض والتأمين الاجتماعي ضد البطالة والعجز والشيخوخة. وكلا هذين النوعين من التأمين يهدف في الاصل بالدرجة الاولى الى حماية الطبقة العاملة من المرض والعجز والبطالة.

وينطوي هذا بالضرورة على تأمين استمرار الدخل وضمان حد ادنى من مستوى المعيشة للعامل واسرته. وقد يُعترَض على هذا بأنه ليست كل الدول النامية، قادرة على تمويل هذين البرنامجين للتأمين، او حتى على تمويل احدهما، بالنظر لضآلة موارد بعضها. وقد اجبنا على هذا الاعتراض فيما يتعلق بالتأمين الصحي، في معرض الحديث عن السياسة الاجتماعية. ونؤكد هنا، من واقع التجربة والخبرة، انه ليس من المتعذر على الدول النامية وغير الغنية تدبير هذا التأمين، إذا ما صممت وأرادت، وذلك إذا ما اعتمدت على تفعيل خدماتها الصحية المتوفرة وتعميمها من جهة وقامت بالتوفير من بعض النفقات غير الضرورية (وهي في الغالب كثيرة) ودعمت بالمبالغ الموفرة المرافق الصحية من جهة ثانية.

اما فيما يتعلق بالتأمين الاجتماعي الكامل ، فالاعتراض صحيح لأن الدول النامية ذات المعدلات المنخفضة لدخل الفرد لا تستطيع ان تمول من مواردها الخاصة هذا البرنامج الشامل.

ولكن هذا لا يمنع هذه الدول من ان تتجه نحو تحقيق هذا البرنامج تدريجياً، كما لا يمنع من ان تتجه بقطاعها العام وسياساتها المختلفة نحو تحقيق هدف، الاستخدام الكامل وعدالة الاجر.

٤ –سياسات الدولة المختلفة. تتمتع الدولة عبر هذه السياسات، بإمكانيات لا يستهان بها في تحقيق اهداف سياسة الاستخدام. وقد سبق ان تحدثنا عن هذه السياسات بما فيه الكفاية، ولا حاجة لتكراره هنا

٥ – الاعتماد، الى جانب القطاع العام، على قطاع خاص (ومشترك وتعاوني) يمكن ان يساهم مساهمة كبيرة في تحقيق الاستخدام الاعظم لقوى الانتاج وخاصة العمل، إذا ما توفرت له الضمانات اللازمة. ومن هذه الضمانات تأمين حوافز المنفعة

الخاصة والربح له عن طريق توفير المناخ الملائم للإستثمار، كما قدمنا، وحرية العمل والية السوق والمزاحمة المتكافئة، بالاضافة الى الخدمات الاجتماعية آنفة الذكر. ان هذه الحوافز تدفع القطاع الخاص الى المزيد من النشاط حتى الوصول الى الانتاج الأمثل، وبالتالي تحقيق الاستخدام الاعظم لقوى العمل، بالتعاون مع القطاع العام.

وقد يسأل سائل ما هو الضمان لتحقيق هذه النتيجة، وقد عجز عن تحقيقها النظام الرأسمالي، كما عجز النظام الاشتراكي - الشيوعي عن تحقيق المستوى المرتفع للمعيشة فضلاً عن حريات العمل المضمونة في النظام الحر؟ لقد سبق ان اشرنا الى الجواب عن هذا السؤال اكثر من مرة. ولكننا، رغم ذلك، سنجمل هنا ما أشرنا اليه في سبيل استجماع الافكار والتذكير بها والتأكيد عليها، ونقول:

ان النظام الرأسمالي فشل في تحقيق الاستخدام الكامل او شبه الكامل بسبب اعتماده شبه الكامل على القطاع الخاص. فهذا القطاع يميل الى الاستئثار بمنافع نشاطه الاقتصادي الى اقصى حدّ ممكن، إذا ما ترك له العنان على غاربه وسنحت له الفرصة بذلك، مما يجعل اجر العامل يقل عن الاجر العادل الذي حاولنا تحديده فيما سبق. كما ان هناك فجوة بين مجمل الناتج القومي (دخل المجتمع) وبين ما يصرفه المجتمع (سنوياً) على استهلاكه، ويذهب هذا الفرق الى الاستثمار والانماء، ولكن لا يصرف على الاستهلاك ما يقابله لإمتصاص انتاجه، وهذا يجعل الازمات، او في الغالب، الركود، واقعاً لا بد ان يظهر بين الحين والاخر خلال الدورات الاقتصادية التي تنتاب الانظمة الرأسمالية. فخلال فترة الازدهار من هذه الدورات يستمر الاستثمار (تكوين رأس المال) بوتيرة عالية نسبياً ويزداد الانتاج حتى يصبح اكبر من حجم الاستهلاك الذي يسمح به المستوى العام للدخل الاجمالي. فتبدأ الاسعار بالهبوط، وتسير معها التوقعات بحجم الطلب المستقبلي فينقص الاستثمار، وينقص حجم الاستخدام، ويستمر هذا الوضع خلال فترة الانحسار (الركود او الازمة) حتى يستكمل الاقتصاد دورته ويعود التوازن، فالانتعاش.

وفي النظام الاشتراكي - الشيوعي، تحل الدولة، محل القطاع الخاص

الاقتصادي، وتكون النتائج كما يلي:

لا تحدث بطالة في الظاهر، باعتبار ان الدولة تتكفل بإستخدام طالبي الاستخدام، سواء في اداراتها او في مشاريعها المختلفة. ولكن هل تتطلب هذه المشاريع ذلك الحجم من قوة العمل لتحقيق الاستخدام الكامل؟ ومن البديهي ان الجواب يتوقف على حجم نشاط مؤسسات الدولة الاقتصادية. ولكن هناك اجماعاً بأن نشاط هذه المؤسسات هو اقل من نشاط المنشآت الخاصة نسبياً من حيث حجم العمل او الجهد المبذول، او من حيث نوعيته او ابداعيته، اي من حيث انتاجيته ونتيجته، في المجالات التي تتطلب حركة ديناميكية مستمرة وجهداً متجدداً او ابتكاراً يتناسب مع التطور العام. ويعود السبب في قصوره في هذه المجالات الى سيطرة البيروقراطية عليه وبالتالي نقصان الحافز الفردي الذي هو عادة اقوى من الحافز الجماعي لضعف الصلة بين ادارة المشروع والمنفعة العامة في القطاع العام، بالمقارنة مع هذه الصلة بين الادارة والمنفعة الخاصة في القطاع الخاص، كما سبق ان قدمنا.

نستنتج من هذا ان هناك عطالة تحدث في النظام الاشتراكي ولكنها عطالة مقنعة، لا تظهر في اعداد المستخدمين، ولكنها تظهر في الغالب في انتاجيتهم المنخفضة. ويمكننا ان نضيف الى هذا انه لا توجد هناك ضمانة لتوزيع حصة عادلة من الناتج القومي الاجمالي (الدخل) على العمال لتحقيق الاجر العادل بالضرورة، لأن هذا التوزيع هو ايضاً بيد السلطات البيروقراطية التي لا تتفق اعتباراتها في هذا التوزيع – بين حصة الدولة من الدخل وحصة العاملين – بالضرورة مع العدالة. صحيح ان ما يذهب للدولة، سواء اكان عادلاً او غير عادل، يفترض ان يكون لمصلحة المجتمع، ولكن هل هذا صحيح او مضمون دوماً؟ طبعاً لا، إذ من المحتمل جداً ان يذهب الجزء المقتطع من حصة العاملين العادلة لا الى المصلحة العامة بل الى الصرف على باب من ابواب الانفاق العام غير المبررة، كالتسلح المفرط او الانخراط في حروب عدوان على دولة اخرى، او التدخل في السياسات الداخلية او الخارجية للدول الاخرى، او اخماد الاصوات المنادية بالتحرر او المطالبة بالحقوق المشروعة...

الخ، والامثلة كثيرة على مثل هذا التصرف ولا يحول دون هذا الانحراف الا النظام الديمقراطي المتبني لمبدأ العدالة على المستوى الفردي والوطني والدولي، اي على كل المستويات. ويضاف الى ما سبق ان النظام الاشتراكي، الشيوعي يحرم على قطاع العمل حرية الاضراب للدفاع عن مصلحته، لأن هذا الاضراب يتناقض مع انتفاء الصراع الطبقي وسيادة الطبقة العاملة في ظل النظام الاشتراكي - الشيوعي.

وفي الحقيقة ان الاضراب في الغالب يضر المصلحة العامة للدولة لتعطيله دولاب الانتاج، ناهيك عن ضرره لمصالح المنتجين والمستثمرين. ولكنه، في النظام الرأسمالي القائم على الحرية الفردية ضمان للقوى العاملة للدفاع عن مصلحتها مقابل حرية اصحاب رأس المال في الاستخدام وتحديد الاجر. امافي نظامنا، نظام التوازن الاجتماعي فإن نشاط القطاع العام، الى جانب القطاع الخاص والقطاعات الاخرى، يسد الثغرة التي تكلمنا عنها في النظام الرأسمالي، عن طريق القيام بمشاريع مفيدة كفتح الطرق وتعبيدها واصلاحها وتحديثها لتجنب الحوادث وتيسير السير عليها، وبناء المدارس والمستشفيات وتجهيزها وتحسين خدماتها ... وما الى ذلك من سلسة طويلة من الاستثمارات النافعة للمجتمع، بالاضافة الى تكفله بالصناعات الحربية وبمهمتي الامن الداخلي والخارجي بشكل متوازن يضمن للدولة قوتها ومنعتها بدون افراط، ويضمن لأفراد المجتمع، وخاصة العمال، مستوى لائقاً للمعيشة.

وكذلك، فإن نظام التوازن الاجتماعي، لا يترك مجالاً للقطاع الخاص للإستئثار بجل منافع النشاط الاقتصادي والحيلولة دون حصول العمال على كامل حقوقهم، وخاصة الاجر العادل، كما في النظام الرأسمالي، لوجود قطاع عام وقطاعات اخرى مزاحمة له في النشاط الاقتصادي والاستخدام، فضلاً عن السياسات العامة آنفة الذكر التي تعمل في اتجاه مضاد لهذا الاستئثار او الاستغلال كما قدمنا فيما مضى وكما سنشرح فيما سيأتي من هذا البحث.

إن نظامنا يكفل للدولة، عن طريق مؤسساتها، بعض المهام الانتاجية على سبيل الحصر (كالمرافق العامة والصناعات الحربية والمناجم والنشاط المصرفي) بالاضافة

الى حرية القيام بالنشاطات الاخرى اسوة بالقطاع الخاص وعلى اساس المزاحمة. فكما للقطاع الخاص الحرية في القيام بهذه النشاطات الاقتصادية، فلماذا لا يكون للقطاع العام مثلها؟ إن هذه السياسة الايديولوجية الثنائية المتوازنة تؤمن للعاملين في دوائر ومؤسسات الدولة فرصاً للعمل تضاف الى فرص العمل التي يقدمها القطاع الخاص وتتزاحم معها مما يساعدهم في تحقيق الاستخدام شبه الكامل والاجر العادل.

كما ان هذا النظام يتميز عن النظام الاشتراكي - الماركسي - اللينيني - الستاليني بأنه، بإعتماده على الحرية المنظمة الاقتصادية والاجتماعية وعلى المزاحمة والحوافز الفردية يجعل الاداء الاقتصادي للدولة اكثر كفاءةً من حيث إنتاجية عوامل الانتاج ومن وجهة نظر تلبية احتياجات المجتمع.

واذا ما تحقق ذلك، لا بد ان تعم المنافع على الجميع ، بما في ذلك العاملين. وكذلك يتميز نظامنا عن النظام الاشتراكي - الشيوعي على الاسلوب اللينيني او الستاليني بأنه لا يحد من حرية العاملين في تنظيماتهم المشروعة رغم انه، بمراعاته للتوازن بين مصالحهم ومصالح اصحاب رأس المال، لا يترك سبباً هاماً للإضراب والتعطيل المضر للعمل والانتاج. وبفضل النظام الديمقراطي، السياسي والاقتصادي، الذي يدعو اليه لا يدع مجالاً للسلطة العامة في ان تستأثر بتوزيع الدخل كيفما يحلو لها، بل لا بد من الرجوع الى السلطات التشريعية الممثلة للقواعد الشعبية عن طريق الانتخابات الحرة لتقرير ذلك وفق سياسة متفق عليها. وبعبارة اخرى، في نظام التوازن الاجتماعي ليس هناك مجال لقرارات سلطوية مجحفة بحق اي فئة من فئات الشعب. بل لا بد من الحفاظ على مصالح جميع الفئات ومراعاة التوازن فيما بينها ضمن إطار المصلحة الوطنية المتوازنة ايضاً.

وبالاضافة الى ما سبق، فإن نظام التوازن الاجتماعي يدعو الى إكمال السياسات العامة آنفة الذكر بقيام الدولة ومؤسساتها والقطاعات الاقتصادية الخاصة والمشتركة والتعاونية بأنشطتها على اساس التوسع بهذه الانشطة لا من حيث الحجم فحسب بل من حيث النوع والتنويع ايضاً، بهدف التوسع في تلبية

حاجات الانسان المتنامية من جهة، واحلال التوازن بين مختلف فئات المجتمع من جهة ثانية. إن هذا التوسع النوعي الافقي يفتح مجالاً اكبر للعمل وعلاقات الانتاج ويجعل هذه المجالات اكثر تشعبا وتغلغلاً في ابعاد المجتمع فلا يسمح بإعتماد طبقة عريضة من المجتمع (كطبقة العمال) في عملها ورزقها، حصرياً، على فئة صغيرة او محدودة من ارباب العمل، كالاقطاعيين فيما مضى، وكبار الرأسماليين والمنشآت الرأسمالية في الحاضر والمستقبل. بل يكون الاعتماد على فئات كثيرة لا يتمتع اي منها بقدرة احتكارية او شبه احتكارية . ويعتمد تنفيذ هذه السياسة على اطلاق حرية انشاء المشاريع الانتاجية وعدم تقيدها بقيود ضررها اكثر من نفعها. فعلى سبيل المثال، ان تحديد موقع معين لإقامة المشاريع الصناعية ضروري للحفاظ على البيئة والتوفير في نفقات المرافق العامة. وكذلك فإن تسجيل هذه المشاريع في سجلات الدولة المختصة ضروري لأهداف الدراسة والاحصاء والتنظيم. اما الترخيص لمجرد السماح بإقامة المشروع او عدمه، فهو قيد ضار وغير ضروري . وكذلك تعتمد هذه السياسة، في امكانية تنفيذها وفي تحقيق نتائجها على استمرار عملية الانماء وارتفاع الدخل القومي، فكلما عمّ الانماء واستمر، كلمّا تقلصت امكانية اعتماد معيشة افراد او فئة معينة كالعمال على فئة صغيرة اخرى من المجتمع (كأرباب صناعة النسيج او اصحاب المناجم او صناعة العربات فحسب ...) كما كان الحال في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ومطلع القرن العشرين في كثير من الدول الصناعية. ان اقتران نمو حرية المجتمع بفئاته المختلفة بالنمو الاقتصادي القومي في ظل الحرية السياسية والاقتصادية حقيقة عامة لا تقبل الجدل.

٦ – ان سياسة الاستخدام بعناصرها الخمس آنفة الذكر، لا بد ان تتجه بمستوى الاجور الى مجال الاجر العادل بصورة تلقائية او شبه تلقائية.

انما يمكن ان يضاف الى هذه العناصر عنصر سادس وهو وضع حد ادنى للأجور يكفل العيش الكريم لأسرة متوسطة وفقاً للتعريف الذي وضعناه لهذا المفهوم. ويتوقع ان يتفق هذا العنصر في الغالب مع واقع الحد الادنى للأجور، الذي يتحدد بصورة تلقائية . وإضافته في هذا المجال هي من قبيل اضافة صمام امان لسياسة الاستخدام .

ومن الضروري ان يتغير الحد الادنى للأجور سنوياً وان يربط بمؤشرات غلاء المعيشة وفقا لدراسة موضوعية تعد لهذا الغرض. ويفترض ان تضعه لجنة قومية يتمثل فيها كل من الدولة والعمال والحرفيون والموظفون وارباب العمل من صناعيين وغيرهم، بالاضافة الى عدد من الخبراد الاقتصاديين والماليين. ولا بد ان يؤخذ بعين الاعتبار في وضعه المستوى العام لدخل الفرد وتكاليف المعيشة ووضع الدولة في حالات السلم والحرب واهداف الانتاج والاستهلاك والاستثمار القومية للسنة المقبلة. وفي جميع الاحوال تدخل هذه العناصر في دراسة شاملة وموضوعية يضعها الخبراء المنوه بهم او خبراء آخرون بإشرافهم. ومن الضروري ان تحدد في هذه الدراسة الوقائع وتستعرض فيها خيارات (او سيناريوهات) مختلفة ونتائج كل خيار على اجماليات الدخل والتوفير والاستثمار القومية وميزانية الدولة العامة واوضاع النشاط الاقتصادي في مختلف القطاعات. وبصورة عامة من البديهي توقع ارتفاع الحد الادنى للاجور مع ارتفاع معدل دخل الفرد وهبوطه مع تدني هذا المعدل، كما سبق تأكيده اكثر من مرة، لأن مفهوم هذا الاجر، كمفهوم العدالة نفسها، نسبي ويتغيران بصورة ديناميكية بتغير الزمان والمكان ومرحلة النمو الاقتصادي والاجتماعي.

الفصل التاسع

توزيع الدخل في نظام التوازن الاجتماعي

نموذج لتحديد مجال الاجر العادل على سلم الدخول

لقد توصلنا في الفصول السابقة الى الاسس التي يمكن ان يبنى عليها نظام التوازن الاجتماعي بإعتباره نظاماً يستهدف تحقيق الانماء الاقتصادي والاجتماعي، والعدالة الاجتماعية في ظل الحرية الاقتصادية والديمقراطية السياسية. كما تعرفنا على آلية (ميكانيكية) الوصول الى الاجر العادل ضمن هذا النظام، عن طريق توزيع وسائل الانتاج بين قطاعات الملكية المختلفة على اساس حرية العمل والية السوق، واتباع سياسات عامة تتجه نحو هذا الهدف الى جانب هدف الانماء المدعم بأسباب الحياة والاستمرار. واستعنا على ذلك بوضع حد ادنى للرواتب والاجور بمثابة صمّام امان لسياسة الاستخدام.

بقي علينا ان نتلمس موقع «مجال الاجر العادل» – JUST WAGES ' RANGE – على سلم الدخول في الدولة، وان نتصور نموذجاً عاماً لتوزيع الدخل يمكن ان يوصف بالعدالة.

من البديهي ان يختلف مستوى الاجور بحسب مستوى دخل الفرد الوسطي وظروف الدولة التاريخية والاقتصادية والاجتماعية. وكذلك من البديهي انه لا يوجد رقم محدد واحد للأجر العادل في ظرف محدد للدولة لأن الاجور تختلف باختلاف الكفاءات والجهود المبذولة، مع اخذ عامل الندرة بعين الاعتبار؛ وبالتالي هناك مجال

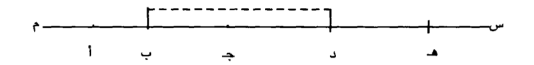
(RANGE) طويل للأجور العادلة، ذو حد ادنى كالحد الذي رأينا من الضروري وضعه، وحد اعلى، ويقعان كلاهما على سلّم الدخول.

ولقد سبق ان اكدنا ان مفهوم العدالة مفهوم نسبي. ولذلك. لا يكفي تحديد «مستوى العيش الكريم» بحجوم معينة من الطعام والشراب واللباس والسكن وغيرها، بل لا بد من معرفة موقع هذا الدخل او ذاك على سلم الدخول، اي مقارنته مع غيره لنحكم عليه انه عادل او قريب من العدالة.

ونحن نتصور اننا نقترب من هذا لمفهوم كلما قلّت فروق الدخل بين فئات المجتمع. واستناداً الى هذا التصور، نتوقع ان يكون موقع الاجر العادل في منتصف سلم الدخول لأية دولة من الدول، كما هو مبيّن في الرسم البياني رقم (٧).

رسم بياني رقم (٧)

مجال الاجر العادل



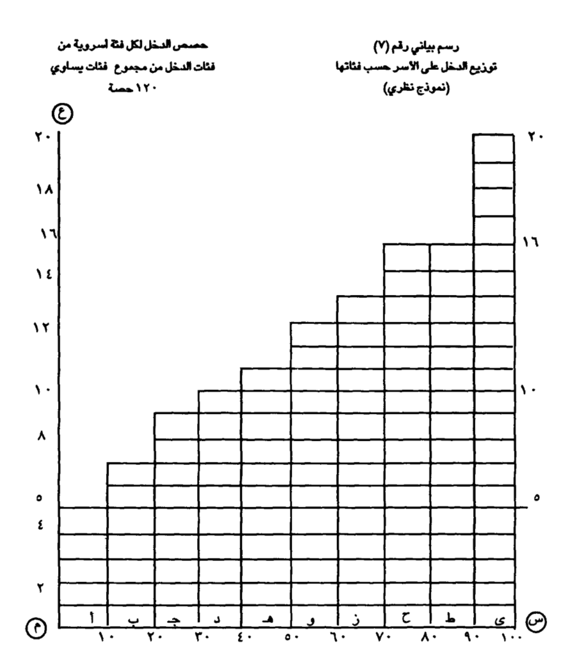
فإذا مثلنا سلم الدخول بالخط م س بإتجاه س وكانت الدخول تتراوح بين النقطتين (أ) و (هـ) على هذا الخط (او المحور)، فلا بد ان يكون مجال الاجر العادل (ب

د) بين النقطتين (أ) و (هـ)، وعلى طرفي مركز الدخول (جـ). وكلما كانت (ب) الممثلة للحد الادنى للأجور بعيدة عن (أ) وكانت (د) الممثلة للحد الاعلى للأجور قريبة من (هـ) (الممثلة للحد الاعلى للدخول) كلما كان المجتمع اكثر عدالة بإعتبار ان العمل اهم عنصر من عناصر الانتاج، لا سيما اذا ما اخذنا هذا العمل بمفهومه الموسع، الذي يضم الادارة والمهارات والابتكارات.

لقد سبق ان شاهدنا في الجدول (٧) من الفصل الثاني من الجزء الرابع من هذا البحث وجود فوارق كبيرة في بعض الدول (المنتخبة والممثلة لغيرها) بين دخول فئات المجتمع، إذ تراوحت حصة خمس الاسر (اي ٢٠٪) ذات الحد الادنى من الدخل بين ٢٪ (من الدخل القومي كما في البرازيل) و ٨,٧٪ في اليابان و ٨,٣٪ في هولندا. كما تراوحت حصة العشر الاخير من الاسر ذات الدخل الاعلى بين ٥٠,٦٪ من الدخل القومي في البرازيل و ٢٠,٥٪ (وهي النسبة الدنيا بين الدول) في هولندا. فكيف نتصور توزيع الدخل في نظام التوازن الاجتماعي، واين موقع مجال الاجر العادل في النموذج المتصور؟

ان نموذج توزيع الدخل الذي نتصوره في مجتمع التوازن الاجتماعي العادل،الذي نرى انه جدير بالاحزاب والسلطات الحاكمة العمل على بلوغه، هو ذلك النموذج المتمثل في الرسم البياني رقم (٨). ففي هذا الرسم يمثل المحور م س فئات الاسر حسب دخلها، كنسب مئوية من مجموع اسر المجتمع وهي عشر فئات ، يشكل كل منها عشر (١/ ١٠) مجموع الاسر.

ويمثل المحور م ع عدد حصص الدخل لكل فئة من فئات الدخل المختلفة من اصل مجموع الدخل المتاح للأسر. ويتألف مجموع الدخل، كما هو واضح من ١٢٠ حصة. وتحصل الفئة (أ) من الاسر على خمس (٥) حصص، اي الحد الادنى من مجموع الحصص.



نسب مئوية تراكمية لفئات الأسر حسب حصص دخلها الموزع على ١٠ فئات من (أ) إلى (ي) من اليسار إلى اليمن.كل فئة تساوي ١٠٪ من مجموع الأسر

وتحصل الفئة (ب) على (٧) حصص؛ اي ان الفئتين معاً تحصلان على ١٢ حصة، او ١٠ ٪ من مجموع الدخل المتاح، وهو ما يساوي نصف نسبتها الى مجموع الاسر (السكان) بالمقارنة مع ٢٪ من مجموع الدخل في البرازيل و ٨,٣٪ في هولندا. وكذلك تحصل الفئة (ط) على ١٦ حصة والفئة (ي) على ٢٠ حصة، وتحصلان معاً على ٣٦ حصة او ٣٠٪ من مجموع الدخل ، بالمقارنة مع ٦٦,٦٪ في البرازيل (وهي اكثر الدول فروقاً في توزيع الدخل بين مختلف الفئات) و ٣٦,٢٪ في هولندا (وهي من اقل الدول فروقاً في الدخل بين فئات المجتمع). ويستنتج من هذا العرض الاحصائي أن نموذجنا هو افضل من افضل نماذج توزيع الدخل في العالم من وجهة نظر العدالة الاقتصادية – الاجتماعية، او من حيث قلة الفوارق في الدخل بين فئات المجتمع.

وإذا ما اخذنا الفئة (ي) لوحدها، وهي الفئة ذات الدخل الاعلى بين الاسر، نرى ان هذه الفئة تحصل على ٢٠ حصة من اصل ١٢٠ اي على نحو ٦و١٦ ٪ من مجموع الدخل المتاح للأسر، بالمقارنة مع ٥٠,٦٪ في البرازيل، حيث تتمتع هذه الفئة بأكبر حصة من الدخل القومي بين دول العالم، و ٢٠,٥ ٪ في هولندا حيث تتمتع هذه الفئة (ذات الدخل الاعلى) بأقل حصة من الدخل القومي بين دول العالم، اي ان النموذج لا يزال افضل نموذج لتوزيع الدخل في العالم من حيث قلة الفوارق بين فئات الدخول في المجتمع.

ونحن نتصور في هذا النموذج ان يشمل مجال الاجر العادل (المثالي) الفئات (ب) الى (ط) التي تؤلف في مجموعها ٨٠٪ من الاسر او السكان وتحظى بنحو ٩٥ حصة من اصل ١٢٠ حصة، اي ٨٠ ٪ ايضاً من مجموع الدخل القومي، او ما يساوي نسبتها من السكان.

وقبل ان نبحث عن القوى السياسية التي يمكن ان تقف وراء هذه التوزيع العادل للدخل في ظل الحرية السياسية والاقتصادية وآلية السوق، لا بد من الالماع الى تدرج الدخل بين الناس في كل فئة من الفئات آنفة الذكر وبين هذه الفئات

والاشارة الى الاستثناءات ومبرراتها ليكتمل حديثنا عن الاجر العادل، والعدالة الاجتماعية في ظل نظام التوازن الاجتماعي.

وضعنا حتى الآن تصوراً واضحاً للأجر العادل وحددنا الالية المحققة له وعرفنا موقعه على سلم الاجور، ووجدنا خياراً ملائماً لتوزيع الدخل اعتبرناه توزيعاً عادلاً في اطار نظامنا الذي لا نزال نبحث عنه. ولكن ما هو وضع فئة الدخول التي تقل عن الحد الادنى للأجر العادل (الفئة أ في الرسم البياني ٨) وكذلك فئة الدخول التي تزيد عن الحد الادنى لمجال الاجر العادل (اي الفئة ي في الرسم البياني)؟ كيف يكون وضع الفئة الاولى عادلاً بينما تقل دخولها عن الحد الادنى للأجور؟ وما هو المبرر لتجاوز دخول الفئة الثانية للحد الاعلى لمجال الاجر العادل؟ الا يعتبر وضع هاتين الفئتين انتهاكاً للعدالة الاجتماعية التي ننشدها في نظامنا وإخلالاً بالتوازن الذي نفترضه فيه؟ نستعجل بالاجابة على هذا السؤال الاخير بكلمة «كلاّ» للأسباب التالية:

١ ـ ان الذين يقل دخلهم عن الحد الادنى للأجر العادل من الافراد البالغين سن الرشد هم قلة افترضنا ان لا تزيد فئتهم على ١٠ ٪ من المجتمع؛ وهي فئة لا بد من وجودها في اي مجتمع من المجتمعات، وتضم اولئك الذي يعملون جزءاً فقط من اوقات العمل لانشغالهم في هوايات او دراسات او امور اخرى والكسالى والمهملين والعابثين والمتخلفين غير المنخرطين بصورة دائمة او منتظمة في العمل والعاطلين عن العمل بسبب تقصيرهم لا بسبب خارج عن ارادتهم. إن حصول هؤلاد على دخل يقل عن الحد الادنى للأجر العادل لا يتعارض مع مبدأ العدالة الاجتماعية بل هو نتيجة لتطبيق مقولته:«لكل حسب جهده وانتاجيته». إذ ليس من العدل ولا من المصلحة العامة ان يتساوى المجتهد (حتى في حدّه الادنى) مع المقصر في مكافأته. ومعاملة المقصرين في المكافأة دون معاملة المجتهدين تنبيه لاستنهاض هممهم ونفض الكسل عن كاهلهم او وضع حد لعبثهم؛ وتفريق مكافأة المجدين ورجحانها على مكافأتهم حافز لبذل المزيد من الجهد والعطاء لتحسين اوضاعهم، وفي نفس الوقت اغناء مجتمعهم وتحقيق قوته ومنعته. المهم هنا هو توفير فرص متساوية، او

اقرب ما يكون الى التساوي، للجميع. ولذلك فإن الذين لا يستطيعون الاستفادة من هذه الفرص والحصول على اجر يقع في مجال الاجر العادل لعلة خارجة عن ارادتهم، كالعاطلين عن العمل بسبب تقلص النشاط الاقتصادي او بسبب اصابتهم بحادث عمل او عاهة تمنعهم عن العمل، لا بد من معاملتهم معاملة العاملين المجدين ومنحهم مكافآت تحميهم واسرهم من العوز عن طريق نظام للتأمين الاجتماعي يكفل لهم العيش الكريم. ولا بد ان تكون الخدمات العامة الاجتماعية موجهة لمصلحة هؤلاء، ومصلحة كل الضعفاء اجمالاً من عاطلين ومرضى وعجزة، اي انه لا بد من وجود نظام تكافل اجتماعي يتولى رعاية هؤلاء، ويدعمه عمل خيري نشط وفعال ويكون لهم بمثابة حافلات منتصف الليل الاخيرة التي تلتقط اولئك الناس الذين تأخروا في اعمالهم او سهراتهم، وفاتتهم القطر والحافلات المنتظمة، لتوصلهم الى الاحياء التي يقطنون فيها.

٢ -اما الاختلاف في الاجر وتدرجه ضمن مجال الاجر العادل ، فيقوم على نفس المبدأ القائل « من كل حسب وسعه ولكل حسب جهده وكفاءته». ويعبر قانون العرض والطلب وعامل الندرة عن هذا المبدأ الى حدّ كبير في المدى الطويل، والى حدّ ما، اقل نسبياً، في المدى القصير، او المتوسط . وغالباً ما تكون الوظائف وأجورها في ادرات الدولة ومؤسساتها العامة محددة على اساس الاهليات التي يحملها اصحابها، ولكن ليس من المحتم ان تتساوى هذه الاجور مع اجور الذين يعملون في القطاع الخاص ويحملون نفس المؤهلات بالرغم من التأثير المتبادل بين سوقي العمل الحر والرسمي، لا سيما في الاجلين المتوسط والطويل. وفي الغالب، لا ترقى اجور العمل في وظائف الدولة ومؤسساتها العامة الى مستوى الوظائف المماثلة في السوق الحرة الوطنية او الدولية لأن العمل في وظائف الدولة يعتبر من قبيل الخدمة العامة (civil service). التي تتطلب من صاحبها نوعاً من التضحية المادية باعتبارها خدمة وطنية (PATRIOTIC). وحسب صاحبها تشرفاً، تقديم مثل هذه الخدمة، فضلاً عما تؤمنه له من راتب دائم ومعاش تقاعدي ومنافع معنوية كالشهرة او السلطة او غيرها. وكذلك يخضع الترقي في وظائف الدولة ومؤسساتها العامة غالباً

الى القدم في الوظيفة بالدرجة الاولى، والى الكفاءة بالدرجة الثانية، على خلاف الاعمال والوظائف في السوق الحرة وفي القطاع الخاص حيث يتم التدرج في هذه الاعمال حسب الكفاءة والجهد بالدرجة الاولى، مع الاخذ بعين الاعتبار قانون العرض والطلب. ولا يتعارض العمل بهذا القانون مع مبدأ العدالة لأنه يعكس (REFLECTS) رغبات المجتمع والاهمية التي يوليها للمنافع التي يحصل عليها من صاحب الاجر. ويعتمد اقتصاد السوق عادة على آلية (ميكانيزم) التصحيح الذاتي في هذا المجال، في الاجل المتوسط والطويل، إذ يزداد العرض امام ارتفاع الاجر، ويحصل العكس في حال هبوطه او تناقص الطلب على العمل الذي يتقنه صاحبه، وتبقى هذه الالية فاعلة ومؤثرة لتأمين التوازن بين العرض والطلب. ولا تخلق الندرة من فراغ بل غالباً ما يكون لها سبب او اسباب؛ ومثال ذلك ندرة اصحاب المؤهلات الخاصة كالاطباء المتخصصين وحملة شهادات الدكتوراة والكفاءات العالية في بعض العلوم الصعبة كالهندسة الالكترونية والبيولوجية وعلوم الليزر والذرة والرياضيات والاقتصاد ومثلهم اصحاب الخبرات العالية في مجالات الميكانيك والكيمياء والمحاسبة والمالية واصحاب المهارات الرفيعة في مختلف المهن الحرة وغيرها. فندرة هؤلاء تعود الى ما يتطلبه الحصول على مؤهلاتهم وخبراتهم من جهد ووقت وتضحيات ليس على استعداد لبذلها إلا عدد قليل نسبياً من الناس. ولذلك ليس من الغريب ان ترتفع اجور هؤلاد او بعضهم الى درجات عالية من مجال الاجر العادل.

وينبغي ان لا ينتقص نظام التدرج في الاجر واختلاف الاجور ضمن مجال الاجر العادل، وفي المجتمع الواحد من عدالة الاجور؛ لأنه النظام العملي الوحيد الذي يعكس اختلاف قدرات الناس من جهة وحاجة المجتمع اليها من جهة ثانية. وفي نفس الوقت انه يكفل في حده الادنى العيش الكريم للعامل واسرته من طرف، ويوفر الحافز للمزيد من الجهد والابداع والانماء الضرورية لمصلحة المجتمع من طرف ثان؛ ويحقق طموح اصحاب الكفاءات وتوازن المجتمع واستقراره من طرف ثالث. انه من الطبيعي ان تزداد الاجور بنسبة زيادة انتاجية العمل وبناء الاجور على هذا الاساس ضروري لتأمين الحوافز اللازمة لتحقيق الانتاج الامثل.

وتندرج فئات الدخل التي تقع دخولها ضمن مجال الاجر العادل في طبقة واحدة هي الطبقة الوسطى المؤلفة لغالبية السكان العظمى (٨٠ ٪ من السكان في نموذجنا)) وتضم العاملين في القطاعات المختلفة بالاضافة الى العاملين لحسابهم من اصحاب المهن الحرة وصغار الصناع والتجار ومتوسطيهم الذين تقع دخولهم ضمن المجال آنف الذكر.

٣ –ننتقل الآن الى الدخول التي تزيد عن الحد الاعلى لمجال الاجر العادل ، وتقع في المسافة د هـ من سلم الدخول وتمثلها الفئة (ى) من نموذج توزيع الدخول (الرسم البياني رقم٨). ما هو المبرر لهذه الدخول المرتفعة؟ وهل تنسجم مع نظام التوازن الاجتماعي؟ بل وهل تعتبر عادلة؟

يبدو لأول وهلة ان الدخول المرتفعة آنفة الذكر لا تنسجم مع التوازن ولا مع العدالة في مجتمع التوازن والعدالة الذي ننشده في بحثنا. الا ان الواقع الذي سنحاول إجلاءه غير ذلك، للأسباب التالية:

٣ / ١ – ان اصحاب هذه الدخول هم في الغالب من كبار الصناعيين والتجار المجددين والمكتشفين والمبدعين في العلوم والفنون، الذين يتحلون بمزايا استثنائية عملية او فكرية او فنية او إدارية، او قيادية يجمع بينها الابداع وروح الإقدام مما يندر توفره في الاشخاص العاديين او الاخرين؛ وكلا الابداع وروح الاقدام، يعوزه الحافز الخاص من اجل المزيد من البذل والعطاء، وهما بدورهما ضروريان للتقدم والانماء.

٣ / ٢ –ان الدخول المذكورة هي في الغالب دخول وارباح المهن اوالاعمال التي تتطلب رؤوس اموال كبيرة او اعمال تمهيدية طويلة، او تضحيات جسيمة سابقة، وتتخللها مخاطر لا يتعرض لها العاملون بأجر لدى القطاع العام او الخاص او الدولة او القطاعات المشتركة والتعاونية. ولا بد لهذه المخاطر من ثمن.

٣/٣ – إذا كانت هذه الاعمال والمهن، انفة الذكر، تدر على اصحابها دخولاً

مرتفعة،نسبياً، فإنها، في الغالب، تعود على المجتمع بفوائد مقابلة، وقد تكون اكبر واعظم بكثير.

٣/٤ – ان المهن والاعمال التي يتعاطاها اصحاب الدخول المذكورة هي المنفذ الذي يشكل صمام الامان للإنتقال من جو القطاع العام السلطوي الى قطاع متعدد الجهات تسوده الحرية المنظمة بنظام المجتمع الديمقراطي.

انها، إذن، صمام الامان لنظام الحرية الاقتصادية – الاجتماعية بصورة خاصة ، ولنظام الحرية والديمقراطية بصورة عامة.

٣/٥ – ان الاعمال او المهن المذكورة تتصف بمرونة اكبر واستعداد اعظم للتكيف مع الاوضاع المتغيرة، من دوائر الدولة ومؤسساتها العامة المرتبطة بها مركزياً، وبالتالي يحتاجها المجتمع لسد الفراغات وتلبية الاحتياجات السلعية والخدمية التي تطرأ او تتوالى مع توالي الظروف والاوضاع المنوه بها.

٣/٦ – توفر المهن والمشاريع آنفة الذكر الانشطة والاستخدامات التي يصعب على الدولة توفير مثلها لسبب او آخر، وهي بالتالي رافد للاستخدام والدخل القومي وللنشاط العام، لا يجوز اهماله بأي حال من الاحوال.

٣/٧ – يقع على عاتق بعض عناصر هذه الفئة، وعلى جل عناصرها في الغالب الى جانب مؤسسات الدولة الاقتصادية العامة، مهمّة تكوين رأس المال الثابت (الاستثمار) في مشاريع جديدة لا بد منها لتوسيع قاعدة الانتاج افقياً وزيادة طاقته رأسياً، مما يساهم في الانماء الاقتصادي والاجتماعي للدولة. وعلى هذا يذهب قسم كبير من ارباح هذه الفئة الى الاستثمار الضروري لتقدم المجتمع، لا الى الاستهلاك فحسب.

٣/٨ – واخيراً وليس آخراً، بالاضافة الى الخدمات والمنافع التي تؤديها فئة الدخول المرتفعة الى المجتمع، فإنها تخضع لضريبة الدخل التصاعدية التي تحسم من دخولها نسبة كبيرة لمصلحة المجتمع، يمكن ان تعتبر نسبة مصححة. وهذه الضريبة، بالاضافة الى ما ينفق منها على الاستثمار من مبالغ تعيد التوازن بين هذه

الفئة وسائر فئات المجتمع، فإنها تمكن الدولة من أداء الخدمات والمنافع للفئة ذات الدخول الدنيا لتعيد التوازن بينها وبين باقي فئات المجتمع ايضاً.

ودفع الضريبة على ارباح صاحب رأس المال، منتجاً أكان ام موزعاً، واجب قانوني لا يستطيع ان يتهرب منه ولا يجوز ان يفعل ذلك. اما قيامه بالاستثمار في مشاريع جديدة او توسيع المشاريع القديمة، فهو واجب ادبي وهو جزء لا يتجزأ من نظام اقتصاد السوق الحر الذي يقع ضمن اطار نظامنا، ويقوم به اصحاب رؤوس الاموال إجمالاً بصورة طبيعية، سعياً وراء الربح، كما تقوم به مؤسسات الدولة الاقتصادية تحقيقاً لمهامها التنموية. وبعد تأدية حق المجتمع القانوني والادبي، يكون للمنتج والموزع حق التصرف فيما يبقى له من دخل، كما يرتئي، دون تأنيب من ضميره او تثريب عليه من احد. انما يحسن بالجميع ان يتحلوا بعادة الاقتصاد والتوفير انسجاماً مع سائر فئات المجتمع، وتأميناً للمستقبل، ومساهمة في مزيد من الانماء الاقتصادي والاجتماعي للدولة.

استناداً الى ما سبق باختصار، يمكن اعتبار الدخول المرتفعة مزايا وحوافز مادية يحصل عليها اصحابها من خلال آلية ذاتية توفر بصورة ديناميكية (أ) مزيداً من العطاء والمساهمة في غنى المجتمع و (ب) المحافظة على حرية المجتمع وديمقراطيته ومرونته وحمايته من التسلط الاقتصادي. وتبرر هذه المزيا والحوافز تدرج الدخول حتى آخر سلمها على اساس اطراد زيادة المكافأة مع ازدياد النشاط والعطاء.

تجدر الاشارة الى ان فئة الدخول العليا، كما افترضناها في نظام التوازن الاجتماعي، هي فئة صغيرة من المجتمع وتحوم حول ١٠٪ من السكان، وحصتها من الدخل القومي المتاح قبل اقتطاع الضرائب والتوظيف في استثمارات جديدة لا تتجاوز ١٦,٦٪ او ١٧٪ من هذا الدخل. فإذا ما اردنا توزيع الفائض من دخلها، عن حجمها النسبي (اي ٧٪ من الدخل المتاح) على سائر الفئات، كل بنسبة حصتها من الدخل، او بالتساوي لما حصل اي منها على نصيب كاف لتغييره تغييراً جذرياً، إذ لا يزيد هذا النصيب وسطياً عن ٧ بالألف (٠,٧٪) من الدخل القومي المتاح لكل فئة.

ويمكن لأي مهتم ان يجري الحساب على امثلة مختلفة من عدد السكان وقيمة الدخل المتاح للتثبت من هذا البيان.

ومن الطبيعي ان تنخفض هذه النسبة ايضاً نتيجة تطبيق نسبة منخفضة لضريبة او ضرائب الدخل على اصحاب الدخول المنخفضة.

الارث:

وقبل ان نختم الحديث عن توزيع الدخل العادل، لا بد من كلمة حول الارث. فهل ينسجم الارث مع نظام التوازن الاجتماعي الذي يقوم في جملة ما يقوم على تكافؤ الفرص للجميع ؟

وفي الحقيقة، يبدو الارث انه يخل بمبدأ تكافؤ الفرص بين الناس، لأنه هناك من يرث وهناك من لا يرث، وكذلك فإن بعضهم يرثون اكثر من بعضهم الاخر.

انما، في مقابل عدم التكافؤ هذا، يقوم الارث بوظائف اجتماعية تجعل منه مؤسسة نافعة وتعطيه بعض التبرير. ومن هذه الوظائف:

(١) - يعتبر الاولاد فلذة اكباد ذويهم وامتداداً لهم ولآمالهم في المستقبل. وكما يقال: «لولا الامل بطل العمل». ولذلك ترى الآباء في الغالب يسعون لتحصيل الرزق وتراكم رأس المال ليس لمعيشتهم ومتعتهم الخاصة وتأمين مستقبلهم فحسب، بل لتأمين اولادهم و/ او احفادهم من العوز ايضاً. وهكذا يصبح الارث حافزاً للنشاط والانتاج، وبالتالي يجدر الحفاظ عليه وحمايته.

(٢) إن الارث هو بالفعل تأمين او ضمان (INSURANCE)لمصلحة الفروع، كأي ضمان آخر، ومن هم احق من هؤلاء الفروع، لا سيما إذا كانوا من القصر غير البالغين لسن الرشد، او عاجزين لا يزالون يحتاجون الى من يعيلهم او يساعدهم؟ وبدون الارث قد يؤول الاولاد او الاحفاد الى العوز والتشرد.

(٣)الارث حافز مهم للتوفير وللإستثمار ،وبالتالي عامل من عوامل الانماء ،إذ بدونه يزداد ميل صاحب الدخل الى الاستهلاك. بل وقد يحصل هذا الميل الى حد

البذخ والتبذير، كما نشاهد ميل بعض الاغنياء الى ذلك عندما لا يكون لهم اولاد او احفاد.

(٤) إن الارث عامل من عوامل الحفاظ على الملكية الخاصة، والغاؤه يؤدي الى ضمورها، بل والى الغائها، وبالتالي الى فقدان عنصر هام من عناصر الانماء وشرط من شروط التوازن والاستقرار.

للأسباب آنفة الذكر، نرى من الضروري الحفاظ على مؤسسة الارث. وإنما، بالنظر لكونه، رغم ضرورته، عاملاً من عوامل عدم تساوي الفرص بين الناس، فإننا نرتئي ان تفرض عليه ضريبة تصحيحية تعيد الى وجهه، المقطب بالتحيز، حسنه وجماله. وفي سبيل جعل هذه الضريبة اقرب ما يمكن الى مفهوم العدالة، مع الحفاظ على وظائف الارث المنوه بها اعلاه، نرتئي ان يراعى في هذه الضريبة الاحكام التالية.

(أ) – تحدد معدلات الضريبة على التركة المؤلفة من عقارات ووسائل انتاج واموال سائلة وفقاً لما يلي، او ما يقرب من ذلك:

- ٥٠٪ من قيمة التركة في حال كون الوارث شخصاً واحداً.
- ٤٠٪ من قيمة التركة في حال كون عدد الورثة اثنين.
- ٣٤٪ من قيمة التركة في حال كون عدد الورثة ثلاثة.
- ٢٨٪ من قيمة التركة في حال كون عدد الورثة اربعة.
- ٢٥٪ من قيمة التركة في حال كون عدد الورثة خمسة.
- ٢٢٪ من قيمة التركة في حال كون عدد الورثة ستة.
- ١٦٪ من قيمة التركة في حال كون عدد الورثة سبعة.
- ١٢٪ من قيمة التركة في حال كون عدد الورثة ثمانية.
- ١٠٪ من قيمة التركة في حال كون عدد الورثة تسعة او اكثر.

(ب) -يعفى من الضريبة دار سكن واحدة مع العفش المنزلي بالاضافة الى حدّ ادنى معقول لكل فرد من الورثة، يحدد سنوياً على ضوء مستوى دخل الفرد في الدولة ، من قبل لجنة تعين لهذا الغرض.

(جـ) -تضاعف الضريبة على غير الاصول والفروع.

ومن الواضح ان مثل هذه الاحكام التصحيحية تحافظ على ما هو نافع من مؤسسة الارث، وتصحح ما يتضمنه من عدم تكافؤ الفرص وتساهم في ذلك بتحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق صرف حصيلة الضريبة على من لا يرث او لايحصل على نصيب هام من الارث من خلال الميزانية العام للدولة.

نستنتج مما سبق، اختصاراً، ان النظام الذي نسعى اليه يجمع بين الحرية والديمقراطية، ومتطلبات الانماء والانتاج الامثل، والعدالة الاجتماعية، ويحقق التوازن الاقتصادي والاجتماعي والاستقرار الديناميكي الذي تنشده الشعوب. لماذا؟ لأنه يفسح المجال لآلية السوق ان تعكس رغبات المجتمع وللأسعار ان تتحدد وفقاً لقانون العرض والطلب. والحريات متوفرة فيه، والحد الادنى للحياة المعيشية الكريمة مكفول. وفروق الدخل معقولة وتعكس الفروق في القدرة على البذل والعطاء. وطريق الانماء مفتوح الى ابعد حدوده وحتى الوصول الى الانتاج الامثل وغايتي الرفاه والمنعة. والقيم المادية متعادلة مع القيم الروحية، ومستقبل الكبار والصغار مكفول بديناميكية الانماء وبالتأمين الاجتماعي ضد المرض والعجز والشيخوخة والبطالة. فلماذا لا يكون التوازن سمة مميزة لهذا النظام او لا يكون الاستقرار مخرجاً دائماً له؟

الفصل العاشر

الديمقراطية والسلطات الداعمة للتوازن الاجتماعي

نحن الآن امام نظام اقتصادي – اجتماعي، عملي ومثالي في آن واحد، إذ يحقق هدفي الانماء الاقتصادي والعدالة الاجتماعية معاً، ويوفق بين النزعات المادية والروحية وبين المصلحة العامة للجميع وحرية الفرد فيه. ولكن هذا النظام ، كما شاهدنا فيما سبق لا يتحقق بمجرد التمني او التصور، او بصورة آلية ذاتية بحتة عن طريق آلية السوق، بل بسياسات واجراءات تستخدم هذه الآلية. ولا بد ان يكون وراءها هيئات سياسية مؤمنة بايديولوجية النظام، اي بأهدافه وسياساته واستراتيجياته، وسلطات تنفيذية وتشريعية منبثقة عن هذه الهيئات، تؤمن به وتعمل على تحقيقه عن طريق استخدام ما لديها من ملكيات عامة وسياسات اقتصادية ومالية ونقدية... بالتعاون مع القطاعات الخاص والمشترك والتعاوني؛ كل ذلك ضمن إطار الديمقراطية الحقيقية.

تتألف الفئات العاملة في ميدان النشاط الاقتصادي الاجتماعي في اغلبيتها من مثقفين وحرفيين ومجددين مبدعين وعمال وفلاحين وصغار التجار والصناع. إذن، يقع على عاتق هؤلاء مهام التنفيذ. ولا بد لتحقيق اهداف النظام من إشراكهم في رسم السياسات المؤدية الى تحقيقه. ولا يكون هذا إلا عن طريق الاشتراك الفعلي في نظام للحكم من صنع ايديهم، اي يتألف وفقاً للقواعد الديمقراطية وشروط التمثيل في السلطات التشريعية والتنفيذية. وحرية تأليف الهيئات والاحزاب السياسية هي جزء من هذه القواعد، ووجود منهاج سياسي – اقتصادي – اجتماعي مفصل لكل من هذه الهيئات ضروري ليس لتحديد مسار العمل عند الوصول الى الحكم او

الاشتراك فيه فحسب، بل ليكون الاختيار في عملية الانتخاب على اساس واضح وبيّن لا لبس فيه، ولتمكين الناخبين من متابعة مصداقية نوابهم المنتخبين ايضاً. بل ان وجود منهاج خاص لكل مرشح مستقل ضروري لنفس الاسباب آنفة الذكر.

طبعاً، ان وجود نظام حكم انتخابي لا يحقق وحده الديمقراطية الصحيحة، لأنه، كما قلنا سابقاً، الديمقراطية حالة نفسية فردية واجتماعية قبل ان تكون نظاماً متبعاً. ولا بد من تنمية هذه الحالة (المؤسسة) عن طريق التربية والقدوة في البيت والمدرسة ومجالات العمل. ومن الضروري ان تقرن هذه التنمية برعاية مستمرة مع ممارسة النظام الديمقراطي.

لقد سبق ان تحدثنا عن الديمقراطية الاقتصادية، التي تتحقق بالعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص الاقتصادية.

اما الديمقراطية السياسية، فيوجد شكلان رئيسيان لممارستها عملياً. الشكل الاول هو النظام البرلماني القائم على انتخاب القواعد الشعبية لهيئة برلمانية واحدة (مجلس الشعب او مجلس النواب او المجلس الوطني...) او لهيئتين، الاولى هي الهيئة آنفة الذكر والثانية مختارة من السلطة التنفيذية وفقاً لقواعد محددة، او منتخبة على اساس تمثيل الاقاليم المختلفة للدولة. وفي هذا النظام تتولى السلطة التنفيذية الاحزاب او الجبهات او التجمعات التي تؤلف اكثرية المجلس المنتخب، بتكليف من الرئيس الرمزي للدولة او الرئيس المنتخب من الاكثرية البرلمانية بصورة مسبقة. ورغم ديمقراطية هذا النظام، فإنه يعاب عليه سماحه بتشتت السلطة التنفيذية وضعفها عندما تتألف من ممثلين عن هيئات وعناصر غير منسجمة او لا يوجد لها دعم او سند قوي في الهيئة التشريعية. وضعف السلطة التنفيذية وتشتت مواقف اعضائها وباء يجب عدم السماح به، لأن السلطة التنفيذية تحتاج الى اتخاذ قرارات ومواقف حازمة، ولا بد ان تكون قوية وتتمتع بسند قوي كي تستطيع ان تتخذ مثل هذه القرارات والمواقف. والشكل الثاني للديمقراطية هو النظام الرئاسي.

ويقوم هذا النظام، اساسا، على انتخاب القواعد الشعبية لشخص رئيس الدولة من بين المرشحين لهذا المنصب الكبير وذلك بصورة مستقلة عن انتخاب اعضاء

السلطة التشريعية. ويمثل في الغالب حزباً هاماً في الدولة، ويتمتع بصفات ومزايا قيادية داخل حزبه وبنوع من الشهرة خارجه. وبعد انتاخبه يصبح هذا الرئيس ممثلاً وحيداً اعلى للسلطة التنفيذية وله وحده حق اختيار وزرائه ومعاونيه وكبارموظفي الدولة. ومن مزايا هذا النظام انه يسمح بوجود سلطة تنفيذية قوية مدعومة من قواعد الشعب مباشرة ومسؤولة أمامه، غير معرضة للتشتت أو الزعزعة بسبب مواقف متنافرة لأعضاء السلطة التشريعية. كما من مصلحة الرئيس اختيار افضل الكفاءات لمعاونته في الحكم من خارج السلطة التشريعية، مع الاخذ بالاعتبار بعض التوازنات المطلوبة، ولكن بدون التقيد بقواعد تمثيلية تخل بمبدأ الكفاءة والقدرة على العطاء، ولا الخضوع للنزعات الفردية والمناورات الحزبية او الفئوية في البرلمان.

وفي جميع الاحوال، يقتضي النظام الديمقراطي الحقيقي ان تكون السلطات العليا التنفيذية والتشريعية والقضائية، منتخبة انتاخباً صحيحاً من قبل قواعد الشعب. ومن المفروض ان تكون قواعد الشعب، بأكثريتها، واعية ومدركة لمصلحتها. فإذا كانت اجراءات الانتخاب حرة ونزيهة وقائمة على توضيح اتجاهات المرشحين ومناهجهم وكفاءاتهم واهلياتهم وسلوكياتهم السابقة، فمن المتوقع ان تنتخب القواعد الشعبية منهم من يمثلها تمثيلاً صحيحاً، وبالتالي ان ينجح في الانتاخبات اولئك الافراد الذين يتمتعون بالكفاءة ورجاحة الرأي ويمثلون الفئات الاجتماعية التي تشكل غالبية الشعب العظمى.

المهم، انه في ظل الحرية المنظمة الصحيحة والديمقراطية التي يشعربها المواطنون شعوراً مقترناً بالمسؤولية، يتألف الوطن من مجتمع اسياد احرار، لا مجتمع عبيد خانعين، وتمثله سلطة حازمة قوية تتحمل اعباء الحكم باقتدار وجدارة، وتكون قادرة على مجابهة التحديات الانمائية والامنية بنجاح، واتخاذ القرارات الصعبة بسند قوي من الشرعية التمثيلية والوحدة الوطنية، وبالنتيجة قيادته في معارج الرقي والانماء.

وقد يحدث احيانا قصور او انحراف في الوعي المفترض لدى القواعد الشعبية

لأسباب متعددة، منها امية البعض، ومنها جهل الناخبين بحقيقة المرشحين او تأثير الدعاية القوية المجانبة للحقيقة او المستغلة للعواطف الاقليمية او العنصرية او الطائفية، او ما شابه ذلك. إنما يجب أن لا يقلل هذا من اهمية الديمقراطية واساليب تحقيقها. وكذلك من الضروري استنباط الاساليب التي تمنع هذا التشوه الممكن للعملية الانتخابية واتخاذ الاجراءات الكفيلة بمعالجته. ومن الطبيعي ان لا يكون هذا متعذراً على المجتمع المحب للديمقراطية والمؤمن بحقه فيها.

بعد هذا، لماذا تتبنى الهيئات السياسية نظام التوازن الاجتماعي اوالايديولوجية القائمة عليه، بل ولماذا تعمل هذه الهيئات على تحقيقه عندما تتولى سلطة الحكم؟

لقد سبق ان قلنا ان الانسان،كفرد، أناني في طبعه، ولكننا قرنّا هذه الانانية بما يتعلق بمصلحته المباشرة، إنما بالرغم من صفة الانانية المتصلة بطبعه، فإنه، بصورة عامة، لا يخلو من غيريّة او حرص على مصلحة الغير والنظام والمصلحة العامة، وتعلقه بالمثل والقيم الانسانية العليا في كل ما لا يتعارض مع مصلحته المباشرة. وكما ان الانانية جزء من حقيقته الفردية، كذلك فإن الغيريّة جزء من حقيقته الاجتماعية. وهل يمكن انكار هاتين الحقيقتين فيه، بينما نشاهد تأثيراتهما ومظاهرهما في التاريخ وكل يوم من حياتنا؟ وليس في هذا تناقض او غرابة لسبب بسيط وهو ان للإنسان في هذه القيم والنظام والمصلحة العامة مصلحة خاصة قوية ولكن غيرمباشرة. انها توفر له ولأفراد اسرته حماية وضماناً عامين، تتسربان الى ضميره فتحركه عندما يمسها ضر.فمهما كانت ثروة الفرد وقوته، لا بد ان يكون معرضاً للاعتداء عليه او على افراد اسرته، او الافتئات على حقوقهم من قبل من هو او هم اقوى منه. وبالتالي يندفع الفرد، بوعي منه او بصورة لا شعورية، نحو التمسك بمبادىء الحق والعدل، بصورة عامة، لا سيما إذا كان انساناً عادياً سوياً . وكذلك فإن الحقيقة، كما هي جوهر المعرفة والعلم، هي جوهر الحق والعدل، بل وكل علاقات الانسان بأخيه الانسان. وبدون الحقيقة، ينعدم العلم وينتفي الحق ويزول العدل وتموت الثقة بين الناس. والجمال، ايضا، لا ينشده الفنان ذو الموهبة الخلاقة لوحده، بل هو مطلب انساني عام، لكل من تمتع بقدرة على التفكير والمحبة.

وهناك صفوة قليلة من الناس، تتجسد فيهم هذه المبادىء والقيم اكثر من غيرهم، بالنظر لما اصابوا من نباهة ومن علم غزير وتربية سوية واخلاق كريمة. ولذلك تراهم سباقين الى الفضيلة والمكرمة، يستشرفون المصلحة العامة قبل ان يدركها غيرهم، ويدركون الاخطار فيعملون على درئها عن مجتمعهم قبل ان يعيها الآخرون. الى مثل هؤلاء يجب ان توكل قيادات الدول والاحزاب والنقابات والمجالس. والى مثل هؤلاء يجب ان يوكل وضع الدساتير والمواثيق والمناهج التي تتضمن اهداف نظام التوازن الاجتماعي واستراتيجياته. والى مثل هؤلاء يمكن ان توكل الادارة او السلطة لاحقاق الحق وتطبيق العدل ومنع الانحراف واجراء التصحيح ان حدث. وجواباً على تساؤلنا آنف الذكر، نقول ان مثل هؤلاء يقومون بتبني ايديولوجية التوازن الاجتماعي، ومثلهم يعملون على تحقيق نظامه عندما يتولون السلطة لأنهم يستشعرون ما فيه من حرية وديمقراطية وانماء وعدالة اجتماعية ومصلحة عامة تتجلى بالتوازن والاستقرار، قبل غيرهم. ولا بد ان تستجيب لدعوتهم غالبية فئات المجتمع لإدراكها لهذه المصلحة. ويمكن ان يضاف الى اهداف النظام آنفة الذكر اهداف اخرى، حسب الحاجات والظروف التي تحيط بالمجتمع، كإضافة الاهداف القومية للشعوب التي لم تستكمل وحدتها، او الاهداف الخاصة بالحفاظ على نقاء البيئة او غيرها. وسواء سمي الحزب الذي يتبنى هذا النظام بـ «الحزب الديمقراطي الاجتماعي او الحزب الاجتماعي الديمقراطي»، او «حزب التوازن والتقدم الاجتماعي»، اوحزب الديمقراطية والعدالة الاجتماعية»، أو الحزب الإشتراكي الديمقراطي»، فالامر سيان، ما دام المضمون كما قدمنّا. إلا أننا نفضل الاسمين الأولين من هذه الاسماء لتطابقهما مع المضمون أكثر من غيرهما.

بعد ان استكملنا معالم نظامنا نسأل:

هل في البريسترويكا واحداث الاتحاد السوفييتي ودول اوربا الشرقية الاشتراكية الاخيرة ما يؤيد صحة الاتجاه نحو نظام التوازن الاجتماعي؟

سنحاول الاجابة على هذا السؤال في الجزء السادس من هذا الكتاب .

الفصل الحادي عشر

نظام التوازن الاقتصادي – الاجتماعي والاسلام

مقدمة:

ليس الاسلام نظرية اقتصادية او اجتماعية او مذهباً دنيوياً. بل هو دين يقوم على الايمان بإله واحد هو الله، وبما ارسل من انبياء ورسل، وبما انزل عليهم من كتب وتعاليم، وما خلق من ملائكة، وبالبعث يوم الحساب في الآخرة.

وبإختصار هو عقيدة دينية ميتافيزيكية تربط بين الانسان وإلهه في كل ما يتعلق بنيّاته وافعاله وعلاقاته مع الغير، والحساب في الآخرة هو المميز لهذه العلاقة.

استناداً الى ما سبق لا يمكن بل لا يجوز ان نتوقع ان يكون القرآن شرحاً لهذا المذهب او تلك النظرية، بل هو الكتاب المقدس الموحى الى نبي الاسلام ورسوله محمد عليه السلام لهدى من لم يهتدي الى الاسلام وتثبيت عقيدة من اهتدى اليه وتبيان الاسس التي تقوم عليها هذه العقيدة التي ترك للرسول شرحها كي يتعلمها الناس منه والعمل بها اقتداء به.

ونحن عندما اقدمنا على اعداد هذا المؤلف لم يخطر في بالنا ان نكتب في امر ديني. فللدين دعاته وعلماؤه. بل ان النظام الاقتصادي – الاجتماعي الدنيوي هو وحده موضوع تحقيقنا وبحثنا. والبحث العلمي المستند الى حكم العقل هو سبيلنا الوحيد الى هذه الغاية. ولكن لا بد لأية حقيقة علمية او موضوعية من اطاراخلاقي تحافظ من خلاله على انسجامها المنطقي. وعندما اردنا وضع نظامنا المقترح ضمن

اطاره الاخلاقي المناسب، لم نجد افضل من الاطار الاخلاقي للدين الاسلامي. ولهذا جاء نظامنا، في إطاره الاخلاقي، متفقاً تمام الاتفاق مع العقيدة الاسلامية. ولهذا السبب، اعددنا هذا الفصل لتبيان هذا الاتفاق، معتمدين بالدرجة الاولى على نصوص القرآن. اما الاحاديث والافعال التي قام بها النبي – الرسول محمد (صلعم) والتي تسمى «السُنّة» فلم نغص في بحرها الواسع بل اكتفينا بإشارة عابرة الى معاني بعضها، على سبيل المثال ، لتأكيد الاسس التي يتألف منها الاطار الاخلاقي للإسلام.

وبالنظر الى ان هذا المؤلف غير موجه للمسلمين وحدهم، بل الى كافة المثقفين واصحاب الرأي المهتمين من كافة الشعوب والامم، لا بد من استهلال البحث بنبذة موجزة عن الاسلام.

الاسلام، كما قدمنا، دين يدعو الناس جميعاً الى الايمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الاخر، ويشتمل لا على العبادات فحسب، بل وعلى المعاملات والاخلاق والآداب ايضاً. وخلاصة احكامه في المعاملات الحض على حسن المعاملة بين الناس كالوفاء بالعهود والعقود، «يا ايها الذين آمنوا اوفوا بالعقود»... (٥ / ١)«ولا تقربوا مال اليتيم إلا بالتي هي احسن حتى يبلغ اشدّه ، واوفوا بالعهد، ان العهد كان مسؤولاً (١٧ / ٣٤). وأوفوا الكيْل إذا كلتم وزنوا بالقسطاس المستقيم (الميزان السوي) ذلك خير واحسن تأويلاً (١٧/ ٣٥)».

ويروى عن الرسول الاعظم قوله «انما الدين المعاملة » اي ان حسن المعاملة بين الناس من اهم اهداف الدين الاسلامي، ومن شأن العبادات ان تثبت هذا الاساس وتربطه ربطاً محكماً بالضمير الديني وبالمصير في الآخرة.

والاسلام ايضاً دين يحض على مكارم الاخلاق ويأمر بالعدل والمعروف وينهي عن الاعمال المنكرة التي ينكرها الله وتنكرها مصلحة المجتمع.

ومن اركان العبادات في الاسلام شهادة ان لا إله إلا الله وأن محمداً عبد الله وخاتم الانبياء والرسل، الذي اوحى اليه القرآن وارسله ليعلم الناس دين الاسلام،

والصلاة (خمس مرات في اليوم) والصيام (خلال شهر رمضان) والزكاة (وهي تكليف مالي سنوي يوزع على المستحقين) والحج الى مكة والكعبة المشرفة، مرة واحدة على الاقل، على من استطاع اليه سبيلا.

وتحض اكثر آيات القرآن على الايمان بالله الاحد الصمد وعلى إطاعة اوامره واوامر الرسول واولي الامر من المؤمنين «يا ايها الذين آمنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي الامر منكم... (سورة ٤، آية ٥٩)»، والوعد بالجنة للمؤمنين الاتقياء الذين يقومون بالاعمال الصالحة، والوعيد بنار جهنم للكافرين المكذبين لآياته والعاصين لأوامره، المفسدين في الارض. ومن هذه الايات: (قل هو اللّه احدٌ ، الله الصمد(١١٢/ ١-٢)». «والذين آمنوا وعملوا الصالحات، اولئك اصحاب الجنّة هم فيها خالدون (٢/ ٨٢)»، ولا يقتصر هذا الحكم على المسلمين لوحدهم بل يشمل اصحاب الاديان السماوية الاخرى التي اعترف بها الاسلام، وجاء لإتمامها، بإعتبار ان مصدرها إله واحد هوالله. إذ جاء في القرآن:«ان الذين آمنوا (بالاسلام) والذين هادوا والنصارى والصابئين من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحاً فلهم اجرهم عندَ ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون (٢/ ٦٢)». كما يحض كثير من آيات القرآن الناس على الزكاة والاعمال الحسنة والوفاء بالعهد ومكارم الاخلاق والاحسان ومحاربة المعتدين من الكفّار، وتفضيل الآخرة على الدنيا، بينما يندد بالكفر والبخل والقعود عن اداة الزكاة او عن قتال المعتدين المشركين. ومنها «ليس البِرّ ان تُوَلوا وجوهكم قبَلَ المشرق والمغرب، ولكن البِرَّ مَنْ آمنَ بالله واليوم الاخر والملائكة والكتب والنبيين وآتى المال على حُبِّه ذوي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل والسائلين، وفي الرقاب، وأقام الصلاة وآتى الزكاة والموفون بعهدهم اذا عاهدوا، والصابرين في البأساء والضرّاء وحين البأس، أولئك الذين صدقوا وأولئك هم المتقون (٢/ ١٧٧). «وقاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلكونكم ولا تعتدوا، إن الله لا يحب المعتدين (٢/ ١٩٠)».

«وان جنحوا (اي الاعداء) للسلم فاجنح (ايها النبي) لها وتوكّل على الله، إنه هو السميع العليم (٧/ ٦١)»، وتلخص هذه الآيات القليلة كثيراً من مبادىء الاسلام.

ويلفت كثير من الايات القرآنية النظر الى نِعمَ اللّه الكثيرة التي تدل على قدرته، وهذه النعم هي في الغالب من نواميس الطبيعة، ومنها ما جاء في سورة ياسين: «وآيةٌ لهُمُ الارض الميتة أحْيَيْناها واخرجنا منها حبّاً فمنه يأكلون (٣٦/٣٣) وجعلنا فيها جنّات من نخيل واعناب وفجّرنا فيها من العيون (٣٦/٣٤) ليأكلوا من ثمره وما عملتْه ايديهُم، أفلا يشكرون (٣٦/٣٥) سبحان الذي خلق الازواج (الاصناف) مما تنبت الارض ومن انفسهم (من الذكور والاناث) ومما لا يعلمون (٣٦/٣٦). وآية لهم الليلُ نسلخُ منه النهار فإذا هم مُظلمون (٣٦/٣٧). والشمسُ تجري لِمُستَقَرٍّ لها ذلك تقدير العزيز العليم (٣٦/٣٨)» ...

ويضرب القرآن الامثال التاريخية لبيان عاقبة الذين كفروا وعصوا انبياء الله السابقين وعاثوا في الارض فسادا، من اقوام عاد وثمود وبني اسرائيل وغيرهم، وكيف كانت هذه العاقبة التدمير و«الفناء.» وتلك الامثال نضربها للناس وما يعقلها إلا العالمون» (٢٩/٤٣). وتحض ايات كثيرة من القرآن على الزكاة والعبادة وتفضيل الآخرة.

«قدْ أفلَحَ من تزكّى (٨٧/١٤) وذكر اسم ربه فصلّى (٨٧/١٥) بل تُؤثرون الحياة الدنيا (٨٧/١٦) والاخرة خيرٌ وأبقى (٨٧/١٧). وللآخرة خير لك من الاولى (٩٣/٤)».

نبذة مقارنة:

وفيما يلي نبذة مقارنة بين النظام المقترح والاسلام. ولا بد بادىءالامر من التنويه ان الدين هو للّه وحده عملاً بقوله تعالى «قل ان صلاتي ونسكي ومحيايَ ومماتي لِرَبِّ العالمين» (٦/١٦٢). ومع ذلك فقد جاءت في القرآن احكام وقيم تنظم جوانب كثيرة من حياة الانسان في هذه الدنيا مع ربطها بالحياة الآخرة.

والايديولوجية المقترحة في هذا المؤلف كبديل عن كل من الرأسمالية والشيوعية، تتفق مع هذه القيم والاحكام بصورة خاصة كما تتفق مع تعاليم الديانات السماوية التي تدعو الى كل ما هوفي مصلحة الانسان بصورة عامة. وفيما يلي استقراء سريع لهذه القيم والاحكام.

١ -فأيديولوجيتنا تدعو الى الانماء عن طريق العمل /. والاسلام يحضّ على القيام بالاعمال الحسنة: «وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون، وستُرَدُّون الى عالم الغيب والشهادة فينبئكم بما كنتم تعملون (٩/١٠٥)» وجاء فيه: «فمن كان يرجو لقاء ربه، فليعمل عملاً صالحاً، ولا يشرك بعبادة ربه احداً (١٨/١١٠)». كما جاء في القرآن الكريم: «ان الارض يرثها عبادي الصالحون (٢١/١٠٥)».

٢ -ونحن ندعو الى التوازن في كل شيء، بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة وبين المادة والروح وبين التطرف ذات اليمين وذات الشمال. وتتفق هذه الدعوة مع فلسفة الاسلام حيث جاء في القرآن: «يا أيها الذين آمنوا لا تُحَرِّموا طيبات ما أحلّ لكم، و لا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين» (٥/٨٧) «وكلوا مما رزقكم الله حلالاً طيباً... (٥/٨٨) «واكتب لنا في هذه الدنيا حسنة وفي الآخرة... (٧/١٥٦) «ولا تجعل يدك مغلولة الى عنقك (اي لا تمسكها عن الانفاق) ولا تبسطها كلّ البسط (اي لا تبذر في الانفاق) فتقعد ملوماً محسوراً (لا شيء عندك)» ١٧/٢٩. «وابتغِ (يا قارون) فيما اتاك الله الدار الاخرة، ولا تنس نصيبك من الدنيا، واحسن كما احسن الله اليك، ولا تبغ الفساد في الارض، ان الله لا يحب المفسدين» (٢٨/٧٧) «تلك الدار الاخرة نجعلها للذين لا يريدون عُلواً في الارض ولا فساداً، والعاقبة للمتقين» (٢٨/٨٣).

٣ - لقد وجدنا في الملكية الخاصة وظيفة خاصة تتلخص بكونها وسيلة لإشباع الحاجات الخاصة، ووظيفة اجتماعية تتلخص بكونها للإنماء والانتاج لمصلحة المجتمع. اما الملكية العامة فقد بررناها بمصلحة المجتمع ونظرنا الى الارث الذي هو انتقال الملكية الخاصة من الوالدين والاقربين بعد مماتهم الى الاولاد والاقرباء نظرة تبريرية لنفس الاسباب. وتتفق هذه النظرة مع التعاليم الاسلامية التي اقرت بالملكية الخاصة. فقد جاء في سورة النساء: «للرجال نصيب مما ترك الوالدان والاقربون. وللنساء نصيب مما ترك الوالدان والاقربون مما قل منه او كَثُرَ، نصيباً مفروضاً (٤/٧). وتفصل الايات ١٠ - ١٢ من السورة المذكورة احكام

الارث التي تعتبر من حدود الاسلام التي لا يجوز مخالفتها.«تلك حدود الله» ... (١٣). وفي القرآن الكريم عدة ايات اخرى تؤكد هذه الاحكام وتُفصِّلها ومنها:

(٤/ ١٧٦،١٢٧،٣٣،١٩) و (٨/ ٧٢، ٧٥) و(٨٩/ ١٩). وإن أمر الاسلام الناس باداء الزكاة والصدقات يتضمن الاقرار بالملكية الخاصة ايضاً، اذ ليست الزكاة إلا ضريبة او تكليفاً على هذه الملكية. بل إن الملكية الخاصة مقيدة بالانفاق في سبل الاحسان: «وانفقوا في سبيل الله ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة واحسنوا ان الله يحب المحسنين» (٢/ ١٩٥). وهي محدودة بحدود المصلحة العامة التي لا شبهة فيها لأن الملكية المطلقة هي لله وحده الذي له ملك ما في السماوات والارض «ان الله له ملك السماوات والارض ...» (٩/ ١١٦) «ولله ما في السماوات والارض، وكان الله بكل شيء محيطاً (٤/ ١٢٦). ونجد مثل هذا التصريح في الآيتين ٣/ ١٨٩ و ٢/ ١٠٧ وغيرهما . نفهم من هذا ان الملكية الخاصة هي في النتيجة وظيفة اجتماعية لا بدان تتفق فيها مصلحة الفرد مع مصلحة المجتمع. ولا بد ان تقف عند الحد الذي تصطدم فيه مع هذه المصلحة . واذا كان الامر كذلك، فبالاحرى ان تبرر الملكية العامة اذا ما بنيت على نفس الاساس، اي مصلحة الجماعة والتوازن بينها وبين مصلحة الفرد، وهذا التوازن هو الذي سعينا اليه في نظامنا المنشود.

٤ – تدعو ايديولوجيتنا الى عدم الاسراف وتجنب التبذير في الانفاق. وهذا ما دعا اليه الاسلام اذاجاء في القرآن الكريم «وآت ذا القربى حقه والمسكين وابن السبيل .ولا تُبذِّرْ تبذيراً (١٧/ ٢٦) ان المبذرين كانوا اخوان الشياطين...» (١٧/ ٢٧) «... ولا تسرفوا، انه لا يحب المسرفين» (٦/ ١٤١). والترف صنو الاسراف، وقد جاء في القرآن: «واذا اردنا ان نهلك قريةً امرنا مترفيها ففسدوا فيها فحقّ عليها القول فدمّرناها تدميراً»(١٧/ ١٦).

٥ – والبطر جزء من الاسراف، ونحن ضده، وكذلك الاسلام. فقد جاء في القرآن الكريم: «وكم اهلكنا من قرية بَطِرت معيشتها، فتلك مساكنهم لم تُسكن من بعدهم إلا قليلاً، وكنا نحن الوارثين (٢٨/ ٥٨) وما كان ربك مهلك القرى حتى يبعث في امّها رسولاً يتلو عليهم آياتنا.. وما كنا مهلكي القرى إلا واهلها ظالمون»

(٢٨/ ٥٩). وهذا تأكيد لردع الانسان عن الاستئثار بمنافع الدنيا، اخذاً، لنفسه، بل العمل ايضاً وبتوازن لغيره، عطاء، لأن متعة الدنيا موقتة بينما جنّة الآخرة، وهي جزاء المحسن، افضل وابقى. «وما أوتيتم من شيء فمتاع الحياة الدنيا وزينتها، وما عند الله (في الآخرة) خير وابقى، افلا تعقلون (٢٨/ ٦٠).

٦ - والتكبر اخو البطر، وقد نها عنه الاسلام فوردت في القرآن الكريم آيات بليغة تنهى عن التكبر «ولا تُصَعِّرْ خدّك للناس (لا تمل وجهك عنهم تكبراً) ولا تمشي في الارض مرحاً (خيلاء)، ان الله لا يحب كل مختال فخور، (٣١/ ١٨) واقصد في مَشيك، واغضض من صوتك، ان انكر الاصوات لصوت الحمير» (٣١/ ١٩). «ولا تمشي في الارض مرحاً إنك لن تخرق الارض ولن تبلغ الجبال طولاً » (١٧/ ٣٧).

٧ - وقد دعونا الى العدالة الاجتماعية في النظام المقترح، والعدل من مبادىءالاسلام واحد عناصر فلسفته الرئيسية. وهناك عدد كبير من آيات القرآن التي تدعو الى اقامة **العدل** ومنها:«فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يَرَه (٩٩/ ٧) ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره » (٩٩/ ٨). «وكذلك جعلناكم امّة وسطاً (عادلة) لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيداً.. (٢/ ١٤٣). «ولا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل وتدلوا بها الى الحكام لتأكلوا فريقاً من اموال الناس بالاثم وانتم تعلمون» (٢/ ١٨٨)«إن الله لا يظلم مثقال ذرة...» (٤/ ٤٠). «ان الله يأمركم ان تؤدوا الامانات الى اهلها، وإذا حكمتم بين الناس ان تحكموا بالعدل...» (٤/ ٥٨) «يا ايها الذين امنوا كونوا قوّامين بالقسط شهداء لله ولو على انفسكم او الوالدين والاقربين، إن يكن غنياً او فقيرا، فالله أولى بهما فلا تتبعوا الهوى..» (٤/ ١١٥). «ان الله يأمر بالعدل والاحسان وإيتاء ذي القربى، وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغي يعظكم لعلكم تذكرون» (١٦/ ٩٠).

وكلها آيات تدعو الى العدل والعدالة الاجتماعية هي فرع من هذا العدل، كما تدعو الى الاحسان ونحن قد وجدنا الاحسان مكملاً للعدالة الاجتماعية، كما ان تحقيق مصالح الاكثرية الساحقة من المجتمع من خلال النظام المقترح عمل من اعمال الحسنات التي امر بها الاسلام.

٨ – ويتفرع عن العدالة اعطاء الناس حقوقهم، وما العدالة الاجتماعية إلا اعطاءالناس حقوقهم غير منقوصة وعدم الاعتداء عليها او عليهم، وجبر عثرات الكرام بالاحسان وتأمين الحياة والمعيشة الكريمتين. وهذا ما حضّ عليه الاسلام وجاء في القرآن العظيم :«لا تبخسوا الناس اشياءهم (لا تنقصوا من حقهم شيئاً) ولا تعثوا في الارض مفسدين» (٢٦/١٨٣).

٩– وتقتضي العدالة الاجتماعية ان ينال العامل ثمرة عمله، بعد ان يؤدي حقوق المجتمع عليه من حماية وتنظيم وانماء، وقد جاء في القرآن الكريم:

«واية لهم الارض الميتة احييناها واخرجنا منها حبّا فمنه يأكلون (٣٦/٣٣) وجعلنا فيها جنات من نخيل واعناب وفجّرنا فيها من العيون (٣٦/ ٣٤). ليأكلوا من ثمره وما عملته ايديهم أفلا يشكرون (٣٦/ ٣٥). ومن الملاحظ انه لم يرد «ليأكلوا ثمره بل «من ثمره» تاركاً المجال لمراعاة حقوق الغير والمجتمع.

١٠ –والانماء يقتضي الاستثمار المجدي؛ واكتناز الذهب والفضة بدل استثمارها يحول دون هذا الاستثمار؛ كما انّ اكتناز المال دون الانفاق على المستحقين والمحتاجين ينافي العدالة الاجتماعية، ولذلك فإن نظام التوازن الاقتصادي – الاجتماعي يدعو الى استثمار المال في اوجه الاستثمار المجدية ويتعارض مع اكتنازه. وكذلك كانت نظرة الاسلام الى اكتناز المال، فقد جاء في القرآن المجيد:«يا ايها الذين آمنوا، إن كثيراً من الاحبار والرهبان ليأكلون اموال الناس بالباطل ويصدون عن سبيل الله، والذين يكنزون الذهب والفضّة ولا ينفقونها في سبيل الله، فَبَشِّرْهم بعذاب أليم (٩/ ٣٤).

١١ –وفي سبيل تحقيق العدالة الاجتماعية بصورة خاصة ونظام التوازن الاقتصادي والاجتماعي بصورة عامة، طالبنا بأن تكون الضرائب احدى الوسائل الموصلة الى هذا الهدف.

بالطبع لم تكن انظمة الضرائب الحديثة المعقدة معروفة عند ظهور الاسلام، بل لم تكن مثل هذه الانظمة واجبة او مطلوبة لأن وظيفة الدولة كانت محدودة جداً

وتقتصر في الغالب على تحقيق الامن الداخلي واقامة القضاء على العدل. واما الحروب، فقد كانت تقوم على التبرع او الجباية المحدودة بظروفها. ولذلك فإن الموارد العامة كانت محدودة بمحدودية هذه النفقات. ومع ذلك فقد فرض الاسلام نظام الاخماس على غنائم الحرب ونظام الجزية على الكفّار ونظام الاعشار على الاراضي ونظام الزكاة على جميع المسلمين، وطالب المسلمين بالاحسان والتصدق على ذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل والسائلين (المحتاجين).

(راجع سورة البقرة آية البر/ ٢/ ١٧٧ آنفة الذكر، و«وهو الذي انشأ جنّات معروشات وغير معروشات والنخل والزرع مختلفاً اكله والزيتون والرمّان متشابهاً وغير متشابه ،كلوا من ثمره وآتوا حقه يوم حصاده، ولا تسرفوا انه (الله) لا يحب المسرفين (٦/ ١٤١) و٨/ ٤١ وغيرها.

وهناك آيات عديدة تحض المؤمنين على الزكاة التي هي فريضة محددة وعلى بذل المال للمستحقين لمساعدتهم وتخفيف وطأة الحاجة عليهم. ومثل ذلك عتق الرقيق، ومن هذه الآيات:«وما ادراك ما العقبة (٩٠/ ١٢) فك رقبة (عتق الرقيق) (٩٠/ ١٣) او طعام في يوم ذي مسغبة (مجاعة) ٩٠/ ١٤) يتيماً ذا مقربة (٩٠/ ١٥) او مسكيناً ذا متربة (٩٠/ ١٦) ثم كان من الذين آمنوا وتواصوا بالصبر وتواصو بالمرحمة (٩٠/ ١٧) اولئك اصحاب الميمنة (الجنة)» (٩٠/ ١٨).«وسيجنبها (النار) الأتقى (٩٢/ ١٧) الذي يؤتي ماله يتزكى (٩٢/ ١٨). «لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبّون، وما تنفقوا من شيء، فإن الله به عليم» (٣/ ٩٢). «يسألونك ماذا ينفقون، قل ما انفقتم من خير فللوالديْن والاقربين واليتامى والمساكين وابن السبيل وما تفعلوا من خير فإن الله به عليم» (٢/ ٢١٥).

وكذلك: «قد افلح من تزكّى (٨٧/ ١٤) ...»

١٢ – وقلنا ان من طبيعة الانسان التي لا تتغير بصوت عامة، وفيما عدا استثناءات قليلة، ان يكون انانياً ظلوماً. ولذلك لا بد من قيام خيار المجتمع بوضع نظام، بشكل عقد اجتماعي او دستور تقبله الجماعة، عن طريق الاستفتاء المباشر او

عن طريق ممثليه المنتخبين انتخاباً صحيحاً، ينظم احوال المجتمع المادية وفقاً لمبادىء نظام التوازن الاقتصادي – الاجتماعي، ليحد من ميل الانسان إلى التطاول على حقوق غيره والوقوف عند حد حقوقه. وهذه الطبيعة ليست غريبة عن الاسلام. فقد جاء في الكتاب العزيز: «ان الانسان خُلقَ هلوعاً (١٩/٧٠) اذا مسّه الشرّ جزوعاً (٧٠/٢٠) واذا مسّه الخير منوعاً (٧٠/ ٢١) إلا المصلين (المؤمنين) ٧٠/٢٢... والذين في اموالهم حدّ معلوم (الزكاة) ٧٠/ ٢٤ للسائل والمحروم (٧٠/٢٥)...»

وجاء فيه وتحبون المال حباً جماً (١٩/ ٢٠). «كلاً، إن الانسان ليطغى ((٩٦/٦) ان رآهُ (اي رأى نفسه) استغنى (بالمال) ٩٦/٧. ولذلك جاء الاسلام نظاماً يحد من غلواء الانسان ويوعده بعذاب جهنم اذا ما هو طغى وتجبر، وافهم الانسان ان الحياة الدنيا ليست إلا جسراً للحياة الآخرة التي هي اهم وابقى:«اعلموا انما الحياة الدنيا لعب ولهو وزينة وتفاخر بينكم وتكاثر في الاموال والاولاد – كَمَثَلِ غيثٍ اعجب الكفّار نباته ثم يهيج (ييبس) فتراه مصفراً ثم يكون حطاماً، وفي الاخرة عذاب شديد (لمن آثر الدنيا عليها) ومغفرة من الله ورضوان (لمن يؤثر الاخرة) وما الحياة الدنيا إلا متاع الغرور (٥٧/ ٢٠).

١٣ –ومقابل هذه الحدود التي تضبط سلوك الانسان اطلق الاسلام للإنسان حرية السعي في الارض من اجل الكسب، ولكن بشرط ان يكون كسباً حلالاً لا تجاوز فيه، فجاء في القرآن الكريم: «هو (الله) الذ يجعل لكم الارض زلولاً (ممهدة) فامشوا في مناكبها (جوانبها) وكلوا من رزقه وإليه النشور(البعث من القبورلتلقي الجزاء)» ٦٧/١٥.

١٤ – ونظرتنا الى العدالة الاجتماعية على انها «على كلّ حسب وسعه ولكلّ حسب مقدرته وجهده وعطائه» تتفق مع نظره الاسلام في هذا العالم والعالم الآخر، اذ جاء في القرآن في سورة النجم(٣) «وانه ليس للإنسان إلا ما سعى (٥٣/ ٣٩). وان سعيه سوف يُرى (من الله في الآخرة) – ٥٣/ ٤٠– ثم يجزاه الجزاء الاوفى» (٥٣/ ٤١). كما جاء في سورة الاحقاف (٤٦):«ولكل درجات مما عملوا وليوفّيهم اعمالهم وهم لا يُظلمون» (٤٦/ ١٩).

١٥ -وقد دعونا في نظام التوازن الاقتصادي - الاجتماعي الى الحرية والديمقراطية التي تقوم على اشراك القواعد الشعبية في الحكم والمراقبة عن طريق المجالس التمثيلية والتعددية الحزبية وتثبيت حقوق الانسان. هذا المفهوم للديمقراطية لم يكن معروفاً عند بزوغ فجر الاسلام: وكان في عهد الاغريق مبدأ قاصراً على اسياد المجتمع الذين لم يكونوا ليتجاوزوا عُشْرَه، بينما كانت اكثرية الشعب من العبيد. ولم يكن المجتمع العربي قبل ظهور الاسلام حضرياً بالمعنى الكامل لهذه الكلمة. بل كان ينقسم الى قسمين احدهما نصف حضري والاخر بدوي. وبالرغم من تمتع الفرد في كليهما بالحرية والشعور بالمساواة والسيادة بإستثناء عدد قليل من الارقاء، فإن النظام في كليهما لم يكن ملائماً للمعنى الحديث للديمقراطية. مع ذلك لم يبتعد الاسلام عن هذا المبدأ اذ دعا الى الشورى بين المسلمين. وجاء في القرآن الكريم:«والذين استجابوا لربّهم واقاموا الصلاة وأمرهم شورى بينهم ومما رزقناهم ينفقون (٤٢/٣٨) والذين اذا اصابهم البغي هم ينتصرون (٤٢/٣٩)».

جاء فيه ايضا«فبما رحمة من الله لنْتَ لهم ولو كانت فظاً غليظ القلب لانفضّوا من حَوْلكَ، فاعف عنهم واستغفرْ لهم وشاورْهم في الأمر، فإذا عزمتَ فتوكل عل الله، إن الله يحب المتوكلين» (٣/٥٩) ويستدل من هذين النصين الاسلاميين ان الاسلام دعا الى الشورى في الحكم وعدم الاستئثار بالرأي والحكم. وفي ذات الوقت دعا الى حكومة قوية ذات قوة وعزيمة، تعزم فتنفذ متوكلة على الله. وأمام شكوى احد الاعراب من سوء معاملة ابن والي مصر له خاطب الخليفة الراشد عمر بن الخطاب عمرواً إبن العاص والي مصر قائلا«متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم امهاتهم احراراً؟» هذه النصوص تجعلنا نعتقد ان الديمقراطية التي دعونا اليها تأتلف مع العقيدة الاسلامية او هي على الاقل ليست مجانبة لها.

١٦ - يقوم الاسلام على اساس وحدانية الإله بإعتباره المثل الاعلى للإنسانية، ولا عبودية لغيره:«قل هو الله احد» (١١٢/ ١) «قل (يا محمد) انما انا بشر مثلكم يوحى اليّ، انما إلهكم إلهُ واحد، فمن كان يرجو لقاء ربّه، فليعمل عملاً صالحاً ولا

يشرك بعبادة ربه احداً» (١٨/ ١١٠). ومن وحدانية الإله يتفرّع ان الانسان اخو الانسان إذ لا ربوبية لغير الله، وهذا اقرار لمبدأ المساواة بين الناس من حيث المبدأ. وهو ينطبق على ما ندعو اليه من نظام تمام الانطباق، إذ يدعو الى المساواة امام القانون والقضاء والادارة؛ كما ان المساواة جزء من حقوق الانسان التي دعونا اليها. والمساواة ، كما قدمنا في حينه، ليست مساواة مطلقة، بل هي مساواة نسبية. وينطبق هذا على قوله تعالى: «وضرب الله مثلاً رجلين احدهما ابكم لا يقدر على شيء وهو كلٌ على مولاه اينما يوجّهه لا يأتي بخير، هل يستوي هو ومن يأمر بالعدل، وهو على صراط مستقيم (٧٦،١٦) «من عمل عملاً صالحاً من ذكر او اثنى، وهو مؤمن، فلنحيينّه حياة طيبة ولَنُجزينّهم اجرهم بأحسن ما كانوا يعملون» (٩٧/١٦). «يوم تأتي كل نفس تجادل عن نفسها وتُوفّى كل نفسٍ ما عملت وهم لا يُظلمون (١٦/ ١١١). «وكل انسان ألزمناه طائرَه (اي عمله الذي يحمله)في عنقه، وتخرج له يوم القيامة كتاباً يلقاه منشوراً (١٣/١٧). «فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره (٧/٩٩). ومن يعمل مثقال ذره شراً يره (٨/٩٩). اي ان الجزاء على قدر العمل.

١٧ – لم تكن زمن ظهور الاسلام هناك مصارف (بنوك) لتلقي الودائع ومنح الائتمان او القروض المصرفية بفوائد معتدلة. وكان الناس يلجؤون الى المرابين للإستقراض منهم. وبالنظر لندرة رأس المال في ذلك الوقت، فقد كان المرابون يغالون في الفائدة المفروضة على قروضهم، وبالتالي يرهقون كاهل المقترضين الذين كان غالبهم من الفقراء الذين يلجؤون الى الاستقراض لقضاء حوائجهم. ولذلك حرّم الاسلام الربا فجاء في القرآن الكريم:«يا ايها الذين آمنوا لا تأكلوا الربا اضعافاً مضاعفة واتقوا الله لعلكم تفلحون» (٣/ ١٣٠)، وفي رأينا ان الربا في القرآن هو الفائدة المرتفعة المغالى في ارتفاعها بدليل اقتران كلمة الربا بالاضعاف المضاعفة. اما اذا كانت منخفضة او معتدلة، تتناسب مع اخطار الاقراض من جهة، شأنها في ذلك شأن سائر الاعمال التجارية، ومع الاكلاف المختلفة للعمليات المصرفية من جهة ثانية، فإنها لا تعتبر رباً بل اجراً لخدمة، عملاً بقاعدتي الاستحسان والمصالح المرسلة اللتين تعتبران من مصادر التشريع الاسلامي. وقد

ذهبنا نحن في الفصل السابع من الجزء الخامس، المتعلق بالسياسات المالية والنقدية، الى ضرورة ابقاء الفائدة منخفضة وتتناسب مع نسبة التضخم النقدي، مما يتفق في تقديرنا مع النظرة الاسلامية لعملية الاقراض

١٨ – كما اننا اعتمدنا التعاون اساساً لنظام التوازن. ويتفق هذا المبدأ مع تعاليم القرآن القائلة «واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا، واذكروا نعمة الله عليكم اذ كنتم اعداءً فالفّ بين قلوبكم فاصبحتم بنعمته اخواناً ..» (٣/ ١٠٣).

١٩ – وكذلك اعتبرنا القومية التي تجمع اجزاء الأمة الى بعضها البعض الاساس التي تقوم عليه الامم والدول. وتتفق هذه النظرة المستندة الى الواقع الاعم مع تعاليم **الإسلام** التي جاء بها القرآن حيث يقول:«يا ايها الناس إنا (الله) خلقناكم من ذكر وانثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا. (اي لا لتتفاخروا على بعضكم بل لتتعارفوا وتتعاونوا)، إن أكرمكم عند الله اتقاكم، ان الله عليم (بكم) خبير (٤٩/ ١٣). فالقومية في الاسلام وسيلة للإنسانية. وهذا يتفق مع نظرتنا الى اليها كما جاء في النظام المقترح.

٢٠ –وقد اقمنا نظامنا، اي نظام التوازن الاقتصادي – الاجتماعي على العقلانية التي هي اساس الموضوعية وسائر العلوم. بل هي الطريق الوحيد الى الحقيقة والعلم. وفي القرآن اشارات عديدة للعلم بمعنى المعرفة والفهم والى التعقل اي الى وزن الامور بميزان العقل. وتكفي الايات القليلة الآتية شاهداً على ذلك:

«أقرأ وربّك الاكرم (٩٦/ ٣). الذي علّم بالقلم (٩٦/ ٤). علّم الانسان مالم يعلَمْ» (٩٦/ ٥). ومثلها قوله تعالى:«كذلك يُبين الله لكم آياته، لعلكم تعقلون» (٢/ ٢٤٢)

٢١ –وقد قلنا ان الحقيقة تتفق مع الحق، اي ان العلم يتفق مع الاخلاق. وقد دعا الاسلام في قرآنه المجيد الى مكارم الاخلاق والاداب في عشرات الآيات. ويكفي ان نشير بإشارة عابرة الى بعض هذه الآيات. فقد حضّ على فعل الخير والامر بالمعروف والنهي عن المنكر (٣٠/ ١٠٤) وعلى الانفاق في السراء والضراء وكظم الغيظ والعفو عن الناس (٣/ ١٣٠)، وعلى البر بالوالدين ومدّ يد الاحسان لهما

ولذي القربى واليتامى والمساكين ومخاطبتهم بالكلام الحسن (٢/٨٣) وعلى أداء الامانات الى اهلها (٤/٥٨ و ١٧/٢٣ ـ ٢٤) وعلى الوفاء بالعقود (٥/ ١).

واعتبر انه «...من قتل نفساً بغير نفسٍ او فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعاً.ومن أحياها فكأنما احيا الناس جميعاً.. (٥/٣٢)، وطلب سلوك الحكمة والموعظة والحسنة والجدال بالتي هي احسن في الدعوة الى سبل التقوى والاحسان (١٦/١٢٥)، ودعا الى وفاء الكيل والميزان والوفاء بالعهد (٦/ ١٥٢) ونصرة المستجير (٨/٦)؛ وحضّ على التواضع كما رأينا (١٧/٣٧) و (٣١/١٨ – ١٩) وعلى الاستئذان في دخول المنازل والغرف الخاصة (٢٤/٢٧ – ٢٨) وغير ذلك من قواعد الاخلاق والاداب.

وبالرغم من ان الاسلام امر الناس بالدفاع عن الوطن الذي هو دار الاسلام وسبيل عزته ومنعته فقد اشترط ذلك بسبق اعتداء الاعداء من جهة وعدم الاعتداء عليهم بدون سبب، قائلاً في بلاغة عظيمة: «وقاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم، ولا تعتدوا، إن الله لا يحبُ المعتدين (٢/ ١٩٠) بل طلب من النبي ان يجنح للسلم ان جنح له العدو «وان جحنوا للسلكم فاجنح لها وتوكل على الله: (٨/ ٦١).

كما نهى الاسلام عن الظلم (٤/٤٠) وعن النفاق (٤/١٣٨ و ١٤٥)، وعن تحريم ما احل الله (٥/٨٧) وعن تعاطي الخمر والميسر (٥/٩٠) وعن ارتكاب الاعمال الفاحشة (٧/٣٣) وعن التنازع (٨/٤٦) وعن الكذب (١٦/١١٦) وحارب البخل (١٧/٢٩) والتكبر (١٧/٣٧) وقول الزور (٢١/ ٣٠). ونها عن السخرية والتنابز بالالقاب والتشاتم والظن بالسوء وتجسس ابناء الشعب على بعضهم او اغتياب بعضهم بعضاً (٤٩/ ١٢).

والقرآن زاخر بمثل هذه الآيات التي تعبر عن قيم ومثل عليا. وقد سبق ان قلنا مثل هذه القيم هي العماد التي تبنى عليها المجتمعات ويتوقف عليها الانماء لأن العامل البشري من اهم عوامل الانماء الذي اشترطناه لنظام التوازن المقترح.

٢٢ – من الجدير بالذكر ان الاسلام كدين بعث لكل الناس والشعوب عملاً بما

جاء في القرآن «وما ارسلناك (يا محمد) إلا كافةً للناس بشيراً ونذيراً، ولكن اكثر الناس (في زمن الجاهليين) لا يعلمون. (٢٨/٣٤). وينطبق هذا المفهوم على دعوتنا العامة للنظام المقترح.

٢٣ - قد منا فيما سبق ان ما ندعو اليه هو نظام وضعي خالص يقوم على اسس البحث العلمي الموضوعي ويتعلق بالحياة الدنيا. انما اردنا ان نبين انه يتفق في إطاره الاخلاقي مع الاديان السماوية وخاصة الدين الاسلامي الحنيف. بعد هذا نحن لا ندعي، كما يدعي البعض تجاوزاً ان القرآن الكريم يتضمن كل الاحكام المتعلقة بالحياة الدنيا ومنها الاقتصاد وغيره.

فقد سبق ان نزّهنا القرآن عن ان يكون نظرية في العلم أو الاقتصاد وقلنا أنه الكتاب المقدس لدين الاسلام. ونضيف هنا انه لا يُعيب فكرة او مشروعاً او نظاماً عدم وروده ضمن احكام الاسلام بصورة عامة وفي القرآن بصورة خاصة، على خلاف ما يظن بعض المتعصبين الذين يذهبون الى ان نصوص الدين الاسلامي(القرآن والسُنّة)، تشمل كل امور الدنيا.

ونحن لا نذهب هذا المذهب. بل نؤكد مرة ثانية ان الاسلام دين قبل كل شيء. وما نصّ على وجوبه كتابه المقدس أو سُنّة رسوله محمد الثابتة تحديداً لا بد من اتباعه بنفس التحديد، سواء كان يتعلق بالعبادات (كالصلاة والصوم والزكاة...) أو الوصايا (كالزواج والإرث ...) أو المعاملات (كالوفاء بالكيل والميزان...). وما نصّ على تحريمه او النهي عنه تحديداً (كتحريم اكل الميتة والدم ولحم الخنزير،والنهي عن الخمر والميسر...) يجب اجتنابه تحديداً واجتناب ما يماثله في الضرر، لأن اصل التحريم هو الضرر. أما الأوامر الأخلاقية العامة (كالصدق والعدل وفعل الخير) والنواهي العامة (كالنهي عن الكذب والنفاق والتكبر...) فهي اطار اخلاقي عام يشمل كل التصرفات والانشطة التي يقوم بها الانسان، والتي يجب ان تخضع لهذه القواعد. وفيما عدا ذلك، فالقاعدة هي إباحة النشاط الذي لم يُحرّم أو يُنهى عنه أو يجب تجنبه لضرره بالنفس أو بالغير. واحكام الدين تستهدف سلامة الانسانية وسلامها وسعادتها. وكل ما لا يخالفها يجب أن يكون مباحاً، وليس من الضروري

أن يكون له صفة دينية مباشرة (كأكل طعام غير مُحَرَّم، والزواج من غير مُحْرم، واجراء عقد استيراد أو تأمين أو ما شبه). كما ليس من المحبذ ان تُقولب هذه الانشطة المباحة بقالب ديني، إذ يكفي أن يكون الدين اطاراً اخلاقياً لها، يردعها عن أن تخرج عن مبادئه واهدافه العليا. ان الحرص على قولبة كل الانشطة بقالب الدين، غير ما ذُكر اعلاه، قد يفسد الدين أو يفسدها، أو يفسد كليهما، ويكبل الفكر ويحد من ابداعه المثمر، وهو ما يتناقض مع قيمه وغاياته المثلى.

الجزء السادس

بأي اتجاه يسير العالم؟

(البريسترويكا وتحولات الانظمة الاقتصادية – الاجتماعية في العالم)

لقد تعرض النظام الرأسمالي الكلاسيكي القائم على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج والحرية الاقتصادية المطلقة الى كثير من التصحيح والتعديل بعد الحرب العالمية الثانية في اكثر الدول التي تبنته. كما حدثت في السنين الاخيرة تطورات هامة في الاتحاد السوفييتي ودول اوربا الشرقية الاشتراكية، زعزعت اسس النظام الاشتراكي القائم على ملكية الدولة لوسائل الانتاج (او رأسمالية الدولة) والتخطيط المركزي وتقييد حرية الفرد الاقتصادية. وكان من ابرز ما حدث ظهور سياسة جديدة في الاتحاد السوفييتي، في منتصف الثمانينات، عرفت بالبيريسترويكا، او اعادة البناء. فإلى اين المسير؟ وهل في الاتجاه الجديد ما يؤيد نظريتنا؟ هذا ما سنعالجه بإختصار في الفصول القادمة من هذا الجزء، وسنبدأ بلمحة عن البيريسترويكا بإعتبار ان اسبابها الموجبة تفسر الى حد بعيد احداث اوربا الشرقية وتحولاتها الاخيرة.

الفصل الاول

لمحة عن البيريسترويكا

تعني كلمة البيريسترويكا بالروسية «إعادة البناء». وأصبحت تعبر، مؤخراً عن حركة اصلاح قامت في الاتحاد السوفييتي ونضجت في منتصف الثمانينات بزعامة السيد ميخائيل غورباتشوف الذي تولى اولاً منصب الامين العام للحزب الشيوعي السوفييتي عام ١٩٨٥. ثم ضم اليه منصب رئاسة الاتحاد السوفييتي فيما بعد. وقد وضع السيد غورباتشوف كتاباً بهذا العنوان[١]. ظهر في عام ١٩٨٧ وعرض فيه الافكار التي تقوم عليها البيريسترويكا. ولا نهدف من هذه اللمحة اعطاء موجز عن هذه الافكار. بل نود الاشارة الى بعض هذه الافكارممّا له علاقة بموضوع هذا الكتاب، او ايديولوجية نظام التوازن الاجتماعي.

وتعود خلفية إعادة البناء الى تردي وتاثر النمو الاقتصادي مؤخراً في الاتحاد السوفييتي والشعور المرير بالتخلف وراء دول اقتصاد السوق المتقدمة اقتصادياً، وخاصة الولايات المتحدة الاميركية واليابان ودول اوربا الغربية في مجالات النمو التكنولوجي ومستوى المعيشة، وبالوطأة الثقيلة لسباق التسلح، الذي بقي الاتحاد السوفييتي يلهث خلاله مدة تقارب السبعين سنة، (ومن ورائه دول اوربا الشرقية الاشتراكية بعد الحرب العالمية الثانية)، وما فتىء يستنفد قسماً عظيماً من موارده وينهك قواه طيلة هذه المدة، لا برضاء الشعب، بل بالضغط عليه بأساليب الحكم التوتاليتاراني من عنف واكراه.

المسألة الاقتصادية وراء الازمة

لقد كان الاشتراكيون الماركسيون خارج الاتحاد السوفييتي يظنون انه،

بنظامه الاشتراكي، جنة الله في ارضه، حيث التقدم والاستقامة والعدالة. وكان خافياً عليهم ما اصاب هذه الدولة الاشتراكية العظمى من تراجع وفساد اقتصاديين. بل لم يتخيلوا ان يحدث مثل هذا في بلد احلامهم المثالية. ولكن ما كان خافياً عليهم، كَشَفَهُ السيد غورباتشوف، لدهشتهم، قائلاً:«ففي مرحلة معينة، لا سيما ان هذا اصبح ملحوظاً في النصف الثاني من السبعينات، قد حدثت اشياء يصعب في رأيي(٢)، تفسيرها .فالبلاد بدأت تفقد وتائر التقدم، وتزايدات التوقفات في عمل الاقتصاد، واخذت الصعوبات تتكدس وتتفاقم، الواحدة بعد الاخرى، والقضايا والمشاكل غير المحلولة تتضاعف. وظهرت في الحياة الاجتماعية، كما نسميها نحن، ظواهر راكدة جامدة وغيرها من الظواهر الغريبة على الاشتراكية. وتشكل نوعاً من ميكانيزم فرملة التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وكل هذا حدث في الظروف عندما فتحت الثورة العلمية التكنولوجية افاقاً جديدة للتقدم الاقتصادي والاجتماعي(٣).... وقد تناقضت وتائر نمو الدخل الوطني في الخطط الخمسية الثلاث الاخيرة الى اكثر من النصف، وهبطت حتى بداية الثمانينات الى المستوى الذي قربنا فعلياً من الركود الاقتصادي»(٤).

وكان وجه الخطأ ليس في تراجع وتائر نمو الانتاج او اضمحلال هذه الوتائر كلياً فحسب، بل في نوعية المنتوج وتلبيته لحاجات السكان والمجتمع ايضاً، والغرق في سباق الكم وانتاج ما هو ثقيل، وليس ما هو مهم، لتلبية الاهداف الكمية للخطة المركزية، لا اهداف المجتمع اوالمستهلك. وفي هذا يقول السيد غورباتشوف:«وقد بنيت منشآت عالية الكلفة. إلا اننا لم نضمن الانطلاق الى المؤشرات العلمية والتكنيكية العالية. وكان يعترف بالعامل الافضل او المنشأة الافضل فقط تلك التي تصرف جهوداً ومواداً واموالاً اكثر، إنه لشيء طبيعي عندما يقوم المنتج، فيما اذا امكن القول، بمسايرة المستهلك، بينما سقط المستهلك عندنا تحت سلطة المنتج، وهو مضطر لاستخدام ما يتفضل المنتج بصنعه. وهذا ايضاً كله إكراماً للكم(٥). ولم تنجح الحوافز وجوائز الانتاج الاصطناعية في التصحيح. بل العكس اصبحت تصرف في غير محلها، وسبيلاً للكسب غير المستحق وتشويه مبدأ العدالة(٦).

وكانت النتيجة متناقضة، زيادة في كمية الانتاج من حيث الحجم والوزن، ونقصاً في تلبية الحاجات. «لقد نشأ ظرف أخرق. فهنا الانتاج الضخم من حيث حجومه من الفولاذ والخامات ومصادر الوقود والطاقة.... والى جانب هذا، النقص فيها وحالات العجز نتيجة للتبذير والاستثمار غير الفعال. ونحن نشغل احد الاماكن الاولى في العالم في انتاج الحبوب الغذائية، بينما نظهر الضرورة سنوياً لشراء ملايين الاطنان من الحبوب لأجل استخدامها كعلف. ولدينا اكبر عدد من الاطباء والاسرة في المستشفيات لكل الف من السكان في الوقت الذي فيه نقص جدي وانخفاض في نوعية الخدمات الطبية. وان صواريخنا (سفن فضائنا) [٧] تكتشف بدقة مذهلة مذنّب هالي وتطير الى (كوكب) الزهرة بينما يبرز الى جانب هذا الانتصار للفكر العلمي تخلف جلي في استخدام المنجزات العلمية لأجل احتياجات الاقتصاد الوطني. وتَخَلّفَ عن المستوى العصري العديد من اجهزتنا الخدماتية اليومية»[٨].

الا تطابق هذه الوقائع تحليلاتنا للنظام الاشتراكي الشيوعي القائم على رأسمالية الدولة وسيطرة البروقراطية؟؟؟

مظاهر اخرى للتشوه في المجتمع الاشتراكي الشيوعي

ولم ينحصر الركود او التراجع في مجالات الاقتصاد فحسب بل عم كثيرا من المؤسسات الاجتماعية رالفكرية والاخلاقية ايضاً. ويعود السبب في ذلك في رأينا الى بناء الفكر الاشتراكي الماركسي على اسس تخالف الطبيعة البشرية، كما قدمنا في تحليلنا للنظام الاشتراكي في حينه. وفي هذا المجال، يقول السيد غورباتشوف: «وان ميكانيزم الفرملة الذي استجمع قوته قد ادى كذلك، في الايديولوجيا الى اصطدام محاولات التحليل البنّاء للقضايا التي لم تنضج والافكار الجديدة بالمقاومة المتزايدة، وانتصرت الدعاية للنجاحات الفعلية او الوهمية، واعتدنا على النظرة الاستخفافية الى المطالب الحقة للعاملين العاديين وارائهم... وتم إبعاد الفكر الابداعي الخلاّق من علوم المجتمع، واصبحت التقييمات والآراء السطحية هي الحقائق التي لا تمس، وهي فقط التي تخضع للتعقيب، كما تم افراغ المناقشات

العلمية والنظرية من مضامينها....وان الاتجاهات السلبية لم تتفاد (تستثنى) الثقافة والفنون والادب الاجتماعي والتربية والطب. وهناك ايضاً خرجت الى السطح الحلول الوسطية والشكلية والكلام الفارغ... اذ نشأت هوّة بين القول والفعل والتي ولدت السلبية الاجتماعية وعدم الثقة بالشعارات المعلن عنها ... واخذت تتزايد حالات الادمان على الخمور وتعاطي المخدرات والاجرام...»[٩]. ويتابع السيد غورباتشوف قائلاً:

«ان العناية الحقيقية بالبشر وظروف معيشتهم وعملهم واحوالهم الاجتماعية قد استبدل بالتخلف السياسي والتوزيع الجماعي للمكافآت والالقاب والجوائز. ونشأ وضع يقوم على الصفح عن كل شيء. وتدنت حالات التطلب (القيام بالواجب) والانضباط والمسؤولية... وتزايدت الخروقات لمبادىء المساواة بين اعضاء الحزب. وان العديد من الشيوعيين الذين كانوا يشغلون مناصب قيادية قد اصبحوا خارج نطاق المراقبة والنقد، مما ادى الى حالات الفشل في العمل والى الانتهاكات الجدية... وظهرت في بعض الحلقات القيادية نظرة إزدرائية الى القوانين وتهادن مع حقائق متعددة من التمويهات والارتشاء والمحاباة والاطراء. وان سلوك وتصرفات العاملين (القياديين) الحاصلين على الثقة والصلاحيات قد سبب السخط العادل (المحق) لدى الشغيلة. فهؤلاء العاملون (الحزبيون القياديون) كانوا يسيئون استعمال السلطة ويخمدون النقد ويثرون. وحتى ان البعض صار مشاركا، بل منظماً لبعض الاعمال الاجرامية...»[١٠].

هذه التصريحات والتحليلات الصادقة والشجاعة للرئيس السابق غورباتشوف تدل على ان الاتحاد السوفييتي (ومثله الدول اللتي كانت تدور في فلكه، بدون شك) وصل الى حد الازمة خلال النصف الثاني من السبعينات وعقد الثمانينان، ولذلك، فهو يتابع القول: «ان الموقف الشريف وغير المتحايل قد دفع بنا للتوصل الى استنتاج ثابت مفاده ان البلاد واقعة في حالة ما قبل الازمة. هذا الاستنتاج قد تم التوصل اليه في نيسان ١٩٨٥ في الاجتماع الكامل للجنة المركزية (للحزب الشيوعي) الذي حدّد الانعطاف نحو النهج الاستراتيجي الجديد نحو البيريسترويكا، وطرح اسس تصوراتها »[١١].

طبعاً، ان السلطة تفسد صاحبها. ولكن هذا لم يكن ليحدث او يتفاقم لو كانت هناك ديمقراطية صحيحة وعلنية وحرية لوسائل الاعلام.اليس هذا هو ما اوضحناه في معالجتنا للنظام الماركسي، وفي ابرازنا لمعالم نظام التوازن الاجتماعي الذي تبنيناه؟؟ فما هي اسس الاصلاح؟

اعتماد الديمقراطية والعلنية للوصول الى هدف التصحيح الديمقراطية:

لقد ادرك قادة الاتحاد السوفييتي المخلصون ان غياب الديمقراطية السياسية الحقيقية كان وراء التدهور الذي حصل في الاقتصاد والتكنولوجيا والمظاهر الاجتماعية الاخرى، وقد جاء في كتاب البيريسترويكا:«نحن نعرف الآن انه كان بالامكان تلافي العديد من الصعوبات فيما لو تطورت العملية الديمقراطية عندنا بشكل طبيعي. لقد استوعبنا هذا الدرس في تاريخنا بشكل جيد والى الابد. وسوف نقف بثبات على اساس ان تقدمنا الى الامام في الانتاج والعلوم والثقافة والفنون وسائر مجالات الحياة الاجتماعية، ممكن فقط عن طريق التطوير الثابت والمبدئي للأشكال الديمقراطية التي تخص الاشتراكية وتوسيع الادارة الذاتية. وبهذا الشكل فقط يمكن ضمان الانضباط الواعي. وان البيريسترويكا ممكنة فقط عن طريق الديمقراطية وبفضل الديمقراطية ...»(١٢)

وترى البيريسترويكا اهمية الديمقراطية في مجال الاقتصاد من خلال صلتها المباشرة بإدارة المؤسسات الاقتصادية بصورة حرة ووفقاًلآلية السوق. وبدون التصريح العلني عن هذه الآلية يقول السيد غورباتشوف:

«يكمن في اساس الاصلاح التوسيع الشديد في حدود استقلالية المؤسسات والهيئات ونقلها الى الحساب الاقتصادي الكامل والتمويل الذاتي ومنح مجموعات العمل كل الحقوق الضرورية لذلك . فهي ستكون مسؤولة الآن عن التسيير الفعال للإقتصاد وعن نتائجه النهائية... ويقوم هدف هذا الاصلاح على تأمين الانتقال، في السنتين – الثلاث القريبة القادمة، من النظام الاوامري المركزي الشديد للغاية الى الديمقراطي القائم على مبادىء التوافق الديمقراطي بين المركزية والادارة

الذاتية»(١٣). ويذكرنا هذا الكلام بنظام التسيير الذاتي الذي اتبعته يوغسلافيا اثناء حكم الرئيس تيتو والذي اختلف بشأنه مع الرئيس ستالين. واكد برنامج الاصلاح الذي اقره البرلمان السوفييتي عام ١٩٩٠ حقيقة الاعتماد على آلية السوق بصراحة سواء في تحرير الاسعار من القرار المركزي وسواء في الحرية المعطاة الى ادارة المؤسسات الاقتصادية الاشتراكية، وفي بيع بعضها (اكثرها) للقطاع الخاص وفقاً لقواعد وآليات السوق كما سنرى فيما بعد.

العلنية جزء من الديمقراطية

والعلنية اداة من ادوات الديمقراطية بل اصبحت جزءاً لا يتجزأ منها؛ إذ كيف يمكن للناس ان يختاروا من يمثلهم في مختلف المجالس، اذا كانوا لا يعلمون ما يكفي عن المرشحين؟ وكيف يمكن لهم ان يقروا ما يلائمهم اذا كانوا لا يعلمون ما يكفي عن الشروط التي تستدعي اتخاذ القرار والنتائج التي ستترتب عليه؟ ولا سبيل الى هذه المعرفة او تلك إلا بالعلنية التي تسمح بعرض الحقائق بألوانها المختلفة. ووسائل العلنية كثيرة ومنها الصحافة والاذاعة والتلفاز والكتب والنشرات والمحاضرات والسينما والمسرح والخطابة وسائر وسائل الاتصال. هذه الوسائل هي الطريق لإشاعة المعرفة. ولا ديمقراطية بدون ضمان حريتها المبنية على الالتزام والقانون. وكانت جميع هذه الوسائل مقيدة بتوجيهات الحزب الشيوعي واجهزة اعلامه ورقابة الدولة واجهزتها العلنية والسرية، حتى اعتبرت الدولة بكاملها مكبلة بستار حديدي يعزلها عن العالم الحر. فكيف يمكن ان تكون هناك ديمقراطية حقيقية في مثل هذه الاجواء؟ ومن التناقضات الغريبة ان تتسمى بعض الدول ذات النظم الديكتاتورية والتوتاليتاريانية بالدول الديمقراطية و/او الشعبية، كجمهورية المانيا الديمقراطية، وجمهورية رومانيا الشعبية، وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية وغيرها التي لم تعرف الديمقراطية منذتسمت بهذا الاسم. كم يشعر المرء بالاسى عندما يعرف الحقيقة بزيف هذه العبارات، وكثيراً ما تكون الحقيقة مرة. والعلنية تتضمن النقد، كما تتضمن المديح والثناء. ولذلك نرى كثيراً ممن يتربعون على كراسي السلطة، من غير الشرفاء والاكفاء، يتبرمون بها لأنها تكشف زيفهم او

عجزهم او سوء امانتهم. وبالطبع يقتضي ان يكون النقد بنّاء ومعبرا عن الحقيقة ومسؤولا، واذا ما حدث العكس، فينبغي ان يوجه النقد بل واللوم للناقد وان يفسح للمنقود ان يدافع عن نفسه وتفتح له الابواب على مصاريعها لفعل ذلك. المهم ان البيريسترويكا انتبهت الى اهمية العلنية فطالبت بها وبالمزيد من «ضوء العلنية». فيقول غورباتشوف :«لعلّ الجو الجديد الاكثر سطوعاً يتبدى في العلنية الواسعة. فنحن نسعى الى العلنية الكبيرة في سائر مجالات حياة المجتمع. ويجب على الناس ان يعرفوا الجيد والسيء كي يضاعفوا الجيد ويكافحوا السيء... ولكن الشيء الرئيسي هو ان تسود الحقيقة... ان اشاعة الديمقراطية في الجو الاجتماعي والتقدم في طريق التحولات الاجتماعية والاقتصادية يأخذ في التسارع، والى حد كبير، بفضل تطور العلنية بالذات ....[١٤] وكما يقول غورباتشوف، «النقد دواء مر. ولكن الامراض تجعله ضرورياً[١٥].

اهمية التقنية (التكنولوجيا)

أهمية اكتساب الخبرات التقنية في التقدم بصورة عامة وفي التقدم الصناعي بصورة خاصة اضحت لا تحتمل الشك. ولذلك يصرح السيد غورباتشوف في الفصل الاول من كتابه :«فالاحتياطات العميقة الرئيسية تكمن، كما هو معروف، في البيريسترويكا الهيكلية الجدية للإقتصاد وإعادة بناء قاعدتها المادية، وفي التكنولوجيات الجديدة وتغير سياسة الاستثمارات وفي المستوى الرفيع للنظم الادارية والتوجيهية. وكل هذا يتكامل في الشيء الرئيسي، اي في تسريع التقدم العلمي والتكنيكي»[١٦] وقد نوقشت هذه القضايا في الاجتماع الكبير للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفييتي في حزيران ١٩٨٥. وكان الهدف في هذا المجال «التجديد الكامل في انتاج الآليات وبلوغ المستوى العالمي في بداية التسعينات»، من خلال برنامج خاص يتضمن«تحولات جذرية في الميكانيزم الاقتصادي الذي بدونه يستحيل... تحقيق انعطاف في التقدم التكنيكي او في رفع فعالية الاقتصاد على حدّ سواء»[١٧].

– الاصلاح الاقتصادي

المشكلة التي كانت اكثر ظهوراً من غيرها كانت وصول الاقتصاد السوفييتي

الى حالة تشبه حالة الاختناق اذ أصبحت الكثير من المؤسسات الاقتصادية عاجزة عن أداء مهامها بشكل مرضٍ.

ولذلك انصبت جهود البيريسترويكا على التصدي لهذه المشكلة، وفي هذا الصدد يقول السيد غورباتشوف «ان كل جهودنا الموجهة نحو تغيير بنيان الاقتصاد الوطني... قد اخذت ترتكز اكثر فأكثر على ضرورة الاصلاح الجذري في الميكانيزم الاقتصادي واعادة بناء مجموع نظام ادارة الاقتصاد»(١٨). ويعترف ان جوهر المشكلة في ظل الملكية الاشتراكية (العامة) هو جعل الانسان (الفرد) يشعر بأنه يستحيل وجود اهتمام لدى العامل بنتائج العمل»(١٩). ولكن هنا نسأل اليس العيب الحقيقي هو في حصر ملكية وسائل الانتاج في الدولة اي في رأسمالية الدولة الحصرية في ظل الاشتراكية - الشيوعية، كما سبق ان بينا في نقدنا للنظام الاشتراكي الشيوعي؟؟ فكيف يشعر العامل بهذه الملكية، اذا كان فعلاً لا يمارس حقها لا مباشرة ولا عن طريق الادارة الممثلة للدولة؟ ويصبح التساؤل اكثر حدة اذا كان العامل ذا ثقافة محدودة او كان ضميره غير يقظ، او كان يشعر بعدم الانصاف؛ وكثير من الناس كذلك. لقد قبلنا نحن، بل تبنينا، ملكية الدولة لبعض وسائل الانتاج، ولكن بشروط هامة اولها حرية المزاحمة مما يجعلها على قدم المساواة مع الملكية الخاصة، واستثنينا المرافق العامة من الملكية الخاصة بإعتبار انها تهم الجميع لتعلق حياتهم المعيشية بها مباشرة، وشعورهم بأنهم يملكونها بالفعل، ملكية عامة، ولكنها ليست اقل اهمية من ملكيتهم الخاصة. لنرجع الى البيريسترويكا ولنراقب كيف تحل هذا الإشكال.

تبدأ البيريسترويكا الاصلاح من المؤسسة الاقتصادية التي تقوم بالانتاج والبيع والتصدير. ان التخطيط المركزي والادارة المركزية، تجعل ادارة المؤسسة والعاملين فيها امام مهام محدودة هي تنفيذ ما يطلب اليهم بصرف النظر عن رأيهم او مصلحتهم في هذه الاعمال. ولهذا فإنهم يشعرون بأن مصلحتهم مختلفة عن مصلحتها حتى ولو مُثلوا في مجلس ادارتها. ولذلك يرى السيد غورباتشوف انه «يجب على المؤسسة ذاتها انطلاقاً من المتطلبات الاجتماعية الفعلية ان تحدد خطة

الانتاج وتحقق المنتوج... ويجب على المؤسسات ان توضع في تلك الظروف حيث تجري فيما بينها وتتطور المنافسة الاقتصادية من اجل التلبية الافضل لطلب المستهلكين. واما مداخيل العاملين فترتبط بالنتائج النهائية للإنتاج والربح»[٢٠].

وقد ضُمنت هذه التصحيحات في قانون مؤسسات الدولة العامة الذي تم عرضه على الشعب لبيان رأيه فيه ومن ثُمّ تَمّ اقراره من قبل مجلس السوفييت الأعلى ليبدأ مفعوله اعتباراً من اول عام ١٩٨٨. وخلال المناقشة ظهرت في الصحافة اقتراحات بالتخلي عن الاقتصاد المخطط مركزياً. ولكن السيد غورباتشوف يرد على هذا بأنه «شيء غير مقبول بالنسبة لنا. ونحن واثقون من أن الاشتراكية، فيما اذا تم استثمار قدراتها بشكل حقيقي والتقيد بمبادئها الأساسية وتضمين مصالح الانسان بكامل حجمها والاستفادة من افضليات الاقتصاد المخطط، قادرة على أشياء أكثر بكثير من الراسمالية»[٢١]. ولكن أليس في هذا تناقض مع حرية المزاحمة؟ سنعود إلى هذه النقطة عند مناقشة موضوع تمسك البيريسترويكا بالاشتراكية.

وفي الحقيقة ان البيريسترويكا، كما عرضت في كتاب السيد غورباتشوف، تحاول ايجاد الحل وتقترب منه، ولكنها لا تصل إليه تماما ولذلك تبقى حلولها الاقتصادية غامضة أو ناقصة إلى حد ما. وربما كان هذا هو احد الاسباب في مضي ما ينوف على خمس سنوات من دون ان تستطيع الادارة السوفيتية حل المشكلة الاقتصادية ولو جزئيا. فالحل هو بالطبع في اتباع القوانين الاقتصاديةالتي تتشكل منها آلية السوق على اساس المزاحمة. ولكن السيد غورباتشوف يقرب من هذه الفكرة بإستحياء قائلا:

«يقوم جوهر ما يفترض تطبيقه في كل مكان ، كما قلنا، على إبدال الطرائق الادارية بأغلبها، بالاقتصادية...»[٢٢] ويعترف بوجود عوائق موضوعية في النظام القائم على التخطيط المركزي الذي يتمسك به. ويتساءل: « فكيف اذن يجب التصرف: مواصلة التوجه نحو تنفيذ الخطة او تفكيكها؟ كان ثمة جواب واحد هو حل (تفكيك) مهام الخطة! واما الخطة الخمسية فهي الاصعب»[٢٣] ويقصد بمهمام الخطة

جزئياتها على ما يبدو. ولا يجد السيد غورباتشوف الحل لهذه المشاكل لأن مشاكل اخرى ستبرز خلال تنفيذ الخطة الخمسية مثل الانتقال الى التمويل الذاتي للمؤسسة وحدوث تغيرات تقنية جديدة ومشاكل اقتصادية اجتماعية جديدة. ولا بد من اخذ هذه التغيرات بعين الاعتبار. ولكن كيف؟ والمشكلة الثانية في رأيه هي ان عملية الاصلاح تحتاج الى فترة سنتين او ثلاثة لخلق الآلية الجديدة التي تتعلق بالاسعار والمالية والقروض والتجارة والغاء الوزارات والادارات غير الملائمة للإصلاح وانشاء وزارات وادارات جديدة ملائمة.... وهذا الاعداد يتطلب فترة انتقالية، للإنتقال من الطرائق القديمة الى الطرائق الحديثة. وستكون فترة صعبة جداً يمكن ان تتخلخل خلالها اوضاع الانتاج والاسعار والتوزيع والاستهلاك، مما يجب الاحتياط له. لم يقدم كتاب البيريسترويكا مزيداً من الحلول او الوضوح لحل هذه المشاكل.

ولكن احداث واجراءات عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٠، رغم تخبطها ومراوحة المشاكل مكانها بل وتفاقم بعضها، تطرقت لهذه الحلول، كما سنرى.

ديمقراطية الادارة المركزية

وفي مجال الادارة المركزية. تتجه البيريسترويكا نحو جعلها اكثر ديمقراطية عن طريق تخفيض الجهاز الاداري وتبسيط تركيبه عند الضرورة وتقوية الوزارات الفرعية المتخصصة (٢٤).

السياسة الاقتصادية – الاجتماعية والنتائج المرجوة للبيريسترويكا

وفي مجال السياسة الاقتصادية – الاجتماعية يقول السيد غورباتشوف :«نحن ننطلق من ان السياسة الاجتماعية القوية التي اعلنها مؤتمر الحزب السابع والعشرين هي فقط التي ستضمن نجاح قضية البيريسترويكا كلها . يجب رفع مستوى المعيشة للسكان وازالة حدةج مشكلة السكن وانتاج مواد غذائية بكميات اكبر ورفع مستوى جودة السلع وتطوير مجال الخدمات الصحية واجراء اصلاح في التعليم العالي والمتوسط وحل مشاكل اجتماية اخرى عديدة»(٢٥).

من الواضح ان الاتحاد السوفييتي عانى من صعوبات في المجالات آنفة الذكر. ولهذا فهو يفرد لها حيزاً خاصاً في البيريسترويكا بأمل تغيير المسارو وايجاد الحل لها. ومن اللافت للنظر ان البيريسترويكا ثبتّت مفهوم العدالة الاجتماعية على اساس ما أُقِرَّ في المؤتمر الرابع والعشرين للحزب الشيوعي والتخلي عن اهداف الشيوعية البعيدة القائمة على اساس المساواة بين الناس كما كان سائداً في الفكر الاشتراكي سابقاً، لقد «تم طرح قضية العدالة الاجتماعية في المؤتمر الرابع والعشرين للحزب كما يلي: يعتبر العمل اساس هذه القضية في ظل الاشتراكية. فعمل الانسان وحده هو الذي يحدد مكانه الحقيقي في المجتمع وحالته الاجتماعية. وهذا سوف يستبعد اية اوضاع متساوية... وبإختصار يجب علينا ان نشجع العمل العالي الانتاجية وموهبة الكاتب والعالم وكل شريف ومحب للعلم. فهنا نسعى الى الوضوح الكامل وهو ان الاشتراكية ليست تساوياً غير قائم على أسس. لا يمكن للاشتراكية أن تضمن المعيشة والاستهلاك حسب مبدأ (من كل حسب قدراته ولكل حسب احتياجاته). فهذا سيكون في ظل الشيوعية. وفي ظل الاشتراكية ثمة مقياس آخر لتوزيع الخيرات الاجتماعية هو انه (كل حسب قدراته ولكل حسب عمله)(٢٦). ويتضح مما سبق ومما جاء في كتاب غورباتشوف أن أهداف البيريسترويكا الاجتماعية تقترب من الاهداف التي حددناها في نظام التوازن الاجتماعي في منع استغلال الانسان للإنسان والغاء التمايز بين الطبقات وضمان التعليم والخدمات الطبية والشيخوخة(٢٧).

اعادة النظر في الاشتراكية مع التمسك بها

لتحقيق اهداف الاصلاح الاقتصادية والاجتماعية آنفة الذكر ترى البيريسترويكا من الضروري اعادة النظر في الاشتراكية الماركسية نفسها. ولذلك يقول السيد غورباتشوف:«ان سياسة البيريسترويكا تضع كل شيء في مكانه. فنحن نُقيمٍ مبدأ الاشتراكية من جديد وعلى اكمل صورة. من كل حسب قدراته ولكل حسب عمله. ونسعى لتطبيق العدالة الاجتماعية لأجل الجميع والحقوق المتساوية لأجل الجميع»(٢٨) ولكنه يحمي نفسه من الانتقاد غير العادل او من المزاودات

بالوقوف وراء لينين قائلاً:«كانت منذ فترة بغيدة تجذبني الصيغة اللينينية وهي ان الاشتراكية تعني الابداع الحي للجماهير. فالاشتراكية ليست رسماً تخطيطياً نظرياً خالياً من التجربة وينقسم المجتمع بموجبه الى مطلقي اوامر ومنفذين لها ، فأنا اشعر بقرف من هذا الفهم الميكانيكي المبسط للإشتراكية»[٢٩]. ويعتبر السيد غورباتشوف ان الاسلوب الثوري هو الاسلوب المناسب لتحقيق التبدل المطلوب، قائلاً:«الثورة، كما نفهمها، هي خلق وابداع، ولكن دائماً، بالطبع، هي أيضاً تحطيم. ولذا فعلى الثورة ان تحطم الشيء البالي الجامد وكل ما يعيق التقدم السريع الى الامام»[٣٠]. وسوف نرى ان عبارة «تحطيم الشيء البالي الجامد» تفسر كثيراً من احداث عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٠ في كل من الاتحاد السوڤييتي ودول اوربا الشرقية.

إلا انه بالرغم من إعادة النظر في مفهوم الاشتراكية وتطبيقاتها، تتمسك البيريسترويكا بالاشتراكية كنظام اقتصادي – اجتماعي. ونجد الاصرار على التمسك بالاشتراكية في عدد من مواقع كتاب «البيريسترويكا» حيث جاء: «فالبعض يتسائل بأمل خافت وآخر بتوجس: الا تعني البيريسترويكا خروجاً عن الاشتراكية، او انها على اقل تقدير، اختراق لأسسها؟ فهناك في الغرب من يود فرض هذه الرواية علينا وهي ان الاشتراكية، حسب زعمهم، تعاني من ازمة عميقة وتوصل المجتمع الى طريق مسدود... ومن اجل نفي اية اشاعات كاذبة وتلاعبات كلامية بصدد هذه المسألة... اود مرة ثانية التأكيد على أن سائر تحولاتنا نطبقها حسب الاختيار الاشتراكي... ونحن نعيش كل نجاحاتنا واخطائنا بالمقاييس الاشتراكية... وان برنامج البيريسترويكا كله سواء بمجموعه او في بعض اجزائه يقوم بالكامل على المبدأ التالي: مزيداً من الاشتراكية ، مزيداً من الديمقراطية»[٣١]. وجاء في مكان آخر من الكتاب:«من غير الصحيح ومن الضار تصور المجتمع الاشتراكي راكداً غير متغير...إن التصورات عن الاشتراكية تتطور وتغتني على الدوام مع الاخذ بالحسبان الخبرة التاريخية والظروف الموضوعية»[٣٢]. ويتابع قائلاً: «فالاشتراكية والملكية الاجتماعية الكامنة في اساسها، يتضمنان، من حيث الجوهر، امكانيات لا حد لها لأجل القيام بالعمليات الاقتصادية التقدمية»[٣٣]. هذه

التصريحات لا تدع مجالاً للشك بأن إعادة البناء، او الاصلاح الاقتصادي الاجتماعي في الاتحاد السوفييتي لا يستهدف التخلي عن النظام الاشتراكي، بل من المستبعد اصلاً ان يأتي مثل هذا التخلي من الحزب الشيوعي وعلى لسان زعيمه نفسه. ولكن كيف يمكن المواءمة بين الملكية الاشتراكية (العامة) الحصريةلوسائل الانتاج وبين آلية السوق القائمة على الحرية الاقتصادية والديمقراطية التي تستلزم حرية العمل والتملك واشتراك القاعدة في الحكم والادارة؟

يقول البروفسور لورنر (ABA LURNER) في كتابه عن «الاقتصاد المراقب»(٣٤) ان هذا ممكن (نظريا) بل من الممكن في الاقتصاد المخطط مركزياً ان يسير مديرو المؤسسات الانتاجية على منهج الانتاج الامثل اذا ما أُعطوا حرية التحرك اللازم لذلك والمعلومات الاقتصادية الشاملة وتصرفوا تصرفاً عقلانياً على اساس هذه المعلومات!! ولكننا وجدنا ان هذا الافتراض اذا كان سليماً من الناحية الذهنية الصرفة فهو افتراض طوبائي خيالي ومتعذر من الناحية العملية، لأن الملكية تستلزم رقابة المالك، ورقابة المالك هذه عندما تكون عامة وعلى وجه الاحتكار لا بد ان تقترن بالقيود والمكبلات؛ ناهيك عن احتمال الخطأ الناجم عن البيروقراطية وضعف الشعور بوحدة المصلحة الوطنية والخاصة. من يضمن مراقبة المؤسسات الاقتصادية اذا ما اصبحت حرة في ظل البيريسترويكا؟

هذه الناحية غير واضحة تمام الوضوح في كتاب السيد غورباتشوف.

ولكن الحلول التي قدمت فيما بعد خلال اعوام ١٩٨٩ و ١٩٩٠ و ١٩٩١ تدل على قبول مبدأ الملكية الخاصة لمعظم وسائل الانتاج كما سنرى، عن طريق تخلي الدولة الجزئي او الكلي عن الملكيات العامة الى اشخاص القطاع الخاص. عندئذ، هل يمكن اعتبار هذه الملكية :ملكية اشتراكية، كما جاء في كتاب البيريسترويكا؟ طبعاً لا، لأن في هذا تناقضاً واضحاً بين الاسم والمسمى. ولكن المتوقع هو تحول الاقتصاد السوفييتي الى اقتصاد ثنائي حيث تتعايش الملكية الخاصة مع الملكية العامة (الاشتراكية)، في اطار وجود فاعل للدولة على مستويي التوجيه والرقابة. ولكن الا يصبح مثل هذا النظام اقرب ما يمكن الى نظام التوازن الاقتصادي – الاجتماعي

الذي تبنيناه في هذا الكتاب؟؟ هذا ما يبدو لنا في الوقت الحاضر، اما الحقيقة فسيظهرها المستقبل على ضوء الظروف القومية والعالمية والنتائج التي سيستخلصها قادة الاتحاد السوفييتي او ربما قادة جمهورياته التي دب الوهن في الروابط التي تشدها الى بعضها على نحو ينذر بالخطر[٣٥]. بعد هذا هل يصح تسمية مثل هذا النظام بالنظام الاشتراكي (الديمقراطي)؟ اذا كان يقصد بكلمة الاشتراكية اشتراك اغلبية المواطنين وفئاتهم المختلفة بثروات الوطن ومنافعه الاقتصادية والاجتماعية، على نحو مقبول فتعبير «الاشتراكية» يمسي صحيحاً، بالمجاز على الاقل، ولكنه في هذه الحالة، يحتاج الى اضافة تميزه عن الماركسية وسائر الانظمة الاشتراكية التي تدعو الى سيادة الملكية العامة لوسائل الانتاج على سبيل الحصر، اي التي لا تسمح بالملكية الخاصة لها. وبدون هذا التمييز يبرز التناقض بين التسمية والمضمون طالما عني بالاشتراكية الملكية العامة لوسائل الانتاج على سبيل الحصر. ومن الأجدر ان تعبر الاسماء عن مسمياتها والعبارات عن معانيها المحددة كيلا يكون هناك لُبسة فيها.

ولا تقتصر سايسة البيريسترويكا في الاتحاد السوفييتي على ما سبق، بل تحدد مواقفه من الولايات المتحدة واوربا الغربية ودول العالم الثالث وقضايا عامة واقليمية اخرى، ضربنا صفحاً عنها لعدم علاقتها بموضوع بحث هذا الكتاب.

الحواشي

١ . م. غورباتشوف، «البيريسترويكا» والتفكير الجديد لأجل بلادنا والعالم بأسره. ترجمة زياد الملا، دار الشيخ للدراسات والترجمة.

٢ . أصل العبارة «برأي»، وكانت تلي كلمة «حدثت». وقد جرى تأخيرها لاستقامة المعنى باللغة العربية، وسوف نعتمد الاقتباسات القادمة بدون تصويب في الترجمة أو اللغة، تاركين للقارىء هذه المهمة عند الاقتضاء.

٣ . يقصد خارج الاتحاد السوفييتي

٤ . كتاب البيريسترويكا انف الذكر ص ١٥

٥ . المرجع السابق، ١٦.

٦ . نفس المرجع، ص ١٧.

٧ نضيف بعض العبارات بين قوسين للتوضيح او التصحيح.

٨ . كتاب البيريسترويكا، ص ١٨

٩ . نفس المرجع، ص ١٨ ـ ١٩

١٠ . المرجع السابق، ص ١٩ ـ ٢٠

١١ . المرجع السابق، ص ٢١

١٢ . نفس المرجع، ص ٣٠ ـ ٣١ .

١٣ . المرجع السابق ص ٣٢ ـ ٣٣.

١٤ . نفس المرجع ص ٨٠ ـ ٨١.

١٥- نفس المرجع ص ٨٧ .

١٦- المرجع السابق، ص ٢٥.

١٧-نفس المرجع ص ٢٦.

١٨- المرجع السابق ص ٩٠ -٩١.

١٩- نفس المرجع ص ٩١ .

٢٠- المرجع السابق ص ٩٣ .

٢١- نفس المرجع .

٢٢- المرجع السابق ص ٩٦

٢٣-نفس المرجع ص ٩٦

٢٤- المرجع السابق، ص ١٠٠.

٢٥- المرجع السابق ص ١٠٨.

٢٦-المرجع السابق ١١٠-١١١

٢٧-نفس المرجع ص ١١١

٢٨-المرجع السابق ص ٢٩.

٢٩-المرجع السابق ص ٢٧.

٣٠ -نفس المرجع ص ٥٣.

٣١ نفس المرجع السابق ص ٣٥-٣٦

٣٢- نفس المرجع ص ٤٦

٣٣- نفس المرجع ص ٩٠-٩١

٣٤- ECONMICS OF CONRTOL

٣٥-لقد كتب هذا الجزء قبل تفكك الاتحاد السوفييتي نهائياً بنهاية عام ١٩٩١.

الفصل الثاني

التحولات الاخيرة في الانظمة الاقتصادية الاجتماعية

لقد حدثت تحولات خطيرة في الانظمة الاقتصادية - الاجتماعية السائدة في العالم منذ الحرب العالمية الاولى حتى الآن؛ اتخذ بعضها الطابع الثوري السريع والعنيف، واتخذ بعضها الآخر طابع التطور الهادىء البطيء. وقد شمل التحول الأنظمة الرأسمالية كما شمل تلك الاشتراكية.

التحول في الانظمة الرأسمالية:

حدث التحول عن النظام الرأسمالي الإقطاعي اول ما حدث في روسيا القيصرية عام ١٩١٧، أي في نهاية الحرب العالمية الاولى. وقام مكانها فيما بعد ما عرف بالاتحاد السوفييتي. ثم حدث التحول في هذا النظام نفسه في كل من ايطاليا والمانيا. على النحو الذي اشرنا اليه في حينه. ثم جاءت الازمة الاقتصادية لاعوام ١٩٢٩ - ١٩٣٣ لتهز أركان الرأسمالية في انكلترا والولايات المتحدة الاميركية، اي في الدول الممثلة لها. ولم تضع الحرب العالمية الثانية اوزارها حتى سارعت بريطانيا، في ظل الحكم الجديد لحزب العمال، وهو حزب اشتراكي ديمقراطي، الى تأميم بعض المنشآت الكبيرة في مجالات الصناعة (المناجم) والنقل والصرافة، بالاضافة الى اجراءات اقتصادية - اجتماعية من شأنها ان تخفف فروق الدخل بين فئات المجتمع. وتبعتها في بعض هذه الاجراءات اكثر دول اوربا الغربية والولايات المتحدة الاميركية بل سائر الدول التي تسير على المنهاج الرأسمالي. وبالنظر الى انه سبق ان اشرنا الى هذه التحولات فإننا سنكتفي هنا بإختزال اهم مضامينها وهنا - من قبيل التذكير - رؤوس الاقلام التالية:

١ - التوسع في ضريبة الدخل والتشدد في تحقيقها وجبايتها على اساس الدخل الواقعي، حتى اصبحت عاملا تصحيحيا مهما للدخول، تقتطع الدولة منها جزءا كبيراً وتعيده الى خزينة الدولة .

٢ -التوسع في االخدمات الاجتماعية التي تقدمها الدولة ومؤسساتها المختلفة لجميع فئات الشعب، وخاصة الفئات ذات الدخل المنخفض والمتوسط المنخفض، في مجالات التعليم والصحة وغذاء الاطفال ورياضهم وتأمين الماء الصحي والنظافة العامة وتمديدات الكهرباء والغاز حتى الى اكثر القرى والتجمعات السكنية، بل والمنازل، بعداً عن المركز؛ ودعم الانتاج الزراعي، فضلاً عن الامن والنظام والطرق والمواصلات التي تخدم الجميع. وتعتمد هذه الخدمات في تمويلها طبعاً على الضرائب ولا سيما الضرائب المباشرة التي تقع على عاتق اصحاب الدخول العالية بالدرجة الاولى.

٣ -ادخال انظمة التأمين الصحي والاجتماعي الشاملة وتطبيقها بفعالية متزايدة لتحقيق ما يسمى بنظام الرفاه او دول الرفاه (Welfare States) كما هو الحال في الدول الاسكندنافية وهولندا، والى حد ما في بريطانيا والمانيا وفرنسا وبلجيكا، وبدرجة اقل في الولايات المتحدة وبعض الدول الاخرى. ويشمل التأمين الاجتماعي في الغالب التأمين ضد اخطار البطالة وإصابات العمل والعجز والشيخوخة، مع كل الخدمات الصحية المساعدة والمرافقة لهذه الحالات.

ولعل المثال العملي الحي لهذا التأمين هو تأمين منزل صغير، كامل الفرش والتجهيز لعجوز، او زوجين عجوزين، مع كل الخدمات اليومية اللازمة من تنظيف وطبخ وتدفئة وعناية صحية والتزويد بممرضة دائمة او نصف يومية حسب الحاجة، وما اشبه ذلك من خدمات [١]. ولا يفوت المشرفين على ادارة هذه المنازل اقامة الحفلات لهؤلاء المتقاعدين في المناسبات او بين الحين والاخر، للترويح عنهم وابقاء الصلات الاجتماعية فيما بينهم ومع فئات اخرى من المجتمع.

٤ - بالاضافة الى استفادة اصحاب الدخول المنخفضة من الخدمات الاجتماعية آنفة الذكر، فإن التوسع في هذه الخدمات يتضمن ايضاً توسعاً في الاستخدام العام

لأنه يخلق حاجة الى تعيين من يقوم بها، وهذا يؤدي الى التوسع في توزيع الدخل من جهة والى زيادة الطلب على قوى العمل ، مما يساهم في رفع الاجور من جهة ثانية.

تختلف هذه التحولات الاقتصادية الاجتماعية بين دولة واخرى، طبعاً حسب مواردها الاقتصادية وحسب توجهها نحو العدالة الاجتماعية. وإذا بلغت درجة متقدمة في بعض الدول، كالتي ذكرناها، فهي لا تزال قاصرة عن تلبية الحاجات في كثير من الدول الاخرى بل لا تزال هناك حالات كثيرة مجانبة للعدالة في الانظمة المذكورة تتجلى بانخفاض اجور او دخول فئة من السكان، تزيد على او تقارب نصفهم، كما في البرازيل وبعض دول اميركا اللاتينية وافريقيا وجنوب شرقي آسيا كما تبلغ نحو ١٥ ـ ٢٠٪ من سكان الولايات المتحدة الاميركية، بالمقارنة مع كلفة المعيشة في هذه البلدان. كما تتجلى في الفروق الكبيرة نسبياً بين دخول من هم في اعلى سلم الدخول، كأعضاء مجالس ادارة الشركات الكبيرة ورجال اعمال الصناعة والنقل والوسطاء والتجار والاطباء واصحاب الاملاك الواسعة وكبار الرياضيين والفنانين واصحاب الفنادق ودور الملاهي الكبيرة وما شابهها، وبين من هم في وسط السلم، ناهيك عن اسفله.

هذه الفروق الكبيرة في بعض الدول الرأسمالية، تجعل اتجاه هذه الانظمة نحو العدالة الاجتماعية دون المستوى الذي ارتضيناه في نظام التوازن الاقتصادي والاجتماعي. ولكن سير هذه الانظمة بصورة عامة، وسير بعضها بصورة خاصة، نحو تخفيف هذه الفروق بل والاقتراب من نظام العدالة الاقتصادية – الاجتماعية، امر لا يمكن انكاره اوالريب فيه، رغم ما اصاب هذا الاتجاه من نكسات خلال اعوام الثمانينات. فما هو حال الانظمة الاشتراكية؟

التحولات الحديثة في الانظمة الاشتراكية

لقد كان نجاح الثورة البلشفية- **الشيوعية في روسيا القيصرية** خلال فترة ١٩١٧ – ١٩٢١ رداً عل الظلم السياسي والاقتصادي والتخلف الاقتصادي – الاجتماعي الذي كانت تعاني منه البلاد، وكان الفوز حليف الثورة الشيوعية الصينية لنفس الاسباب في عام ١٩٤٩، وبغية التخلص من الفقر والجهل والمرض، في غمار

محاربة الاعداء والتخلص من الاستعمار. أما دول اوربا الشرقية [٢]، فقد تبنت في الغالب النظام الاشتراكي - الشيوعي، بعد الحرب العالمية الثانية في المناطق التي خضعت للنفوذ السوفييتي بسبب الهيمنة السوفييتية لا بمحض ارادة الاغلبية من شعوبها. وقد تبعت هذه الدول الاسلوب السوفييتي اللينيني - الستاليني القائم على رأسمالية الدولة والتخطيط المركزي، بإستثناء يوغسلافيا التي خرجت بزعامة المارشال تيتو عن هذا الاسلوب في اخر الاربعينات واول الخمسينات وسلكت طريق التسيير الذاتي للمؤسسات الاقتصادية والاستقلال عن موسكو وخطاً وطنياً حيادياً.

وقد حققت الاحزاب الشيوعية الحاكمة في هذه الدول بعض التقدم بدرجات متفاوتة في مجالات محددة بسبب اعتمادها على التخطيط المركزي، والتركيز على بعض الاهداف. لقد تخلصت الصين والاتحاد السوفييتي من المجاعات التي كانت تغتال اعداداً كبيرة من سكانها. وحقق الاتحاد السوفييتي نجاحاً ملحوظا في بعض مجالات التصنيع والفضاء والتسليح. وحققت سائر الدول الإشتراكية آنفة الذكر بعض النجاح في مجالات التصنيع والتسلح ايضا. إلا أن اغلب هذه الدول فشلت في تحقيق نقلة نوعية بالمقاييس الدولية[٣] في مجالات السكن ومستوى المعيشة ونوعية المصنوعات والخدمات وتنوعها، بالمقارنة مع الدول الصناعية المتقدمة. وباستثناء ادوات الفضاءوبعض الأسلحة المتطورة بقيت مصنوعات الدول الإشتراكية متخلفة وراء مثيلاتها من الدول الصناعية. وكان تحقيق الكَمّ فيها على حساب الكيف واهمال حاجات الشعب ومطالبه، كما شاهدنا في الاتحاد السوفييتي. ومع تطور وسائل الاتصال الحديثة والاطلاع تدريجياً على ما يجري، بل ما يتمتع به الناس وراء الجدار الحديدي بصورة عامة، وفي الدول الغربية واليابان بصورة خاصة، بدأت حلقات التململ والتذمر تتسع شيئاً فشيئاً الى ان بلغت في عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٠ حد الانتفاضة أو الثورة في كل دول اوربا الشرقية الاشتراكية بإستثناء البانيا التي بقيت فيها النار تحت الرماد فترة من الزمن ثم ظهرت عام ١٩٩٠بشكل هروب جماعي عبر الحدود واللجوء الى الدول المجاورة وبضع مظاهرات تطالب بحرية السفر هنا وهناك. ولكن نار الاحتجاج والغضب بقيت

محصورة بسياج من الاجراءات القمعية من جهة... وبتلبية بعض المطالب كوسائل اطفاء جزئي للنار المتأججة من جهة ثانية. ولكن لم يدم هذا الحال طويلاً لأنه لا يمكن اخماد النار قبل تحقيق الاصلاح والنفوذ الى الوقود الذي يسعرها. وفيما يلي نبذة عما حدث في كل من هذه الدول، تساعد على جلاء الاسباب.

الانتفاضات السابقة في هنغاريا وتشيكوسلوفاكيا

لقد ظهر التململ من اسلوب التخطيط المركزي والتنفيذ الهرمي لأعمال الانتاج والاستثمار على الطريقة الستالينية ومن نتائجه اول ما ظهر في هنغاريا، مما ساهم في انتفاضتها عام ١٩٥٦. ثم تبعتها انتفاضة مشابهة في تشيكوسلوفاكيا خلال عام ١٩٦٨ - ٦٩ كانت كسابقتها تعبيراً عن الاحتجاج ضد التسلط السوفييتي يومئذ لأسباب قومية من جهة وضد القيود المكبلة للنمو الاقتصاد الوطني ووفقاً لرغبات الشعب من جهة ثانية. ولكن محاولتي البلدين المذكورين للإنفلات من ضغط السياسة الستالينية قُمعتا بدبابات الاتحاد السوفييتي التي اعادت لكل منهما حكماً اشتراكياً - شيوعياً تقليدياً على الاسلوب الستاليني. ولم تكن هاتان المحاولتان الا نوعاً من البيريسترويكا، ولكن بلغة غير روسية. انما كان الزمن مختلفاً والحكام الاعلون في الاتحاد السوفييتي مختلفين، ولذلك عبثاً حاولت الدولتان المذكورتان التحرر من الطوق الثقيل الذي قيدتا به قبل انتفاضتيهما الناجحتين التاليتين. ورغم ادخال بعض الاصلاحات التحريرية الجزئية والهادئة على انظمتها الاقتصادية، ونجاحها الى حد ما، لا سيما في هنغاريا فقد بقيت الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية تلاحقهما حتى انفجرت الانتفاضة الثانية في كل منهما، التي سنتكلم عنها بعد قليل.

في بولونيا - في آخر اعوام السبعينات واول الثمانينات قامت في بولونيا حركة عرفت بحركة نقابة التضامن بزعامة العامل الفني الكهربائي السيد ليش ڤاليسا (LECH WALESA) واتخذت لنفسها مرفأ غدانسك (GDANSK) مركزاً لها. وطالب اعضاؤها الاعتراف بنقابتهم خارج نطاق اتحاد النقابات البولوني الذي يسيطر عليه الحزب الشيوعي، بل يعتبر الاتحاد ذراعاً من اذرعه القوية. وامام

انتشار النقابة انتشاراً واسعاً وقوة ضغطها، وبهدف استيعابها والسيطرة عليها اعترفت الحكومة البولونية الشيوعية بهذه النقابة غير الشيوعية. إلا ان النقابة التي ابتدأت بالمطالبة بالديمقراطية والاصلاح الاقتصادي، اضحت تهدد الاسس التي يقوم عليها النظام الحاكم. ولذلك ولما اشتدت مطالبها وتفاقمت حركتها، لم تجد السلطة مخرجاً الا حل النقابة بهف التخلص منها، في عام ١٩٨١. الا ان حل النقابة رسمياً لم يوقفها عن نشاطها بالنظر الى تغلغلها في اعماق الشعب البولوني واعتمادها على حالة التذمر العامة السائدة في البلاد وتعبيرها عن هذه الحالة وبالتالي مقدرتها على المطالبة بالاصلاح، لا سيما وقد تقهقرت اوضاع بولونيا الاقتصادية ولجأت الى دول غربي اوربا واليابان والولايات المتحدة للمساعدة، فأسعفتها هذه بقروض بلغت عدة آلاف من ملايين لادولارات بغية اعانتها على التخلص من وضعها المتردي. ولكن هذه الديون تراكمت عليها، وعبؤها تصاعد، والوضع الاقتصادي لازال قاتماً. فما هو العمل؟ كان لا بد من ان تحصل الانتفاضة، وقد حدثت. وسوف نلمح اليها فيما سيأتي:

انتفاضات عامي ١٩٨٩ - ١٩٩٠

في بولونيا:

عمت الاضرابات في بولونيا خلال النصف الاول من عام ١٩٨٩ ، فلجأت الحكومة الى الانتخابات العامة لتهدئة الاحوال، وفاز انصار نقابة التضامن بالاكثرية في الجمعية الوطنية البولونية في ٤/ ٦/ ١٩٨٩ واستقال رئيس الوزراء السيد تشيزلو ليشزاك بعد ستة ايام من تعيين الرئيس (الشيوعي) الجنرال جارولزلكسي له. واختارت الجمعية الوطنية السيد تادوس مازويكي (TIDEUSZ MAZOWIECKI) عضو نقابة التضامن كأول رئيس وزراء غير شيوعي منذ الحرب العالمية الثانية ، وكان ذلك اواخر شهر آب من عام ١٩٨٩.

وبالاتفاق مع رئيس الجمهورية تألفت الحكومة من ٢٢ وزيراً اكثرهم من خارج الحزب الشيوعي . وقد قررت الحكومة اعتباراً من ١/ ١/ ١٩٩١ انهاء العمل بنظام الاسعار المراقبة (المحددة) من قبل الدولة وتعويم العملة الوطنية (الزلوتي -

ZLOTY) وبجعله قابلاً للتحويل الى العملات الأجنبية . والى جانب هذه القرارات الاساسية المعبرة عن تغيير نظام الدولة الاقتصادي - الاجتماعي، قام الحزب الشيوعي البولوني بحل نفسه وإعادة تشكيلة من قبل زعمائه بإسم «الحزب الديمقراطي الاجتماعي»، وعلى نفس النسق ألفّ السيد تادوس فيزباش (TADOSZ FISZBUCH) الذي انسحب من الحزب الشيوعي عام ١٩٩١ احتجاجاً على قانون الطوارىء حزباً اسماه بإسم اتحاد الديمقراطيين (٤) اي بإسم غير شيوعي. وفي اخر انتخابات لرئاسة الجمهورية نجح السيد ڤليسا، زعيم نقابة التضامن بهذا المنصب. لماذا تحول الشعب عن الشيوعية والشيوعيين؟ سنحاول الاجابة على هذا التساؤل بعد استعراض سائر الانتفاضات في دول اوروبا الشرقية.

تشيكوسلوفاكيا :

تابعت الاحداث المعبرة عن الرغبة بالتحول عن النظام الاشتراكي - الشيوعي **التوتاليتارياني** في دول اوربا الشرقية، كأن الحدث في احداها يدعو الى مثيله في الثانية حتى عمت فيها جميعا. ففي خلال الاسبوع قبل الاخير من شهر تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٩قام ما بين ١٥ و ٢٠ الف طالب في براغ - تشيكوسلوفاكيا - بأكبر مسيرة احتجاج منذ احداث عام **١٩٦٨** طالبت السلطات بإجراء انتخابات حرة. وبعد ثلاثة أيام تظاهر نحو ٢٠٠,٠٠٠ في ساحة وينسيسلاس ببراغ، ثم خلال نفس الاسبوع بلغ عدد المتظاهرين ٣٠٠,٠٠٠ وفي يوم الجمعة ٥٠٠,٠٠٠ او ما يقرب من ثلث سكان المدينة. وكان المتظاهرون ينادون: «جاكس، جاكس، جاكس، لقد انتهى زمانك». وجاكس هو ميلوس جاكس MILOS JAKES رئيس الحزب الشيوعي الذي سلط قوى الشرطة المسلحين بالعصي والمتاريس وأمرها بإخماد المسيرة الاولى مما تسبب بجرح عدد من المتظاهرين وتوقيف نحو ١٠٠ منهم. وخلال المظاهرة الكبيرة الاخيرة قام السيد الكسندر دوبشيك ALEXANDER DUB-CEK رئيس الوزراء السابق والزعيم الاصلاحي الذي اطيح به عام ١٩٦٩ اثر الغزو السوڤييتي لبراغ، بالقاء خطاب دعا فيه للديمقراطية والحرية وحث المواطنين التشيكيين على ازاحة النظام الستاليني الذي حكمهم منذ الغزو السوڤييتي. وامام

هذا الاندفاع الجماهيري الكبير ومطالب التغيير والاصلاح لم ير السيد جاكس بداً من الاستقالة مع جميع اعضاء المكتب السياسي للحزب (POLITBURO). وعندما علم المتظاهرون بهذا الخبر المفرح في اليوم الثامن من تظاهراتهم تنادوا الى ساحة وينسيلاس للإحتفال واظهار الفرح والبهجة. فتصافحوا وربتوا على ظهور بعضهم في الطرقات ورنت اجراس الكنائس واطلق السائقون ابواق سياراتهم وعزفت احدى الفرق النحاسية الموسيقى على قارعة الطريق. ثم استقال السيد غوستاف هوزاك (GUSTAV HUSAK) رئيس الجمهورية حول منتصف شهر كانون اول ١٩٨٩. ولم يمض اسبوع على استقالته حتى توجهت حملات الدعاية لإنتخابات الرئاسة نحو السيد ڤاكلاف هاڤيل VAKLAV HAVEL) الكاتب الروائي المعروف والمعارض النشط وزعيم سيفيك فوروم CIVIC FORUM او «المنبر المدني» الذي تجمعت فيه كتل المعارضة بغية التخلص من حكم الشيوعيين. وامام هذه الحملات الصادقة استجاب الشيوعيون لهذه المطالب فقاموا بالتخلي عن نحو ١٠٠ مقعد من اصل ٣٥٠ في الجمعية الفيدرالية (البرلمان) لصالح احزاب الفورم. وقام البرلمان الذي يسيطر عليه الشيوعيون بإنتخاب هاڤيل للرئاسة لوقف المزيد من الاضرابات والتظاهرات، كما انتخب دوبشيك رئيسا للبرلمان. الا أنه من الجدير بالذكر أنه بالاضافة الى الاسباب آنفة الذكر كان للبيريسترويكا تأثيرها السحري ايضاً في هذه الاحداث ، كما في كل احداث دول اوربا الشرقية الاشتراكية كما سنرى. فقد صرح الزعيم السوڤييتي غورباتشوف، حامل لواء البيريسترويكا بأن التغيير السريع في اوربا الشرقية ضروري «لتعويض الوقت الضائع». وجاء في مجلة موسكو نيوز (اخبار موسكو) الاسبوعية بأن الغزو السوڤييتي لبراغ عام ١٩٦٨ كان «اغتيالاً جماعياً».... واعترفت بأن حركة دوبتشك كانت «اول بيريسترويكا في الدول الاشتراكية..» وبالخلاصة، حدثت الانتفاضة في تشيكوسلوڤاكيا من القاعدة. واصبح من الصعب العودة للوراء. لقد انتهى الحكم الشيوعي فيها بعد ٤٠ سنة من فرضه بالقوة لا القناعة. واستلمت الديمقراطية المسيرة وجرت الانتخابات البرلمانية في حزيران ١٩٩٠ وفازت جماعة النيو فوروم بالاكثرية. وانتخب السيد ڤاكلاف هافيل رئيساً لمدة رئاس كاملة. ومسيرة

الديمقراطية لا تزال ماضية في طريقها . وهنا نعيد نفس السؤال الذي سألناه سابقاً: لماذا حدث كل هذا؟

في هنغاريا:

بدأ طلب الاصلاح في هنغاريا من داخل الحزب الشيوعي نفسه بزعامة السادة بوشجي (POZSGAY) ورئيس الحزب رزيشو نايرز Rezso Nyers ورئيس الوزراء ميكلوز نيميث MIKLOS NEMETH) المعروفين بميولهما الاصلاحية. وكان من اهداف هؤلاد اقامة نظام الديمقراطية الاجتماعية الذي يجمع بين الديمقراطية السياسية والمشروع الاقتصادي الحر FREE ENTERPRISE ومشاركة أو حصة اساسية للدولة (الحكومة) في الاقتصاد الوطني، وشبكة تأمين اجتماعي واسعة تستهدف تحقيق الرفاه للجميع. وقد بدأت ممارسة بعض اشكال الاقتصاد الحر واقتصاد السوق في هنغاريا فعلاً منذ اواسط الثمانينات وقد جاء على لسان وزير العدل السيد كلمان كولسار (KALIMANE KULCSAR):«يجب ان نضمن حقوق مواطنينا قبل الدولة... وان حقوق حرية الكلام والمشاركة (في الحكم) والملكية الخاصة هي حقوق لا يمكن حجبها او التصرف بها»(٥).

وقام الحزب مؤخراً، على ضوء احداث دول اوربا الشرقية الاخرى، بتغيير اسمه الى «الحزب الاشتراكي الهنغاري» بدلاً من الحزب الشيوعي. وكانت هنغاريا في طليعة الدول التي بدأت الاصلاح، كما اشرنا؛ إلا انه سرعان ما رأت ان ما قامت به من اجراءات خلال عدة سنوات، قد تجاوزته بعض دول اوربا الشرقية الاخرى، وخاصة بولونيا وتشيكوسلوفاكيا بنحو شهرين تقريباً. فسارع الحزب الشيوعي الذي اصبح يسمى الحرب الهنغاري الاشتراكي الى اعلان ان الحكومة ستدير البلاد بصورة مؤقتة حتى تتم الانتخابات البرلمانية الحرة في ٢٥ آذار / مارس ١٩٩٠. وعلى اثر ذلك تألفت عدة احزاب سياسية لخوض معركة الانتخابات وفاز بنتيجة هذه الانتخابات التشكيل الذي عرف بالمنبر الديمقراطي (DEMOCRATIC FORUM) بزعامة الرئيس السيد جوزيف انتال JOZEF ANTALL بأكثرية ٤٣ ٪ من الاصوات والمقاعد؛ وهذه النسبة هي ضعف نسبة الاصوات التي حصل عليها حلفاء المنبر وهم

الديمقراطيون الاحرار. وكلا التشيكلين يضم فئات وعناصر غير شيوعية ولا اشتراكية، بل ديمقراطية اجتماعية على الاغلب. ولم يحصل الحزب الاشتراكي (الشيوعي سابقاً) الا على نحو ٨٪ من الاصوات والمقاعد البرلمانية. ويدعو المنبر الى خصخصة وسائل الانتاج بنسبة ثلثي الاقتصاد الوطني، اي الرجوع عن ملكيتها العامة خلال خمس سنوات، بالاضافة الى العودة الى القيم القديمة وخاصة التهذيب والانضباط والعمل الشاق واعلاء القيم القومية وانجاز الاصلاح الاقتصادي. لماذا هذا الانكفاء عن الاشتراكية اللينينية – الستالينية؟

في جمهورية المانيا الديمقراطية (المانيا الشرقية) سابقاً:

بدأ بعض المواطنين يهربون من جمهورية المانيا الديمقراطية (الشرقية) الى جمهورية المانيا الاتحادية (الغربية) منذ انشطار المانيا الى دولتين بعد الحرب العالمية الثانية وتأليف جمهورية المانيا الديمقراطية عام ١٩٤٩. وكان هذا الهروب يتم عبر الخط الفاصل بين قسمي برلين الشرقي التابع للإدارة السوفييتية، والغربي التابع لبقية الدول الحليفة (الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا). وقد بلغ عدد النازحين من الشطر الشرقي الى الشطر الغربي خلال شهر تموز من عام ١٩٦١ نحو ثلاثين الف نازح، طلباً لتحسين مستوى المعيشة والتمتع بالحرية والديمقراطية. وقد اربك هذا النزوح الكثيف سلطات المانيا الشرقية مما دعاها الى اقامة حاجز بالاسلاك الشائكة يفصل بين شطري مدينة برلين للحد من النزوح، وقد تم هذا في ١٣/آب – اغسطس من عام ١٩٦١. ولم يحل هذا الحاجز دون محاولات نزوح الالمان الشرقيين والهرب عبر الاسلاك الشائكة وموت العديد منهم برصاص الحراس. ولذلك سارعت سلطات المانيا الشرقية الى بناء جدار من الاسمنت المسلح، بدلاً عنه، بطول ١٨ ميل، سماه بعضهم بجدار العار لفصله سكان مدينة واحدة عن بعضهم فصلاً تاماً. وبالاضافة الى كونه حاجزاً مادياً، كان بالواقع حاجزاً ايديولوجياً يفصل النظامين المتعارضين الاشتراكي والحر، عن بعضهما. ولكن رغم ذلك، لم ينجح الجدار بإيقاف سيل النازحين من الشرق الى الغرب، الذين كان اكثرهم من الشبان اللامعين وذوي الخبرة. وقد تكاثر عدد هؤلاء خلال عام ١٩٨٩ ، تبرماً

بأوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية في المانيا الشرقية ورنوا الى جو الازدهار والحرية في المانيا الغربية. وفي شهر تشرين اول / اكتوبر من نفس العام بلغ عدد الالمان الشرقيين الفارين الى المانيا الغربية نحو ٦٠ الفاً، بمعدل ٢٠٠ مهاجر يومياً. وكانت هنغاريا منذ اول صيف ١٩٨٩ قررت فتح حدودها مع النمسا للسماح لسيل الالمان الشرقيين المخترقين لجدار برلين باجتياز الحدود الى النمسا، وليتمكنوا من الذهاب الى المانيا الغربية. وقد تزامنت موجة النزوح هذه مع المظاهرات المطالبة بالحرية والاصلاح، وقد تصاعدت هذه الاحداث كثيراً بعد زيارة الرئيس غورباتشوف لرئيس المانيا الشرقية إريك هونيكر Erich Honecker الذي تميز حكمه بالاسلوب الستاليني، مما ارغمه على الاستقالة وحلول نائبه اغون كرينز (Egon Krenz) المعروف بميله للإصلاح محله. وجرد الرئيس هونيكر من وظائفه كرئيس للدولة والحزب الاشتراكي ومجلس الدفاع الوطني، الا ان هذا لم يوقف حركة الاحتجاج والغضب الذي كانت تعبر عنه حناجر المتظاهرين في الشوارع اذ اعتبر حلول كرينز محل هونيكر استبدال شخص شيوعي بآخر، مما لا يحل المشكلة برأي المتظاهرين. وتألفت مجموعات سياسية للإصلاح واهمها النيوفوروم -NEW FOR UM او المنبر الجديد، وتزايدت في شهر نوفمبر ١٩٨٩ المظاهرات واعداد المسافرين الى برلين الغربية وجمهورية المانيا الاتحادية، ان لم يكن للعمل والاستقرار فيها، فللمشاهدة والزيارة. واضطرت سلطات المانيا الشرقية الجديدة بفتح ابواب السفر للمواطنين وحصل نحو عشرة ملايين الماني شرقي، اي ما يقرب من ثلثي السكان على الترخيص بالسفر. وبانتهاء الاسبوع قبل الاخير من شهر نوفمبر (تشرين الثاني) كان نحو ٤ ملايين الماني شرقي قد عبروا الحدود الى الغرب، وانما الذين اختاروا البقاء في المانيا الغربية لم يتجاوزا خمس عشرة الف مهاجر اضافة الى ٢٢٥ الفاً سبق ان هربوا قبل فتح الحدود. ورغم هذا التسامح من قبل الحزب الشيوعي، فقد استمرت شعبيته بالهبوط. ويقال انه خسر ما يزيد على ٦٠٠ الف عضو من اعضائه البالغين ٢,٥ مليون عضو خلال الاشهر الأخيرة من عام ١٩٨٩. ولإخماد الانتفاضة وتبريد العواطف تقرر احالة الرئيس السابق هونيكر للمحكمة بتهمة الخيانة في شهر آذار - مارس ١٩٩٠ رغم تقدمه في السن واعتلال صحته

وملازمته للمستشفى، وتألفت حكومة جديدة برئاسة هانس مدرو (-HANS MOD ROW) التي قررت اجراء انتخابات نيابية عامة في ٦/٥/١٩٩٠ . ثم قُدِّمَ موعد الانتخابات الى ١٨ آذار – مارس امام ضغط الجماهير وتدهور الاقتصاد من سيء الى اسوأ، كما عبر عن ذلك رئيس مجلس الوزراء الجديد نفسه.

لقد كان جدار برلين رمزاً لإنقسام المانيا الى قسمين شرقي وغربي. الا ان هذا الرمز سقط نفسياً عندما اجتازته مئات الالوف من الالمان الشرقيين بصورة رسمية او غير رسمية ثم سقط مادياً بتهاوي معاول الشعب عليه بقصد تهديمه. وقررت السلطات هدمه ارضاء لعواطف الشعب المتأججة، وهدم فعلاً فيما بعد. ومنذ سقوط الجدار اقترب شطرا المانيا نحو الوحدة، وتعزز هذا الاقتراب بتصريح الرئيس غورباتشوف بأنه «من الناحية المبدئية لا يوجد احد يضع وحدة المانيا موضع شك» وقد اعطى هذا التصريح الضوء الاخضر لسلطات المانيا الشرقية لإتخاذ ما تراه من الاجراءات فيما يتعلق بعلاقتها مع المانيا الغربية. وبعد مضي يومين من هذا التصريح، في شباط– فبراير ١٩٩٠ تبنى رئيس الوزراء مودرو عبارة «وطن واحد ONE FATHER LAND لكل مواطني الامة الالمانية» رمزاً لبرنامجه السياسي، وقد احتضنت بل تحمست المانيا الاتحادية بزعامة المستشار كول لحركة التوحيد فتبنتها واعلنت عزمها على متابعتها حتى النهاية. واقترح الرئيس الاميركي جورج بوش GEORGE BUSH انقاص القوى العسكرية الموجودة في اوربا الوسطى كتأييد غير مباشر للوحدة بين شطري المانيا. ومن المعروف ان المانيا الشرقية كانت تشكل الخط الامامي لقوات حلف وارسو البالغة ٣٩٠ الف جندي واهم شريك تجاري وعسكري لموسكو وضمانة ضد انبعاث دولة قوية الى جوارها . إلا ان موافقة كل من موسكو وواشنطن تأثرت بدون شك بمظاهرات الوحدة التي ملأت الشوارع في شطري المانيا والنزيف غير المنقطع بمعدل ٢٠٠٠ نازح يومياً من المانيا الشرقية الى الشطر الغربي، خلال الاشهر الاولى من عام ١٩٩٠.

واخيراً جرت انتخابات حرة في المانيا الشرقية خلال آذار – مارس ١٩٩٠. وفاز بأكثرية المقاعد حزب الاتحاد المسيحي الديمقراطي بزعامة السيد لوثر دو

ميزير LOTHAR DE MAIZIER الذي اصبح رئيساً للوزراء في حكومة تحالف مع الديمقراطيين الاجتماعيين SOCIAL DEMOCRATS الذين جاءوا بالمرتبة الثانية في الانتخابات. وكان من نتيجة هذا الفوز وانحسار الشيوعيين الى اقلية في البرلمان، ما يلي:

١ – الاعتراف بإشتراك الالمان الشرقيين في المسؤولية عن جرائم النازية ضد اليهود، والتعويض عن الاضرار المادية التي اصابتهم بسبب هذه الجرائم، اسوة بالالمان الغربيين الذين دفعت دولتهم حتى الآن نحو ٣١ مليار دولار كتعويضٍ الى اسرائيل، والاعتذار عن هذه الجرائم!!

٢ – الاعتراف بحدود بولونيا الحالية

٣ – الموافقة على الاتحاد مع المانيا الغربية بسرعة

٤ – الموافقة على عضوية المانيا الموحدة في حلف الناتو والمجموعة الاوروبية.

ومنذ ليل ٢/٣ تشرين اول – اكتوبر ١٩٩٠ اصبحت جمهوريتا المانيا الاتحادية والمانيا الديمقراطية دولة واحدة بعد ان جرى التصويت على ذلك في برلمان جمهورية المانيا الديمقراطية خلال شهر آب – اغسطس ١٩٩٠ باكثرية ٢٩٤ صوتاً من اصل ٤٠٠ ومعارضة ٦٢ . وتعهدت حكومة السيد كول بمعادلة المارك الالماني الشرقي للمارك الالماني الغربي وبدفع جميع الالتزامات المالية المترتبة على المانيا الشرقية داخلياً وخارجياً،. وقال المستشار كول في هذا الصدد:«لا يمكن تصحيح ٤٠ سنة من سوء الادارة الاقتصادية خلال ثمانية اسابيع فقط». وفي الحقيقة ، ان دلت هذه الاحداث على شيء ، فإنها تدل على ما يلي:

(١) تبرم الالمان الشرقيين بنظامهم.

(٢) اعجابهم بما تحقق في الشطر الغربي من المانيا.

(٣) اغرائهم بالمساعدات التي كانت تمنحها المانيا الغربية للنازحين.

(٤) الشعور القومي الذي يجمع سكان الشطرين ويوحد بينهما.

فهل بعد هذه الأحداث من مزيد؟

في بلغاريا

وفي بلغاريا ،المعقل الشيوعي الثاني في اوربا والغرب، بعد الاتحاد السوفييتي، احس الحزب الحاكم بالتململ والسخط الشعبي وبما جرى في دول اوربا الشرقية المجاورة؛ فحاول البدء بالاصلاح، مقتدياً بالبيريسترويكا في الاتحاد السوفييتي، البلد الشقيق الاكبر والامثل والاقرب اليه لغة وثقافة. فتكتل دعاة الاصلاح في الحزب وعلى رأسهم وزير الخارجية السيد بيتر مالدينوف ضد الشيوعيين المحافظين الستالينيين وعلى رأسهم الرئيس الديكتاتور السابق تيودور زيفكوف(TEODOR ZHVKOV) فخلعوه واخرجوه مع انصاره من السلطة في شهر تشرين الثاني – نوفمبر ١٩٨٩. خلال نفس الشهر ، سارت في شوارع صوفيا العاصمة مظاهرة سلمية تضم نحو ٥٠ الفاً ينشدون عبارات «الديمقراطية» و «انتخابات حرة» وطالبين محاكمة زيفكوف المتشدد بعد اسبوع واحد من ازاحته من السلطة التي استبد بها لمدة ٣٥ عاما. وتألفت حكومة اصلاحية برئاسة مالدينوف. ولأول مرة شاهد البلغار تغطية حية لمداولات الجمعية الوطنية واستمعوا للتنديد بمثالب الرئيس السابق زيفكوف على شاشة التلفاز. وقد صرح الرئيس الجديد قائلا :«انا شخصياً مع الانتخابات الحرة». وقد غير الحزب الشيوعي اسمه الى «الحزب الاشتراكي. وجرت الانتخابات في دورتي ١٠/٦ و ١٧/٦/١٩٩٠ وفاز الحزب الاشتراكي، اي الحزب الشيوعي السابق، بأكثرية ٤٧٪ من الاصوات في الدورة الاولى. ثم ارتفعت هذه النسبة الى ٥٥٪ خلال الدورة الثانية ، بينما حصل اتحاد القوى الديمقراطية المعارض على ٣٦٪ من الاصوات وفاز بالمرتبة الثانية. وكان من اسباب نجاح مرشحي الحزب الاشتراكي وعده بحل مشكلة النقص في تموين اللحم والجبن والحليب والسكر والشاي والبن واطعمة ومواد اخرى، وباللجوء الى اقتصاد السوق، واعتبار اكثرية الشعب بأن رجال الحزب الاصلاحيين اقدر الهيئات المتصارعة على حل هذه المشكلة. ولكن هذه اللعبة التي غيرت صيغة الحكم دون نوعية الحكام لم تستمر طويلاً. فقد استؤنفت تظاهرات الاحتجاج والمطالبة بالاصلاح والتغيير مما اضطر الحكومة الى الاستقالة وتأليف حكومة جديدة في ١٩/١٢/١٩٩٠، ضمت اقلية ٦ وزراء من الحزب الاشتراكي

واكثرية وزراء من الحزب الديمقراطي والمستقلين. ولا تزال الديمقراطية تسير جنباً الى جنب مع الاصلاح.

في رومانيا:

على عكس الانتفاضات الثورية التي حدثت في سائر دول حلف وارسو الاشتراكية بدون اهراق دماء، غرقت الانتفاضة الرومانية في الدماء. لقد احاط الرئيس الروماني نيكولا شاوسيسكو (NICOLAE GEASESCU) نفسه بمظاهر التعظيم وعبادة الفرد. وعين زوجته عضوة في المكتب السياسي (بوليتبورو) واولاده في مراكز حزبية وحكومية عالية، كما عين اكثر من ثلاثين من اقربائه في مناصب رسمية واغدق العطاء للمقربين بينما فرض على الشعب الروماني الخضوع والخنوع في ظل من الحرمان والفقر، وعامله بقسوة نادرة المثيل. وهنا يتعذر على الانسان الذي يتمتع بفكر حر وضمير يقظ ان يدرك كيف او لماذا يسمح نظام اشتراكي شيوعي ان يغرق في بحر من الظلم والاستبداد اذا كانت ايديولوجيته تقوم حقيقة على اساس العدالة الاقتصادية - الاجتماعية؟ وقد سعى الرئيس شاوسيسكو في البداية الى وقاية حكمه من رياح التغيير التي اجتاحت جاراته بإقفال حدود بلاده مع هنغاريا المجاورة من جهة الغرب والتي بدأت حركة الاصلاح فيها. ولكن اقفال الحدود لم يَحُل دون تسرب الاخبار الى عناصر الشعب الروماني. فثارت المظاهرات المطالبة بالديمقراطية والاصلاح في كل من العاصمة بخارست ومدن كونستاتسا وبلويستي وبراسوف وسيبيو وتيميسوارا واراد وكلوجي ولاسي. وسرعان ما انقلبت هذه المظاهرات الى اصطدامات دامية مع رجال شرطة شاوسيسكو ومخابراته الذين حاولوا اخمادها بالقوة. وتحولت الشوارع الى ساحات حرب، في الاسبوع قبل الاخير من عام ١٩٨٩. ولكن رجال الشرطة والمخابرات فشلوا في اخماد المظاهرات. ورفض الجيش اطلاق النار على جموع المتظاهرين؛ بل انتقل بعض اقسام الجيش وافراده في ولائهم الى جانب المتظاهرين.

واتخذ البرلمان السوفييتي والرئيس غورباتشوف قراراً «بدعم القضية العادلة

للشعب الروماني». امام هذا التدهور في الاوضاع الامنية والسياسية، لجأ الديكتاتور المهووس بجنون العظمة الى الاختباء مع زوجته في القصر الجمهوري ببوخارست، الا ان القوى الثائرة اوقفته. وبعد محاكمة سرية وسريعة حكم عليه وعلى زوجته بالاعدام لإرتكابه جريمة الابادة الجماعية وسوء استعمال السلطة. وقد جرى اعدامهما يوم الجمعة التالي للمحاكمة.

وتشكلت جبهة الانقاذ الوطني من ستين عضواً اغلبهم من اعضاء الحزب الشيوعي السابق الذين استفادوا من تنظيمهم السباق في الحزب، واخذت على عاتقها مسؤولية الحكم، فشكلت حكومة انتقالية. وحدد شهر نيسان /ابريل ١٩٩٠ لإجراد انتخابات حرة. إلا ان المظاهرات خرجت مرة ثانية للشوارع بعد اعدام شاوسيسكو، منادية «لا شيوعيين بعد اليوم؛ - لا شاوسيسكو بعد اليوم. لقد قرن الرومانيون الشيوعية بالظلم والحرمان، وبالتالي على خلاف الاتحاد السوفييتي الذي اخذ على عاتقه اعادة البناء في ظل النظام الاشتراكي - في الظاهر على الاقل - فإن الرومانيين يرفضون السير في طريق الاشتراكية ويطالبون بالديمقراطية كنظام سياسي وبالاقتصاد الحر كنظام اقتصادي. اما الشرطة السرية التي كان يعتمد عليها شاوسيسكو في اخضاع البلاد لحكمه والتي قوامها نحو ١٨٠ الف شخص، فقد كان الشعب، كل الشعب، بما في ذلك الجيش، ضدها ويطلب حلها.

وبعد الاطاحة بالرئيس شاوسيسكو بأسبوعين، اعلنت جبهة الانقاذ، تحت ضغط المظاهرات والرأي العام، عن توقيف كامل اعضاء المكتب السياسي (البوليت بورو) لحزب شاوسيسكو، ثم دعت الى انتخابات على اساس التعددية الحزبية، فتسارع السياسيون لتأسيس احزاب في سبيل خوض المعركة الانتخابية وتألف ما يزيد على ٨٠ حزباً اكثرها «نثرات» احزاب صغيرة. إلا ان جبهة الانقاذ الوطني بزعامة ايون ايليسكو ION ILIESCU فازت بالاكثرية بسبب ما كانت تتمتع به من شروط مواتية وخاصة تألفها من شيوعيين حزبيين لهم قواعدهم وتنظيماتهم وخبراتهم المستقرة على عكس الاحزاب الاخرى التي لم يكن لها وجود، إذْ كانت محظورة في عهد شاوسيسكو. ومهما يكن فإن فوز جبهة الانقاذ الوطني جاء تحت

مظلة غير شيوعية واسم غير شيوعي، وعلى اساس مبادىء الديمقراطية والتعددية ومعارضة نظام شاوسيسكو وتحسين احوال التموين، تلك المبادىء التي اعلنتها الجبهة.

يوغسلافيا:

لم تكن يوغسلافيا تابعة مباشرة لنفوذ الاتحاد السوفييتي. وكان اسلوبها الاشتراكي يختلف عن الاسلوب الروسي، إذْ كانت تعتمد على حرية مؤسسات ومنشآت الدولة في ممارسة اعمالها وفقاً لما سمي بأسلوب التسيير الذاتي. وكان هذا الاسلوب اخف وطأة من اسلوب الاشتراكية السوفيتية القائم على رأسمالية الدولة والادارة المركزية، الا انه مع ذلك لم يخل من المصاعب التي تلازم النظام الاشتراكي، كما قدمنا. ولذلك، فقد تأثرت يوغسلافيا، المؤلفة بشكل اتحاد يضم ست جمهوريات اتحادية، بأحداث دول اوربا الشرقية الاخرى. وجرت الانتخابات في جمهورية سلوفانيا خلال شهر نيسان ابريل ١٩٩٠. وفاز حلف المعارضة المعروف بالديموس (demos) والمؤلف من سبعة احزاب بأكثرية ٥٥٪ من الاصوات، اي بالاكثرية المطلقة للغرف البرلمانية الثلاثة. وفاز الحزب الشيوعي السابق الذي غير اسمه الى «حزب التجديد الديمقراطي» اعتباراً من شهر شباط / فبراير ١٩٩٠ بنحو ١٥٪ فقط. وقد سبق للبرلمان السلوفاني في ظل الحزب الشيوعي نفسه، ورغم معارضة شديدة من حكومة الاتحاد في بلغراد، ان صوّت على تعديل دستوري يعطي الجمهورية الحق في اعلان الاستقلال عن الاتحاد؛ كما اتخذ قراراً بأسبقية القانون السلوفاني على القانون الاتحادي.

وفي ايار /مايو ١٩٩٠، وبعد نحو ٥٠ عاماً من آخر انتخابات حرة، جرت الانتخابات في جمهورية كرواتيا، ثاني اكبر جمهورية في الاتحاد اليوغسلافي، وفاز بأكثرية ٢٠٠ مقعد من اصل ٣٥٦ مقعداً، حزب الاتحاد الكرواتي الديمقراطي، وهو حزب انفصالي ايضاً بينما لم يحز حزب الاصلاح الديمقراطي (جامعة الشيوعيين سابقاً) الا على المركز الثاني. وفي صربيا اكبر الجمهوريات اليوغسلافية بقيت الاكثرية، ملتفة حول الرئيس سلوبودان ميلوسفيك -SLOBO

DAN MILOSEVIC الذي تدعم مركزه في الجمهورية بدعمه للرقابة الصربية على مقاطعتي كوزوفو ذات الاكثرية الالبانية وفوجفودينا. واذا ما ادركت رياح التغيير هذه الجمهورية فمن المشكوك به ان يثبت الاتحاد ا ليوغسلافي على حاله امام الاعاصير القادمة. فقد اعلنت كل من سلوفانيا وكرواتيا والبوسنة استقلالها عن الاتحاد وعزوفها عن النظام الاشتراكي واعترفت بإستقلالها دول اوربا الغربية ولا يزال حبل التفكك يكرّ والاضطراب ينذر بالخطر.

في البانيا:

البانيا دولة اوروبية شرقية صغيرة تبنت النظام الاشتراكي الشيوعي بعد الحرب العالمية الثانية على الاسلوب الستاليني، ولكن سرعان ما قطعت علاقتها مع الاتحاد السوفييتي عام ١٩٦١ ومن ثم مع الصين عام ١٩٧٨ اثر اتخاذها بعض الاجراءات التحررية التي اعتبرتها مخالفة للماركسية. وقد دانت الزعامة السياسية والايديولوجية فيها مدة طويلة للزعيم انورخجا الذي كان يعتبر ستالين اعظم قادة العالم في القرن العشرين.

وقد استطاعت هذه الجمهورية ان تعزل نفسها عن الهزات السياسية التي حدثت في دول اوربا الشرقية الاخرى. انما ابتداء من شهر ايار / مايو ١٩٩٠ اخذت رياح التغيير تمس هذه الجمهورية الشيوعية المغالية بالتشدد، وصوتت الجمعية الشعبية الالبانية (المجلس التشريعي) على منح المواطنين لأول مرة منذ عام ١٩٤٤، الحق بالسفر الى الخارج، والغت القيود المفروضة على ممارسة العبادة وسمحت للمتهمين بحق الاستعانة بمحامي واعادت انشاء وزارة العدل التي سبق ان الغتها، وطلبت الانضمام الى عضوية مؤتمر الامن والتعاون الاوروبي (مؤتمر هلسنكي) الذي يضم عضوية ٣٥ دولة.

وفي ٢٠/١٢/١٩٩٠ تقرر رسمياً قبول مبدأ التعددية الحزبية وازيل تمثال ستالين من مركز العاصمة تيرانا تعبيراً عن التغيير في الاتجاه، وبعد مظاهرات واحتجاجات دامية استقالت على اثرها زوجة الزعيم الستاليني السابق انورخجا من مكتب الجبهة الديمقراطية. وفي اواخر عام ١٩٩٠ اخذ كثير من الالبان يلجأون

الى السفارات الاجنبية او يهربون بالمئات الى اليونان مما أجبر الحكومة اخيراً على الرضوخ للمطالب واقرار منح جوازات سفر. وفي وائل عام ١٩٩١ بدأت المظاهرات تطالب بإزالة تمثال الزعيم انورخجا وبالمزيد من الحرية والاصلاح. ولا تزال اصوات المشتركين فيها تدوي في عنان الفضاء. فهل هناك بديل عن الديمقراطية والانماء؟

في الصين:

واذا ما تحولنا عن اوربا الشرقية الى جمهورية الصين الاشتراكية الشعبية ماذا نشاهد؟ قام عدد كبير من الطلاب والعمال في حزيران / يونيو من عام ١٩٨٩ بمظاهرات في شوارع بكين العاصمة يعلنون احتجاجهم ويطالبون بالديمقراطية والاصلاح.

ورغم تأييد رئيس الجمهورية لهذه المظاهرات، فقد قاومتها الحكومة وامرت جيش التحرير الشعبي بإخمادها.

وخاض المتظاهرون معركة مع الجيش في ساحة تيانان مين TIANAN MEN، سُفح خلالها الكثير من الدماء وخسر المتظاهرون المعركة التي لا تزال اصداؤها تسمع لا في الصين وحدها، بل في كل العواصم الغربية وفي العديد من دول العالم.

الأسباب الكامنة وراء الأحداث

لنتوقف الآن قليلاً ونسأل لماذا حدث كل هذا التغيير في دول اوربا الاشتراكية / بل لماذا حدث ذلك النكوص عن النظام الاشتراكي - اللينيني - الستاليني في جميع دول اوربا الشرقية؟

يمكن الجواب على هذا السؤال، في اعتقادنا فيما رأيناه من مثالب في النظام الاشتراكي الماركسي (الجزء الثاني من هذا الكتاب) وفي العوامل والاسباب التالية:

١ - بينما كان نجاح الثورة الشيوعية في الاتحاد السوفييتي رداً على الظلم والتخلف، فقد تم فرض النظام الاشتراكي - الشيوعي على دول اوربا الشرقية إما

بالهيمنة الخارجية من قبل الاتحاد السوفييتي بالذات كنتيجة من نتائج الحرب العالمية الثانية واقتسام النفوذ على اوربا بين الدول المنتصرة، كما حدث في معظم دول اوربا الشرقية، او بالهيمنة الداخلية كما حدث في الاتحاد اليوغسلافي على يد المارشال تيتو الذي تزعم حركة المقاومة الشعبية ضد الاحتلال الالماني، وكانت هذه الحركة هي التنظيم الاقوى بين التنظيمات السياسية في البلاد بعد الاحتلال. فالاشتراكية كأيديولوجية لم تكن متأصلة في عقيدة الاكثرية الساحقة لشعوب اوربا الشرقية.

٢ –رغم التقدم الذي احرزته الانظمة الاشتراكية في الدول آنفة الذكر في بعض المجالات حتى منتصف السبعينات، فقد توقف هذا التقدم او كاد اعتباراً من ذلك التاريخ وواجهت الدول المذكورة صعوبات اقتصادية جمة.

٣ – اخفقت الانظمة المذكورة في احداث نقلة نوعية في مستوى حياة السكان لا سيما في مجالات السكن ووسائل النقل والرفاه كما حدث في الدول الغربية واليابان التي تتبع نظام اقتصاد السوق الحر،بعد الحرب العالمية الثانية.

٤ – اخفقت الصناعات السوفيتية والشرقية في تحقيق الجودة التي بلغتها الصناعات الغربية ، ربما بإستثناء بعض الاسلحة والصناعات الفضائية، اذ كان تحقيق الاهداف الكمية على حساب الجودة في الغالب.

٥ ـ عندما يكون الانسان جائعاً عارياً يقبل بكل ما يعرض عليه لقاء ملء معدته وستر جسمه. اما عندما يتأمن له الحد الادني من متطلبات العيش، فإنه لا غنى له عن مطلب الحرية كسبيل لتحقيق ما يطمح اليه من تقدم مادي وحضاري.

٦ – واخيراً، جاء الامل بالخلاص والفرج مع نهوض حركة اعادة البناء (البيريسترويكا) في الدولة المهيمنة نفسها، وما رافق هذه الحركة من لمسة تعاطف مع اماني الجماهير ومناداة بالحرية والديمقراطية، مما رفع عن المهتمين الراغبين في الاصلاح والمتطلعين اليه الرهبة والخوف من السلطة المهيمنة وشجعهم على التحرك والمطالبة بالديمقراطية والاصلاح على النسق السوفييتي نفسه.

الحواشي

١ ـ كما شاهد كاتب هذه الصور بنفسه في الدانمارك.

٢ وهي جمهورية المانيا الديمقراطية، وجمهوريات بولونيا وتشيكوسلوفاكيا وهنغاريا ورومانيا والبانيا الشعبية. أما اتحاد يوغوسلافيا الشعبية فقد قامت الشيوعية فيه على أكتاف الشيوعيين بزعامة المارشال تيتو الذي تزعم حركة المقاومة ضد دول المحور بمساعدة الاتحاد السوفييتي والحلفاء.

٣ ـ أي على غرار دول اوروبا الغربية والولايات المتحدة الاميركية واليابان

٤ ـ هذه الاخبار مستقات من مجلة التايم الدولي TIME INTERNATIONAL والنيوزيك NEWS WEEK الاميركيتين، ومن مجلة الإيكونوفيست البريطانية اعداد ١٩٨٩ ـ ١٩٩١

٥ ـ نفس المصادر السابقة.

الفصل الثالث

لمحة عن التحولات الاخيرة في الاتحاد السوفييتي ووجهة المسيرة العالمية

سنقتصر في هذه اللمحة على تحولات واحداث قليلة ولكنها ذات دلالة وعلاقة بموضوع بحثنا. واهم هذه الاحداث والتحولات هي محاولات بعض الجمهوريات التي يتألف منها الاتحاد السوفييتي الانفصال عن الاتحاد، واعادةالنظر في الاسس التي تقوم عليها الاشتراكية السوفييتية، لماذا؟

أ-محاولات الانفصال عن الاتحاد:

أخضعت روسيا القيصرية عددا من القوميات والدول المجاورة لها لحكمها بالقوة وألفت معها امبراطورية مترامية الاطراف تمتد من حدود بولونيا غربا حتى بحر اليابان في المحيط الباسيفيكي شرقا او مسافة تزيد على ١١٢٠٠ كم. وتبلغ مساحتها (او مساحة الاتحاد السوفييتي قبل انفراط عقده عام ١٩٩١) نحو ٢٢,٢ مليون كيلو متر مربع. وبعد نجاح الثورة البلشفية الشيوعية، حرر جلّ هذه القوميات والدول من قبضة الامبراطورية الروسية التي وصفها الزعيم لينين يوما بأنها «سجن الامم» - PRISON OF NATIONS - وانما اعيد غزوها من قبل الجيش الاحمر خلال حكم ستالين، وضمت الى الامبراطورية السوفييتية الحديثة تحت اسم مختلف وهو «اتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية»، الذي اصبح يتألف من ١٥ جمهورية من اجناس مختلفة[1]، وقد استطاعت هذه الامبراطورية (الثورية)

ان تحافظ على تماسكها (او تماسك الجمهوريات ضمن اطار الاتحاد) بالحديد والنار وباسم الايديولوجية الماركسية – اللينينية المشتركة.

وتحت تأثير سياسة اعادة البناء والانفتاح والعلنية، او (البيريسترويكا والغلاسنوست) بدأت هذه الكتلة الارضية الهائلة، والتي تضم أكثر من ٢٨٠ مليون نسمة، بالتخلخل مع بداية التسعينات بعد ان ظلت مستقرة وموحدة لغويا وايديولوجيا بالقوة مدة تزيد على نصف قرن. نعم لقد بدأت شعوب بعض هذه الجمهوريات، غير الراضية عن اوضاعها او ابقائها في الأسر، بالمطالبة بالتحرر والاستقلال عن الاتحاد، في اطار الديمقراطية والعلنية اللتين نادى بهما غورباتشوف نفسه . لقد كان انفصال هذه الجمهوريات عن الاتحاد غير قابل للتفكير قبل عام ١٩٩٠. اما الآن، ومنذ مطلع عام ١٩٩٠، فقد اصبح امرا واقعيا. بل وصل التحول الى تسابق بين عدد من هذه الجمهوريات للانفصال عن موسكو. ومن بين ابرز القوميات المطالبة بالاستقلال جمهوريات بحر البلطيق وجمهورية أذربيجان، بالاضافة الى جورجيا وروسيا الاتحادية نفسها،

بدأت حركة الانفصال عن الاتحاد السوفييتي في جمهورية ليتوانيا في مطلع عام ١٩٩٠ حيث فاز الساجوديسيون او الجبهة الشعبية الليتوانية بـ ٧٢ مقعدا من اصل ٩٠ مقعدا في البرلمان المحلي. ولما كان الساجوديسيون ممن يؤمنون بقومية ليتوانيا، فقد عنت هذه النتيجة فيما عنت انزلاقا في العلاقة التي تربط هذه الجمهورية بالاتحاد بل الرغبة بالاستقلال، كما صرح بذلك سكرتير عام الجبهة في ربيع عام ١٩٩٠.وكان الحزب الشيوعي الليتواني (المحلي)، انسياقا مع هذا الاتجاه، قد اعلن نفسه مستقلا عن الحزب الشيوعي الاتحادي، في محاولة لاكتساب ثقة الناخبين والاقتراب من مطالب الساجوديسيين. وفي اول جلسة عقدها البرلمان المحلي الجديد خلال شهر شباط/فبراير ١٩٩٠ اعلن ان ضم ليتوانيا للاتحاد السوفييتي عام ١٩٤٠ بالقوة كان غير قانوني وباطلا. وتتالت بعد ذلك اعلانات استقلال الاحزاب الشيوعية المحلية في كل من استونيا ولاتفيا . كما اصدرت البرلمانات المحلية لهذه الجمهوريات الثلاث قرارات تضمنت اسبقية القوانين المحلية

على القوانين الفيدرالية، وبتعبير آخر اعتبرت القوانين الاتحادية (السوفييتية) المخالفة للقوانين المحلية لاغية.

وفي اوائل حزيران ١٩٩٠ صوت برلمان روسيا الاتحادية بزعامة السيد بوريس يلتسن، الخصم اللدود للرئيس غورباتشوف، على مشروع قرار يعطي روسيا الاتحادية الحق بالغاء سريان قوانين الاتحاد السوفييتي على اراضيها باكثرية ٥٤٤ صوتا ضد ٢٧١ صوتا. وقبل نحو اسبوع من هذا القرار، وعد يلتسن باعلان سيادتها على اقتصادها ومواردها الطبيعية. ومن المعروف ان روسيا الاتحادية هي اكبر جمهوريات الاتحاد السوفييتي وأغناها. واذا ما اصبح هذا الاعلان قانونا، فانه يخالف دستور الاتحاد السوفييتي الذي له السيطرة على هذه الموارد وفقا للدستور الاتحادي، مما يخطر بالمواجهة بين الاتحاد والجمهورية، وبين زعيميهما. واتبعت جورجيا طريق روسيا الاتحادية الانفصالي واتخذت حركة الانفصال في اذربيجان ذات الاكثرية المسلمة طابع العنف، حيث خرج المتظاهرون الى الشوارع مطالبين بالاستقلال. ولما حاولت القوات الحكومية ردعهم قوبلت هذه القوات بالعنف والسلاح وسالت الدماء. ولكن السلطات السوفييتية تمكنت من اخماد الانتفاضة بقوة وسرعة. وقد ارتفعت بعض اصوات المعارضة في جمهوريات مسلمة اخرى، ولكن هذه الاصوات سرعان ما اسكتت. ومن اللافت للنظر ان الاعلام الغربي، في الولايات المتحدة ودول اوروبا الغربية، قد ركز اهتمامه على حركات الانفصال في جمهوريات بحر البلطيق المسيحية، ولم يعر الجمهوريات الاسلامية، وعلى رأسها اذربيجان، الا قليلا من الاهتمام.

وقد حاولت سلطات موسكو ثني ليتوانيا، حيث كان الاحتجاج والمطالبة بالانفصال أكثر الحركات صلابة وتشبثاً، عن طريق مطالبتها بقيمة الاستثمارات التي نفذت في الجمهورية خلال الخمسين سنة الماضية، وفرض حصار جزئي عليها، اذ قطعت عنها بعض امدادات النفط والغاز خلال شهر ابريل ١٩٩٠. كما ارسل الاتحاد اعدادا من المصفحات جابت شوارع فيلنوس عاصمة الجمهورية في محاولة لاخضاعها. واستولى المظليون على مباني الحزب الشيوعي الليتواني،

وطاردوا الفارين الليتوانيين من الخدمة العسكرية. وطالبت موسكو الرئيس الليتواني لاندسبرجيس بالعودة عن حركة الانفصال واتباع الاسلوب الدستوري. بل وعد الرئيس غورباتشوف بتعديل صيغ العلاقة بين الاتحاد والجمهوريات التي يتألف منها واستبدالها بصيغ فيدرالية او كونفدرالية اكثر تحررا. وقد نجحت هذه المحاولات، التي تراوحت بين الترغيب والاقناع من جهة والتهديد والوعيد من جهة ثانية، في ابطاء حركات التحرر والانفصال عن الاتحاد، ولكنها لم تنجح في اخمادها والقضاء عليها. فقد اعلنت الحكومة باجراء استفتاء عام في جميع الاتحاد السوفييتي لبيان رأي الاكثرية بشأن الاستقلال عن الاتحاد، بعد ان وضعت مشروعا ينظم علاقات الاتحاد بجمهورياته على اسس جديدة(٢). ولكن جمهوريات ليتوانيا واستونيا ولاتفيا اعلنت عن استفتاءات خاصة بها قبل موعد الاستفتاء العام لبيان موقف شعوبها الراغب بالاستقلال عن الاتحاد خشية ان يغرق هذا الموقف في خضم الاستفتاء العام. وجرى الاستفتاء فعلا في ليتوانيا حيث يؤلف الليتوانيون نحو ٨٠٪ من السكان حول اول شهر فبراير (شباط) ١٩٩١. وتبين من نتيجة الاقتراع ان أكثرية السكان كانت مع الاستقلال. كما جرى الاستفتاء في ٣/٣/ ١٩٩١ في كل من استونيا حيث يؤلف الاستوانيون نحو ٦٢٪ من السكان، بينما الباقي هم من السوفييت والفئات العرقية الاخرى، وفي لاتفيا حيث يشكل اللاتفيون نحو ٥٢٪ فقط من السكان. وكان الاقبال على الاقتراع شديدا، وكانت النتيجة مشابهة لنتيجة الاقتراع في ليتوانيا، حيث وافقت الاكثرية الساحقة على الانفصال عن الاتحاد.

يقول بريت ج فيزيلند Prit J.Vesilind المحرر الرئيسي المساعد للمجلة الوطنية الجغرافية: «ان التحديات التي تواجه استعادة حرية الدولة مخيفة، وأكثر ما يهم زعماء الشعوب البلطيقية ليس الاقتصاد ولا الاوضاع السياسية ولا الثقافة المتآكلة، بل الانحطاط المنتشر للشخصية الانسانية بعد ٥٠ سنة من الشيوعية ...»(٣) ويستطلع اراء بعض ابرز المواطنين، فيقول السيد ايمانوليس زينجريس E.ZINGERIS عضو البرلمان الليتواني، في فيلنيوس العاصمة: «ان كفاحنا هو كفاح ٣,٧ ملايين من الناس الذين حُقنوا منذ طفولتهم المبكرة بالخوف والخضوع. لقد

عشنا في نظام حيث لا يستطيع اي واحد ان يكون مختلفا. لقد نفي عشرات الالوف من مثقفينا الى سيبيريا خلال الاربعينات»(٤).

ويقول الطبيب ليوبولد اوزولينش L.OZOLINSH من لاتفيا: «نحن في حالة خراب، ولم يبق من يحتج. لقد اشتري اكثر مفكرينا من قبل الحكومة»(٥). ويقول وزير خارجية استونيا الجديد، السيد لينارت ميري L.MERI في مدينة تالين، «عندما نغلق افواه الناس ويصبحون غير قادرين على التكلم، وعندما نغلق عيونهم بمنعهم عن السفر، وعندما تسد آذانهم بالتشويش على امواج الاثير، يصبح الناس سلبيين او مستسلمين جدا. وفي هذه الحالة، عندما لا يهتم الناس، تبدو الطبيعة نفسها وكانها تفعل نفس الشيء. فتنتج الحقول قمحا أقل وتموت الاحراش من التلوث، وينحط المجتمع باسره...... حتى مقدرة الطلاب على التعلم تراجعت.. في مجتمعنا، اختفى الشخص الجديد (الذي تعلم ان له حقوقا وعليه واجبات)، وذهب الى السجن أولئك الناس الذين يتمتعون بقدرات وذكاء بل عملياً كل الطبقة المثقفة..... لقد تطورت بقية العالم . امّا نحن فقد عدنا الى الوراء. هذا هو الفرق المأساوي بين الاتحاد السوفييتي وبقية العالم»(٦). طبعا تحسن الحال مع ظهور سياسة البيريسترويكا. الا ان عواطف الاشمئزاز لا تزال مشحونة على ما يبدو. وها هو محرر المجلة الجغرافية يستانف حديثه: «منذ سنة مضت لم تكن تستطيع ان تستأجر سيارة (في مدينة تالين بإستونيا). لم تكن تستطيع ان تسافر لوحدك بدون سائق مراقب على حساب الـ ك ج ب (دائرة المخابرات السوفييتية). وكانت بعض الطرق ممنوعة، وبعض المواضيع محرمة، اما الان فلاري وأنا وضعنا امتعتنا في هذه السيارة (التي استأجرناها من مؤسسة هرتز لتأجير السيارات في فندق بالاس اوتيل).وقدناها من مدينة الى مدينة ومن جمهورية إلى جمهورية، تماما كما لو كنا فعلنا هذا في كندا او النمسا..(٧)ويبدو من هذا النص الاخير ان جو الحرية قد تحسن مع صعود نجم البيرسترويكا، ولكن روح التذمر لا تزال سائدة، لماذا؟

في تقديرنا، لقد اتاح الانفتاح او العلنية – الغلاسنوست – والديمقراطية التي تضمنتها حركة البيريسترويكا للشعوب المختلفة التي يضمها الاتحاد السوفييتي،

الافصاح عن افكارها ومعتقداتها ورغباتها الكامنه ودفعها الى تأليف المؤسسات والحركات الشعبية والجبهات المعبرة عن قضاياها العرقية - القومية واللغوية والثقافية، ناهيك عن القضايا الاقتصادية. لقد ظن كل من ماركس ولينين ان الحياة في ظل الاشتراكية ستزيل الاختلاف بين الشعوب بسبب ازالة التناقضات بين الطبقات الاجتماعية، حيثما تعيش هذه الشعوب في حالة وحدة اممية. لقد كانت هذه النظرية وهما خاطئا،لان النزعات الانسانية لا تمحى رباط القومية، الذي هو جزء من الرباط الانساني، ولكنه الجزء الاقوى والاثبت على مدى الزمن . فالناس يألفون من يتكلمون لغتهم، ويشاركونهم ثقافتهم وعاداتهم وتقاليدهم وعواطفهم، ويبادلونهم الثقة، وتجمعهم معهم المصالح المباشرة. واذا كان هناك رباط طبقي، فانه رباط واه ضعيف بالنسبة الى الرباط القومي الذي هو اقوى منه واصمد. فاذا ما اختل توازن القوى والمصالح، واحتدم الصدام، فقد يتحالف العمال المظلومون او الفلاحون المحرومون، الواعون لطبقتهم ضد الرأسماليين او الاقطاعيين في بلدهم، عندما يشعرون شعورا مشتركا بالظلم والهوان. ولكن اذا ما استعرت الحرب بين بلدهم وبلد آخر، فانهم ينحازون، بحكم الرباط القومي وبصورة طبيعية ووجدانية، الى الصف الذي يقف فيه مواطنوهم، الى جانب الرأسماليين والاقطاعيين الذين تتناقض مصالحهم مع مصالح العمال والفلاحين، وضد صف البلد الاخر حتى لو غلب في هذا الصف وجود العمال والفلاحين. فالفرنسيون والانكليز والاميريكان تصدوا للالمان عندما احتدم الصدام معهم بصرف النظر عن طبقة المحاربين في هذه الجهة او تلك. وقد هب العمال السوفييت للدفاع عن بلادهم خلال الحرب العالمية الثانية ضد الالمان النازيين الذين اعتدوا عليهم بصرف النظر عن طبقة الغزاة. ومنذ مطلع الستينات حتى اواخر الثمانينات من هذا القرن ساد التوتر بين الصين والاتحاد السوفييتي، اذ اتهمت الاولى الثانية بمحاولة الهيمنة والسيطرة، فضلا عن خلافات الحدود بينهما، رغم سيادة النظام الاشتراكي - الشيوعي في كلا البلدين.. والامثلة كثيرة، تكاد لا تحصى، وتدل جميعها على ان الرباط القومي هو الرباط الاقوى في العلاقات بين الدول والشعوب. وهذه الحقيقة تفسر مطالب التحرر التي تقدمت بها دول اوربا الشرقية الاشتراكية التي سبق ارتباطها بالاتحاد السوفييتي

منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، ومطالب الانفصال والاستقلال عنه التي تناضل من اجلها الشعوب والقوميات التي ضمت اليه بين عامي ١٩٢٢ و١٩٤٠ وسبق اغتصاب استقلالها في ظل الامبراطورية الروسية. وامام هذه النزعة الاستقلالية للقوميات المنضوية في الاتحاد السوفييتي، وخشية ان يستفحل امرها وينفرط عقد الاتحاد سارعت الحكومة السوفييتية بتوجيه من الرئيس غورباتشوف الى وضع مشروع قانون ينظم علاقة الجمهوريات السوفييتية بالاتحاد ويقيمها على اساس فيدرالي، ويعطي الجمهوريات السوفييتية حرية اكبر في ادارة شؤونها، ولكنه يجعل من الصعب انسحابها من الاتحاد. وقد وافق البرلمان مبدئيا على هذا القانون في ١٩٩٠/١٢/٣ كما وافقت اكثرية مواطني تسع جمهوريات اشتركت في الاقتراع على هذا القانون عليه في الاستفتاء الذي جرى خلال اشهر آذار مارس ١٩٩١. الا ان اصوات التحدي والاستقلال عن الاتحاد بقيت تدوي هنا وهناك، ليس في جمهوريات بحر البلطيق لوحدها بل وفي سواها من الجمهوريات ايضا.

وقد تتابعت الاحداث في هذا الاتجاه، فبعد اعلان جمهوريات البلطيق عن استقلالها، اعلنت جمهوريات اخرى عن رغبتها في الاستقلال عن الاتحاد، ومنها جورجيا وروسيا (الاتحادية) بالذات.

ولا يقاف هذا الاتجاه، جرت محاولة انقلاب ضد حكم الرئيس غورباتشوف كما جرى احتجازه خلال شهرآب ١٩٩١. وعاد الرئيس غورباتشوف الى منصبه بعد ثلاثة ايام لعدم استجابة الجيش لهذه المحاولة ومعارضة قوى مؤثره واهمها رئيس روسيا الاتحادية السيد بوريس يلتسن والقوى المؤيدة له فيها. الا ان مركز الرئيس غورباتشوف، الممثل للاتحاد السوفييتي قد ضعف كثيرا بتأثير هذه المحاولة ولم يطل الامر حتى سارع صديقه اللدود الرئيس بوريس يلتسن بالذات الذي ساهم في انقاذه من الانقلاب، الى الاجهاز على سلطته والقضاء على آخر قبس للاتحاد السوفييتي الذي يمثله. فقبل الانقلاب، في شهر تموز ١٩٩١ كان يلسن بصفته رئسيا لروسيا الاتحادية، قد امر بالغاء اللجان الحزبية واخراجها من الادارات والمعامل والحزب والشرطة السرية KGB في روسيا الاتحادية للتخلص

نهائيا من سلطة الحزب الشيوعي. والان بعد محاولة الانقلاب، قام الرئيس غورباتشوف نفسه بتاكيد هذا الامر الذي عارضه قبل هذه المحاولة وبتوسيعه ليشمل عموم الاتحاد السوفييتي الذي اصبح على حافة الانهيار لاشتراك زعماء الحزب، مع بعض زعماء الشرطة السرية والجيش في المحاولة المذكورة. وبهذه الاجراءات تعاظمت شعبية بوريس يلسن وسلطته، كما تعاظمت ميول سائر الجمهوريات نحوالاستقلال التام. وفي ٢١/ ١٢/ ١٩٩١ اعلن زعماء الجمهوريات السلافية الثلاث، وهي روسيا الاتحادية واوكرانيا وروسيا البيضاء، قيام كومنولث جديد بينها يحل محل الاتحاد السوفييتي وينهي دوره نهائيا، وحيث تحتفظ كل جمهورية باستقلالها التام. وقد جعلوا مينسك ،عاصمة روسيا البيضاء، عاصمة للكومنولث الجديد، كما اعلنوا ان هذا الكومنولث مفتوح امام الجمهوريات الاخرى. وسرعان ما اعلنت سائر جمهوريات الاتحاد السابقة انضمامها الى الكومنولث المذكور رغم معارضة الرئيس غورباتشوف له، كما اعلن الجيش الاتحادي تأييده له مما اجبر غورباتشوف على التراجع. وفي ٢٥ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩١ اعلن غورباتشوف استقالته من منصبه كرئيس للاتحاد السوفييتي، وبذلك تم انفراط عقد هذا الاتحاد وزوال الهياكل الاتحادية واختفاء اسم الاتحاد السوفييتي من الوجود بعد استمرار دام نحو سبعين عاما. وبزواله انتقلت السلطة التي كان يتمتع بها الى الرئيس بوريس يلتسن وسائر رؤساء جمهوريات الاتحاد السابقة وبرلماناتها مثل اوكرانيا وروسيا البيضاء واوزبخستان وكازاخستان وغيرها، وخاصة الى اكبر هذه الجمهوريات وهي روسيا الاتحادية.

ولا بد هنا من الاشارة الى، بل والاشادة بوقفه جموع غفيرة من الشعب في موسكو وفي لينينغراد وغيرها من عواصم جمهوريات الاتحاد الروسي وقفة شجاعة وحاسمة ضد القوات التي ارسلها الانقلابيون لاغتصاب الحكم والحرية من الشعب. فقد اندفع الاف المواطنين في الشوارع للدفاع عن الديمقراطية التي نادت بها البيريسترويكا والغلاسنوست وطبّقتها بعد نحو ٧٤ سنة من الحكم الشيوعي الديكتاتوري وقرون قبلها من الحكم القيصري الاوتوقراطي، وفي سبيل الحصول

على حكومة من صنع ايديهم، متحدين نظام منع التجول الذي فرضته طغمة الانقلاب، ناصبين الحواجز التي تعرقل تقدم آلياتها حول مبنى البرلمان الذي اتخذه الرئيس يلتسن مركزاً لمقاومته، مرددين ما فعلته الحشود قبل ذلك في برلين وبراغ وفي بولونيا وصوفيا، بل حتى فيلنيوس عاصمة ليتوانيا احدى الجمهوريات السابقة للاتحاد، غير هيابين للدبابات والمدرعات التي ارسلت لردعهم عن التظاهر والمطالبة بالحرية وموقفين لها. وقد كان المشهد مؤثرا حينما اصطف عدد من النسوة في صف يحملن لافتة كتب عليها: «ايها الجنود، لا تطلقوا النار على امهاتكم واخواتكم». وفعلا لم يطلق الجنود النار على مثل هذا الحشد المعبر عن الصمود والتصميم على الحرية، بل وقفوا وقفة المستغرب المذهول وتراجعوا الى حيث أتوا : وبهذه اشترى الشعب الروسي حريته ومواطنيته بهذه الوقفة الشجاعة التي تعتبر نقطة تحول في تاريخ شعوب الاتحاد الذي قضى وولّى، بل وفي تاريخ العالم بأسره،

ب – اعادة النظر في الاسس التي تقوم عليها الاشتراكية في الاتحاد السوفييتي.

لقد اشرنا في الفصل الاول من الجزء السادس من هذا الكتاب الى ان البيريسترويكا تضمنت فيما تضمنته اعادة النظر في مبدأ الاشتراكية، اي في الاسس التي تقوم عليها، او قل في تطبيقاتها . وتفسر اعادة النظر هذه التطورات في الاتحاد السوفييتي خلال عامي ١٩٩٠ – ١٩٩١ الى حد بعيد.

فمنذ أصبح غورباتشوف رئيسا في آذار – مارس ١٩٩٠، سعى الى كسب سلطات اضافية لهذا المنصب بهدف تمكينه من اتمام وضع برنامج الاصلاح ومن ثم تنفيذه . وكان على رأس قائمة بنود هذا الاصلاح تحويل البلاد عن النظام المركزي حيث يأخذ كل اوامره ممن هو أعلى منه، الى نظام تنبع فيه القرارات من القواعد، ويقتصر فيه الدور المتناقص للمركز الاداري على التنسيق. ومما كان يبرر توسيع سلطات الرئيس هو ان اوامره كانت تُتجاهل الى حد كبير من قبل

الجمهوريات شبه العاصية ومراكز القوى العازمة على الفوز باكبر قدرممكن من السلطات المحلية (الاقليمية) من السلطة المركزية في موسكو. وقد سبق ان تحدثنا عن هذه النزعات الانفصالية في جمهوريات الاتحاد، وعن قائد هذه الحملة وهي روسيا الاتحادية، اكبر جمهوريات الاتحاد السوفييتي، بزعامة بوريس يلتسن، الخصم العنيد للرئيس غورباتشوف. فعندما اصبح يلتسن رئيساً للبرلمان الروسي (في روسيا الاتحادية) في ايار / مايو ١٩٩٠، اعلن ان جمهوريته ستتبع برنامجها الاصلاحي الراديكالي الخاص والمتضمن تنفيذ الاصلاح المطلوب خلال خمسمائة يوم، سواء تم ذلك بموافقة السلطة المركزية في موسكو او بدون هذه الموافقة. وعلى اثر ذلك، طلب غورباتشوف من الجمهوريات الخمسة عشر تقديم مشروعاتها الاصلاحية ومن مواطني الاتحاد تقديم وجهات نظرهم، على اساس قيام الحكومة الاتحادية (المركزية) بوضع برنامج اقتصادي عام لكل الاتحاد، مستفيدة من المشروعات والآراء المقدمة اليها ، وتاليف لجنة من ١٢ عضواً برئاسة المستشار الاقتصادي للرئيس غورباتشوف السيد ستانيلاف شاتالين للقيام بوضع مسودة البرنامج العام. وبهذا استطاع القيام بحنكة فائقة ان يحتوي مشروع خصمه وان يجعله احد مدخلات برنامجه الاصلاحي، وان يستفيد من المشروعات والآراء المطروحة. ثم خرج الى الوجود مشروع برنامج شاتالين (CHATALIN) الجديد الذي ساهمت به جمهوريات الاتحاد. ويمثل المشروع الجديد خروجاً جذرياً عن مجموعة الافكار التي سبق ان اعدتها الحكومة المركزية برئاسة رئيس مجلس الوزراء السيد ريزكوف RYSHKOV والتي تتلخص بقيام اقتصاد سوق منظم REGULATED MARKET ECONOMY، او اقتصاد سوق تابع لتوجيه وسيطرة المركز. وكان ريزكوف وعدد من مؤيديه المحافظين يخشون من ان يُؤدي الانتقال السريع من النظام المركزي الى النظام غير المركزي القائم على الية السوق، كما يقترح يلتسن وانصاره، الى زعزعة الة الانتاج وقنوات التوزيع والاستهلاك في الاتحاد السوفييتي. لذلك كان يطالب بالتروي في اتخاذ الاجراءات الاصلاحية. ولكن حرص الرئيس غورباتشوف على الاسراع في الاصلاح واشتداد هذا الحرص قوة واندفاعاً بتأثير الضغوط التي كان يمارسها السيد يلتسن ومؤيدوه في البرلمان،

انعكس في برنامج شاتالين الذي تجاوز افكار ريزكوف المتحفظة كثيرا.

فقد تضمن هذا البرنامج تخصيص الممتكلات العامة (بيعها الى القطاع الخاص) واعادة توزيع الثروة عن طريق تحويل المشاريع الكبيرة الى شركات مساهمة يساهم فيها الجمهور، وتحويل المنشآت الوسطى والصغيرة العامة الى ملكيات فردية خاصة، وتمليك الارض للفلاحين . كما يشتمل برنامج شاتالين على عزل الاسعار بالتدريج عن القرارات المركزية وتركها لآلية السوق ، بإستثناء اسعار السلع والخدمات الاساسية التي اقترح بقاءها خاضعة لبعض المراقبة.

وتضمن البرنامج كذلك انشاء سوق حرة وعملة قابلة للتحويل. وكما في مشروع يلتسن، حدد البرنامج فترة خمسمائة يوم من اجل تنفيذه على مراحل (٨)، تنتهي بتخصيص ٧٠ - ٨٠ ٪ من مؤسسات الدولة الصناعية والانشائية والتجارية، والعمل بآلية السوق وادخال سوق عمل حر وتشجيع المزاحمة الخارجية، في منتصف عام ١٩٩٢[٩].

ومن الجدير بالذكر ان كلمة «سوق» كانت حتى عام ١٩٨٩ تعتبر كلمة قذرة في الاتحاد السوفييتي وفي ظل جميع الانظمة الاشتراكية - الشيوعية لأنها تتضمن تشكيل الاسعار بحسب آلية العرض والطلب لا بحسب قرار السلطة (التقدمية). اما الآن فقد انقلب الوضع. وهذا رئيس وزراء سوفييتي، السيد ايفان سيلايف، يقول :«لقد اظهرت الخبرة العالمية بأن اعلى مستوى لعلاقات السوق هو اقل درجة من الاستغلال...»[١٠]

وفي نفس الاتجاه، يقول السيد فينيامين يارين (VENIAMIN YARIN) عضو المجلس الرئاسي بأن الخطط المعتمدة على السوق «جدية وناتجة عن تفكير صائب». ويقول الرئيس غورباتشوف نفسه «لقد وصلنا الى الاجماع بأننا نحتاج الى اقتصاد السوق»[١١]. ولكن الوصول الى هذه القناعات والى مشروع برنامج شاتالين لم يمر في طريق معبدة او سهلة . فقد كانت، ولا تزال هناك معارضة للإصلاح، واشد المعارضة تأتي من قبل المحافظين الذين يستفيدون من بقاء النظام الاشتراكي المطبق على وضعه بمنطق انه ليس في الامكان ابدع مما كان. ان خطة الاصلاح تجعل

الملايين من الموظفين واعضاء الحزب البيروقراطيين (BUREAUCRATS) غير ذي فائدة (OBSOLESCENCE) مثل اجهزة لجنة الدولة للأسعار ولجنة الدولة للتخطيط وعدة وزارات تخسر دورها عندما تصبح الاف المشاريع التي كانت تابعة للدولة بيد القطاع الخاص وخارج نطاق اشرافها. وهناك ايضاً اصحاب الامتيازات من كبار الموظفين والحزبيين واسرهم الذين كانوا يستفيدون من حق الشراء من مخازن للدولة محددة تتوفر فيها سلع خاصة لا تتوفر لعامة الشعب، ومن السيارات ودور المصايف، وغيرها من المتع الموضوعة تحت تصرفهم. انهم سيخسرون هذه الامتيازات اذا ما تم الاصلاح اذ ستباع هذه المخازن والسيارات والدور الى الناس. ان اقتصاد السوق سيكون كارثة على اشخاص النخبة الذين حكموا الاتحاد السوفييتي ما يزيد على ٧٠ سنة.

وامام معارضة رئيس الوزراء (السابق) وبعض المحافظين والمنتفعين، وفي سبيل تخفيف هذه المعارضة وعدم زعزعة الحكومة، اقترح غورباتشوف بعض التعديلات الوسطية والتوفيقية على مشروع برنامج شاتالين، واوكل وضع مشروع البرنامج الموحد لفريق ثالث بقيادة الاقتصادي ابل اغانبيجيان ABEL AGANBEGYAN، وقدم هذا البرنامج الى البرلمان الاتحادي. وفي ١٩٩٠/١٠/١٣ اجتمع الرئيس غورباتشوف مع زعماء مجلس الشعب الممثلين لمختلف الجمهوريات بإستثناء جورجيا وروسيا الاتحادية اللتين لم يحضر ممثلوهما الاجتماع. وجرت خلال هذا الاجتماع الموافقة المبدئية على المشروع وعلى عقد اجتماع المجلس بكامله في ١٩٩٠/١٠/١٥، وعلى ترك تنفيذ المشروع بعد موافقة المجلس عليه للجمهوريات. ثم تمت الموافقة عليه فعلاً في المجلس المذكور، وتقرر تطبيقه اعتباراً من اول عام ١٩٩١. وفي ١٩٩٠/١٢/٣ قرر ت جمهورية روسيا الاتحادية التي اصبح السيد يلتسن رئيسها طرح الاراضي الزراعية والوحدات الصناعية العامة للبيع على الجمهور شريطة عدم بيعها من قبل الشاري خلال عشر سنوات، وعدم التنازل عنها خلال هذه المدة لغير الدولة، لمنع المضاربة. بل وامعاناً في تحدي السلطة المركزية، قررت حكومة يلتسن تخفيض مساهمتها في الميزانية العامة للإتحاد بنسبة ٨٣٪، من نحو ١٤٢,٤ مليار روبل (٨٠مليار دولار) الى ٢٣,٤

مليار روبل (١٣ مليار دولار) فقط اعتباراً من اول عام ١٩٩١. لقد حصل هذا بعد اسابيع قليلة من موافقة البرلمان الروسي على قانون الاتحاد الفيدرالي (١٩٩٠/١٢/٣) الذي يعطي الجمهوريات السوفييتية مزيداً من الحرية في ادارة شؤونها ولكنه يجعل من الصعب الانسحاب من الاتحاد.

لم يكن احد يتصور حدوث التحولات الخطيرة المشار اليها آنفاً قبل سنوات قليلة. وتعود اسبابها الى تراجع الاقتصاد السوفييتي تراجعاً مريعاً في السنتين الاخيرتين، على ما يبدو، وانهيار نظام توزيع الاغذية او بالاحرى تسليمها من المناطق المنتجة الى السلطات المختصة، فضلاً عن مشاكل نقل واستعمال ادوات قديمة عفى عليها الزمن ومشاكل عمالية في بعض المصانع من جهة، وارتفاع الطلب على المواد الاستهلاكية، وخاصة المواد الغذائية خوفاً من ارتفاع اسعارها، من جهة ثانية. واليك بعض الامثلة المعبرة. سمحت الحكومة المركزية برفع اسعار بعض المنتجات الزراعية بأمل زيادة الانتاج، ولكن الانتاج في الغالب لم يزدد لفقدان الثقة بالروبل. ولم يسلم فلاحو او كرانيا من حصاد حبوبهم للسلطات المحلية خلال عام ١٩٩٠ سوى ٥٪ فقط لأنهم كانوا ينتظرون ارتفاع الاسعار. ومن اصل كمية ٢٦٥٠ طناً من اللحوم المقرر تسليمها لمعمل التعبئة رقم ١٤ في موسكو، لم يستلم المعمل سوى ٣٧٠ طناً خلال عام ١٩٩٠. ومن اصل ٨٨٠ طناً كان من المفروض ان تسلم لهذا المعمل من جمهورية روسيا البيضاء، لم يتم تسليم سوى ١١٠ اطنان فقط. ولجوء السكان الى تخزين هذه السلع خوفاً من فقدانها او ارتفاع اسعارها زاد المشكلة تعقيدا. ومن مظاهر هذه المشكلة رواج السوق، بل قل الاسواق السوداء. فمتوسط دخل الفرد لا يزيد على ٢٥٠٠ روبل بالسنة. واغراءات الارتشاء او التكسب غير المشروع عن طريق السوق السوداء كبيرة، ولا سيما وان اسعار بعض الحاجيات التي تعتبر كمالية تصبح اسعارها خيالية في بعض المواسم او الظروف. فيقوم وسطاء السوق السوداء بجمعها وحبسها عن البيع جُملة ثم بيعها بالتدريج لرفع اسعارها؛ كما لجأ بعض مدراء المخازن لحبس السلع النادرة عن البيع المعلن ليبيعوها من الباب الخلفي بأسعار وارباح مرتفعة.

جـ - خلاصة وتحليل

وبإختصار، ان اداء الاقتصاد السوفييتي كان سيئاً خلال السنتين الاخيرتين وانتاجيته متدنية. ومن مظاهر هذا التدني وجود عاملين متعطلين عن العمل وخلو رفوف المخازن من السلع الاستهلاكية، لا سيما الجيدة بمقاييس العصر، رغم امتلاء مخازن الاسلحة بها. والاسباب كثيرة، واهمها تخطيط بيروقراطي غير سليم وانعدام الحوافر الحقيقية الشاملة للمدراء والعمال الشرفاء. والى ان تصبح المصانع والمزارع والمتاجر بيد من ترتبط مصلحتهم بالانتاج مباشرة لا بد ان تبقى الكميات المنتجة ونوعياتها متدنية.

ومن الجدير بالذكر انه لا يكفي اعطاء الحرية لمدراء المعامل والمتاجر العامة (المملوكة للدولة) للعمل وفق آلية السوق من اجل ان تنتظم اعمالها ويكثر انتاجها وتتحسن نوعيته، لأنها في مثل هذه الحالة ستلجأ الى رفع الاسعار بمجرد اعطائها حرية التعامل لتستغل حالات الانحصار (الاحتكار) التي تتمتع بها دون ان تقوم بالضرورة بتحسين نوعية الانتاج او زيادة كميته. لا بد قبل تحرير الاسعار من توفير المزاحمة المتكافئة، فهي من اهم عوامل تخفيض الاكلاف وتحسين النوعية، وجعل الاسعار في مستوى الربحية الدنيا، وبالتالي انها من اهم شروط تحقيق الكفاءة في الانتاجية.

وبالمقابل فإن الحرص على تحديد الاسعار وجعلها منخفضةعن اسعار التوازن بين العرض والطلب، لا بد ان ينتهي الى اقتصاد عاجز من جهة ومليء بالاختلالات الهيكلية من جهة ثانية، وفاقد لموازين التقييم لحسن الاداء من جهة ثالثة. وذا كان من الصعب توفير المزاحمة المطلوبة بصورة فورية او سريعة فعندئذ من الضروري اللجوء الى التدرج في الاجراءات كي لا تحصل الاختلالات المنوه بها اعلاه. وقد نوهنا فيما سبق بأن المساواة المطلقة في الدخل مستحيلة ومثلها العدالة المطلقة، لاختلاف قدرات الناس وظروفهم وازمنتهم وامكنتهم . وبالتالي فإنه لا يمكن المطالبة بتحسين احوال الجميع بنفس النسبة او المقدار، ولو تقريباً، في المدى القصير.

ان الاصرار على فكرة التساوي او العدالة المطلقة في الظروف المادية يقوم في الاصل على الاثرة والحسد وهذا يدمر اية امكانية لإتخاذ الاجراءات التحريرية اللازمة للإصلاح والتحسن، اذ يقف حائلاً دون تحسن احوال احد. وبعكس ذلك، فإن تحسن احوال البعض لا بد ان ينتشر ليشمل دائرة اكبر من المستفيدين. واذا ما استمر التحسن يصبح في الامكان استعمال فائض (توفير) اكبر واستخدامه في تحسين احوال قطاع آخر من السكان او منطقة اخرى من البلاد، وتوسيع دائرة التقدم والانماء عن طريق التوسع المجدي في الاستثمار واستخدام أفضل التقنيات المتوفرة وانسبها، وفقاً للأهداف والسياسات والاستراتيجيات التي المحنا اليها في نظام التوازن الاجتماعي القائم على الانماء والحرية والعدالة النسبية.

ولما كانت الاصلاحات والتدابير الاحتياطية - الوقائية المشار اليها اعلاه لم تتخذ فإن الوضع ازداد سوءاً في الفترة الاخيرة مما ارغم الدولة (العظمى) على طلب المساعدات الخارجية. ففي خلال شهر كانون الاول - ديسمبر ١٩٩٠ ارسلت المانيا (الموحدة) كميات كبيرة من الاغذية الى الاتحاد السوفييتي للتعويض عن نقص الاغذية، رغم ان انتاج القمح كان قياسياً في عام ١٩٩٠ على ما صرح. وخلال نفس الشهر، وافقت المملكة العربية السعودية على منح الاتحاد قرضاً بأربعة مليارات دولاراً. كما اجتمع وزيرا خارجية الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة في تكساس واتفقا على قيام الولايات المتحدة الاميركية بتقديم المساعدة الاقتصادية للإتحاد بشكل قروض واستثمارات والتزويد بخبراء في مجالات التخزين والنقل والتوزيع، التي قيل ان الاختناقات فيها كانت وراء الازمة الغذائية، كما قدمنا. وكذلك اعلن الرئيس بوش خلال نفس الشهر عن مساعدة غذائية للإتحاد السوفييتي تصل الى مليار دولار، بل بلغ سوء الحال، على ما يبدو، الى ظهور اعلان في مجلة التايم الاميركية، العدد ٢٧ من المجلد ١٣٦، المؤرخ في ٢٤ كانون اول - ديسمبر ١٩٩٠ بشكل رسالة مفتوحة بعنوان «اطعم البيريسترويكا، مترجمة من اللغة الروسية الى الانكليزية، وجهها الشاعر السوفييتي السيد اندريه ڤوزنيسنكي ANDREI VOZNE-SENSKY الذي جاء الى الولايات المتحدة كمحاضر زائر، عن الشعر الروسي، في

جامعة بنسلفانيا. وهذه الرسالة مصحوبة برسم فني ايضاحي يشبه العلم الاميركي، كتبت فيه عبارة «اطعم البيريسترويكا» بشكل خطوط حمراء تشبه العلم ولكنها شاقولية لا افقية، واحتل الزاوية العليا منه من الجهة اليسرى شكل ازرق اقرب الى المربع منه الى المستطيل، اصطفت فيه النجوم الذي ترمز الى الولايات المتحدة ولكن عددها ١٢ بدلاً من (٥٠) وبجانبه قبة زرقاء ايضاً ترمز الى الاتحاد السوفييتي (الكرملين)انتشرت عليها بعض النجوم المتجاورة مع النجوم الامريكية للإستظلال بسماء واحدة ، او قل الاخاء والوحدة الانسانية. وقد استهلت الرسالة التي تطلب المساعدة من الشعب الاميركي بهذه العبارات:

«اصدقائي الاميركيين الاعزاء، رجال ونساء اميركا: ان بلادي مهددة بالمجاعة . المخازن خالية. النساء يصرفن الساعات في صفوف (الانتظار) بأمل صغير للحصول على شيء ما. لا توجد لحوم. وقريباً سوف لن يكون هناك حليب في موسكو. انني طلب معونتكم... لماذا توجد الازمة؟ انها النتيجة المنطقية للإقتصاد التوتاليتاري(الكلياتي – الاستبدادي).

لقد حطّم ستالين افضل المزارعين في معسكراته... ساعدونا. اطعموا البيريسترويكا... هل تذكر يا الين جينسبورغ ALLEN GINSBERG عندما قرأنا شعرنا، منذ سنوات كثيرة مضت، في حفل لجمع الاموال بكنيسة سانت جورج، لمساعدة جائعي بنغلادش؟ لم يخطر ببالي يومئذ ان اطلب المعونة لبلادي. اطعموا البيريسترويكا». وفي نهاية هذا الاعلان الذي نشره مدير التحرير بإسم صداقته مع الشاعر، ثبت اسم وعنوان مجموعتين خيريتين لجمع التبرعات الخاصة لمساعدة الاتحاد السوفييتي.

فهل بعد ما سبق من امثلة صريحة تريد ايها القارىء العزيز مزيداً من الايضاحات الدالة على افلاس الاشتراكية – الشيوعية في موطنها الاول، بل في دولة كانت حتى وقت قريب تعتبر ثاني اعظم دولتين في العالم من حيث القوتين الاقتصادية والعسكرية ، بل في اعين البعض، اولى الدولتين العظميتين في العالم من حيث القوة العسكرية ونظام العدالة الاجتماعية والتقدمية؟ اية تقدمية هذه التي

توصل اكبر دولة في العالم من حيث المساحة والثروات الطبيعية الى حافة المجاعة وهذه النتيجة المؤلمة؟ الا تتطابق هذه النتيجة مع تحليلنا للنظام الاشتراكي – الشيوعي القائم على رأسمالية الدولة واحتكارها .لوسائل الانتاج؟؟

الحواشي

١ - وهذه الجمهوريات هي: جمهورية روسيا الاتحادية التي انضمت إلى الاتحاد عام ١٩٢٢ وهي أكبر الجمهوريات وتضم نحو ١٤٧ مليون نسمة (١٩٩٠)، وروسيا البيضاء التي انضمت عام ١٩٢٢ ايضاً، واوكرانيا (١٩٢٢) وتركمانستان (١٩٢٥) وتاجيكستان (١٩٢٩) و كازخستان (١٩٣٦) واذربيجان (١٩٣٦) وجورجيا (١٩٣٦) وارمينيا (١٩٣٦)، بالاضافة إلى جمهوريات بحر البلطيق وهي ليتوانيا التي جرى الاستيلاء عليها ثم ضمها إلى الاتحاد عام ١٩٤٠ ولاتفيا (١٩٤٠) واستونيا (١٩٤٠)، واخيراً جمهورية مولدافيا التي ضمت للاتحاد عام ١٩٤٠ ايضاً.

٢ - وقد جرى هذا الاستفتاء فعلاً خلال شهر اذار - مارس ١٩٩١ وعبرت الأكثرية عن رغبتها بالبقاء ضمن الاتحاد، وقاطعته ست جمهوريات لا تزال تصّر على الانفصال

٣ - NATIONAL GEOGRAPHIC, VOL. 178,NO.5 تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٠ ص ١٠

٤ - نفس المصدر السابق

٥ - نفس المصدر

٦ - نفس المصدر السابق

٧ - نفس المصدر السابق، ص ١١

٨ -

١ - خلال الـ ١٠٠ يوم الأولى تتخذ الاجراءات التالية: تباع بعض ممتلكات الدولة للقطاع الخاص، وتقسم مزارع الدولة والمزارع الجماعية إلى قطع بهدف توزيعها على الفلاحين، وينقص العجز في الميزانية العامة، وينقص العون الخارجي بنسبة ٧٥٪، ويقلص الانفاق على ادارة الأمن السياسي KGB والميزانية العسكرية وعلى دعم مشاريع الدولة.

٢ ـ وفي فترة الـ ١٠١ ـ ٢٤٩ يوماً اللاحقة يزاد التخصيص إلى نسبة ٥٠٪من المخازن والمطاعم التي تملكها الدولة، ويبدأ بتحرير الاسعار وينقص عجز الميزانية إلى الصفر.

٣ ـ وفي فترة الـ ٢٥٠ ـ ٣٩٩ يوماً اللاحقة، يباع ٤٠٪ من مجمل المشاريع الصناعية إلى انقطاع الخاص و ٥٠٪ من صناعات البناء النقل ٦٠٪ من المؤسسات الخدمية.

٤ ـ وفي الفترة الاخيرة من البرنامج (٤٠٠ ـ ٥٠٠ يوم الأخيرة) يجري اكمال بيع ٧٠٪ من المشاريع الصناعية و ٩٠٪ من مشاريع الانشاء والنقل وتجارة المفرق، والبدء بسوق عمل حر، وتشجيع الاستيراد للبدء بالمزاحمة الخارجية لصالح المستهلكين.

٩ ـ مجلة النيوزويك، ٢٤ سبتمر ١٩٩٠

١٠ ـ نفس المرجع السابق.

١١ ـ نفس المرجع السابق

الفصل الرابع

نتائج الاحداث وإلى أين المسير؟

أ- نتائج الأحداث

يمكن تلخيص نتائج الاحداث التي وقعت في الاتحاد السوفييتي واوروبا الشرقية بما يأتي .

١ - انتهاء حقبة الحرب الباردة بين القوتين العظميين، الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفييتي، التي استمرت منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى عام ١٩٨٩. لقد تميزت هذه الحقبة بمظاهر التسابق بين القوتين المذكورتين في مجالات التسلح التقليدي والنووي، وانتاج الآلات والمعدات الرئيسية والاساسية، وغزو الفضاء، بدءاً من السبوتنيك السوفييتي عام ١٩٥٧، ومروراً بغزو القمر من قبل رواد الفضاء الاميركيين عام ١٩٦٩، واستقطاب الدول الاضعف واقامة القواعد العسكرية واللوجستية فيها من قبل القوتين المذكورتين، ومحاربة مصالح من يلوذ باحد الطرفين من قبل الطرف الآخر، وظهور النزاعات المحلية والاقليمية التي يوجهها الطرفان عن طريق تأييد احدهما لأحد الفريقين المتنازعين وتأييد الطرف الآخر للفريق الثاني... وغير ذلك من المجالات .

قد تميزت المرحلة الاخيرة من هذه الحقبة بظهور ادارة التغيير (البيريسترويكا)والعلنية (الغلاسنوست) بزعامة غورباتشوف امين عام الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي، واجتماعات القمة بين القوتين العظميتين للحد من

التسلح النووي، ومن ثم الوصول الى اتفاقات بينهما بشأنها. واختتمت هذه المرحلة نهائياً في مؤتمر باريس عام ١٩٩٠ .

٢ - اندلاع الانتفاضات في دول اوربا الشرقية الاشتراكية بين عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٠، وانتهائها بنكوص هذه الدول، عن النظام الاشتراكي واقلاعها عن النظام الديكتاتوري، وانضمامها الى مسيرة الحكم (السياسي) الديمقراطي.

٣ - انسلاخ كتلة دول اوربا الشرقية عن الفلك السوفييتي، بعد اتمام المرحلة آنفة الذكر عام ١٩٩٠، واخفاق النظام الاشتراكي - الشيوعي، اي النظام الماركسي اللينيني الستاليني في الاتحاد السوفييتي نفسه.

٤ - تفكك الاتحاد السوفييتي وانفراط عقده نهائياً مع نهاية عام ١٩٩١. لقد بدأ هذا التفكك بإعلان جمهوريات بحر البلطيق استقلالها ، ومن ثم اعلان الجمهوريات الاخرى المؤلفة له استقلالها الواحدة تلو الاخرى كما رأينا. وقد تكرس هذا الانفراط بإعلان البرلمان السوفييتي حل نفسه واعلان الرئيس غورباتشوف استقالته في ٢٥ /١٢/ ١٩٩١ والتنازل عن جميع صلاحياته.

٥ - انفراد الولايات المتحدة بشروط الدولة العظمى بعد ان كان الاتحاد السوفييتي يشاركها في هذه الشروط. وقد تجلى هذا الانفراد في تزعم العالم خلال معالجتها لأزمة غزو الكويت من قبل العراق (في ٢/٨/ ١٩٩٠) وحشدها لجميع القوى الفاعلة في مجلس الامن (التابع للأمم المتحدة) وفي منطقة الشرق الاوسط تحت رايتها لإجبار القوات العراقية على الخروج من الكويت وتدميرها لمقومات القوتين الاقتصادية والعسكرية العراقيتين في الكويت والعراق نفسه (١٦/١ - ١٧/٢/ ١٩٩١).

٦ - بروز نظام عالمي جديد لم تتضح معالمه بكاملها بعد، تميّزَ بإنتهاء الحرب الباردة وبروز الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة ، كما اسلفنا ، واقرار التصدي للمنازعات الدولية العالمية والاقليمية والمحلية عن طريق ما يسمى بالتعاون الدولي. وليس هذا التعاون في الحقيقة الا اتفاق الدول الكبرى على الامور التي تهمها مع

التسليم بالمبادهة والقيادة والزعامة للولايات المتحدة ، وتغطية هذا التعاون بغطاء الامم المتحدة التي اصبحت اداة طيعة لهذا التعاون، او قل للولايات المتحدة، سواء كانت مشاركة الامم المتحدة اسمية او فعلية.

٧ – ظهور بوادر انبعاث قوة عالمية عظمى جديدة لتحل محل القوة العظمى المنهارة.

وابرز هذه البوادر قيام دول المجموعة الاوروبية بتأليف اتحاد سياسي واقتصادي ونقدي بينها تبدأ اجراءاته من اواخر عام ١٩٩٢ وتتم في عام ١٩٩٧، وصعود نجم كل من اليابان والمانيا، وهما القوتان الاقتصاديتان التاليتان للولايات المتحدة الاميركية بعد المجموعة الاوروبية. وقد لا يخلو النصف الاول من القرن القادم من مفاجآت اخرى قد تلعب فيها الصين دوراً فاعلاً ايضاً.

خاتمة: الى اين المسير؟

– هل سيتجه العالم نحو الرأسمالية؟

تدل التطورات آنفة الذكر ان الاشتراكية – الشيوعية، او الاشتراكية القائمة على رأسمالية الدولة والتخطيط المركزي الشامل قد وصلت الى طريق مسدود، وانه لم يبق منها الا القليل القائم على اسس هشة. وهنا نسأل هل سيعود العالم الى الرأسمالية المطلقة او يستقر فيها؟ نستعجل الاجابة بالقول: لا للأسباب التي سبق تبيانها في الجزء الثاني من هذا الكتاب. ولا بد ان نذكر هنا ان الولايات المتحدة الاميركية التي تقف على رأس قائمة من امثلة النظام الرأسمالي المعدل، والتي انتعش فيها الميل نحو الرأسمالية الجامحة خلال الثمانينات في ظل حكم المحافظين بزعامة الرئيس رونالد ريغان، قد اضحت ضحية لهذا الميل وذاك الجموح. وقد اشرنا فيما سبق الى وجود نسبة متنامية غير صغيرة من السكان الذين اصبحوا يعيشون دون مستوى خط الفقر في اغنى دول العالم. وربما كانت ظاهرة المشردين ممن لا بيوت لهم تأويهم اكثر الظواهر الدرامية المعبرة عن ظلم الانسان، او قل النظام، في الولايات المتحدة الاميركية كمثال على النظام الرأسمالي الذي لم يكبح جماحه بما

يكفي لتحقيق العدالة الاقتصادية الاجتماعية. واليك الامثلة والبراهين. لا احد يعرف عدد من لا سكن لهم في الولايات المتحدة (او في غيرها) على وجه الدقة، لأنه بالرغم من محاولة احصائهم في تعداد السكان لعام ١٩٩٠، فإن بعض المؤيدين لقضيتهم يخشون ان تكون هذه الاحصاءات اقل من الواقع بنسبة قد تصل الى ٧٠ ٪. ولذلك فإن عددهم يتراوح بين ثلاثمائة الف (٣٠٠,٠٠٠) حسب الاحصاءات، وبين ثلاثة[٢] ملايين حسب التقدير في طول البلاد وعرضها. وبدلاً من ان يقل عددهم اويتلاشى وجودهم خلال عقد الثمانينات المزدهرة فقد حصل العكس، وتضاعف عددهم. وكذلك الامر في بريطانيا فقد انتشرت مدن الورق المقوى (الكرتون) تحت الجسور وسط لندن وعبر النهر حول مجمع ساوث بنك للفنون. وبينما بلغ تعدادهم من قبل السلطات المحلية في انكلترا عام ١٩٧٩ نحو ٥٦,٧٥٠ اسرة، تضخم هذا العدد في عام ١٩٨٩ الى نحو ١٢٦,٦٨٠ اسرة، بينما يعتقد البعض ان الرقم الفعلي للمشردين (في انكلترا) يبلغ مليون شخص [١].

لقد سبق ان تحدثنا عن مدن الصفيح في بعض الدول النامية أما ان توجد مثل هذه المدن او ما يسمى بمدن الاكواخ SHANTYTOWNS في اكثر الدول غناء وتقدماً، فهو من قبيل التناقض الصارخ، رغم ان الاسباب متشابهة، وعلى رأسها اهمال المسحوقين في المجتمع الرأسمالي. لقد بلغ الامر ان اصبحت مدن الاكواخ هذه مكان جذب سياحي، كما حدث مثلاً في سان فرانسيسكو، التي تعتبر من اجمل مدن العالم واغناها، خلال صيف ١٩٩٠. ومنظر استلقاء بعضهم في العلب المصنوعة من الورق والخشب في اطراف مدينتي نيويورك ولوس انجلوس، او على الواح (الكرتون) واوراق الجرائد في مداخل النفق (المترو) وتحت الجسور، يثير العطف والشفقة على هؤلاء المسحوقين من جهة والاحتجاج على النظام الذي يقف موقف المتفرج غير الآبه بهم من جهة ثانية، والمطالبة بنظام اقتصادي – اجتماعي اكثر عدلاً ورشداً من جهة ثالثة. وبعد ان تشير الى حالة بعض المدن الاوروبية تقول نانسي جيبس N. GIBBS في مجلة التايم الاميركية (١٧ ديسمبر ١٩٩٠):«انما لا يمكن ان تضارع افقر المدن الاوروبية الالم الذي يقاسيه (بعض) الناس في مدن نيويورك

وواشنطن وسيتيل. وتقول المصورة الايطالية ليتيزيا باتاغليا LETIZIA BATTA-GLIA: (لقد أعطيت مهمة تتعلق بكتاب – يوم في حياة اميركا – والتقطتُ صوراً له في ملجأ للمتشردين بنيويورك. انني لم اختبر في حياتي مثل ذلك الشعور بالاسى. في الاعلى كانت ناطحات سحاب حي مانهاتن، وفي الاسفل كان اليأس. انني لم اشاهد في حياتي مثل هذا البؤس، حتى في باليرمو)»[٢]

إن فقدان السكن هو المظهر الجامع لكل الامراض الاجتماعية. واسبابه الخفية هي في الغالب هذه الامراض، ومنها تعاطي المخدرات التي تؤدي بمدمنها الى الافلاس المادي والروحي والخروج الى الشوارع والمنعطفات، والجريمة التي تؤدي الى فقدان العمل، والعنف المخرب للبيوت، والمرض المقعد عن العمل والكسب، والطلاق المؤدي الى العجز عن دفع اجرة البيت وتشرد الاولاد، وانشغال الآباء عن الاولاد المفضي الى انحرافهم وعدم لحاقهم بركب العاملين، وحمل المراهقات بدون زواج، والامية المضيعة لفرص العمل، واخيراً لا آخراً اهمال السلطات المحلية والقومية وعزوفها عن تقديم المساعدة للمسحوقين.

فخلال السبعينات والثمانينات، ارتفع دخل الفرد في الولايات المتحدة، وقد تم خلق نحو (١٢) مليون فرصة عمل بين عامي ١٩٧٩ و ١٩٩٠. ولكن اكثر من نصف اجور العاملين كانت دون ٧,٠٠٠ دولار بالسنة، اي دون الحد الادنى لنفقات المعيشة، فضلاً عن عدم شمول بعض الاعمال للتأمين الصحي. ولذلك كان لا بد للعامل بهذا الاجر، اذا ما اصابه مرض عضال ان يتحول الى الفاقة والخروج الى الشوارع[٣].

وفي بداية ادارة الرئيس ريغان، في عام ١٩٨١ خفضت المساعدات والخدمات الاجتماعية، مما ادّى الى فقدان نحو ربع مليون اسرة للمساعدات العامة التي كانت تتلقاها، بالاضافة الى تخفيض المساعدات التي كان يتلقاها نحو (٢٠٠,٠٠٠) شخص يستفيدون من التأمينات الاجتماعية. كما خفضت الادارة المذكورة مساعدات السكن بنسبة ٧٥٪.

وخلال نفس المدة ، قطعت الحكومة الاتحادية المساعدات الاجتماعية عن ما يقرب من (٥٠٠,٠٠٠) مريض نفسي [٤]. وقد اجريت هذه التخفيضات لتقليص العجز في الميزانية العامة الاتحادية ، بدلاً من زيادة الضرائب التي يتحملها القادرون والاغنياء بالدرجة الاولى، أو تخفيض الانفاق على التسلح.

ولا شك ان تقديم السكن لهؤلاء المحرومين ضروري بل وواجب على المجتمع. لكن تأمين السكن لوحده لا يكفي لإنقاذهم من محنتهم او محنهم. بل من الضروري ايضاً تقديم المساعدات الاخرى المصاحبة والمناسبة لأنواع هذه المحن، كمعالجة المرضى والمدمنين وتقديم الخدمات الصحية الدائمة، والتدريب والتأهيل للعمل، وتأمين العناية بأطفال العزّب ...، الخ . انما الذي حدث في الانظمة الرأسمالية التي تراجعت عن كبح جماح الرأسمالية هو العكس، اذ تراجعت هذه الخدمات . اما في الانظمة شبه الرأسمالية ، التي لا تزال سائرة في طريق مجتمع الرفاه ، (وهو المجتمع الذي تدعو اليه الاحزاب المسماة الديمقراطية الاجتماعية) مثل هولندا واكثرية الدول الاسكندنافية ، فإنها لا تزال تتجه نحو المزيد من العدالة الاجتماعية . ان التراجع عن هذا الاتجاه الذي حصل في الولايات المتحدة وبريطانيا خلال الثمانينات كان بمثابة النكسة ومن قبيل ردود الفعل على الممارسات غير الرشيدة للأنظمة الاشتراكية التي تجاهلت طبيعة الانسان ونزعته التحررية خلال السبعينات. ولذلك لا يمكن ان يستمر التراجع في اعتقادنا ، لا سيما بعد ما جرى من تمادي حاولنا اظهاره بما امكن من وضوح في الصفحات السابقة. فالى اين المسير؟

ج – الى اين المسير.

لن يكون النظام الرأسمالي المطلق وغير المكبوح جماحه نهاية المطاف لأن هذا النظام متطرف وظالم كما سبق ان شاهدنا، ويعوزه التعديل والتصويب، لأن البشرية تريد العدل مع الانماء ولا تريد في المدى الطويل ان تعود القهقرى وتقبل بنظام يسمح بظلم الانسان لأخيه الانسان، او بهدر كرامته بإسم ديمقراطية شكلية تقتصر على الجانب السياسي وحرية زائفة. لا، ولن تقبل شعوب الارض أن تبقى اسيرة النظام الاشتراكي الماركسي – اللينيني الذي يقوم على احتكار الدولة لوسائل

الانتاج بل ولإرادة الانسان وحريته الحقيقية ؛ لأن هذا النظام يفرض على الناس اساليب وقيوداً لا تأتلف مع طبيعة الانسان إذ تكبل قدرته على النشاط والعطاء وتخنق طموحاته المادية وتتعارض مع قناعاته المعنوية. وقد اثبتت الاحداث والتطورات الخطيرة التي حدثت مؤخراً في الاتحاد السوفييتي ودول اوربا الشرقية الاشتراكية ان شعوب هذه الدول قد تعبت من هذا النظام فتململت منه ورغبت عنه .

وتشير التطورات والاحداث آنفة الذكر، كما يقتضي المنطق المبني على مشاهدة الوقائع وتحليلها في الاجزاء الاربعة الاولى من هذا الكتاب، والاستنتاج الذي عرضناه في الجزء الخامس منه ان الانظمة الاقتصادية الاجتماعية للبشر تتجه نحو التلاقي في منتصف الطريق بنهاية المطاف، بين الرأسمالية الجامحة والاشتراكية الخاطئة. في الاولى تطرف وانحراف عن العدالة الاقتصادية الاجتماعية، وفي الثانية تطرف وتجاهل لطبيعة الانسان النزاعة الى التملك وحرية النشاط والتعبير عن المعتقدات .

لا بد ان يتلاقى النظامان آنفا الذكر في منتصف الطريق حيث تتخلى الاشتراكية – الشيوعية عن احتكار الدولة لوسائل الانتاج وتوتاليتارية الحكم وجمود التخطيط المركزي، كما تتخلى الرأسمالية عن حصر ملكية وسائل الانتاج في القطاع الخاص وتقبل بملكية الدولة لبعض هذه الوسائل وبمشاركتها في بعض مشاريع الانماء والانتاج، المناسبة لطبيعتها، وتتبنى منع الاحتكار، والغاء بؤر الظلم الاقتصادي والاجتماعي، ومفهوم الاجر العادل والتأمينات الشاملة لكل الضعفاء والمسحوقين عن طريق فرض الضرائب العادلة واتباع سياسة التوازن الاقتصادي – الاجتماعي الذي تتمتع في ظله جميع فئآت الشعب بحياة حرة كريمة منظمة، ويتمتع الوطن بمنعة امنية داخلية وخارجية ، وبالاستقرار، لا عن طريق الجيش والشرطة فحسب بل ايضاً عن طريق الشعور القومي بالانتماء الى وطن واحد كريم وعادل، حيث تسود الوحدة الوطنية والتكافل الاجتماعي. وستبقى المجتمعات البشرية تعاني وتتململ وتناضل حتى يتم تحقيق هذا التوازن الذي يعتمد بدوره على اهداف الانماء والحرية والديمقراطية والعدالة مجتمعة. ولذلك، ستبقى البشرية

ترنو الى هذه الاهداف مجتمعة وتسير نحوها وتبذل في سبيها اقصى طاقاتها لتحقيق تقدمها واستقرارها المنشودين.

وفي الختام، لا بد من الاشارة الى ان الانسان خلق ملولاً . ولذلك، سواء تحقق التقاء المعسكرين في الوسط أو بقيت المسيرة تتجه نحو هذا اللقاء، سيبقى هناك دوماً من لا يعجبه وضعه فيميل ذات اليسار، ومن سئم ما في اليسار من زيغ فيميل ذات اليمين. وسيبقى الناس كرقاص الساعة يتحركون بين اليمين واليسار مروراً بنقطة التوازن، انما ستبقى المسيرة تتحرك نحو الامام وسيبقى، توازنها واستقرارها في وسط الطريق مهما كانت سرعة الحركة. والنظام الذي ستؤول اليه او الذي ستبقى متجهه نحوه او حائمة حوله هو ذلك النظام الذي اخترناه لأنه وحده نظام التوازن والاستقرار، سواء سماه البعض يسارياً او على يسار الوسط، وسواء دعاه البعض الاخر يمينياً او على يمين الوسط، فهو في الواقع لا يميني ولا يساري، بل هو نظام الانماء والعدل والديمقراطية في شكله ومضمونه لا يغيره النعت الذي يوصف به اذ تبقى الحقيقة حقيقية اما الزبد فيذهب جفاء.

الحواشي

١ ـ مجلة التايم، عدد ١٧ ديسمبر، ١٩٩٠.

٢ ـ المرجع السابق، ديمسبر ١٩٩٠

٣ ـ نفس المرجع.

٤ ـ (التايم)، ١٧ ديسمبر/ ١٩٩٠ ص ٣٦ ـ ٣٧

فهرس

What Next After The Failure Of Capitalism And Communism?

Towards A New Ideology Of Economic And Social Equilibrium

عن الكتاب

يبحث هذا الكتاب باسلوب مبسط وواضح في مزايا كل من الرأسمالية والماركسية–اللينينية (الإشتراكية –الشيوعية) ومثالبها، من خلال تحليل معمق ونقد موضوعي . ويستعرض احداث الاتحاد السوفييتي واوربا الشرقية الاخيرة ، ليخلص الى نظام جديد يحتفظ بكل ما هو ايجابي فيهما ويتجنب كل ما هو سلبي ، ويقوم على اساس التوازن الاقتصادي والاجتماعي المحقق للإستقرار سواء بين المادة والروح وسواء بين ما هو عام وما هو خاص . ويضمن توزيع الانتاج والدخل توزيعاً متوازناً وعادلاً ، من خلال حرية العمل الاقتصادي والعمل بآلية السوق ومنع احتكار القطاعين العام والخاص لتأمين توزيع الموارد توزيعاً اقتصادياً امثل يعكس رغبات المجتمع ويحقق الانتاج الامثل كماً ونوعاً ، كما يحقق الإنماء المستمر الهادف الى الاعتماد على الذات ، ويضمن العدالة الاجتماعية من خلال سياسة استثمارية واقتصادية ومالية ونقدية وتعليمية وصحية؛ واستخدام كل ذلك في اطار الديمقراطية السياسية والاقتصادية التي تصون حقوق الانسان وحريته وكرامته . ويحاول في سبيل ذلك كله ايجاد الاليات والادوات المحققة له ، مع تبيان الاسباب المبررة لمختلف الاقتراحات والتصورات .وهو بذلك كتاب لا غنى عنه لكل مثقف لأنه يبحث في كل ما يهمه في حياته ومستقبله ، سواء أكان مختصاً او غير ذي اختصاص .

